

الكافي في النجوى

تأليف
الإمام جلال الدين أبي عمر عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النجوى المالكي
(٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ)

شرح
الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النجوى
(٦٨٦هـ)

شرح وتحقيق
الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم

الجزء السادس

•  دار الكتب

اللغة العربية - النحو

ابن الحاجب النحوي المالكي 570 هـ - 646 هـ

الكافية في النحو / تأليف جلال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو (المعروف بابن
الحاجب النحوي المالكي) ؛ شرح رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ؛ تحقيق
عبد العال سالم مكرم - القاهرة : عالم الكتب ، 2000 م .

7 مج ؛ 24 سم

يشتمل على ارجاعات بيبليوجرافية .

تدمك : ٣ - ٢٣٢ - ٢٣٢ - ٩٧٧

(ج ١ / ج ٧)

415,1

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م



الإدارة : ١٦ شارع جواد حسنى - القاهرة ت : ٣٩٢٤٦٣٦ فاكس : ٣٩٢٩٠٣٧

المكتبة : ٢٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت : ٣٩٥٩٥٢٤ - ٣٩٢٦٤٠١

E.mail: alamalkotob 59 @ hotmail. Com

[قسم الحروف]

(هـ): «الحرف ما دل على معنى فى غيره».

(ش): «قد مضى شرحه فى حدّ الاسم».

[احتياج الحرف إلى الاسم والفعل]

(ص): «: «ومن ثمّ احتاج فى جزئته إلى اسم وفعل».

(ش): أى: ومن أجل أن معناه فى غيره، احتاج فى كونه جزء كلام إلى اسم، كالتنوين فى: زيد قائم، أو فعل نحو: «قد» فى: قد قام زيد، فكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من أربع كلمات^(١). وقد ذكرنا فى أول الكتاب: أن الكلام أخص من الجملة، فالاسم يصح أن يكون جزء الكلام من دون شىء آخر، وكذا الفعل فى نحو: قام زيد، وأمّا الحرف، فلا بدّ فى كونه جزء كلام من فعل أو اسم، وقد يحتاج إلى المفرد كما ذكرنا، وقد يحتاج إلى الجملة، كحرف النفى والاستفهام وحرف الشرط، وقد يحذف المحتاج إليه فى نحو: نعم، ولا، وكان قد، وخرجت ولماً.

[معانى حروف الجر]

(هـ): «حروف الجر: ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه، وهى: مِنْ، وإلى، وحتى، وفى، والباء، واللام، وربّ، وواوها، وواو القسم وتاؤه، وعن، وعلى، والكاف، ومذ ومنذ، وحاشا وعدا وخلا».

فمن لا ابتداء الغاية والتبيين، والتبعيض، وزائدة فى غير الموجب خلافاً للكوفيين، والأخفش، وقد كان من مطر، متأول.

(١) علق ناشر نسخة ب على ذلك بقوله: «فى الجملة الأولى اسمان وتنوينان، وفى الجملة الثانية حرف وفعل، واسم وتنوين» انظر هامش ٤ / ٢٦٠.

(ش): الإفضاء : الوصول، والباء بعده للتعدية، أى لإيصال فعل.

والمراد بإيصال الفعل إلى الاسم: تعديته إليه، حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب فى قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾^(١).

وتسمية بعضهم حروف الإضافة، لهذا المعنى، أى تضيف الأفعال إلى الأسماء أى توصلها إليها، [قال بعضهم]^(٢): ومن هذا سميت حروف الجرّ، لأنها تجرّ معناها إليها، والأظهر أنه قيل لها: حروف الجرّ، لأنها تعمل إعراب الجرّ، كما سميت بعض الحروف حروف / الجزم وبعضها حروف النصب.

وأراد بقوله: شبه الفعل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، كما ذكرنا فى الحال، نحو: مررت بزيد، وأنا مارٌّ بزيد، وزيدٌ ممرور به، ومرورى بزيد حسن، وزيد بعيدٌ عن الأذى.

ويعنى بمعناه: الظرف، والجار والمجرور نحو قولك: زيد عندك أو فى الدار لإكرامك، فاللام فى : لإكرامك ، يُعدّى الظرف إلى إكرامك ، وهو فى الحقيقة مُعدٌّ للفعل المقدّر، أو لشبهه، وذلك لأن التقدير: زيدٌ استقرَّ أو مستقرٌّ، لكن لما سدَّ الظرف مقام الفعل أو شبهه، جاز أن يقال: إن الجارَّ مُعدٌّ للظرف، وكذا فى : يا زيد، فإن «يا» قائم مقام أنادى.

وأورد المصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل: هذا فى الدار أبوه، ولا أراه من ذلك لأن: فى الدار حال، والعامل فيه معنى الإشارة كما فى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(٣).

ولو صرحت بما هو معناه لقلت: أشيرُ إليه فى الدار، أى كائنًا فى الدار ، فلفظ أشير يعمل النصب فى لفظ «فى الدار» لكونه حالاً، لقيامه مقام الحال المحذوف،

(١) المائدة : ٦ .

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤ / ٢٦١ .

(٣) هود / ٧٢ .

وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به، وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف، وعمل الفعل أو شبهه أو معناه في الحال لا يحتاج إلى حرف الجر.

ومن أمثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم: «أين أنت منى» لأن معنى أين: أنت بعدت.

وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه، هل هو حرف جر، أو، لا، من: لولا، وكى، ولات، وقد اختلف في «لعل» وسيجيء الكلام عليه.

قال المصنف: فالعشرة الأول، لا تكون إلا حروفاً، والخمسة التي تليها تكون حروفاً وأسماء، والثلاثة البواقي تكون حروفاً وأفعالاً.

قال: ولم أعد «على» اسماً وفِعْلاً وحرفاً، لأننى أراعى في العد أن يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع، المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى، كتشارك «على» الحرفية والاسمية في معنى العلو، فلهذا لم أعد «من» فعلاً أيضاً، مع أنه يكون أمراً من: مان يمين، وكذا «فى» مع كونه أمراً للمؤنث من وفى يقى، و«له» أمراً من: ولى يلى، وكذا، لم أعد «إلى» اسماً، مع كونه يجرى بمعنى النعمة، كل ذلك لاختلاف المعنيين،

قال: وأراعى، أيضاً، في العد، مع التشارك في المعنى: التساوى في أصل الوضع، و«على»، إذا كان فعلاً يكتب بالألف وأصله الواو، بخلافه إذا كان اسماً أو حرفاً وكذا «من» و«فى»، و«له» أفعالاً، أصلها: أمين، وأوفى، وأولى.

وفيما قال نظر، لأن «على» الاسمية تكتب ألفاً، وأصله واو اتفاقاً، لكنها إذا أضيفت إلى الضمير، ينقلب الألف ياءً، تشبيهاً بعلى الحرفية.

وقوله:

* باتت تنوش الحوض نوشاً من علا* (١)

«علا» فيه، مبنى على الضم، كقولهم: من علٌ، بحذف المضاف إليه. ثم اعترض على نفسه، وقال: فحاشا وخلا وعدا الحرفية، لا أصل لألفاتها، بخلافها فعلية. وأجاب. بأنها لما تضمنت معنى الاستثناء أشبهت الحرف فى عدم التصرف، فصارت كأنها لا أصل لألفاتها. وهذا عذر بارد.

[مِنْ]

قوله: «فَمِنْ للابتداء»، كثيراً ما يجرى فى كلامهم أن «مِنْ» لابتداء الغاية، و«إلى» لانتهاى الغاية، ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى، كما أن الأمد، والأجل (٢)، فإنهما (٣)، يستعملان بالمعنيين، والغاية تستعمل فى الزمان والمكان، بخلاف الأمد، والأجل، فإنهما يستعملان فى الزمان فقط. والمراد بالغاية فى قولهم: ابتداء الغاية، وانتهاء الغاية: جميع المسافة، إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية.

(١) هو الشاهد الثالث والسبعون بعد السبعمئة فى الخزانة . واستشهد به على أن «علا» فيه مبنى على الضم كقولهم: من علٌ بحذف المضاف إليه. وهذا الشاهد من أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعلم قائلها عند البغدادى. ونسبه فى اللسان : «نوش» إلى غيلان بن حريث. والضمير للإبل: «والنوش» الأخذ والبطش، والقوى القلب يريد أن الإبل عالية الأجسام، طويلة الأعناق، وهذا النوش الذى ترتوى به عينها على قطع الفلوات، والأجواز : الوسط وبعده:

نوشاً به تقطع أجواز الفلا.

من شواهد: سيبويه ١٢٣/٢، ومعانى القرآن للقرئ ٣٦٥/٢ والحجة لابن خالويه/ ٢٩٥، وابن يعيش ٨٩/٤، والأشياء والنظائر رقم / ٨٢٥، ورصف المباني / ٣٧١.

(٢) فى ب ٢٦٣/٤: «والأجل أيضاً» بزيادة: «أيضاً» .

(٣) كلمة: «فإنهما» سقطت من ب ٢٦٣/٤.

فمن، للابتداء في غير الزمان عند البصرية، سواء كان المجرور بها مكاناً نحو: سرت/ من البصرة، أو غيره، نحو قولهم: هذا الكتاب من زيد إلى عمرو. ٣٢١/٢
وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان أيضاً استدلالاً بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٢).
وقوله:

لَمَنْ السَّيَّارُ بِقَنَّةِ الْحَجَرِ أَقْوِينَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(٣) ٩٧٦=

وأنا لا أرى في الآيتين معنى الابتداء، إذ المقصود من معنى الابتداء في «من»، أن يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئاً ممتداً، كالسير، والمشي ونحوه، ويكون المجرور بمن: الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو: سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد، نحو: تبرأت من فلان إلى فلان، وكذا خرجت من الدار، لأن الخروج ليس شيئاً ممتداً، إذ يقال: خرجت من الدار، إذا انفصلت عنها ولو بأقل من خطوة، وليس التأسيس والنداء حَدَثَيْنِ ممتدَّين، ولا أصليين للمعنى الممتد، بل هما حدثان واقعان فيما بعد «من» وهذا معنى «في»،

(١) التوبة/ ١٠٨.

(٢) الجمعة / ٩.

(٣) هو الشاهد الرابع والسبعون بعد السبعمئة في الخزنة .

واستشهد به على أن الكوفيين أجازوا استعمال من الابتدائية في الزمان أيضاً كما في الشاهد ، وقد طعن الشارح في الدليل قائلاً: الإقواء لم يستدأ من الحجج ، بل المعنى من أجل مرور حجج وشهر، ف «من» فيه تعليلية لا ابتدائية .

والشاهد مطلع قصيدة زهير، والصحيح أن حماد الراوية وضعه مع بيتين بعده في أول القصيدة والسبب في ذلك أن الرشيد سأل عن المشار إليه في قول زهير:

دع ذا وعد القول في هرم خير البداة وسيد الخضر

فقال: إن هذا ليس أول القصيدة، وارتحل الأبيات، ثم إن المفضل بين المشار إليه فاعترف حماد للرشيد أنه وضع الأبيات الثلاثة.

من شواهد: ابن يعيش ٩٣/٤، ١١/٨، والمغنى ٢١/٢، والعينى ٣/٣١٢، والتصريح ١٧/٢، والاشموني ٢٢٩/٢، وانظر تفسير القرطبي ٨/ ٢٦٠.

فـ«من» فى الآيتين بمعنى «فى» ، وذلك لأن «من» ، فى الظروف كثيراً ما تقع بمعنى «فى» نحو: جئت من قبل زيد، ومن بعده، و: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ﴾^(١)، وكنت من قدامك، وقد ذكرنا ذلك فى الظروف المبنية، وإقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة، وكذا الإقواء، لم يتبدى من الحجج، بل المعنى من أجل مرور حجج وشهر، والظاهر مذهب الكوفيين إذ لا منع من مثل قولك نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره وهو كثير الاستعمال.

وتعرف «من» الابتدائية^(٢)، بأن يحسن فى مقابلتها «إلى» أو ما يفيد فائدتها، نحو قولك «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، لأن معنى أعوذ به: ألتجئ إليه وأفر إليه، فالباء ههنا أفادت معنى الانتهاء.

وإذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعاً انفصل عنه الشيء وخرج منه، لا كونه مبتدأ لشيء ممتد، وجاز أن يقع موقعه «عن» لأنها لمجرد التجاوز، كما يجىء، تقول: خرجت من المكان وأخرج عنه، وانفصلت منه وعنه، ونهيت من كذا وعنه، وسقاه من العيمة^(٣)، وعنهما، أى بعده عنهما.

وأما «من» التفضيلية فهى، وإن كانت لمجرد المجاوزة- كما مر- لكنه لا يستعمل «عن» مكانها، لأنها صارت علماً فى التفضيل، وكبعض حروف أفعال التفضيل، فلا تغير ولا تبدل.

وأجاز ابن السراج، كون «من» لابتداء غايى الفاعل والمفعول، لكون الفعل مشتركاً بينهما، نحو: رأيت الهلال من مكانى من خلل السحاب. فمبدأ رؤيتك: مكانك، ومبدأ كون الهلال مرئياً: خلل السحاب، وكذا قولهم شممت المسك من دارى من الطريق.

(١) فصلت/ ٥.

(٢) علق الشريف بقوله: وتعرف «من» الابتدائية بأن يصبح معها إلى لانتهاء لفظاً أو تقديرًا نحو: سرت من البصرة إلى بغداد، وقد يأتى من لغرض الابتداء دون أن يقصد إلى انتهاء مخصوص، إذا كان المعنى لا يقتضى إلا المبتدأ منه نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

(٣) العيمة كما فى القاموس: شهوة اللبن والعطش، عام يعيم ويعام عيماً وعية فهو عيمان، وهى عيى، وأعامه الله تعالى تركه بغير لبن فأعام.

ومثال التبعية: أخذت من الدراهم، والمفعول الصريح لأخذت، محذوف، أى أخذت من الدراهم شيئاً، وإذا لم تذكر المفعول الصريح أو ذكرته معرقاً، نحو: أخذت من الدراهم: هذا. فمن متعلقة بأخذت، لا غير، لأنه يقام مقام الفاعل نحو: أخذ من الدراهم، والدراهم مأخوذ منها، ولو ذكرته بعد المفعول المنكر، نحو: أخذت شيئاً من الدراهم جاز أن يكون الجار متعلقاً بالفعل المذكور، وأن يكون صفة لشيء، فيتعلق بمقدر، أى: شيئاً كائناً من الدراهم، فيجوز، إذا تقدم على النكرة أن يكون، أيضاً، حالاً عن النكرة/ المؤخرة، قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ (١).

٣٢٢/٢

وتعرف «من التبعية»، بأن يكون هناك شيء ظاهر، وهو بعض المجرور بمن، نحو: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ أو مقدر نحو: أخذت من الدراهم، أى من الدراهم شيئاً.

قال المبرد، وعبد القاهر، والزمخشري، إن أصل «من» المبعضة: ابتداء الغاية، لأن الدراهم فى قولك أخذت من الدراهم: مبدأ الأخذ.

قوله: «وللتبيين»، كما فى قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (٢)، وتعرفها بأن يكون قبل «من»، أو بعدها، مبهم، يصلح أن يكون المجرور بمن، تفسيراً له، وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم، كما يقال، مثلاً للرجس: إنه الأوثان ولعشرين (٣)، إنها الدراهم فى قولك: عشرون من الدراهم، وللضمير فى قولك: عز من قائل: إنه القائل، بخلاف التبعية، فإن المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله أو بعده، لأن ذلك المذكور بعض المجرور، واسم الكل لا يقع على البعض، فإن قلت عشرون من الدراهم، فإن أشرت بالدراهم إلى دراهم

(١) التوبة / ١٠٣.

(٢) الحج: ٣٠.

(٣) فى ط: «ولعشرون» تحريف.

معينة أكثر من عشرين فمن مبعضة، لأن العشرين : بعضها، وإن قصدت بالدرهم: جنس الدراهم فهي مبيّنة، لصحة إطلاق اسم المجرور على العشرين. ولا يلزم أن يكون المأخوذ في نحو: أخذت من الدراهم، أقلّ من النصف، كما قال بعضهم، لأنه لا يمتنع أن تصرح وتقول: أخذت من الثلاثين: عشرين، ومن العشرة: تسعة.

وقال الزمخشري : كونها للتبيين : راجع إلى معنى الابتداء.

وهو بعيد ، لأن الدراهم هي العشرون في قولك: عشرون من الدراهم، ومحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه، وكذلك الأوثان : نفس الرجس، فلا تكون مبتدأ^(١) له .

إنما جاز تقديم «من» المبينة على المبهم في نحو قولك: أنا من خطه^(٢) في روضة، ومن رعايته في حرم، وعندى من المال ما يكفى، ومن الخيل عشرون، لأن المبهم الذى فسرّ بمن التبينية مقدم تقديرًا، كأنك قلت: أنا فى شيء من خطه فى روضة، وعندى شيء من المال ما يكفى، وكذا قولك: يعجبني من زيد كرمه، أى من خصال زيد، كأنك قلت يعجبني شيء من خصال زيد: كرمه، ومثله: كُسرَت من زيد يده، أى: شيء من أعضاء زيد: يده.

ففى جميع هذا: المعطوف عليه محذوف والذى بعد «من» عطف بيان له، كما ذكرنا فى باب عطف البيان، كل ذلك ليحصل البيان بعد الإبهام، لأن معنى يعجبني من زيد، أى شيء من أشياءه بلا ريب، فإذا قلت: وجهه، أو كرمه، فقد بينت ذلك الشيء المبهم.

وأما ما يُسمى «من» التجريدية، نحو: لقيت من زيد أسدًا ، فليس من هذا بل هو مثله فى حذف المضاف، أى لقيت من لقاء زيد أسدًا ، أى حصل لى من لقاءه لقاء أسد، والمراد تشبيهه بالأسد.

(١) فى ب ٢٦٦/٤: «مبدأ».

(٢) فى ظ: «حظه» بالظاء والحاء.

وكذا الباء التجريدية فى نحو قوله تعالى: ﴿فَاسْتَلْ بِهِ خَيْرًا﴾^(١) وقولك
لقيت بزيد أسداً، أى: سَلْ بِسْوَاله خبيراً، ولقيت بقاء زيد أسداً.
وقد تكون «من» للبدل، فى نحو قوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ
الْآخِرَةِ﴾^(٢).

وقوله:

فَلَيْتَ لَنَا مِنْ مَّاءٍ زَمْزَمَ شَرِبَةً مَبْرَدَةً بَاتَتْ عَلَى طَهْيَانٍ^(٣)
وتعرف بصحة قيام لفظ «بدل» مقامها.

قوله: «وزائدة فى غير الموجب» هو إمّا نفى، نحو: ما رأيت من أحد، أو نهى،
نحو: لا تضرب من أحد، أو استفهام نحو: هل ضربت من أحد؟.

وغير الأخفش والكوفيين شرط فيها شرطين: كونها فى غير الموجب، ودخولها
فى النكرات، والكوفيون والأخفش لا يشترطون/ ذلك استدلالاً بقوله تعالى: ٣٢٣/٢
﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾، فَمِنْ: فى حيز الإيجاب، وهى داخلة على المعرفة.

وهى، عند سيويه: مبعضة، أى يغفر لكم من ذنوبكم شيئاً، قالوا: فقوله
تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾^(٤) يناقضه، وأجيب بأن قوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ
لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾^(٥): خطاب لقوم نوح عليه السلام، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ
يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ خطاب لأمة محمد ﷺ ولو كانا أيضاً، خطاباً لأمة واحدة،

(١) الفرقان/ ٥٩. (٢) التوبة/ ٣٠.

(٣) هو الشاهد الخامس والسبعون بعد السبعمئة فى الخزنة .

واستشهد به على أن «من» قد تأتى للبدل، أى فليت لنا شربة بدل ماء زمزم.

وطهيان: جبل، وانظر الشاهد الثالث والثمانون بعد الثلاثمئة .

والبيت منسوب إلى الأحول الكندى، ونسبه فى الخزنة إلى يعلى الأزدي وفى ط والنسخ المخطوطة

وب: «الطهيان» بـ «ال».

(٥) نوح/ ٤.

(٤) الزمر/ ٥٣.

فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها، بل عدم غفران بعضها^(١) يناقض غفران كلها.

واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب: «قد كان من مطر»، وأجيب بأنه على سبيل الحكاية، كأنه سُئل: هل كان من مطر، فأجيب قد كان من مطر، فزيدت في الموجب، لأجل حكاية الزيدة في غير الموجب، كما قال: «دعني من تمرتان»، كما مر في الموصولات.

وقول المصنف: شيء من مطر، ومن، للتبعض أو التبيين، فيه نظر، لأن حذف الموصوف، وإقامة الجملة أو الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب الموصوف، قليل وخاصة إذا كان الموصوف فاعلاً، لأن الجارَّ والمجرور، لا يكون فاعلاً للفعل المبني للفاعل إلا إذا كان الجارَّ زائداً، نحو: كفى بزيد، لأن حرف الجار موصل للفعل القاصر إلى ما كان يقصر عنه لولاه، والفعل لا يقصر عن فاعله.

ولو صح تأويله، لجاز أن يكون الكاف في قوله:

٩٧٨ = لا تنتهون، ولن ينهى ذوى شَطَطٍ كالطعن يهلك فيه الزيتُ والفتلُ^(٢)

حرف جر وقد حُذِفَ الفاعل وأقيم الجار مقامه، فلا يصح الاستدلال بالبيت على أن الكاف اسم.

(١) في ط : «عدم غفرا تعضاً تحريف».

(٢) هو الشاهد السادس والسبعون بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أنه لو صح قول المصنف في توجيه كلام العرب: «قد كان من مطر» بأن أصله: قد كان شيء من مطر، فحذف الفاعل الموصوف بالظرف لجاز أن تكون: الكاف في هذا البيت حرف جر، ويكون الفاعل محذوفاً وقد أقيم الظرف مقامه، فلا يصح الاستدلال بالبيت على أن الكاف اسم مع أنها اسم وجوباً في البيت. والشاهد للأعشى: ديوانه / ١٥٠.

من شواهد: ابن يعيش ٤٣/٨، وابن عقيل ٢٣٣/١، والهمع والدرر رقم ١١٠٦، والأشباه والنظائر رقم ٧٤٨، وانظر تفسير القرطبي ٢١١/١ والمقتضب ١٤١/٤، والخصائص ٣٦٨/٢، وسر الصناعة ٢٨٣، وابن السجري ٢٢٩/٢، ٢٨٦، ورصف المباني/١٩٥، وحاشية يس ١٨/٢.

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾^(١) يجوز أن يُستدلَّ به على ما ذهب إليه المصنف، ويجوز أن يقال: إن ضمير: «جاء» للقرآن، وقوله: من نبأ، حال.

والدليل على زيادة «من» الاستغراقية: دخولها على ما لا تُوصَلُ الفعل إليه، أعنى الفاعل، فى نحو: ما جاءنى من أحد، فعند سيبويه: لا تزداد «من» إلا استغراقية. وعند الكوفيين والأخفش، تزداد غير استغراقية كما فى الموجب، وفائدة «من» الاستغراقية: ما ذكرنا فى باب «لا» التبرئة، أعنى التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس، إذ لولاها لاحتمل احتمالاً مرجوحاً أن يكون معنى ما جاءنى رجل: ما جاءنى رجل واحد بل جاءنى رجلان أو أكثر، فهى، إذاً لتأكيد ما استفيد من النكرة فى غير الموجب من الاستغراق، وذلك أن النكرة كانت فى الظاهر للاستغراق، لكنها كانت تحتل غير ذلك، وليس كذا: زيادة الباء فى نحو: ألقى بيده، فإنها ليست للتنصيص على أحد المحتملين.

وقيل: إن أصل «من» الاستغراقية فى الأصل: ابتدائية، أى: ما جاءنى من أحد إلى ما لا يتناهى.

وقد تحيى للتعليل، نحو: لم آتكَ من سوء أدبك، أى من أجله، وكأنها ابتدائية لأن ترك الإتيان، حصل من سوء الأدب.

وتكون «من» مضمومة الميم، ومكسورتها، بمعنى تاء القسم، ولا تدخل إذن، إلا على لفظ «الرب»^(٢) كاختصاص التاء بالله.. وشذ دخول كل واحدة منهما على معمول الأخرى، نحو: ترى، و: من الله، وهى حرف جر عند سيبويه، جاز ضم ميمه فى القسم خاصة، وقيل: المكسورة الميم، مقصورة من يمين، والمضمومتها مقصورة من أيمن.

(١) الأنعام / ٣٤.

(٢) بعده فى ظ نحو «من ربي».

وتكون «من» فى الظروف بمعنى «فى» كما تقدم، وتختص «من» بجرّ: قبل، وبعد، وعند، ولدى، ومع، يقال جئت من معه أى من عنده، وكذا «بله» نحو: فمن بله أن يأتى بالصخرة، وقد ذكرنا ذلك فى أسماء الأفعال. واختصّت أيضاً بجرّ: عن، وعلى اسمين.

[معانى حروف الجرّ إلى: - حتى - فى - الباء - اللام]

(ص): «وإلى للانتهاء، وبمعنى «مع» قليلاً، و«حتى» كذلك، وبمعنى مع كثيراً، وتختص بالظاهر، خلافاً للمبرد، و«فى» للظرفية، وبمعنى على قليلاً. والباء للإلصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة، والتعدية، والظرفية، وزائدة فى الخبر فى النفى والاستفهام قياساً، وفى غيره سماعاً نحو: بحسبك زيد وألقى بيده.

واللام للاختصاص والتعليل وزائدة، وبمعنى «عن» مع القول وبمعنى «الواو» فى القسم للتعجب.

[إلى]

(ش): «اعلم أن «إلى» تستعمل فى انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف، نحو: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(١). والأكثر عدم دخول حدّى الابتداء، والانتهاى فى المحدود، فإذا قلت: اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع، فالموضعان لا يدخلان ظاهراً فى الشراء. ويجوز دخولهما فيه مع القرينة.

وقال بعضهم: ما بعد «إلى» ظاهره الدخول فيما قبلها. فلا تستعمل فى غيره إلا مجازاً.

وقيل: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو: أكلت السمكة إلى^(٢) رأسها، فالظاهر الدخول، وإلا، فالظاهر عدم الدخول، نحو: ثم «أتموا الصيام إلى الليل»، والمذهب هو الأول.

قوله: «وبمعنى مع قليلاً»، كما فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى

(١) البقرة/ ١٨٧.

(٢) فى ب فقط ٢٧١/٤: «حتى» بدل «إلى» تحريف لأن الحديث عن «إلى» لا «حتى».

أَمْوَالِكُمْ^(١). والتحقيق أنها بمعنى الانتهاء، أى تضمونها إلى أموالكم، وكذا قوله تعالى: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(٢)، أى مضافة إلى المرافق، و«الذود إلى الذود إبل»^(٣)، أى: مضافة إلى الذود.

وقوله:

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتَ شَغْبًا إِلَى بَدَا
إِلَيَّ وَأَوْطَانِي بِلَادَ سَوَاهِمَا^(٤) = ٩٧٩

أى مضافاً إلى بدا [وقيل: يجىء بمعنى فى]^(٥) كما فى قوله:

فَلَا تَتْرَكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنْتِي
إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارِ أَجْرُبُ^(٦) = ٩٨٠

(٢) المائدة/ ٦.

(١) النساء/ ٢

(٣) هذا مثل نسب إلى أحيحة بن الجلاح، وهو بكماله: «التمرة إلى التمرة تمر والذود إلى الذود إبل».

وكان أصل هذا أنه دخل حائطاً له، فرأى ثمرة ساقطة، فتناولها فعوتب فى ذلك، فعندها قال هذه المقالة.

وقال ابن الأعرابي: «الذود» لا يوحد، وقد يجمع أذواد، وهو اسم مؤنث يقع على قليل الإبل ولا يقع على الكثير، وهو ما بين الثلاث إلى العشر إلى العشرين إلى الثلاثين ولا يجاوز ذلك. ويضرب المثل فى اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدى إلى الكثير.

انظر كتاب الأمثال لأبى عبيد القاسم بن سلام/ ١٩٠، ومجمع الأمثال للميداني ٢٧٧/ ٣٧.

(٤) هو الشاهد السابع والسبعون بعد السبعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن: «إلى» الأولى فيه للاتهاء أى مضافاً إلى بدا وذكر المتعلق لإفادة أن إلى مع مجرورها واقعة موقع الحال من شغب، وإفادة أن الغاية داخلية فى الْمُغَيَّا. و«وشغباً» و«بدا» موضعان، وبعده:

حَلَلْتُ بِهِذَا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةً بِهِذَا فَطَابِ الْوَادِيَانِ كِلَاهِمَا

والشاهد لكثير عزة، ديوانه/ ٢٩٣ أول أبيات أربعة فى ديوانه.

من شواهد المغنى رقم ٢٩٥، وشرح شواهد المغنى للسيوطى رقم ١٢٥٧، والهمع والدرر رقم/ ١٥٩٨، واللسان: «بدا» وحاشية يس ١٧/ ٢، وانظر شرح الحماسة للمرزوقى/ ١٢٨٨.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ب ٢٧٢/ ٤.

(٦) هو الشاهد الثامن والسبعون بعد السبعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قيل «إلى» فيه بمعنى فى، والوجه أن تكون على أصلها للاتهاء، لأن قوله: مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارِ معناه: مكروه مبغض وهو يتعدى بـ «إلى».

والشاهد للناطقة الذبياني، ديوانه/ ١٨، من قصيدة بمدح بها النعمان بن المنذر يستعطفه فيها.

من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ٢٦٨، والمغنى ١/ ٧٠٠، والأشمونى ٢/ ٢١٤، والهمع والدرر رقم/ ١٠٤٧، ورصف المباني/ ٨٣.

والوجه أنها بمعناها، وذلك لأن معنى مطليّ به القار أجرب: مكره مبغض، والتكره يتعدى إلى، قال تعالى: ﴿وَكَرِهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ﴾^(١) حملاً على التجب المضمن معنى الإمالة، قال تعالى: ﴿وَحَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ﴾^(٢) كما قيل: بعث منه، حملاً على: اشترت منه، ورضيت عليه، حملاً على سخطت، قال:

إذا رضيتُ عليَّ بنو قُشيرٍ لعمرُ الله أعجبنى رضاها^(٣) = ٩٨١

وقيل: إن «إلى» فى نحو: أنت إلى حبيب أو بغيض، وجلست إليه بمعنى «عند»، والأولى بقاؤها على أصلها، كما ذكرنا، وكذا هى فى قوله:

وإن يلتق الحىُّ الجميعُ تلاقى إلى ذروة البيت الكريم المصمّد^(٤) = ٩٨٢

بمعنى منتسب إلى ذروة، لا بمعنى «فى» كما قيل.

[حتى]

قوله: «وحتى كذلك» أى لانتهاى الغاية مثل «إلى»، إلا أن بينهما فروقاً^(٥)، كما يجىء، وعنّى بالعين لغة هذلية.

(١) الحجرات ٧.

(٢) الحجرات ٧.

(٣) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد الثمانمائة فى الخزانة واستشهد به على أنه إنما تعدى «رضى» به «على» مع أنه يتعدى به «عن» لحمله على ضده، وهو سخط، فإنه يقال: سخط عليه.

ومن العجب أن البغدادى نسى الحديث عن هذا الشاهد فى هذا الموضع مع أن ط، والمخطوطات، سجلت هذا الشاهد فى هذا الموضع وكان عليه أن يتعرض له، ولكنه أخره عن مكانه، ولعله سهو والشاهد من قصيدة للقعيل يمدح بها حكيم بن المسيب القشيري.

من شواهد: الخصائص ٣١١/٢، وابن الشجرى ٣٦٩/٢، وابن يعيش ١٢٠/١، والخزانة ٢٤٧/٤، والمغنى ١٢٩/١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى/ ٩٥٤، والعينى ٢٨٢/٣، والهمع والدرر رقم ١٠٨٦، والتصريح ١٤/٢، والأشمونى ٢٢٢/٢.

(٤) هو الشاهد التاسع والسبعون بعد السبعمائة فى الخزانة، واستشهد به على أن «إلى» فيه على أصلها، وهى مع مجرورها حال من الياء، فى «تلاقى»، متعلقة بمحذوف تقديره: تلاقى منتسباً إلى ذروة البيت، والشاهد لطرفة بن العبد من معلقته المشهورة.

يقول: إن اجتمع الحى لافتنار تلاقى انتهى إلى ذروة البيت الشريف أى إلى أعلى الشرف.

من شواهد: الأرهية / ٢٨٤، وابن الشجرى ٢٦٨/٢، ووصف المباني / ٨٣.

(٥) فى ب فقط ٢٧٢/٤ - «فرقا» مكان «فروقا».

وهى على ثلاثة أضرب: حرف جر، وحرف عطف، وحرف استئناف،
فإذا كانت حرف جر فلها معنيان: إلى وكى.

ولا تجر بمعنى «كى»، إلا مصدرًا مؤولا به الفعل المنتصب بعدها بأن المضمرة،
نحو: أسلمت حتى أدخل الجنة. ولا تقول: حتى دخول الجنة.

والتي بمعنى «إلى» تجر ذلك، نحو: سرت حتى تغيب الشمس، وتجر الاسم
الصريح أيضًا، نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(١). وينبغي أن يكون المجرور بها
مؤقتًا، لأنه حد، والتحديد بالمجهول لا يفيد، ونحو قوله تعالى: ﴿فَذَرِهِمْ فِي
غَمَرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾^(٢)، بمعنى المؤقت، أى: حين أخذهم.

ومذهب الكسائي: أن جر ما بعدها بإلى، لا بحتى، لأن العامل ينبغي أن يكون
لازمًا لأحد القبيلين و«حتى» تدخل على الأسماء والأفعال فهى، كـ «ما» فى لغة
تميم عنده، وقد ذكرنا ذلك فى النواصب.

وأما العاطفة فهى مثل الجارة فى معنى الانتهاء، ولا تكون بمعنى «كى» ويجب
توقيت ما بعدها، كما فى حتى. الجارة، فلا تقول: جاءنى القوم حتى رجل، لأنه ٣٢٥/٢
حد فلا فائدة فى إبهامه.

وتشترك الجارة والعاطفة فى أنه لا بدّ قبلهما من ذى أجزاء، إلا أن ذلك يجب
إظهاره فى العاطفة حتى يكون معطوفًا عليه، نحو: قدم الحجاج حتى المشاة، وأما
فى الجارة فيجوز إظهاره نحو: ضربت القوم حتى زيد، ويجوز تقديره أيضًا،
نحو: نمت حتى الصباح، أى: نمت الليلة حتى الصباح.

ويتفارقان أيضًا، بأن ما بعد «حتى» العاطفة يجب أن يكون جزءًا مما قبلها
نحو: ضربت القوم حتى زيدًا، أو كجزئه بالاختلاط، نحو: ضربنى السادة حتى
عبيدهم، أو جزءًا لما دل عليه ما قبلها، كما فى قوله:

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاه^(٣) ٩٨٣=

(١) القدر/ ٥.

(٢) المؤمنون / ٥٤ وفى ب ٢٧٣/٤: «ذرهم» بدون فاء.

(٣) هو الشاهد السابع والخمسون بعد المائة فى الخزنة، وسبق ذكره رقم ١٦٧.

عند من قال : إن نعله عطف على الصحيفة، أى ألقى جميع ما معه. لأنه إذا ألقى الصحيفة التى لا يمشى إلا لها فقد ألقى كل شيء.

ويجب أيضاً دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها، فالضرب فى : ضربت القوم حتى زيدا، لا محالة واقع على زيد أيضاً.

وأما الجارة فالأكثر على تجويز كون ما بعدها متصلاً بآخر أجزاء ما قبلها، كنمت البارحة حتى الصباح، وصمت رمضان حتى الفطر ، كما يكون جزءاً منه نحو: أكلت السمكة حتى رأسها. بالجر.

والسيرافى مع جماعة، أوجبوا أن يكون ما بعدها جزءاً أيضاً مما قبلها، كما فى العاطفة، فلم يجيزوا: نمت البارحة حتى الصباح، جرأً، كما لم يجيزوا نصبه، وهو مردود بقوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (١).

وأما دخول الفجر، المجرور بحتى فى حكم ما قبلها، ففيه أقوال: جزم جأراً الله بالدخول مطلقاً ، سواء كان جزءاً مما قبلها، أو مُلاقى آخر جزء منه، حملاً على العاطفة، وتبعه المصنف.

وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول، جزءاً كان، أو مُلاقى آخر جزء منه. وفصل عبد القاهر، والرمانى، والأندلسى، وغيرهم فقالوا: الجزء داخل فى حكم الكل ، كما فى العاطفة ، والملاقى غير داخل.

وقال الأندلسى : إنما ذكرت «زيداً» مع دخوله فى القوم، فى قولك: ضربت القوم حتى زيد بالجر، لغرض التعظيم أو التحقير.

واستدل بأن حتى، كالتفصيل لما قبلها، فإذا دخل فى الإجمال، دخل فى التفصيل وإذا لم يدخل، لم يدخل .

ومذهب ابن مالك قريب، لكن الدخول مطلقاً أكثر وأغلب .

واعلم أنه لا يلزم أن يكون ما بعد «حتى» العاطفة، آخر أجزاء ما قبلها حساً، ولا آخرها، دخولاً في العمل، بل قد يكون كذلك، وقد لا يكون، لكنه يجب فيها أن يكون آخر الأجزاء، إذا رتب الأجزاء: الأقوى فالأقوى، فإذا ابتدأت بقصدك من الجانب الأضعف مُصعداً، كان آخر الأجزاء أقواها، نحو: مات الناس حتى محمد ﷺ، بالعطف، وليس هو. عليه الصلاة والسلام، آخرهم حساً، ولا دخولاً [في الموت]^(١) بل هو آخرهم قوة وشرفاً، وإذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الأقوى منحدرًا، كان آخر الأجزاء أضعفها، نحو: قدم الحجاج حتى المشاة، عطفًا، ويجوز أن يكونوا قادمين قبل الركاب، أو معهم.

وأما الجارة فيجوز أن يكون ما بعدها كذلك، وألا يكون / فإذا لم يكن، وجب ٣٢٦/٢ أن يكون آخر الأجزاء حساً أو ملاقيًا له، نحو قولك: قرأت القرآن حتى سورة الناس جرًا، ولهذا جاء بعدها ما هو ملاقي أيضًا.

والتزم صاحب المغنى^(٢): التحقير والتعظيم فيما بعد «حتى» الجارة أيضًا، وليس بمشهور، وكأن الجارة محمولة على «إلى»، في جواز عدم كون ما بعدها جزءاً، خلافاً للسيرافي، وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها، كما قال ابن مالك، وفي جواز قصد كونه آخر الأجزاء حساً، لا قوة. [ولا ضعفاً، لأنك إذا لم تقصد كونه آخرها ضعفاً]^(٣). أو قوة وجب في حتى كون آخرها حساً، كما ذكرنا [فلا يجوز: أكلت السمكة حتى نصفها أو ثلثها]^(٤). ويجوز^(٥) ذلك في «إلى» نحو: أكلت السمكة إلى نصفها وإلى ثلثها.

(١) ما بين معقوفين سقط من ط، وب ٢٧٥/٤.

(٢) صاحب المغنى هو تقي الدين منصور بن فلاح اليمنى، فرغ من تصنيفه في محرم ٦٧٢ هـ، وتوفي ابن فلاح سنة ٦٨٠ هـ وليس هو ابن هشام صاحب المغنى المتوفى ٧٦١ هـ وما يجدر ذكره أن الرضى توفي ٦٨٤ هـ أو ست وثمانين وستمئة أى قبل وفاة ابن هشام ٧٥ سنة تقريباً.

انظر في ذلك المدرسة النحوية في مصر والشام للمحقق / ٣٧٨

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط، والعبارة في ط: «قوة أو ضعفاً» لا أنك إذا لم تقصد كون آخرها ضعفاً أو قوة، وجب إلخ.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٢٧٥/٤.

(٥) في ب ٢٧٦/٤ «ولا يجوز» تحريف.

والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، وليست بمعنى الواو، خلافاً لمن توهم ذلك، لأن «حتى» لا بد فيها من معنى الانتهاء، بخلاف الواو.

وهذا كما توهم المصنف، لدخول ما بعد «حتى» الجارة فيما قبلها كثيراً^(١) كما بعد «مع»: أن حتى تكون بمعنى «مع» فقال: وبمعنى مع كثيراً.

وإذا عطفت بحتى العاطفة على مجرور، فالاختيار إعادة الجار. دفعاً لتوهم كونها جارة. نحو: مررت بالقوم حتى يزيد.

وقد يكون ذو الأجزاء الذي قبل «حتى»، جارة كانت أو عاطفة، من تمام جملة بعد حتى^(٢)، نحو: القوم حتى زيدا رأيت، عطفًا وجراً.

وكل ما ذكرنا من الأحكام: هو لحتى العاطفة للاسم^(٣)، وأما العاطفة للجملة^(٤) فنحو: نظرت إليه حتى أبصرته، ويجوز أن يقال: إن حتى في مثله ابتدائية، وإنها لا تعطف الجملة أبداً.

قوله: «وتختص بالظاهر خلافاً للمبرد» إذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو: جاءني القوم حتى أنت، ورأيت القوم حتى إياك، ومررت بالقوم حتى بك، وأما الجارة فلا تدخل على المضمر، اجتزاءً بيالي، لكون «إلى» أشد تمكناً وأوسع تصرفاً، فلهذا تدخل آخر الأجزاء وأوسطها وتقوم مقام الفاعل نحو: قيم إلى زيد، ولا يقال: قيم حتى عمرو. وشبهة^(٥) المبرد قوله:

وأكفيه ما يخشى وأعطيه سؤله وألحقه بالقوم حتاه لاحق^(٦) = ٩٨٤

(١) في ب فقط: «حتى الجارة كثيراً فيما قبلها».

(٢) في ب فقط: «ما بعد» مكان: «بعد» بدون «ما».

(٣) في المخطوطات: «إن العاطفة للاسم على الاسم».

(٤) في المخطوطات: «والعاطفة للجملة على الجملة».

(٥) في ب ٢٧٦/٢ «وشبهه المبرد» تحريف.

(٦) هو الشاهد الثمانون بعد السبعمئة في الخزانة.

واستشهد به على أن المبرد زعم أن «حتى» هنا جرّت الضمير، وليس كذلك، وإنما حتى هنا ابتدائية، والضمير أصله «هو» فحذف الواو ضرورة.

وفى ب فقط ٢٧٦/٤: «وألحقه حتاه بالقوم لاحق» وليس في ط والمخطوطات على هذا النحو. والشاهد قائله مجهول.

وليس ما فى البيت بـ «حتى» الجارة، وإلا لم يكن لرفع «لاحق» وجه، بل هى ابتدائية، أى حتى هو.

كما فى قوله:

فبيناه يَشْرِى رحله قال قائل (١)..... البيت
وتمسك بقوله أيضاً:

فلا والله، لا يَلْقَى أناسٌ فتى حتّاك يا ابن أبى يزيد (٢)
وهو شاذ:

ومن الفرق بين حتى، وإلى، أن حتى يلزمه تقدم ذى الأجزاء، إمّا لفظاً أو تقديرًا - كما ذكرنا- بخلاف إلى، وأن الأظهر دخول ما بعد حتى فى حكم ما قبلها كما اخترنا. بخلاف إلى، فإن الأظهر فيها عدم الدخول إلا مع القرينة، وإن كان أيضاً جزءاً.

وقال الأندلسى: لا فرق بينهما من هذا الوجه، فإذا كان ما بعدهما جزءاً مما قبلهما، فالظاهر الدخول فيهما، وإن لم يكن جزءاً، فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا أظهر عند النحاة.

ومن الفرق بينهما أن الفعل المتعدى بحتى، يجب أن يستوفى أجزاء المتجزئ

(١) هو الشاهد الثمانون بعد الثلاثمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم: ٤٤١ أى بينا هو يشرى رحلته، فحتى حرف ابتداء داخلة على الجملة وهو الضمير المحذوف واوه ضرورة فهو فى محل رفع على الابتداء، ولاحق خبره، ولو كانت حرف جر لم يكن لذكر «لاحق» بالرفع وجه.

(٢) هو الشاهد الحادى والثمانون بعد السبعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أن المبرد تمسك به على أن «حتى» نجر الضمير وأجاب الشارح المحقق بأنه شاذ، والأحسن أن يقول: ضرورة فإنه لم يرد فى كلام مشور.

وفى رواية: «لا يلقاه ناس فتى» ف «فتى» مفعول: «يلقى» وروى العينى: لا يُلْفَى بكسر الفاء فـ «أناس» فاعله، وينظر: أين مفعولاً: «ألفى»؟ فإن «ألفى» من النواسخ، وروى آخر: يابن أبى زياد. والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: العينى ٣/ ٢٦٥، والأشمونى ٢/ ١١٠، والمقرب ١/ ١٩٤، والهمع والدرر رقم ١٠٦٠، ورصف المباني/ ١٨٥.

الذى قبل حتى ، شيئاً فشيئاً ، حتى ينتهى إلى ما بعد حتى ، من الجزء ، أو الملاقى .
وأما «إلى» ، فإن كان قبلها ذو الأجزاء ، وبعدها الجزء أو الملاقى ، فحكمها
أيضاً كذلك ، وإلا فلا ، نحو : قلبى إليك .

ولا خلاف فى صحة وقوع الملاقى ، بعد «إلى» ، وأما بعد «حتى» ففيه الخلاف
كما مر .

واعلم أن «حتى» لا يكون مستقراً إلا فى نحو : كان سيرى حتى أدخلها بنصب
أدخل ، وأعنى بالمستقر : ما يتعلّق بمقدّره .

وأما حتى الابتدائية فقد ذكرناها فى نواصب المضارع ، ويقع بعدها الفعلية
والاسمية كما ذكرناه هناك .

وفائدة الابتدائية ، أيضاً ، إما التحقير ، كما فى قوله :

فَوَاعَجَبَا حَتَّى كَلِّبَ تَسْنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلْ أَوْ مَجَاشِعُ^(١) = ٩٨٧

أو التعظيم كقوله :

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءُ دَجَلَةٍ أَشْكَلُ^(٢) = ٩٨٨

(١) هو الشاهد الثانى والثمانون بعد السبعمائة فى الخزنة .

واستشهد به على أن «حتى» فيه ابتدائية ، وفائدتها هنا التحقير . وروى : «فيا عجبا» بتنوين
وبدونه ، أمّا الأول فيحتمل أن يكون عجبا منادى منكراً ، ويحتمل أن يكون يا «حرف» تنبيه ،
وعجبا مصدر منصوب بفعل محذوف ، أى تعجبوا عجبا وأمّا الثانى فإنه أراد : فيا عجبي فقلب ياء
المتكلم ألفاً وهى لغة .

والشاهد للفرزدق ، ديوانه / ٥١٨ من قصيدة يهجو بها جريراً ، ويردّ قصيدة له فى هذا الروى .
من شواهد : سيبويه / ٤١٣ ، وابن يعيش / ٦٢ / ٨ ، والهمع والدرر رقم / ١٠٦٣ والمغنى / ١١٤ / ١ ،
والمقتضب / ٤٠٦ / ٤ ورصف المباني / ١٨١ .

(٢) هو الشاهد الثالث والثمانون بعد السبعمائة فى الخزنة .

واستشهد به على أن فائدة حتى الابتدائية هنا التعظيم والمبالغة . والشكلة : الحمرة المختلطة ببياض ،
وهو مأخوذ من أشكل الأمر أى التبس .

والشاهد من قصيدة لجرير يهجو بها الأخطل ، ديوانه / ٣٦٧ .
من شواهد : ابن يعيش / ١٨ / ٨ ، والمغنى / ١١٤ / ١ ، ٤٩ / ٢ ، والعينى / ٣٨٦ / ٤ ، والأشمونى
/ ٣٠٠ / ٣ ، والهمع والدرر ٩٦٩ ، ١٠٦٢ .

ويلزم فى الاسمية أن يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المقدم^(١) نحو: ركب القوم، حتى الأمير راكب، ولو قلت: حتى الأمير ضاحك لم يُفد. ويجوز حذف الخبر مع القرينة، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أى رأسها مأكول.

[فى]

قوله: «وفى للظرفية»، إما تحقيقاً، نحو: زيد فى الدار، أو تقديرًا، نحو: نظر فى الكتاب، وتفكر فى العلم، وأنا فى حاجتك، لكون الكتاب، والعلم والحاجة شاغلة للنظر، والتفكر^(٢) والمتكلم، مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف، فكأنها محيطة بها من جوانبها، وكذا قوله عليه الصلاة والسلام: «فى النفس المؤمنة مائة من الإبل»، أى: فى قتلها فالسبب الذى هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف، وهذه هى التى يقال إنها للسببية.

وقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾^(٣) قيل: إن «فى» فيه، وفى قوله:

* بطل كأن ثيابه فى سرحة *^(٤)

= ٩٨٩

(١) فى ب فقط ٢٧٨/٤، «المتقدم»

(٢) فى ب فقط ٢٧٨/٤: «والفكر».

(٣) طه: ٧١.

(٤) هو الشاهد الرابع والثمانون بعد السبعائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «فى» بمعنى على «فيه» لأنه معلوم أن ثيابه ليست فى جوف سرحة، وهى الشجرة العالية، وإنما هى على بدنه.

وعجز الشاهد:

* يُحذى نعال السَّبْت ليس بتوأم *

والشاهد من معلقة عترة العبسى

قال البغدادي: «يُحذى نعال السبت» نائب الفاعل ضمير البطل، و«نعال» مفعول ثان له أى تجعل النعال السَّبْتِيَّة. حذاء بالكسر والمد.

وفى الصحاح: الحذاء: النعل، واحتذى: انتعل.

و«السَّبْت» بكسر السين وسكون الموحدة: الجلد المدبوغ بالقرظ ولم ينجرد من شعره، وما لم يدبغ فهو محرم.

وقول عترة: يحذى نعال السبت يريد أنه من الملوك الذين يلبسون النعال السَّبْتِيَّة الرقيقة الطيبة الريح.

من شواهد: الخصائص ٣١٢/٢، والأزهية/٢٧٧، وابن يعيش ٢١/٨، ورصف المباني/٣٨٩، والمغنى/١٨٣، والأشمونى ٢١٩/٢، والمنصف ١٧/٣.

بمعنى: «على» والأولى أنها بمعناها لتمكن المصلوب فى الجذع تمكّن المظروف فى الظرف.

وقيل إنها بمعنى الباء فى قوله:

٩٩٠ = ويركبُ يومَ الرَّوعِ منا فوارسٌ بصيرون فى طعن الأباهرِ والكَلِي^(١)

والأولى أن تكون بمعناها، أى لهم بصّارة، وحذق فى هذا الشأن.

وقيل: هى بمعنى «إلى» فى قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٢) والأولى أن نقول هى بمعناها والمراد التمكن.

وقيل: هى بمعنى «مع» فى قوله تعالى: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾^(٣) وبمعنى الباء فى قوله:

٩٩١ = نُحَابِي بِهَا أَكْفَاءَنَا وَنُهِنَهَا ونشرب فى أثمانها ونُقَامِر^(٤)

والأولى فى الموضعين بمعناها، أى حاصلة فى زمرة عبادى، أو بمعنى ادخلى أيها الروح فى أجسام عبادى.

(١) هو الشاهد الخامس والثمانون بعد السبعمئة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قيل: إن «فى» بمعنى الباء أى بصيرون بطنن الأباهر، والأولى أن تكون بمعناها، أى لهم بصارة، وحذق فى هذا الشأن والشاهد من أبيات تسعة لزيد الخيل الطائى.

وفى ط: «الكلى والأباهر» وهى كذلك فى بعض المخطوطات. على التقديم والتأخير تحريف.

من شواهد: ابن الشجرى ٢/٢٦٨، والمغنى ١/١٤٦، والتصريح ٢/١٤، والهمع والدرر رقم ١٠٩٥، ونوادر أبى زيد/٣٠٣ وذيل الأمالى/٢٤، والأزهية/٢٨١، والأشعرونى ٢/٢١٩ وانظر شعر زيد الخيل / ٦٧. والأباهر والكلى مقتلان، والأبهر: عرق فى المتن جمعه: أباهر.

(٢) الفجر: ٢٩. (٣) الفجر: ٢٩.

(٤) هو الشاهد السادس والثمانون بعد السبعمئة.

واستشهد به على أن «فى» قيل: إنها بمعنى الباء فى البيت أى ونشرب بأثمانها، والأولى أيضاً أن تكون على معناها بجعل أثمانها ظرفاً للشرب والقمار مجازاً.

والبيت آخر أبيات أربعة لسيرة بن عمرو الققعسى.

وقوله: «نحابى بها»: بين وجه تصرفهم فيما غيرهم به فقال: نجعلها حباء لنظرائنا فتتهادى بها بابتذالها وإهانتها.

ويقال: حابيت فلاناً أى باريته فى الحباء مثل: باهتته فى العطاء.

من شواهد: ابن الشجرى ١/٢١٩، والحامسة بشرح المازوقى/٢٣٩.

والشاعر جعل أثمانها ظرفاً للشرب والقمار مجازاً.

وقولهم: «فى الله من كل فائت خَلَف»، أى: فى ألطافه؛ وقولهم: أنت أخى فى الله، أى فى رضاء الله، أى: رضاء تعالى مشتمل على مؤاخاتنا، لا تخرج عنه إلى الأغراض الدنيوية، وكذا قولهم: «الحب فى الله، والبغض فى الله».

[الباء]

قوله: «والباء للإلصاق»، نحو: به داء، أى التصق به، وقولك: مررت به، أى: ألصقت المرور بمكان يقرب منه.

ومنه: أقسمت بك، وبحياتك أخبرنى، وتكون مستقراً نحو: الذى به: ضعف، وبه داء؛ وتكون للاستعانة نحو: كتبت بالقلم، وخطت بالابرة، وبتوفيق الله حججت، وهذا المعنى مجاز عن الإلصاق.

وتكون بمعنى «مع»، وهى التى يقال لها: باء المصاحبة، نحو «دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ»^(١)، واشتر الدار بآلاتها. قيل: ولا تكون بهذا المعنى إلا مستقراً، أى: كائنين بالكفر، وكائنة بآلاتها، والظاهر أنه لا منع من كونها لغواً. وتكون للمقابلة نحو: اشتريته به، وبدلته به، وتكون مستقراً أيضاً، نحو: هذا بذاك.

قوله: «وقد تكون للتعدية»؛ جميع حروف الجر: لتعدية الفعل القاصر عن المفعول، إليه، لكن معنى التعدية المطلقة: أن ينقل معنى الفعل، كالهزمة والتضعيف، ويغيره.

وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو: ذهبت به وقمت به، أى أذهبت، وأقمت، ولا يكون مستقراً.

وما سمعته مقدراً إلا فى قراءة من قرأ: «اثنوى زبر الحديد»^(٢) أى اثنوى بزبر الحديد.

(١) المائدة/ ٦١.

(٢) الكهف/ ٩٦. القراءة: رَدَمْنِ اثْنَوْنِ وهى قراءة عاصم - حمزة - شعبة - المفضل - انظر قراءة رقم ٤٨٩٨ فى معجم القراءات.

قوله: «والظرفية»، أى بمعنى / «فى» نحو: ٣٢٨/٢

* ما بكاء الكبير بالأطلال * (١) = ٩٩٢

أى: فيها، وتكون للسببية، كقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ (٢)
وقوله:

غُلِبَ تَشَدُّرٌ بِالذُّحُولِ * (٣) = ٩٩٣

وهى فرع الاستعانة.

وقيل: جاءت للتبعيض، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (٤).

قال ابن جنى إن أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى، بل يورده الفقهاء، ومذهبه أنها زائدة، لأن الفعل يتعدى إلى مجرورها بنفسه.

(١) هو الشاهد السابع والثمانون بعد السبعمئة فى الخزانة، واستشهد به على أن الباء فيه للظرفية أى فى الأطلال. وهذا صدر عجزه:

* وسؤالى ومايرد سؤالى *

مطلع قصيدة للأعشى، ديوانه / ٢٩٥، وهى قصيدة مدح بها الأسود بن المنذر اللخمى أخا النعمان ابن المنذر.

من شواهد: أدب الكاتب لابن قتيبة / ٥١٥.

(٢) النساء / ١٦٠.

(٣) هو الشاهد الثامن والثمانون بعد السبعمئة فى الخزانة. واستشهد به على أن الباء فيه للسببية.

والشاهد قطعة من بيت، من معلقة ليبد، والبيت بتمامه:

غُلِبَ تَشَدُّرٌ بِالذُّحُولِ كَانَهَا جَنُّ الْبَدَى رَاسِيًا أَقْدَامَهَا

و«الغُلِبَ»: الغلاظ الأعناق، الواحد: أغلب: و«البدى»: وادسكتة الجن فيما يزعمون

وقيل الشاهد:

وكثيرة غرباؤها مجهولة تُرْجَى نَوَافِلُهَا وَيُخْشَى ذَامُهَا

وبعده:

أَنكَرْتُ بَاطِلَهَا وَبُوتُ بِحَقِّهَا عِنْدَى وَلَمْ يَفْخَرْ عَلَى كِرَامِهَا

وفى الخزانة: شبههم بجمال غُلِبَ تَشَدُّرٌ بِأَذْنَابِهَا: إذا تصاولت وهاجت يقال: تَشَدَّرَ البعير بذنبه

إذا استفثره أى أدخله بين فخذه حتى يلزقه ببطنه. والتفر: فرج الحيوان والذحول: جمع دَحَل،

وهو الحقد.

من شواهد: الأزهية / ٢٩٧، والإنصاف / ١٧٢، والبيان والتبيين ٣٧١ / ١٠، ٩ / ٣.

(٤) المائدة / ٦.

وتجىء بمعنى «من»، نحو: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(١)، وبمعنى «عن» نحو: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَقِيعٍ﴾^(٢).

وتجىء للتجريد نحو: رأيت بزيدٍ أسداً، أى برؤيته أسداً - كما مرّ [فى «من»]^(٣).

قوله: وزائدة فى الخبر والاستفهام، بهل، لا فى مطلق الاستفهام، فلا يقال: أزيد بقائهم، [كما يقال: هل زيد بقائم]^(٤)؟

قوله: «والنفى»، بليس، نحو: ليس زيد براكب، وبما، نحو: ما زيد براكب، وقبل: بلا التبرئة أيضاً، نحو: «لا خيرَ بخير بعده النار» والأولى أنها بمعنى «فى»، ولم يسمع فى النفى بـ«إن»، فما كان للمصنف أن يطلق النفى والاستفهام.

وتزاد قياساً فى مفعول علمت وعرفت، وجهلت، وسمعت، وتيقنت وأحسست، وقولهم: سمعت بزيد وعلمت به، أى بحال زيد، على حذف المضاف.

وتزاد قياساً، أيضاً، فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكفى ومتصرفاته، وفى فاعل أفعّل فى التعجب على مذهب سيويه، وفى المبتدأ الذى هو: حسبك؛ وتزاد شاذاً فى خبر المبتدأ الموجب [شاذاً]^(٥) نحو: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾^(٦)، عند الأخفش؛ وتزاد سماعاً بكثرة فى المفعول به نحو ألقى بيده، ونحو:

نضرب بالسيف ونرجو بالفرج^(٧)

(١) الدهر / ٦.

(٢) المعارج / ١.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢٨٢ / ٤.

(٦) يونس / ٢٧ وفى ط: «جزاء سيئة سيئة بمثلها» بزيادة: «سيئة» الثانية.

(٧) هو الشاهد التاسع والثمانون بعد السبعائة فى الخزانة

واستشهد به على أن «الباء الثانية» زائدة فى المفعول به سماعاً وقبل الشاهد:

وقليلاً في خبر لكنّ، قال:

ولكنّ أجراً لو فعلت بهيّن وهل يُنكر المعروفُ في الناسِ والأجرُ^(١) = ٩٩٥

ومع «أنّ» مرفوعة، قال:

ألا هل أتاها والحوادثُ جمّةٌ بأنّ امرأ القيس بن تملك بيقرأ^(٢) = ٩٩٦

* نحن بنى جعدة أربابُ الفلج *
وهذا الرجز لم ينسبه أحد رلى قائله عند البغدادى

«والفلج»: الماء الجارى، وقال أبو عبيد: الفلج: النهر.
والرجز للناطقة الجعدى من أرجوزة تقع فى ثلاثة أبيات فى ملحقات ديوانه / ٢١٥

وهى:

نحن بنوجعدة أربابُ الفلج

نحن منعنا سُبلةً حتى اعتلج

نضرب بالبيض ونرجو بالفرج

وفى هامش الديوان: «فلج» مدينة بأرض اليمامة لبنى جعدة ويوم فلج لبنى عامر على بنى حنيفة.

وقال البغدادى فى الخزنة: اعتلجت الأرض: طال نباتها .

من شواهد: الإنصاف/ ٢٨٤، والمغنى رقم ١٦٦، وأدب السكاك لابن قتيبة/ ٥٢٢، ورصف

المباني/ ١٤٣ وانظر تفسير الطبرى ١٢/ ١٢، ١١٥.

(١) هو الشاهد التسعون بعد السبعمئة فى الخزنة.

واستشهد به على أن الباء تزداد سماعاً بقلّة فى خبر «لكن».

وقائله مجهول.

من شواهد: ابن يعيش ٨/ ١٣٩، وأوضح المسالك رقم/ ١١٦. والعينى ٢/ ١٣٤، والتصريح

١/ ٢٠٢، والأشمونى ١/ ٢٥٢ واللسان: «كفى». والهمع والدرر رقم/ ٤٥٢.

(٢) هو الشاهد الواحد والتسعون بعد السبعمئة فى الخزنة

واستشهد به على أن الباء قد تزداد بقلّة مع «أنّ» الواقعة مع معموليها فى تأويل مصدر مرفوع على

أنه فاعل «أتاها»

قال البغدادى: قال أبو عبيد: يقرر الرجل بيقرة: إذا هاجر من أرض إلى أرض.

وقال الجوهري: يقرر الرجل: أقام بالخضر، وترك قومه بالبادية

وقال ابن دريد: يقرر الرجل: إذا خرج من الشام إلى العراق.

و«تملك» ام امرئ القيس.

والشاهد من قصيدة طويلة لامرئ القيس، ديوانه/ ١٠٤، مطلعها:

سمابك شوق بعد ما كان أقصرأ وحلت سليمى بطن قو فعرعرا

وقد ذكرت مواضع زيادتها في «ما» الحجازية.

ومن غريب زيادتها: أن تزداد في المجرور، نحو قوله:

فأصبحن لا يسألنه عن بما به أصعد في علو الهوى أم تصوبا^(١) = ٩٩٧

وتضممر كثيراً مع «الله» في القسم، نحو: الله لأفعلن، وشاذاً قليلاً في غيره، كقول رؤبة: خير، لمن قال له: كيف أصبحت؟

[اللام]

قوله: «واللام للاختصاص»، لام الجرّ مكسورة مغ غير المضمر^(٢)، مفتوحة معه، وكسرهما معه أيضاً: لغة خزاعية، وربما فتحت قبل «أن» المضمرة، نحو: ليعلم بفتح الميم، ونقل^(٣) فتحها مع جميع المظهرات.

اعلم أن كل كلمة على حرف واحد، كالواو، والفاء، واللام الابتداء... فتحها الفتح، لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف.

وإنما كسرت باء الجرّ ولامه لموافقة معمولهما، ولم تكسر كاف التشبيه، لأنها تكون اسماً أيضاً، فجرّها إذا ليس بالأصالة، بل للقيام مقام الحرف عند من قال: إن المضاف هو الجار.

= من شواهد: والمنصف ٨٤/١، والإنصاف ١٧١ وابن يعيش ٢٣/٨، ٢٤، واللسان: «بقر» وانظر شرح القصائد السبع الطوال/ ٤٥٩.

(١) هو الشاهد الثاني والتسعون بعد السبعمئة في الخزانة

واستشهد به على أنه من الغريب زيادة الباء في المجرور، فإنها زيدت مع «ما» المجرور بـ «عن». و«صعد» في الجبل بالثقل: إذا علاه، وصعد في الجبل من باب تعب لغة قليلة والشاهد قائله مجهول.

من شواهد معاني القرآن ٢٢١/٣، وسر الصناعة ١٣٦/١ والمغنى ٣٩١، والتصريح ١٣٠/٢، والاشموني ٨٣/٣.

(٢) في ب فقط ٢٨٣/٤: «الضمير» بدل المضمر.

(٣) في ب ٢٨٣/٤، «وتقل» بالتاء مكان: و«نقل» بالنون تحريف.

وإنما أبقى^(١) لام الجر، الداخلة على المضمَر على فتحها، إلحاقاً لها بسائر اللامات كَلَامِ الابتداء، ولام جواب «لو» وغير ذلك.

وإنما خُصَّ^(٢) لام المضمَر بذلك^(٣)، لأنها لا تلتبس إذاً، بغيرها من اللامات إذ المضمَر المجرور غير المرفوع؛ ولو فتحت فى غير المضمَر لالتبست بلام الابتداء، والفرق بالاعراب لا يتم، إذ ربّما يكون الظاهر مبنياً؛ أو موقوفاً عليه.

وفائدة اللام: الاختصاص، إمّا بالملكيّة، نحو: المال لزيد، أو بغيرها، نحو: الجُلّ للفرس، والجنة للمؤمن، والابن لزيد.

والتي تسمى لام العاقبة نحو:

لِـدُوا لِلْمَوْتِ وَاِبنُوا لِلْخَرَابِ^(٤)

= ٩٩٨

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾^(٥)، فرعُ لام الاختصاص، كأنَّ ولادتهم

للموت، وخلقهم / جهنم. ٣٢٩/٢

(١) فى ب فقط ٢٨٤/٤: «بقيت» مكان: «أبقى».

(٢) فى ب فقط ٢٨٤/٤- «خصت» مكان «خُصَّ».

(٣) فى بعض المخطوطات: «وإنما خصَّ الإلحاق بحال دخولها فى المضمَر» لأنها لا تلتبس إلخ.

(٤) هو الشاهد الثالث والتسعون بعد السبعمئة فى الخزنة

واستشهد به على أن اللام فى قوله: «للموت» تسمى لام العاقبة، وهى فرع لام الاختصاص. والشاهد قطعة من بيت وهو بتمامه:

له ملكٌ ينادى كُلَّ يوم

من أبيات نسبت إلى على بن أبى طالب رضى الله عنه، وهى

عجبت لجازع باكٍ مصابٍ بأهلٍ أو حبيب ذى اكتئابٍ
شقيق الجيب داعى الويل جهلاً كأن الموت كالشيء العجابِ
وسوى الله فيه الخلق حتى نبى الله عنه لم يحابِ

له ملك... إلخ.

انظر ديوان على بن أبى طالب/ ٣٨.

من شواهد «الهمع والدرر رقم/ ١١١٣، والتصريح ١٢/٢، والحيوان ٢٢٤/٣.

(٥) الأعراف/ ١٧٩.

وكذا التى للتعليل نحو: جئتكَ للسَّمْن وللضَّرَب^(١)، إذ المجيء مختص بذلك.

واللام المقوية للعامل الضعيف بتأخيره عن معموله، نحو: لزيد ضربت، ويكونه اسم فاعل نحو: أنا ضاربٌ لزيد، أو مصدرًا، نحو: ضَرَبَ لزيد حَسَن، ويكونه مصدرًا نحو: يا لزيد، ويا للماء: لام الاختصاص، صارت الأخيرة مع ذلك، علمًا للاستغانة أو التعجب.

وقد تجيء بمعنى «إلى» نحو: «سمع الله لمن حمده» أى: استمع الله إلى من حمده، و: «وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي»^(٢)، أى إلى الذى؛ وبمعنى «على» نحو «وَتَلَّ لِلْجَيْنِ»^(٣) أى عليه، و: «يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سَجْدًا»^(٤)، أى عليها.

قوله: «وزائدة»، فى «رَدَفَ لَكُمْ»^(٥)، لأن ردف يتعدى بنفسه، وكذا فى: شكرت له، على ما مر فى باب المتعدى، وأما فى: وزنته المال، ووزنت له^(٦)، فاللام ليست بزائدة، بل هى معدية قد تحذف تخفيفًا.

وهى فى: لا أبأ لك، زائدة عند سيبويه؛ وكذا اللام المقدرة بعدها «أن»، بعد فعل الأمر والإرادة، كقوله تعالى: «وَمَا أَمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا»^(٧) وقولك: ما أريد لأنسى حاجتي، وقيل: هما بمعنى «أن». والظاهر هو الأول، لقوله تعالى: «وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ»^(٨)؛ وهى زائدة أيضًا فى قوله تعالى: «وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ

(١) الضَّرَبُ بتحريك اللام: العسل

(٢) الأنعام / ٧٩.

(٣) الصافات / ١٠٣.

(٤) الإسراء / ١٠٧.

(٥) النمل / ٧٢.

(٦) فى المخطوطات بعد قوله: «وزنت له»: «وكلته البر وكلت له، وعددته الدراهم وعددت له، فاللام ليس فيها مثل شكرته وشكرت له، لأنها أوصلت الأفعال الثلاثة إلى المفعول الاول، ثم حذفت تخفيفًا، ومثله: «يَغْوَنُكُمْ الْفِتْنَةُ» [التوبة / ٤٧]. «لَا يَأْتِيَنَّكُمْ خَبَالًا» [آل عمران / ١١٨] وكذا اللام زائدة فى لا أبالك.

(٧) البينة / ٥.

(٨) الزمر / ١٢.

مَكَانَ الْبَيْتِ ﴿١﴾، لقوله: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (٢).

وكذا اللام فى قوله:

فلا والله لا يُلْفَى لما بى ولا للما بهم أبداً دواء (٣) = ٩٩٩

ويجوز أن يقال: إن الثانية للتأكيد، تأكيداً لفظياً.

قوله: «وبمعنى عَن، مع القول»، يعنى فى نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ (٤).

ولو كانت كاللام فى قولك: قلت لزيد لا تفعل لقال: ما سبقتمونا إليه، وقد ذكرنا فى أفعال القلوب، الكلام على هذا.

قوله: «وبمعنى الواو فى القسم للتعجب» نحو: لله لا يؤخر الأجل.

وقولهم فى التعجب، يعنون: فى الأمر العظيم الذى يستحق أن يتعجب منه، فلا يقال: لله لقد قام زيد، بل يستعمل فى الأمور العظام، نحو: لله لتُبْعَثَنَّ.

وقيل: ان اللام فى: ﴿لَا يَلْفَ قُرَيْشٌ﴾ (٥)، و: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا﴾ (٦)، للتعجب، والأولى أن تكون للاختصاص، إذ لم يثبت لام التعجب إلا فى القسم.

وقيل: تجيء بمعنى «فى» وبمعنى «بعد» وبمعنى «قبل»، فى قوله تعالى: ﴿جَامِعُ

النَّاسِ لِيَوْمٍ﴾ (٧)، أى فى يوم، وكتبته لثلاث خلون، أى بعد ثلاث، ولثلاث بقين، أى: قبل ثلاث، والأولى بقاء الثلاثة على الاختصاص، كما مر فى باب العدد.

(١) الحج / ٢٦.

(٢) يونس / ٩٣.

(٣) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد المائة فى الخزانة سبق ذكره رقم ١٤١.

(٤) الأحقاف / ١١.

(٥) قریش / ١.

(٦) البقرة: ٢٧٣.

(٧) ال عمران / ٩.

[رَبًّا]

(ص): «وَرَبٌّ لِلتَّقْلِيلِ، وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، مَخْتَصَةٌ بِنَكْرَةِ مَوْصُوفَةٍ» عَلَى الْأَصَحِّ، وَفَعَلَهَا مَاضٍ مَحْذُوفٌ غَالِبًا، وَقَدْ تَدَخَّلَ عَلَى مَضْمَرِ مَبْهَمٍ مُمِيزٍ بِنَكْرَةٍ، وَالضَّمِيرُ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ فِي مِطَابَقَةِ التَّمْيِيزِ.

وَيَلْحَقُهَا «مَا» فَتَدَخَّلَ عَلَى الْجَمْلِ، وَوَاوُهَا تَدَخَّلَ عَلَى نَكْرَةِ مَوْصُوفَةٍ.

(ش): فِي «رُبٌّ» ثَمَانِي لُغَاتٍ: أَشْهَرُهَا ضَمُّ الرَّاءِ وَفَتْحُ الْبَاءِ مُشَدَّدَةً؛ وَالثَّانِيَةُ: ضَمُّ الرَّاءِ وَفَتْحُ الْبَاءِ مُخَفَّفَةً، وَالثَّلَاثَةُ: بَضْمُ الرَّاءِ وَضَمُّ الْبَاءِ الْمُخَفَّفَةِ، وَالرَّابِعَةُ: ضَمُّ الرَّاءِ وَإِسْكَانُ الْبَاءِ الْمُخَفَّفَةِ، وَالْخَامِسَةُ فَتْحُ الرَّاءِ وَفَتْحُ الْبَاءِ الْمُشَدَّدَةِ، وَالسَّادِسَةُ فَتْحُ الرَّاءِ وَفَتْحُ الْبَاءِ الْمُخَفَّفَةِ؛ وَالسَّابِعَةُ وَالثَّامِنَةُ: ضَمُّ الرَّاءِ وَفَتْحُ الْبَاءِ مُشَدَّدَةً وَمُخَفَّفَةً بَعْدَهَا تَاءٌ مُفْتُوحَةٌ^(١).

وَوَضَعَ «رَبٌّ» لِلتَّقْلِيلِ، تَقُولُ فِي جَوَابٍ مَنْ قَالَ: مَا لَقِيتُ رَجُلًا، رَبٌّ رَجُلٌ لَقِيتُ، أَيْ لَا تَنْكُرُ لِقَائِي [لِلرَّجَالِ]^(٢) بِالْمَرَّةِ، فَإِنِّي لَقِيتُ مِنْهُمْ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا.

قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: النَّحَاةُ كَالْمَجْمَعِينَ عَلَى أَنَّ «رَبٌّ» جَوَابٌ لِكَلَامٍ إِمَّا ظَاهِرٍ أَوْ مُقَدَّرٍ، فَهِيَ فِي الْأَصْلِ مَوْضُوعَةٌ لَجَوَابِ فِعْلِ مَاضٍ مُنْفَى، فَلِهَذَا لَا يَجُوزُونَ: رَبُّ رَجُلٍ كَرِيمٍ أَضْرِبَ / بَلْ: ضَرَبْتُ، وَإِنَّمَا كَانَ مَحْذُوفًا فِي الْغَالِبِ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ ٢٣٠/٢ السَّابِقِ عَلَيْهِ.

هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا مِنَ التَّقْلِيلِ أَصْلُهَا، ثُمَّ تَسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى التَّكْثِيرِ، حَتَّى صَارَتْ فِي مَعْنَى التَّكْثِيرِ كَالْحَقِيقَةِ وَفِي التَّقْلِيلِ كَالْمَجَازِ الْمُحْتَاجِ إِلَى الْقَرِينَةِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ:

(١) علق الشريف بقوله: «والتاسعة والعاشرة: رَبْتُ وَرَبْتُ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الْبَاءِ مُشَدَّدَةً وَمُخَفَّفَةً مَعَ تَاءِ التَّانِيثِ.

(٢) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ب ٢٨٧/٤.

رَبَّ هِيْضَلٍ لَجِبَ لَفَتَ بِهِيْضَلٍ^(١)

= ١٠٠٠

وقوله:

ماوي، يا ربّما غارة شعواء كاللدعة بالميسم^(٢)

= ١٠٠١

وقوله

فإن تُمس مهجورَ الفناء فربّما أقام به بعد الوفود وفود^(٣)

= ١٠٠٢

ووجه ذلك أن المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لأن الكثير منها كأنه قليل بالنسبة إلى الممدوح بها، وذلك أبلغ الوجهين في المدح.

(١) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد السبعمئة في الخزانة

واستشهد به على أن «رب» فيه للتكثير، أى كثيراً ما لفت هيضلا بهيضل.

وصدره:

أزهير إن يشب القذال فإنه

والشاهد من قصيدة لأبى كبير الهذلي، وأولها:

أزهير هل عن شبية من معدل أم لا سبيل إلى الشباب الأول

و«القذال»: ما بين النقرة وأعلى الأذن: و«الهيضل»: الجماعة وقوله: لفت بهيضل، يريد جمعت

بينهم في القتال. والجيش اللجب: العرمرم.

وفى ب ٢٨٧/٤: «لَفَت» بالقاف، تحريف

من شواهد: المحتسب ٣٤٣/٢ والأزهية ٢٧٤، وابن الشجرى ٣٠٢٤/٢، والإنصاف ٢٨٥،

وابن يعيش ١١٩/٥، ٣١/٨، والمقرب ٢٠٠/١، ورصف المباني ٥٢، واللسان: «هضل» وشرح

ديوان الهذليين للسكري ١٠٧٠.

(٢) هو الشاهد الستون بعد السبعمئة في الخزانة، وسبق ذكره رقم/٩٥٥.

(٣) هو الشاهد الخامس والتسعون بعد السبعمئة في الخزانة

واستشهد به على أن «ربّما» فيه للتكثير وهو ظاهر.

والشاهد من أبيات أربعة لأبى عطاء السندی يرثى بها يزيد بن هبيرة الفزاري، وهى:

ألا إن عينا لم تجد يوم واسط عليك بجارى دمعها لجمود

عشية قام النائحات وشقت جيوب بأيدى ماتم وخذود

فإن تُمس مهجورَ الفناء فربّما أقام به بعد الوفود وفود

فإنك لم تبعُد على متعهد بلى كل من تحت التراب بعيد

من شواهد: الأشباه والنظائر رقم/ ٣٢٩.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾^(١)، لأن «قد» لتقليل المضارع فى الأصل، وذلك كما يقول المتمدِّح بكثرة العلم: لا تنكر أنى أعرف شيئاً من العلم وإن كان قليلاً.

وهى حرف جر عند البصريين، خلافاً للكوفيين والأخفش.

وإنما حملهم على ارتكاب جعلها حرفاً مع أنها فى التقليل، مثل «كم» فى التكثير، ولا خلاف فى اسميتها؛ بل هى مفيدة للتكثير فى الأغلب كما ذكرنا كإفادة «كم»: أنهم لم يروها تنجر بحرف جر ولا بإضافة، كما تنجر «كم» فلا يقال برُبَّ رجل، ولا: غلام رُبَّ رجل.

وتشكل عليهم حرفيتها بنحو: ربَّ رجل كريم أكرمت، فإن حروف الجر: هى ما يُفْضى الفعل إلى المفعول الذى لولاها لم يفض إليه، وأكرمت، يتعدى بنفسه؛ قال صاحب المغنى: إنما ذلك لأنه يضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل فيعمد بحرف الجر كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٢) ولا سيما إذا وجب تأخر الفعل كما فى ربّ.

والجواب، أن العادة، أن يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر، لإفادتها التخصيص، حتى تخصّ مضمون ذلك الضعيف عن العمل فى ذلك المفعول بذلك المفعول، فلا يستنكر عمله فيه، نحو: لزيد ضربت وأنا ضاربٌ لزيد، وضربى لزيد حسن.

ويشكل أيضاً بمثل قولك: رب رجل كريم أكرمت، لأن الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف الجر، وإلى ضميره معاً، فلا يقال: لزيد ضربته.

واعترضوا بأن أكرمت، صفة^(٣) وأن العامل محذوف؛ وهو عذر بارد، لأن معنى رب رجل كريم أكرمت، وأكرمت: شىء واحد، والأول جواب بلا خلاف، ولا

(١) الأحزاب/ ١٨. (٢) يوسف/ ٤٣.

(٣) فى ظ: «صفة والجواب أى العامل» إلخ.

شك أنك إذا قلت في جواب من قال، ما أكرمت رجلاً: ربَّ رجل كريم أكرمته، لم يحتج معنى الكلام إلى شيء آخر مقدر، مثل: تحققت أو: ثبت، على ما ادَّعوا. وإن اعتذروا بأن الضمير في أكرمته، للمصدر، أي: أكرمت الإكرام، كما قيل في قوله:

هذا سراقاة للقرآن يدرسه^(١)

= ١٠٠٣

كان أبرد، لأن ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو: ربَّ رجل كريم لقيته.

وإن قالوا: إن «لقيته مفسر للقيت المقدّر كما في: زيدا ضربته جاء الإشكال الأول، مع أنه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل آخر، نحو: يزيد جاوزته، أي: مررت بزيد جاوزته.

ويشكل، أيضاً، بنحو: رب رجل كريم جاءني، في جواب من قال: ما جاءك رجل، ولا شك أن: جاءني، هو جواب ربَّ، إذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر، بل تمّ بقولك: جاءني، فيكون كقولك: يزيد مُرَّ، والضمير في مُرَّ، لزيد، وكقولك: زيدا اضرب، والضمير للمنصوب، وقد مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير؛ امتناع ذلك.

فإن ارتكب مرتكب متمحلاً أن جاءني صفة، والعامل تحققت ونحوه، فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه؛ مع أن المصنف صرَّح في شرح/ قوله: «محذوف غالباً» بأنه قد يظهر نحو: ربَّ رجل كريم قد حصل.

ويَقْوَى عندى مذهب الكوفيين والأخفش، أعنى كونها اسماً؛ فربَّ: مضاف إلى النكرة، فمعنى ربَّ رجل، في أصل الوضع: قليل من هذا الجنس، كما أن معنى كم رجل: كثير من هذا الجنس، وإعرابه: رفع أبداً، على أنه مبتدأ لا خبر له،

(١) هو الشاهد الثانى والثمانون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٨٦ وتماه:

والمرء عند الرُّشا إن يَلْقَها ذيبٌ

كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم: أقلُّ رجل يقول ذلك إلا زيد، فإنهما يتناسبان، بما في «رَبٍّ» من معنى القلَّة،

وكما أن نواسخ المتبداً لا تدخل في نحو:

*** غير مأسوف على زمن *^(١)**

١٠٠٤=

وقولهم: «خطيئة يوم لا أصيد فيه» لتضمينه معنى النفى الذي له صدر الكلام، فكدا لا تدخل على «رَبٍّ»، لأن القلَّة، عندهم، تجرى مجرى النفى، فمن ثمَّ كان لِرَبٍّ صدر الكلام.

قال أبو عمرو: رَبٌّ لا عامل لها، لأنها ضارعت النفى، والنفى لا يعمل فيه عامل؛ ولتضمنها معنى النفى، كان القياس ألاَّ يجيء وصف مجرورها إلا فعلية، كما في: أقلُّ رجل، المتضمن معنى النفى، وذلك لأن النفى يطلب الفعل؛ إلاَّ أن «رَبٍّ» لخروجها إلى معنى الكثرة في أكثر مواضعها جاز وقوع نعت مجرورها: اسمية كما في قوله:

*** ياربُّ هيجاً هي خير من دَعَه *^(٢)**

١٠٠٥=

ويكثر وقوعه، أيضاً، صفة معطية لمعنى الفعل ههنا، بخلاف باب: أقلُّ رجل، كما مرَّ في باب الاستثناء، قال عليه السلام: ألا ربُّ نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة

(١) هو الشاهد الثالث والخمسون في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٥٦.

(٢) هو الشاهد السادس والتسعون بعد السبعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز أن تقع الجملة الاسمية نعتاً لمجرور «رَبٍّ» و«هي» مبتدأ، و«خير» خبره، والجملة نعت لـ «هيجاً». و«الدعة»: الخفض والراحة، والهاء عوض من الواو. والشاهد/ رجز منسوب للبيد، ديوانه/ ٥٩- وقبله:

لا تُزجر الفتيان عن سوء الرِّعة

والرِّعة كما في الخزانة: حالة الأحق التي رضى بها

من شواهد: مجالس ثعلب ٣٨١/٢، وأمالى المرتضى ١٩١/١، والهمع والدرر رقم/ ١٠٦٧.

عارية يوم القيامة»، ويتم الكلام بقوله: جائعة عارية بلا تقدير شيء آخر خلافاً لما ذهب إليه البصريون من تقدير العامل.

والأكثر مراعاة الأصل في وقوعه فعلية، إما ظاهرة، أو مقدرة، فالظاهرة كقوله:

١٠٠٦ = رَبِّ رَفِدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالٍ^(١)

وليس الجواب محذوفاً^(٢)، كما قال أبو علي لأنه قد تم الكلام بقوله: رَبِّ رَفِدٍ هَرَقْتُهُ، ولا يتوقف على شيء آخر.

والرَفِد: القدح الضخم، يقال: هُرِقَ رِفْدُهُ، إذا مات، وهو كناية كقولهم: صَفَر وطأه؛ والمقدرة كما في قوله.

١٠٠٧ = *وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالٍ*^(٣)

أى: أسرى من معشر، حصلت لى.

(١) هو الشاهد السابع والتسعون بعد السبعمئة في الخزانة

واستشهد به على أن الأكثر مراعاة الأصل في وقوع صفة: مجرور رَبِّ جملة فعلية، سواء كانت مذكورة أو مقدرة.

وقد اجتمعنا في هذا البيت، أما الأول فهو جملة «هرقته» صفة لـ «رَفِد»، وهو القدح الكبير، وإراقة الرَفِد كناية عن القتل والإماتة.

وأما الثاني فإن «أسرى» مجرور برب المذكورة بطريق التبعية، و«من معشر» متعلق بـ «أسرى» وصفة «أسرى» محذوفة تقديره: حصلت لى:

قال البغدادي: قال شارح ديوان الأعشى: معناه: رَبِّ رجل كانت له إبل يحلبها، فاستقتها، فذهب ما كان يحلبه في الرَفِد وهو القدح.

و«أقيال» بالقاف والياء: جمع قَيْل، مخفف قَيْل كسيد، وهو الملك مطلقاً وقيل: الملك من ملوك حمير.

ورواية «أقتال» بالقاف والتاء: جمع قَتْل بكسر القاف وسكون التاء ولها معنيان: أحدهما: العدو المقاتل، والثاني: الشُّبُه والنظير أى العَدْل في المقاتلة، يقال: هما قتلان أى مثلان. والشاهد للأعشى ديوانه/ ١٧٠.

من شواهد: ابن يعيش ٢٨/٨، ومغنى اللبيب ١٤٧/١، والعينى ٢٥١/٣، والهمع والدرر رقم/ ١٣.

(٢) في ظ: «وليس الخبر منتظراً» مكان: «وليس الجواب محذوفاً».

(٣) سبق ذكره انفاً رقم ١٠٠٦.

وأما نعت مجرور «أقلّ»، ففعلية أو ظرفية، كما اخترنا في باب الاستثناء، واستشهد الأخفش على اسمية «رب» بقوله:

١٠٠٨= إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ورُبّ قتلٍ عارٌ^(١)

وقال: ربّ مبتدأ، وعَارٌ خبره، والأولى أن يكون «على» خبر مبتدأ محذوف والجملة نعت مجرور ربّ، كقوله.

يأربُّ هيجاً هي خير من دَعَه^(٢)

١٠٠٩=

قوله: «لها صدر الكلام»، لما ذكرنا. قوله: «مختصة بنكرة، كما أن «كم» مختصة بالنكرات، وإنما وجب دخولهما^(٣) على النكرة، لأن^(٤) النكرة محتملة للقلة والكثرة، نحو: جاءني رجل، وما جاءني رجل، فلو لم تحتملها لم تستعمل فيهما. والمعرفة إما دالة على القلة فقط، كالمفرد والمثنى المعرفين، وإما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف؛ ورُبّ، وكَمّ، علامتان للقلة والكثرة، وإنما يحتاج إلى العلامة في المحتمل، حتى يصير بها نصاً.

قوله: «موصوفة على الأصح»، هذا مذهب / أبي على وابن السراج، ومن ٣٣٢ / ٢ تبعهما.

(١) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد السبعائة في الخزانة.

واستشهد به على أن الأخفش استدل به على اسمية «رب».

والشاهد من قصيدة ثابت قُطْنَة رثى بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة

من شواهد: المقتضب ٦٦/٣، والأرهية/ ٢٦٩، والمقرب ١/ ٢٢٠، والمغنى ١/ ٢٤، ١٠٨/٢٠،

والهمع والدرر رقم/ ٣١٦.

(٢) سبق ذكره رقم ١٠٠٥.

(٣) في ب فقط ٢٩٠/ ٤: «دخولها» تحريف.

(٤) بعد قوله: «على النكرة إلى قوله: موصوفة على الأصح ورد النص التالي في المخطوطات وهو: «على النكرة لأن أحديهما علم القلة، والأخرى علم الكثرة، وإنما يحتاج إلى العلامة في المحتمل حتى يصير بالعلامة نصاً في أحد المحتملات، فينبغي ألا يؤتى بكم إلا فيما يحتمل القلة احتمال الكثرة. ولا يؤتى برب إلا فيما يحتمل الكثرة كاحتمال القلة.

والمعرفة إما دالة على قلة من دون الكثرة كالمفرد والمثنى المعرفين وإما دالة على كثرة من دون القلة كما في المجموع المعرف، وأما النكرة فهي صالحة للقلة والكثرة معاً نحو: جاني رجل أى واحد وما جاني رجل أى هذا الجنس إذا فصلته واحداً واحداً، فلو لم يحتمل الكثرة لذاتها لم يستعمل فيها. وكذا جاءني رجلان أو رجال، وما جاءني رجلان أو رجال».

وقيل: لا يجب ذلك، والأولى: الوجوب، لأن «ربَّ» مبتدأ على ما اخترنا، لا خبر له، لإفادة صفة مجروره معنى الجملة، كما في: أقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا^(١). وقولهم: «خطيئة يوم لا أصيد فيه»،

ولا يوصف «ربَّ» فلا يقال: ربَّ رجل كريمٌ بالرفع، كما لا يوصف «أقل»، لكون «ربَّ» كحرف^(٢) النفى فإن التقليل عندهم كالنفى، فلهذا لا يتقدم عليه ناسخ، ولزم الصدر.

قوله: «محذوف غالباً»، إذا كان الكلام الذى ربَّ جواب عنه مصرحاً به نحو: ما لقيت رجلاً^(٣)، لم يمتنع حذف نعت مجرور ربَّ، لدلالة القرينة عليه، وكذا إذا كانت القرينة غير ذلك، كما في قوله.

وأسرى من معشر أقيال^(٤) = ١٠١٠

أى: أسرتهم.

وإن لم تكن هناك قرينة وجب وصف مجرور «ربَّ» بما يفيد معنى الكلام التام، كما ذكرنا فى: أقل رجل يقول ذلك.

ووصفه، إمّا فعلية، نحو: ربَّ رجل كريم لقيته، أو: جار ومجرور أو ظرف، نحو: ربَّ رجل فى الدار، أو، أملك، أو اسمية نحو:

يأربُّ هيجاً هى خير من دعه^(٥) = ١٠١١

(١) بعده فى المخطوطات: «لما ذكرنا أن رب كحرف النفى».

(٢) فى ب فقط ٥٩٢/٤: «كحروف».

(٣) فى المخطوطات بعد قوله: «ما لقيت رجلاً»: «فالأغلب حذف الفعل بعد ربَّ لدلالة القرينة عليه، وإن لم يكن مصرحاً به، ولم يكن هناك قرينة أخرى، فالواجب المجيء به نحو قوله:

فمثلك حبلى قد طرقت

* ورب رفد هرقته*

وهذا الفعل ليس عاملاً فى: «ربَّ» على ما اخترنا، بل هو صفة مجرورة كما تقدّم. ويجوز أن يقوم موضع الفعلية اسمية كقوله: ياربُّ... إلخ.

(٤) سبق ذكره رقم/١٠٠٦ - ١٠٠٧.

(٥) سبق ذكره رقم/ ١٠٠٥.

أو صفة مشتقة، نحو قوله ﷺ: «رب نفس طاعمة ناعمة» الخبر بتمامه، وليس شيء من هذه الأشياء عاملاً في «رب» بل هو وصف لمجرورها، كما ذكرنا، وتسميته بجواب «رب»: بعيد.

ويجوز أن يعطف قياساً على المجرور برَبٍّ، وبكَمْ، وعلى النكرة المجرورة بكلّ، وأى: اسمٌ مضاف إلى ضميرها، لكون ذلك الضمير نكرة - كما مرّ في باب المعارف - نحو: ربّ شاةٍ وسختلتها، وكم ناقة وفصيلها، وكل رجل وأخيه، وأيّ رجل وغلّامه.

وقال الجزولي: هذا المعطوف معرفة، لكنه جاز ذلك لأنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع؛ ولو كان كما قال، لجاز ربّ غلام والسيد.

قوله: «وتدخل على مضمّر»، هذا الضمير نكرة كما مرّ في باب المعارف^(١).
قوله: «مميّز بنكرة، إلى قوله: في مطابقة التمييز» مضى شرحه في باب نعم وبش.

قوله: «ويلحقها «ما»، إذا دخلها «ما» فالأكثر كونها كافةً، وربّ المكفوفة، لا محل لها من الإعراب، وإن كانت اسماً على ما اخترنا لكونها بمعنى «قلما»، وكونها كحرف النفي الداخل على الجملة.

وقد جاءت «ما» بعد «ربّ» زائدة، قال:

ربّما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بين بصري، وطعنةٍ نجلاء^(٢) = ١٠١٢

وقال:

(١) بعده في ظ: «خلافاً لمن ذهب إلى تعريفه».

(٢) هو الشاهد التاسع والتسعون بعد السبعائة في الخزّانة.

واستشهد به على أن «ما» المتصلة بـ «رب» فيه زائدة، لا كافة ولذا عملت «رب» الجرّة.

والشاهد أول أبيات ستة لعدى بن الرعلاء الغساني

من شواهد: ابن الشجرى ٢/٢٤٤، والمغنى ١٠/٢، والعينى ٣/٣٤٢، والتصريح ٢/٢١،

والأشمونى ٢/٢٣١، والهمع والدرر رقم/ ١١٥٤.

= ١٠١٣

ماوي، يا ربتما غارة شعواء كاللدعة بالميسم^(١)

ومثلها «ما» التي تلي كاف التشبيه، الأولى أن تكون كافة، نحو: كن كما أنت، أي: كما أنت كائن، وزيد صديقي كما عمرو أخى.

وشذ إعمال الكاف مع «ما»؛ و «ما» لا تكف «عن» نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٢) وأما إذا وليت الباء ومن، فالأولى زيادتها، وإعمال الجارين، نحو: ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ﴾^(٣)، وأما إذا وليت الباء ومن، فالأولى زيادتها، وإعمال الجارين، نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾^(٤)، وقد تكفهما كما يجىء.

و«رُبَّ» المكفوفة لا تدخل إلا على الفعل كما قال سيويه، وقوله:

رَبُّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَا جِيجٌ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ^(٥)

= ١٠١٤

شاذ عنده.

ومثله قياس عند الجزولى، فيجيز: ربما قائم.

والتزم ابن السراج وأبو على فى الإيضاح: كون الفعل ماضياً، لأن وضع

(١) هو الشاهد الستون بعد السبعمئة، وتقدم ذكره رقم ٩٥٥.

(٢) المؤمنون / ٤٠. (٣) آل عمران / ١٥٩.

(٤) نوح / ٢٥. (٥) هو الشاهد الموفى للثمانئة فى الخزانة

واستشهد به على أن «رُبَّ» المكفوفة بـ «ما» لا تدخل على الفعل عند سيويه، وهذا البيت شاذ عنده لدخول «رب» المكفوفة فيه على الجملة الاسمية، فإن الجامل مبتدأ، والمؤبل «صفته»، و«فيهم» هو الخير.

والشاهد من قصيدة طويلة لأبى دؤاد الإيادى و«الجامل» بالجيم: القطيع من الإبل مع راعيها. وقيل اسم جمع الأبل لا واحد له من لفظه.

و«المؤبل» المعد للقتية. و«العناجيج»: جياذ الحيل، واحدها: عنجوج كمصفور، وهى الخيل الطويلة الأعناق.

و«المهار» بكسر الميم: جمع مَهر بضمها وهو ولد الفرس، والأنثى مَهرَة

من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ٢٤٣، وابن يعيش ٨/ ٢٩، والمغنى ١/ ١٢١، وأوضح المسالك رقم/ ٣١٢، وحاشية الشمتنى على المغنى ورقة/ ٤٢، والعينى ٣/ ٣٢٨، والهمع والدرر رقم/ ١٠٧٥،

والتصريح ٢/ ٢٢، والاشمونى ٢/ ٢٣٠.

«رب»، للتقليل في الماضي، كما ذكرنا - والعذر عندهما في نحو قوله: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ﴾ (١) (٢)، أن مثل هذا المستقبل، أى الأمور الأخروية: غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي، نحو: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ﴾ (٣) و: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ (٤). وقال الربيعي: أصله: ربما كان يود، فحذف «كان» لكثرة استعماله مع «ربما»، والأول أحسن، وقال:

قُتِلْنَا ونال القتلُ منَّا وربُّما يكون على القوم الكرام لنا الظفر^(٥) = ١٠١٥
أى: ربما كان، مثل قوله:

* فلقد يكون أخا دم وذبايح^(٦) = ١٠١٦

(١) الحجر / ٢.

(٢) في المخطوطات بعد قوله: «بما يودّ الذين» النصّ التالى: «فلانما» دخل ربّما المختصة بالماضى فيما هو مستقبل فى الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل فى القرآن بلفظ الماضى كثيراً.

(٣) الزمر / ٧١ - ٧٢.

(٤) الأعراف / ٤٤.

(٥) هو الشاهد الحادى بعد الثمانمائة فى الخزنة

واستشهد به على أن الربيعي زعم أن المضارع بعد ربما بمعنى الماضى وإنما أول بـ «كان» لأن المعنى عليها، إذ مراد الشاعر: إن فشافينا القتل فكثيراً ما قتلنا قومًا كرامًا قبل، فإن الحرب سجال، وبهذا يحسن الاعتذار والتمدح، لا بأنه سيحصل لهم الظفر. من شواهد أمالى المرتضى ١٩٩/٢.

(٦) هو الشاهد الثانى بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن المضارع مؤوّل بالماضى، أى ولقد كان والشاهد من قصيدة طويلة عدتها خمسون بيتا لزياد الأعجم رثى بها المغيرة من المهلب بن أبى صفرة. وصلره:

* وانضح جوانب قبره بدمائها *

وقبله.

فإذا مرزت بقبره فاعقربه كوم الجلاّد وكلّ طرفٍ سابح
من شواهد: الشعر والشعراء ٤٣٨/١، وذيل الامالى / ٩، وابن الشجرى، ٤٥/١. وانظر تفسير القرطبي ٤٢/٢.

والمشهور جواز: دخول «ربما» على المضارع بلا تأويل كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح، وقوله:

ربما تكره النفوس*^(١) = ١٠١٧

«ما» فيه نكرة موصوفة عند النحاة، لا كافة، كما مر في الموصولات.

وقد يحذف الفعل بعد ربما عند القرينة قال:

فذلك إن يلقى الكربهة يلقها حميداً وإن يستغن يوماً فربماً^(٢) = ١٠١٨

أى: ربماً يتوقع ذلك.

قوله: «وواوها»، أى واو رب، مثل قوله:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير ولا العيس^(٣) = ١٠١٩

(١) وهو قطعة من بيت من قصيدة لامية بن أبى الصلت وهو:

ربما تكره النفوس من الأمـــــ ر له فَرْجَةٌ كحلّ العقال

وهو الشاد السابع والثلاثون بعد الأربعمئة فى الخزنة، وسبق ذكره رقم/ ٥١٤.

(٢) هو اشاهد الثالث بعد الثمانمئة فى الخزنة.

واستشهد به على أنه قد يحذف الفعل بعد «ربما»، والتقدير: ربما يتوقع ذلك وقدّره بعضهم: ربما أعانك أو هو معين لك.

وقد عرض البغدادي الشعراء الذين نسب إليهم هذا الشاهد، ولم تصل هذه النسبة إلى درجة التأكيد ويرجح أن القائل هو حاتم الطائي.

والإشارة فى قوله: «فذلك» للصعلوك المذكور فى بيت قبل الشاهد وهو:

ولكن صعلوكاً يساورهم ويمضى على الهيجاء ليثاً مصمماً

والبيت الذى قبل الشاهد جاء فى ديوان حاتم/ ٨٣ على النحو التالى.

ولله صعلوك يساورهم ويمضى على الأحداث والدهر مُقَدِّماً

من شواهد الهمع والدرر رقم/ ١١٥٥.

(٣) هو الشاهد الرابع بعد الثمانمئة فى الخزنة

واستشهد به على أن الواو فى: «وبلدة» واو رُبّ و«بلدة» مجرورة بـ «رُبّ» المحذوفة.

والرجز لجران العود، ديوانه/ ٥٢.

من شواهد: الإنصاف/ ٢٧١، وابن يعيش ٢/ ٨٠، ٧/ ٢١، ٨/ ٥٢، والتصريح ١/ ٣٥٢، والهمع

والدرر رقم ٨٨٦، والأشياء والنظائر رقم ١٣٩، كتاب سيبويه ١/ ١٣٣، ٣٦٥، والشذور/ ٣٤٤،

والعيني ٣/ ١٠٧، والمقتضب ٢/ ٣١٨-٣٤٦، ٤/ ٤١٤، ومجالس ثعلب ١/ ٢٦٢.

اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياساً، إلا في: «الله» قسماً، عند البصريين.

وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به، على «الله» نحو: المصحف لأفعلن، وذلك غير جائز عند البصرية، لاختصاص لفظة «الله» بخصائص ليست لغيرها تبعاً لاختصاص مسماها بخصائص فمنها: اجتماع «يا» واللام في: يا الله، ومنها: قطع الهمزة في: يا الله، و: أفالله، وها الله، ومنها الجر بلا عوض من الجار، ومع عوض عنه بهاء التنبيه نحو: ها الله، وهمزة الاستفهام نحو: آله، ومنها: تعويض الميم عن حرف النداء نحو: اللهم، ومنها تفخيم لامة بعد الضم والفتح، وترقيقها بعد الكسر.

ويُحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله، إذا كان الجار «رب» بشرطين: أحدهما: أن يكون ذلك في الشعر خاصة، والثاني أن تكون بعد الواو، أو الفاء، أو بَلْ؛ وأما حذفها من دون هذه الحروف نحو:

رسم دارٍ وقفتُ في طَلَلِهِ كدت أقضى الحياة من جَلَلِهِ^(١) = ١٠٢٠
فشاذ في الشعر، أيضاً.
فالواو، كقوله:

وقاتم الأعماق خاوى المخرق^(٢) = ١٠٢١

(١) هو الشاهد الخامس بعد الثمانية في الخزانة

واستشهد به على أن «رسم» مجرور برب المحذوفة، وهو شاذ في الشعر، والشاهد مطلع قصيدة لجميل بن معمر العذري، ديوانه/ ١٨٧.

من شواهد: المغنى ١/ ١٠٩ - ١٢٠، وشرح شواهد المغنى للسيوطي/ ٣٦٥، والهمع والدرر رقم/ ٩٨٧، وأمالى القالى ١/ ٢٤٦، والسَّمط/ ٥٥٧، والخصائص ١/ ٢٨٥، ٣/ ١٥٠، وسر الصناعة ١/ ١٣٣، والإنصاف/ ٣٧٨، وابن عيش ٣/ ٢٨ - ٧٩، ٨/ ٥٢، ووصف المباني ١٥٦ - ١٩١ - ٢٥٤ - ٣٨٧ - والعينى ٣/ ٣٣٩، والتصريح ٢/ ٢٣.

(٢) هو الشاهد الخامس في الخزانة، وسبق ذكره رقم/ ٥.

والفاء، كقوله:

فإن أهلك فدى حنقٍ لظاهُ عليّ تكاد تلتهب التهابا^(١) = ١٠٢٢

وبلّ، كقوله:

بل بلدٍ ذى صُعدٍ وأصاب^(٢) = ١٠٢٣

وأما الفاء وبل فلا خلاف عندهم أن الجرّ ليس بهما، بل لـ «رُب» المقدرة بعدهما، لأن «بل» حرف عطف بها على ما قبلها، والفاء جواب الشرط.

وأما الواو فللمعطف أيضاً عند سيبويه، وليست بجارة؛ فإن لم تكن فى أول القصيدة أو أول الرجز كقوله:

وليلةٍ نحسٍ يصطلى القوسَ ربّها وأقطعه اللأثمى بها يتبّل^(٣) = ١٠٢٤

(١) هو الشاهد السادس بعد الثماتمة فى الخزانة واستشهد به على أن «رُب» المحذوفة بعد الفاء تعمل الجرّ فى الشعر، و«ذى حنق» مجرور بها.

والشاهد لربيعه بن مقروم الضبى من أبيات ثمانية أولها.

أخوك أخوك من يدنو وترجو مودته وإن دعى استجبا

من شواهد: ابن الشجرى ١/١٤٣، والمغنى ١/١٧٧، وانظر الحماسة بشرح المازوقى/ ٥٤٤.

(٢) هو الشاهد السابع بعد الثماتمة فى الخزانة:

واستشهد به على أن «رُب» المحذوفة بعد بل تعمل الجرّ فى الشعر و«البلد»: القفر. و«الصُعد»: جمع صُعود بفتح أوله، وهو المرتفع من الأرض و«الأصاب» جمع: «صَبَب» وهو ما انحدر من الأرض.

من أرجوزة طويله لرؤبة، ديوانه/ ٦

من شواهد: اللسان: «صَبَب».

(٣) هو الشاهد الثامن بعد الثماتمة فى الخزانة.

واستشهد به على أن واورب إن كانت فى أثناء القصيدة فهى للمعطف على سابق كهذا البيت، فإنه من أواخر قصيدة لامية الشنفرى والواو فيه للمعطف، والمعطوف عليه متقدم عليه بثلاثة وثلاثين بيتاً وقال البغدادي يتبغى أولاً أن نبين المعطوف قبل المعطوف عليه فنقول: إن «ليلة» مجرورة بـ «رُب» المحذوفة، وهى حرف زائد صناعة عند الجمهور لا يتعلق بشئ وجوابها أول البيت بعدها وهو:

دَعَسْتُ عَلَى غَطَشٍ وَيَغْشٍ وَصُحْبَتِي سَعَارٌ وَإِرْزِيزٌ وَوَجَرٌ وَأَفْكَالُ

ف «دعست» هو جواب «رُب». ومعنى دعست: دفعت دفعاً باسراع وعجلة و«ليلة» مجرورة لفظاً، منصوبة محلاً على الظرفية لدعست. ولا يجوز أن يكون مفعولاً به لدعست، لانه فعل لازم. =

فكونها للعطف ظاهر، وإن كانت في أولهما، كقوله.

وقاتم الأعماق^(١)

١٠٢٥=

فإنه يقدر معطوفاً عليه، كأنه قال: ربّ هول أقدمت عليه، وقاتم الأعماق.

وعند الكوفيين والمبرد، أنها كانت حرف عطف، ثم صارت قائمة مقام «رُبَّ»، جارة بنفسها، لصيرورتها بمعنى «رُبَّ»، فلا يقدرُون في نحو: «وقاتم الأعماق» معطوفاً عليه، لأن ذلك تعسف. وكذا إذا كان في وسط الكلام نحو: «وليلة نحس» / لا يقدرُونه عاطفاً على الكلام، بل هو عندهم بمعنى «رُبَّ»، ٢٢٤/٢ وجارٍ مثله.

ولو كان للعطف لجاز إظهار «رُبَّ» بعده، كما جاز بعد الفاء وبِل، فهذه الواو عندهم، كانت حرف عطف قياساً على الفاء، وبِل، ولكنها صارت بمعنى «رُبَّ» فجرت كما تجرّ؛ ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف في وسط الكلام نحو: ليلة نحس، ولا: فوليلة نحس اعتباراً بأصلها، بخلاف واو القسم، فإنها لما لم تكن في الأصل واو العطف، فلذا جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها نحو: ووالله، و: فوالله، و: ثم والله.

وأضمر^(٢) الباء باقياً عملها في قول رؤية: خيرٌ لَّما قيل له: كيف أصبحت وهو شاذ^(٣). وقيل في: كم رجلٍ: إنه مجرور بمن، وقد مرّ في بابه.

= والنحس: ضد السعد، وقيل: البرد، وجملة يصطلى صفة لليلة وربها فاعل مؤخر. و«القوس» منصوب بنوع الخافض.

والاصطلاء: التدفؤ بالنار. و«أقطعه»: جمع قطع بكسر القاف وسكون الطاء وهو سهم يكون نصله قصيراً. و«يتنبّل»: يرمى بها. و«الغطش» الظلمة، والبغش: المطر الخفيف و«الإرزيز»: هي الرعدة.. و«الوجر»: هو الخوف، ويقال: أنا أوجر منه أى أخوف، ووجرت منه بالكسر أى خفت، والأفكل: الرعدة ولا يبنى منه فعل، يقال: أخذته أفكل: إذا ارتعد من برد أو خوف. انظر ديوان الشنقري/ ٦٩ - ٧٠ - من قصيدة لامية مشهورة مطلعها:

أقيموا بنى أمّى صدور مطيكم فإنى إلى قوم سواكم لأميل

(١) قطعة من بيت سبق ذكره رقم ١٠٢١.

(٢) في ب فقط ٢٩٩/٤: وإضمار.

(٣) في ب فقط ٢٢٩/٤: «شاذ» بسقوط: «هو».

وأما قوله:

* أشارت كُليب بالأكف الأصابع * (١)

= ١٠٢٦

فشاذ.

وقال الخليل في: لآه أبوك: إنه مجرور باللام المقدره كما قال في أمس في نحو: فعلته أمس إنه مجرور بالباء؛ والأولى بناؤهما، كما ذكرنا في الظروف المبنية. هذا الذي ذكرنا في «رب» المقدره: على مذهب البصريين في «رب»، وأما على ما اخترنا، فرب مضاف مقدر، مدلول عليه بالحروف الثلاثة.

★ ★ ★

(١) هو الشاهد السادس بعد السبعمئة في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٨٨٥.

[أحرف القسم]

(هـ): «واو القسم إنما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال، مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى، والباء أعمُّ منهما في الجميع، ويُتلقى القسم باللام، وإنَّ وحرف النفي، ويحذف جوابه إذا اعترض، أو تقدمه ما يدل عليه».

[واو القسم]

(ش): اعلم أن واو القسم لها ثلاثة شروط: أحدها: حذف فعل القسم معها فلا يقال: أقسم بالله، وذلك لكثرة استعمالها في القسم، فهي أكثر استعمالاً من أصلها، أي الباء.

والثاني: ألا تستعمل في قَسَم السؤال، فلا يقال: والله أخبرني، كما يقال: بالله أخبرني.

والثالث: أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال: وكَّ، كما يقال: بكَّ.

واختصاصها بالحكمين الأخيرين، لكونها فرع الباء وبدلاً منها، وإنما حكم بأصالتها لأن أصلها الإلصاق، فهي تلتصق فعل القسم بالمقسم به^(١).

وأبدلت الواو منها لأن بينهما تناسباً لفظياً لكونهما شفهيّتين^(٢)، ومعنوياً، ألا ترى أن في واو العطف وواو الصرف^(٣) معنى الجمعية القريبة من معنى الإلصاق.

والتاء مبدل من الواو، كما في وُراث وتُراث، ووُكَلَة وتُكَلَة^(٤)، وتُعد، فلهذا قُصُرَتْ عن الواو فلم تدخل إلا على لفظة «الله» وفيها الخصائص الثلاث^(٥) التي كانت في الواو.

(١) «بالقسم به» سقط من ظ.

(٢) في ظ: شفويتين.

(٣) المراد بواو الصرف واو الجماعة.

(٤) في ب ٤ / ٣٠٠ «ونكلة» بالنون تحريف. وعلق الشريف على هذه الكلمة بقوله !!.

يقال: رجل وكُلّ، ووُكَلَة أيضاً على مثال: همزة، وتُكَلَة أيضاً، أي عاجز يكل أمره إلى غيره، ويتكل عليه.

(٥) في ب فقط ٤ / ٣٠٠: الخصائص الثلاثة، تحريف.

وحكى الأخفش: تَرَبَّى، و: تَرَبَّ الكعبة وهو شاذ.

ولام الجرّ تجيء بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة أيضاً بلفظ «الله» فى الأمور العظام؛ وكذا «من» مكسورة الميم، وقد تضم، والكسر أكثر، مختصة بلفظ «ربّى».

ومذهب سيويه، كما ذكرنا أنها حرف جر، قامت مقام الباء، وضم الميم لدلالة تغير معناها وخروجها عن بابها؛ كما تقول فى العَلَم: شُمس بن مالك، بضم الشين.

ومذهب بعض الكوفيين: أن المضمومة الميم مقصورة من أَيْمَن، والمكسورتها^(١) من يمين.

وفيه نظر؛ لأن «أَيْمَن» كما يجيء، مختص بالله أو بالكعبة، و«من» مختصة بلفظ «ربّى».

ولا منع أن يقال: تغير حكمه عند اختصاره. ويمكن أن يستدلّ ببنائه على أنه ليس محدوقاً من «أَيْمَن» المعرب، لأن اختصار المعرب ورده إلى حرفين، لا يوجب البناء، كما فى: يد، ودم^(٢).

والأولى أن يقال: إن ما روى من قولهم: مَنُ الله، مضموم الميم والنون، ومكسورهما مع لفظ «الله» وحدها: هى «من» الجارة، المستعملة مع «ربّى»، اتبعت النون الميم ضمّاً وكسراً، للساكنين.

٢٣٥/٢ وأما: مَنَ الله بفتحتين، فتقول: أصلها/ مَنَ الله بكسر الميم وفتح النون، اتبع الميم النون وإن كانت فتحتها عارضة للساكنين، طلباً للتخفيف، فعلى هذا، «من» الجارة تختص فى القسم بربّى، أو بالله.

(١) فى ب فقط ٣٠٠/٤: «والمكسور تها مقصورة من أَيْمَن، بزيادة كلمة: «مقصورة».

(٢) فى ظ: كما فى: غد، ويد.

وقيل: بل الثلاثة، أى مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما^(١) مع لفظة «الله» مقصورة من أيمن.

أما اختصار: من الله بضميتين، فظاهر؛ وأما المسكورتان والمفتوحتان فلا أرى لكونهما مقصورتين منه وجهاً، لأن «أيمن»، عندهم واجب الرفع سماعاً - كما يجىء - والقصر لا يوجب البناء، فمن أين جاء كسر النون وفتحها؟ بلى، لو جاء أيمن الله على ثلاثة أوجه، أى بالرفع والنصب والجر، كما جاء يمين الله رفعاً ونصباً عند الجميع، وجرّاً، أيضاً عند الكوفيين، جاز أن يقال: أتبع الميم النون فتحاً وكسراً.

ويجوز أن يكون: من الله بفتحتين، مقصوراً من: يمين الله بإتباع الميم للنون بعد القصر، ولا يجوز أن يكون: من الله بكسرتين مقصوراً من يمين الله بإتباع النون للميم، لأن حركة الإعراب لا تزال لأجل الإتيان.

وأما: أيم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم، فمقصوران من أيمن الله، بفتح الهمزة وكسرها.

وقد يقال: هيم الله بقلب الهمزة هاءً مفتوحة.

وقد تحذف الياء مع النون، فيقال: أم الله بفتح الهمزة وكسرها؛ وكل ما قصر من أيمن لا يستعمل إلا مع لفظة «الله»، ولا يستعمل مع الكعبة، كما استعمل أيمن، معها. وقد يقال: م الله، وم الله، بضم الميم وكسرها مقصورتين من «من» و«من» على ما قال سيبويه.

وقيل: هما مقصورتان من أيمن، ففى كسر الميم، إذن، إشكال؛ وقيل:

(١) فى المخطوطات: ومكسورتها ومفتوحتها.

المكسورة مقصورة من يمين، وقيل: هما بدلان من الواو، كالتاء، لكون الميم والواو شفهييتين فاختصا بلفظ الله كالتاء؛ وفيه نظر، [لأن الكلمة التي على حرف لم تحيء في كلامهم مضمومة] ^(١).

وإذا حذف حرف القسم الأصلي، أعنى الباء، فإن لم يبدل منها، فالمختار النصب بفعل القسم، ويختص لفظ «الله» بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض. والكوفيون يجوزون الجر في كل ما حذف منه الجار من المقسم به وإن كان بلا عوض، نحو: الكعبة لأفعلن، و: المصحف لآتين.

ويختص لفظ «الله» بتعويض «ها»، أو همزة الاستفهام من الجار. وكذا يعوّض من الجار فيها: قطع همزة «الله» في الدرج، فكأنها حذفت للدرج ثم رُدَّت عوضاً من الحرف.

وجار الله جعل هذه الأحرف بدلاً من الواو، ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة «الله» كالتاء، فإذا جذبت بهاء التنبيه بدلاً فلا بد أن تحيء بلفظ «ذا» بعد المقسم به نحو: لا ها الله ذا، وإى ها الله ذا، وقوله:

تعلّمنّ ها لعمر الله ذا قسمًا ^(٢) = ١٠٢٧

والظاهر أن حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة، كما يأتي في حروف التنبيه، قدّم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف، ليكون عوضاً عنها ^(٣).

(١) ما بين معقوفين جاء مكانه في المخطوطات: «لأن الحرف الواحد لم يحىء في كلامهم مضمومًا».

(٢) هو الشاهد الثاني عشر بعد الأربعمائة في الخزّانة، وسبق ذكر، رقم ٤٧٨.

واستشهد به على أنه إذا جئ بهاء التنبيه بدلاً من حرف القسم فلا بد من مجيء ذا بعد المقسم به، سواء كانت لفظة الجلالة مفردة مجرورة بالحرف المقدّر نحو: لاها الله ذا، وإى ها الله ذا، أى والله فيهما أو كانت مجرورة بإضافة لعمر الله إليها.

(٣) في ب ٤/٣٠٢: «منه» مكان: «عنها».

وإذا دخلت «ها» على «الله» ففيه أربعة أوجه:

أكثرها إثبات ألف «ها» وحذف همزة الوصل من «الله»، فيلتقى ساكنان: ألف «ها» واللام الأولى من «الله»، وكان القياس حذف الألف لأن مثل ذلك إنما يغتفر في كلمة واحدة، كالضالين، أمّا في كلمتين، فالواجب الحذف نحو: ذا الله، وما الله، إلا أنه لم يحذف، في الأغلب، ههنا، ليكون كالتنبيه على كون ألف «ها» من تمام «ذا»، فإن: ها الله ذا، بحذف ألف «ها»، ربما يُوهم أن الهاء عوض عن همزة «الله»، كهزقت، في أركت، وهياك في إياك.

والثانية: وهي المتوسطة في القلة والكثرة، ها الله ذا، بحذف ألف «ها»، للساكنين، كما في: ذا الله، وما الله؛ ولكونها حرفاً، كلا، وما، وذا.

والثالثة: / وهي دون الثانية في الكثرة: إثبات ألف «ها» وقطع همزة «الله» مع ٣٣٦/٢ كونها في الدرج، تنبيهاً على أن حقَّ «ها»، أن يكون مع «ذا» بعد «الله»، فكأن الهمزة لم تقع في الدرج.

والرابعة: حكاها أبو علي، وهي أقل الجميع: ها الله، بحذف همزة الوصل وفتح ألف «ها» للساكنين بعد قلبها همزة، كما في: الضالين ودأبة.

قال الخليل: ذا من جملة جواب القسم، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر ذا، أو فاعل، أي: ليكوننَّ ذا، أو لا يكون ذا. والجواب الذي يأتي بعده نفياً أو إثباتاً، نحو: ها الله ذا لأفعلن، أو: لا أفعل: بدل من الأول، ولا يقاس عليه، فلا يقال: ها الله أخوك، أي لأننا أخوك ونحوه.

وقال الأخفش: ذا، من تمام القسم، إمّا صفة لله، أي: الله الحاضر الناظر، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي: ذا قسمي، فبعد هذا إما أن يجيء الجواب، أو يحذف مع القرينة.

وأما همزة الاستفهام، فإما أن تكون للإنكار، كقول الحجاج في الحسن البصري، رحمه الله: «آله ليقومَنَّ عبد من العبيد فيقولنَّ كذا وكذا».

أو للاستفهام، كما قال ﷺ، لعبد الله بن مسعود رضى الله عنه لما قال «هذا رأس أبى جهل: آله الذى لا إله غيره».

فإذا دخلت همزة الاستفهام على «الله»، فإما أن تبدل الثانية ألفاً صريحة، وهو الأكثر، أو تسهّل كما هو القياس فى: الرجل، ونحوه، ولا تحذف للبس، ولا تبقى للاستثقال.

وأما قطع همزة «الله»، فهو فى مكان مخصوص، وذلك إذا كان قبله فاء، قبلها همزة الاستفهام، تقول لشخص، هل بعثَ دارك؟ فيقول نعم، فتقول: أفأله لقد كان كذا. ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو: فأله لقد كان كذا. وهمزة الاستفهام ليست عوضاً من حرف القسم ههنا، للفصل بينها وبين «الله» بفاء العطف.

وعند الأخفش: الفاء: فى: أفأله، زائدة.

ودليل كون هذه الثلاثة أبدالاً، معاقبتها لحرف القسم، ولزوم الجر معها دون النصب، مع أن النصب بلا عوض أكثر، كما تقدم.

واعلم أن الجملتين، أعنى القسم والجواب، كالشرط والجزاء، صارتا بقرينة القسم كجملة واحدة.

فإن كانت القسمية اسمية، فإما أن يتعين الاسم الذى جعلته مبتدأ للقسم، كأئمن الله، ولعمرك، أو، لا؛ فإن تعين وجب حذف الخبر، كما مر فى باب المبتدأ، لدلالة ذلك اللفظ على تعين الخبر، وهو ما أقسم به، وسد الجواب مسدّ الخبر.

وإن لم يتعين، كأمانة^(١) الله وعهد الله، ويمين الله، جاز لك حذف الخبر وإثباته،

(١) فى ط: «كأمانة» باللام تحريف واضح.

نحو؛ أمانة الله، ويمين الله وعهد الله لأفعلن. والمراد بأمانة الله: ما فرض الله على الخلق من طاعته، كأنها أمانة له تعالى عندهم، يجب عليهم أن يؤدوها إليه تعالى سالمة^(١)، قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ﴾ (٢) الآية.

ومعنى يمين الله تعالى: ما حلف به تعالى من قوله: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ (٣)، و: ﴿وَاللَّيْلُ﴾ (٤) و: ﴿وَالضُّحَى﴾ (٥)، ونحوها، أو اليمين التي تكون باسمائه تعالى نحو: والله ورب الكعبة، والخالق، ونحو ذلك، والمعنى: يمين الله يميني، ويجوز إثبات الخبر، نحو: على أمانة الله، وعلى عهد الله، وعلى يمين الله، وكذا تقول: الكعبة أو المصحف لأفعلن، أو: الكعبة يميني لأفعلن.

وقال الفراء: إن كان المبتدأ اسم معنى نحو: لعمر ك وأيمن الله فجواب القسم: خبره، ولا يحتاج إلى تقدير خبر آخر، لأن: لعمر ك: يمين، ولأفعلن: يمين أيضاً، فهو هو.

وليس بشيء، لأن العمر، معناه البقاء فهو مقسم به، و: لأفعلن، مقسم عليه، فكيف يكون هذا ذاك؟ وكذا الكلام في: أمانة الله، وأيمن الله، ونحوه.

والمبتدأ/ المحذوف خبره، إن اقترن بلام الابتداء، نحو: لعمر ك ولا يمينُ الله: ٣٣٧/٢ وجب رفعه.

قال الجزولي^(٦):

(١) في ط: «سالماً» بدل: «سالمة» تحريف واضح.

(٢) الأحزاب/ ٧٢.

(٣) الشمس/ ١.

(٤) الليل/ ١.

(٥) الضحى/ ١.

(٦) في المخطوطات: قال الجزولي: وكذا أيمن الله، وإن لم يتصل باللام سماعاً منهم وما سوى المقترن باللام. وإيمن يجوز نصبه بفعل القسم المضمّر نحو: عهد الله، والكعبة والمصحف، وكذا تقول: إياك لأفعلن، والنصب أكثر من الرفع في مثله. ويروى قوله:

* فقلت يمينُ الله أبرح قاعدا*

لم يُسمع في لفظ «الله»^(١) إلا النصب أو الجر، دون الرفع، وجوز الأندلسي الرفع أيضاً^(٢) قياساً.

وأيمن الله عند الكوفيين، جمع يمين، فهو مثل: يمين الله، جعلت همزة القطع فيه وصلاً، تخفيفاً لكثرة الاستعمال، كما قال الخليل في همزة «أل» المعرفة.

وعند سيبويه: هو مفرد مشتق من اليمن، وهو البركة، أى: بركة الله يميني، وهمزته للوصل في الأصل، والدليل عليه تجويز كسر همزته وإنما كان الأغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله، ويستبعد أن تكون الهمزة في الأصل مكسورة ثم فتحت تخفيفاً، لعدم «إفعل» بكسر الهمزة في الأسماء والأفعال، ولذا قالوا في الأمر من: نصر: انصر بضم الهمزة، ويستبعد أصالة «أفعل» في المفردات أيضاً، فيصدق هنا قوله:

* كلا مركبها تحت رجلك شاجر*^(٣)

= ١٠٢٨

= وهذا الشاهد ليس في ط، وإنما هو في المخطوطات التي اعتمد عليها البغدادى في تخريج شواهد الرضى وهو الشاهد التاسع بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «يمين الله» روى مرفوعاً ومنصوباً بالوجهين، أما الرفع فعلى الابتداء، والخبر محذوف أى لازمى ونحوه. وأما النصب فعلى أن أصله: أحلف يمين الله. فلما حذف الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه، ثم حذف فعل القسم وبقي منصوباً به والبيت بتمامه:

فقلت يمين الله أبرح قاعدًا ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

والشاهد لامرئ القيس، ديوانه / ١٨٢، من قصيدة مطلعها:

الاعم صباحاً أيها الظلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

من شواهد: سيبويه ١٤٧/٢ / ٣٧/٨، والخزانة ٢٠٩/٤، ٣٢١

والمغنى ١٧١/٢، والعينى ٣١/٢، والهمع والدرر رقم/ ١٦١١

والتصريح ١٨٥/١، والأشمونى ٤٨٨/١، وانظر تفسير القرطبي ٢٤٩/٩

(١) هكذا في ط والمخطوطات، ولعل المراد في لفظ: «يمين الله» لأن الحديث عنها.

(٢) كلمة «أيضاً» سقطت من ب ٣٠٥/٤.

(٣) هو الشاهد الثالث عشر بعد الخمسمائة في الخزانة

وقال البغدادى: أوردته مثلاً لاستبعاد أن يكون همزة: «أيمن» فى الأصل مكسورة، ثم فتحت تخفيفاً، إذ هو مشكل سواء قدرتها زائدة أم أصلية، فإن قدرتها زائدة لزم أن يكون وزن: «إيمن»: إفعلاً بكسر الهمزة وضم العين، وهذا الوزن غير موجود لافى الأسماء ولا فى الأفعال وإن قدرتها =

وإذا تكررت الواو بعد واو القسم، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ
وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾^(١)، فمذهب سيويه والخليل، أن المتكررة واو العطف.

وقال بعضهم هي واو القسم، والأول أقوى، وذلك لأنها لو كانت واو القسم
لكانت بدلاً من الباء ولم تفد العطف وربط المقسم به الثاني وما بعده بالأول، بل
يكون التقدير: أقسم بالليل، أقسم بالنهار: أقسم بما خلق، فهذه ثلاثة أيمان كل
واحد منها مستقل، وكل قسم لابد له من جواب، فتطلب ثلاثة أجوبة؛ فإن قلنا
حذف جوابان استغناءً بما بقي بعد الحذف، فالحذف خلاف الأصل، وإن جعلنا هذا
الواحد جواباً للمجموع، مع أن كل واحد منها، لاستقلاله، يطلب جواباً مستقلاً،
فهو، أيضاً، خلاف الأصل، فلم يبق إلا أن نقول: القسم شيء واحد، والمقسم به
ثلاثة، والقسم هو الطالب للجواب، لا المقسم به، فيكفيه جواب واحد، فكأنه قال
أقسم بالليل والنهار وما خلق الله: إن سعيكم الشئى أى أقسم بهذه الثلاثة إن
الأمر كذا.

= أصلية لزم أن يكون وزنه: «فعللاً» بكسر الفاء، وضَمّ اللام الأولى وهذا الوزن أيضاً غير موجود
كذلك فهو مشكل على كل اعتبار، فلا يصح فرض كونها مكسورة فى الأصل.
ويجب أن تكون همزة وصل أصلها السكون كما هو أصل كل همزة وصل، فإذا احتيج إلى
تحريكها بأن يبتدأ بها فى النطق حركت بالكسرة لدفع أصل التخلص من التفاء الساكن، وكذلك
همزة أيمن وضعت ابتداء ساكنة فى الدرج، ولما ابتدئ بها حركت بالكسر، ثم عرض لها كثرة
الاستعمال ففتحت تخفيفاً.
وصدر الشاهد:

فأصبحت أتى تأتها تبتس بها

وهو من شعر لبيد يقول: من أى جانب أتيت هذه الناقة وجدت كلا مركبيها شاجراً، دافعاً لك.
وتبتس: يصبك منها بؤس، أى كيفماركبت منها التبس عليك الأمر. «وشاجر»: ملتبس.
«ومركباها» ناحيتها اللتان ترام منهما.

يخاطب رجلاً بأنك ركبت امرأً لا خلاص لك منه، فأنت بمنزلة من ركب ناقة صعبة لا يقدر على
النزول عنها سالماً، لأن رجليه قد اشتبكا بركايبها، وكلا مركبيها لا يستقر عليه، إن ركب على
مركبها المقدم وهو الرحل وجده مركباً صعباً، وإن ركب على مركبها المؤخر وهو الكفل مال به،
وصرعه، والقصد من هذا المثل أن النظر إلى أيمن بأنه مفرد يوقع فى إشكال فتحت همزته أو
كسرت؟ والشاهد للبيد، وقد سبق ذكره رقم ٦٢١.

وأيضاً، فإنك تقول مصرحاً بالعطف: بالله فإله لأفعلن، وبحياتك ثم حياتك لأفعلن، ولا تقول: أقسم بالله، أقسم بالنبي ﷺ لأفعلن، والحمل على ما ثبت في كلامهم أولى.

واعترض على كون واو العطف، يلزم العطف على عاملين، لأن النهار إذاً، يكون معطوفاً على الليل. ﴿إِذَا تَجَلَّى﴾، معطوف على: ﴿إِذَا يَغْشَى﴾، والعاطف واحد.

أجاب جار الله بأن قال: الواو كأنها عوض عن حرف القسم وفعله معاً، وذلك لأنه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه، فصار لما لم يجمع الفعل كأنه عوض من الفعل أيضاً، كما أنه عوض من الحرف، فقوله: والنهار، كأنه معطوف على عامل واحد، هو الواو.

قال المصنف: فيلزم على هذا: ألا يجيز: أقسم^(١) بالليل إذا يغشى والنهار إذا تجلَّى، وقد جاء قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنْصِ الْجَوَارِ الْكُنْصِ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ﴾^(٢)، فقوله تعالى: والليل، وإن لم يكن قبله معمولان، إلا أنه يكون الواو فيه قائمة مقام أقسم والباء؛ حتى كأنه يجر وينصب، وهو المحذور.

وقال المصنف: إنما جاز هذا، لأنه مثل: إن في الدار زيدا والحجرة عمراً، كما مرَّ في باب العطف.

وعلى ما قدمنا في باب الظروف المبنية: أن التقدير: وعظمة الليل إذا يغشى، فالعامل في الليل، في الحقيقة، هو العظمة المقدرة، وكذا في: إذا يغشى، فيكون الواو قائماً مقام العظمة، وهي عامل واحد فيكون التقدير: بعظمة الليل وقت عسعسته، فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد/.

٣٣٨/٢

واعلم أن القسم على ضربين: إما قَسَمَ السؤال، وهو: نشدتك الله، وعمرتك

(١) كلمة: «أقسم» سقطت من ب ٣٠٧/٤.

(٢) التكوير/ ١٥-١٦-١٧.

الله، وعمرَكَ الله، وقعدك الله، وبالله لتفعَلن؟ وقد يستعمل «العمرَك» في قسم السؤال، فجواب قسَم السؤال: أمر أو نهى، أو استفهام كقوله:

١٠٢٩= *بدينك هل ضَمَمْتَ إليك لَيْلِي*^(١)

ويُجاب بإلّا، ولما أيضاً، نحو: نشدتك بالله إلّا فعلت، أو: لما فعلت وقد مضى في باب الاستثناء.

وقوله:

١٠٣٠= *فَعِيدَكَ أَلَّا تُسَمِعِنِي مَلامَةً*^(٢)

(١) هو الشاهد العاشر بعد الثمانمائة في الخزانة

واستشهد به على أن جواب قسم السؤال يكون استفهاماً، فإن قوله: «هل ضَمَمْتَ» إلخ جواب القسم الذى هو قوله: بدينك، وهو قسم سؤال، ويقال له: القسم الاستعطافى يستعطف به المخاطب، وعجز الشاهد:

قِيلَ الصبح أو قَبَلتَ فاها

وبعده:

وهل رَقَّتْ عليك قرونٌ ليلي رفيف الأقحوانة في نداها
وهذان البيتان لم أجدتهما في ديوان قيس بن الملوّح، تحقيق يسرى عبدالغنى نشر دار الكتب العلمية - بيروت أو في ديوان مجنون ليلي بتحقيق عبدالمتعال الصعدي نشر مكتبة القاهرة.
من شواهد: المنصف ٢١/٣، وابن يعيش ١٠٢/٩، والمغنى ٦٤٧ وفى المنصف زاد على البيتين بيتاً ثالثاً وهو:

كَانَ قَرْنُفُلًا وَسَحِيقَ مَسَكٍ وَصَوْبَ الْغَادِيَاتِ شَمَلُنْ فَاهَا

وروايته: سعدى بدل ليلي.

(٢) هو الشاهد السادس والثمانون في الخزانة في باب المفعول المطلق، وسبق ذكره رقم ٩٠

واستشهد به على أنّ «أَنَّ» فيه زائدة، والجواب إنما هو النهى، وهذا جواب سؤال مقدر، وتقديره: أنك ذكرت أنّ جواب قسم السؤال أن يكون أمراً أو نهياً أو استفهاماً، أو مصدرًا بـ «إلّا» أو «لما»، وهذا ليس أحد تلك الخبسة، فأجاب بأن «أَنَّ» زائدة، والجواب هو النهى، وهذا وإن أمكن هنا فلا يتأتى في نحو: نشدتك بالله أن تقوم

وعجز الشاهد:

ولا تنكثي قرَحَ الفؤادِ فَيَجْعَا

أن فيه زائدة.

وربما قيل في قسم الطلب أيضاً: لتفعلن، ولنفعلن، فيكون خبراً بمعنى الأمر.

قوله: «وَيُتْلَقَى الْقِسْمُ بِاللَّامِ، وَإِنَّ، وحروف النفي».

معنى يُتْلَقَى: أى يُسْتَقْبَل، والمعنى: يجاب القسم؛ يقال: تلقاه بكذا واستقبله به، أى أجابه به.

اعلم أن جواب القسم: إما اسمية أو فعلية، والاسمية إما مثبتة، أو منفية.

فالمثبتة تصدر بإن مشددة، أو مخففة؛ أو باللام، وهذه اللام: لام الابتداء المفيدة للتأكيد، لا فرق بينها وبين «إن»، إلا من حيث العمل.

وإنما أجيب القسم بهما، لأنهما مفيدان للتأكيد الذى لأجله جاء القسم، واللام الداخلة بعد إن المكسورة فى الأصل لام ابتداء أيضاً كما يجىء فى باب إن فلا تدخل هذه اللام، أعنى لام جواب القسم، إلا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد «إن»^(١).

ومذهب الكوفيين: أن اللام فى مثل، لزيد قائم، جواب القسم أيضاً، والقسم قبله مقدر، فعلى هذا، ليس فى الوجود، عندهم، لام الابتداء، قالوا: لأنك تقول: لَطَعَامَكَ زيدا آكل، فقد دخلت على غير المبتدأ.

وأجيب بأنها فى التقدير داخلة على المبتدأ؛ ورد عليهم بنحو: ظننت لزيد قائم، ولام القسم لا مدخل له بعد «ظننت» المفيد للشك.

ويجوز أن يعتذروا بأن الظن الغالب قائم مقام العلم، فهو مثل قولهم: يعلم الله إن زيدا قائم، بكسر «إن»، ولهذا قال بعضهم: إن قوله تعالى: ﴿وَوَظَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾^(٢): ﴿وَوَظَنُوا﴾ كالقسم، و: ما لهم جوابه، وليس بنص، إذ يحتمل

(١) علق الشريف بقوله: «إلا إذا دخلت على المفرد نحو: إن زيدا لقائم، فلا يدخل عليه لام جواب القسم فلا يقال: والله لقائم، لأن جواب القسم لا يكون جملة».

التعليق؛ بَلَى، لو جاء مثل: ظننت لقد فعل، لكان نصاً [فى إجراء ظننت مجرى القسم]^(١).

ثم نقول: ان الأولى كون اللام فى: لَزِيد قائم: لام الابتداء، مفيدة للتأكيد، ولا نقدّر القسم [كما فعله الكوفية]^(٢)، لأن الأصل: عدم التقدير، والتأكيد المطلوب من القسم: حاصل من اللام.

ثم انها لا تجماع حرف النفى، وإن جاز أن تؤكد الجملة التى فى خبرها حرف النفى نحو: لزيد ما هو قائم، ولا يقال: لما زيد قائم، وذلك لأن اللام للتقرير والإثبات، وحرف النفى للرفع والإزالة، فبينهما فى ظاهر الأمر تناف؛ وأما قولك: لزيد ما هو قائم، وإن زيدا لم يقم، فإنّ، واللام: أثبتا نفى مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين.

ثم إن لام الابتداء تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدأ^(٣) فى كونه أول جزأى الجملة مثله مع مضارعتة لمطلق الاسم؛ قال المتلمس:

لأُورِثَ بَعْدَى سُنَّةٍ يُقْتَدَى بِهَا وَأَجْلَوْ عَمَى ذِي شَبْهَةٍ إِنْ تَوْهَمَا^(٤) = ١٠٣١

وتدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾^(٥)، خلافاً للكوفيين كما مر.

ولا تدخل على الماضى وإن كان أول جزأى الجملة، لبعده عن مشابهة الاسم،

٢٣١/٢

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) فى ظ بعد قوله: «للمبتدأ» «لأنه مضارع للاسم، وهو مجرد عن العامل كالمبتدأ» قال الخ.

(٤) هو الشاهد الحادى عشر بعد الثمانمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن اللام فيه لام الابتداء، دخلت على المضارع للتوكيد، وليست فى جواب قسم

والشاهد للمتلمس شاعر جاهلى، ديوانه/ ٣٩ من قصيدة مطلعها:

يُعِيرْنِي أُمِّي رَجَالٌ وَلَا أَرَى أَخَا كَرَمٍ إِلَّا بَانَ يَتَكْرَمَا

رواية الديوان: «أن توهما» بفتح همزة أن، «وفى الخزانة المحققة: إن توهما» بكسر إن.

(٥) الضحى/ ٥.

فإذا دخله «قد»، كثر دخول لام الابتداء عليه، نحو: ﴿لَقَدْ سَمِعَ﴾^(١)، و: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا﴾^(٢)، وذلك لأنها تقرّب الماضي من الحال، فتصير الماضي كالمضارع، مع تناسب معنى اللام ومعنى «قد»، لأن في «قد»، أيضاً، معنى التحقيق والتأكيد.

وتدخل، أيضاً، لام الابتداء، على خبر المبتدأ، إذا وقع موقع المبتدأ، أى تقدّم عليه نحو: لقائم زيد، ولقى الدار زيد، وعلى معمول خبر المبتدأ، أيضاً/ إذا وقع موقع المبتدأ، نحو: لطعامك زيد آكل، ولقى الدار زيد قائم، بشرط كون الخبر^(٣) العامل اسماً كما ذكرنا أو فعلاً مضارعاً نحو: لطعامك زيد يأكل؛ أو ماضياً مع «قد» نحو: لطعامك زيد قد آكل، ولا يقال: لطعامك زيد آكل.

ولا تدخل على غير ما ذكرنا، من حرف الشرط وغيره؛ وإنما تدخل على نعم وبش، وإن كانا فى الأصل ماضيين بلا «قد» لما ذكرنا فى بابهما من صيرورتها بمعنى الاسم فقولك: لنعم الرجل زيد، كقولك: لحسن زيد.

وإذا وقع لام الابتداء بعد «إن» جاز وقوعها فى غير هذه المواقع أيضاً نحو. خبر المبتدأ المؤخر، نحو: إن «زيداً لقائم» كما يجىء فى باب إن.

واللام فى جميع ما ذكرنا ليست جواباً لقسم مقدر، خلافاً للكوفية، بل هى لام الابتداء.

والاسمية المنفية مصدرة إماماً^(٤) بما معملة عند أهل الحجاز، مهملة عند غيرهم أو بلا التبرئة، على اختلاف أحوالها، نحو: والله لا زيد فيها ولا عمرو، و: والله لا رجل فى الدار، و: والله لا فيها رجل ولا امرأة؛ وإماماً مصدرة بإن نحو: والله إن زيد قائم.

وإن كانت الجملة فعلية، فإن كان الفعل مضارعاً مثبتاً، فالأكثر تصديره باللام

(١) آل عمران / ١٨١ (٢) سبأ / ١٠.

(٣) كلمة: «الخبر» سقطت من ب ٤ / ٣١٠.

(٤) كلمة: «إماماً» سقطت من ط، وب ٤ / ٣١١.

وَكَسَّعُهُ^(١) بالنون نحو: لأَضْرِبَنَّ، إلاَّ أن تدخل اللام على متعلق للمضارع مقدَّم عليه. كقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ مُتَمِّمٌ أَوْ قَتَلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تَحْشَرُونَ﴾^(٢)؛ فإن فيه اللام فقط؛ وكذا إن دخل على حرف التنفيس، نحو: والله لسوف أخرج، فلا يؤتى بالنون اكتفاءً بإحدى علامتى الاستقبال عن الأخرى.

وقلَّ خَلَوُ المضارع عن اللام، استغناءً^(٣) بالنون، وقد جاء:

وَقَتِيلٌ مَرَّةً أَثَارَنَّ فَإِنَّهُ فَرِغَ وَإِنْ أَخَاهُمْ لَمْ يَقْصِدْ^(٤) = ١٠٣٢

ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون إلا فى الضرورة. والكوفيون أجازوه بلا ضرورة.

ويحكى عن أبى على موافقتهم فى تجويز التعاقب بين اللام والنون، قال:

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدُّنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ^(٥) = ١٠٣٣

(١) الأصل فى: «الكسع»: ضرب الدبر باليد أو بصدر قدمه، وكسعه: كمنعه وهو كناية عن الإيتان بالنون لتدخل على آخر الفعل المضارع.

(٢) آل عمران/ ١٥٨.

(٣) فى ب فقط ١١٣/٤: «اكتفاء» بدل: «استغناء».

(٤) هو الشاهد الثانى عشر بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قد يخلو المضارع عن اللام استغناءً بالنون كما هنا، والاکثر: لاثَّارَنَّ بهما جميعاً.

والشاهد لعامر بن الطفيل، ديوانه/ ٥٦ من قصيدة مطلعها.

لتسألن أسماء وهى حَفِيَّةٌ نصحاءها أَطْرَدْتُ أم لَمْ أَطْرَدْ

وروى الضَّبِّى: «وقَتِيلٌ» بالجر، ورواها الأثرم: «وقَتِيلٌ» بالرفع، ورواها الحرمازى: «وقَتِيلٌ» بالنصب. وروى: «فَرِغَ» بالغين وهو بمعنى هَدَرَ. ومن رواها فَرِغَ بالعين، فإنه أراد به رأس عال فى الشرف. لم يقصد: أى لَمْ يُقْتَلْ يقال: أقصدت الرجل: إذا قتلتَه وفى ط: «يضهد» بالضاد مكان: «يقصد» تحريف.

من شواهد: الهمع والدرر رقم/ ١١٧٨، وانظر الحماسة بشرح المرزوقى/ ٥٥٨.

(٥) هو الشاهد الثالث عشر بعد الثمانمائة فى الخزانة

واستشهد به على أنه استغنى بلام التوكيد عن النون وهذا ظاهر.

والشاهد لزيد الفوارس.

بفتح اللام وضم الدال، ويروى: ليردني بكسر اللام ونصب الدال.
وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو: والله
لتفعلن.

هذا كله إن كان المضارع استقبلاً، فإن كان حالاً، فالجمهور جوزوا وقوعه
جواباً للقسم، خلافاً للمبرد؛ وذلك لأنه متحقق الوجود، فلا يحتاج إلى تأكيده
بالقسم كما مر في المضارع.

والأولى الجواز، إذ رُبَّ موجود غير مشاهد، يصح إنكاره؛ وأنشد الفراء:

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع^(١) = ١٠٣٤

وتقول: والله ليصلني زيد، فيجب الاكتفاء باللام، ولا يؤتى بالنون لأنها علامة
الاستقبال، كما مر في المضارع.

وإن كان المضارع منفياً فنفيه بـ «ما» وإن، ولا، على ما مضى، لكن «ما» و
«إن» إذا لم يتقيدا بالزمان المستقبل فظاهرهما نفى الحال على ما تقدم في الأفعال
الناقصة؛ فالمبرد لا يجوز: والله ما أقوم، وإن أقوم، لكونه، إذن، ظاهراً في الحال،
ومذهبه أن المقسم عليه لا يكون حالاً.

= وتآلى بمعنى حلف، و«حلفة» منصوب على المصدرية من تآلى على غير اللفظ: والمفاود: جمع
المفاد بكسر الميم وفتح الهمزة، وهي المسعر والسفود.

ومعنى البيت: حلف هذا الرجل حلقة ليأسرنى، ثم يمن على، فيردني إلى نسوة كآتهن مساعير
لاحتراقهن وجداً بى، وغماً على، ففعلت أنا به مثل ما هم به فى. وابن قيس: هو قيس بن أوس
بن حارثة الطائى المشهور، وكان أقسم ليأخذن زيد الفوارس أسيراً فى قصة جرت له منه، فقتله
زيد، وقيل: أسر.

من شواهد: الهمع والدرر رقم/ ١١٧٧، والمقرب ٢٠٦/١، والحامسة بشرح المازوقى/ ٥٥٧.

(١) هو الشاهد الرابع عشر بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن المضارع الواقع جواباً لقسم إن كان للحال وجب الاكتفاء باللام كما هنا، فإن
المعنى ليعلم الآن ربي.

والشاهد نسبة الفراء فى معانى القرآن للكثير بن معروف، وهو شاعر إسلامى.

من شواهد: معانى القرآن للفراء ١/ ٦٦، ٢/ ١٣١، والتصريح ٢/ ٢٤، والأشمونى ٣/ ٢١٥،
٤/ ٣٠، والعينى ٤/ ٣٢٧.

ولا يجوز نفي المضارع بلم، ولن، في جواب القسم، لأنهم ينفونه بما يجوز حذفه للاختصار. كما يجيء - والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله، وإن أبطلوا العمل لم يتعين النافي المحذوف.

وإن كان الفعل ماضياً مثبتاً فالأولى الجمع بين اللام وقد نحو: والله لقد خرج.

وأما في نعم وبئس، فباللام وحدها، إذ لا يدخلهما «قد» لعدم تصرفهما، قال:

يمينا لنعم السيدان وجدتما^(١) = ١٠٣٥

وإن طال الكلام أو كان ضرورة الشعر جاز الاقتصار على أحدهما، قال تعالى في الاستطالة: ﴿وَالشَّمْسُ / وَضُحَاهَا﴾ إلى قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾^(٢) فلم يأت باللام ٣/ ٣٤٠ للطول، وقال الشاعر:

حلفت لها بالله حلقة فاجرٍ لناموا فما إن من حديث ولا صال^(٣) = ١٠٣٦

ويجب تقدير «قد» بعد اللام، لأن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد كما مر، والاقتصار على اللام أكثر من العكس.

وأما نحو قوله:

(١) هو الشاهد الحادى والستون بعد السبعمئة فى الخزنة، وسبق ذكره رقم/٩٥٨.

واستشهد به على أن نعم إذا وقعت جواب قسم لا يربطها بالقسم إلا اللام وحده كما هنا.

(٢) الشمس ١-٩.

(٣) هو الشاهد الخامس عشر بعد الثمانمئة فى الخزنة.

واستشهد به على أن قوله: «لناموا» جواب القسم، وجاز الربط باللام من غير قد لضرورة الشعر،

ويجب تقدير قد بعد اللام، لأن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد. والشاهد لأمريء

القيس، ديوانه ٣٢ /

من شواهد : الأزهية / ٤١، وابن يعيش ٩/ ٢٠، ٢١، ٩٧، والمقرب ١/ ٢٠٥، ورصف المباني

/ ١١٠، والمغنى ١٨٨-٧٠٨، والهمع والدرر رقم / ٤٢٧-١١٨٥.

- ١٠٣٧ = وأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يومٌ من الشرِّ مظلماً^(١)
 فمذهب سيويه: أن «أن» موطئة كاللام في: لئن جتني لأكرمَنَّك، فاللام في
 : لكان، إذن، جواب القسم، لا جواب «لو» فيكون جواب القسم في قوله:
 ١٠٣٨ = وأقسم لو شيء أأتانا رسوله سواك، ولكن لم نجد لك مدفعاً^(٢)
 محذوفاً، وسيجئ الكلام عليه في حروف الشرط.
 وإن كان الماضي منفياً فـ «بما» نحو: والله ما قام، وأما إن نفى بلا، وإن انقلب
 إلى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال:
 ١٠٣٩ = حسبُ المحيِّين في الدنيا عذابهمُ تالله لا عذبتهُم بعدها سقرٌ^(٣)
 أي لا تعذبهم، فلا يلزم تكرير «لا» كما لا يلزم تكريرها إذا كانت في الماضي

(١) هو الشاهد السادس عشر بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «أن» عند سيويه موطئة كاللام في: لئن جتني لأكرمَنَّك. فاللام في «لكان»
 إذاً جواب القسم لا جواب لو.

من شواهد: سيويه ٤٥٥/١، وابن يعيش ٩٤/٩، والمغني ٣١/٢، والتصريح ٢٣٣/٢.
 والشاهد من أبيات للمسيب بن علس يخاطب بها بني عامر بن ذهل بن ثعلبة.

(٢) هو الشاهد السابع عشر بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن الجواب فيه محذوف، وهو جواب القسم لا جواب «لو» عملاً بمقتضى الضابط
 في اجتماع قسم وشرط.

والشاهد لامرئ القيس/ ديوانه ١٥١ برواية: وجدك مكان، «واقسم»

والمقسم به محذوف أي، وأقسم بما يقسم به، و«شيء» بمعنى: أحد، تريد: لو أن إنساناً أتانا
 رسوله سواك ما أتيت، ولكن لم نجد لك مدفعاً تدفعك به عنا. . وجملة «أتانا رسوله» صفة «شيء»
 و«سواك» إمّا ظرف متعلق بمحذوف، وإما اسم خارج عن الظرفية صفة ثانية لشيء. ويجوز أن
 يكون حالاً من الهاء في رسوله.

من شواهد: ابن يعيش ٩٤-٧/٩.

(٣) هو الشاهد التاسع والعشرون بعد الستمائة في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٧٧٧.

واستشهد به على أن الفعل الماضي إذا نفى بلا في جواب القسم، انقلب معناه إلى الاستقبال كما
 هنا، فيكون ماضياً لفظاً مستقبلاً معنى، لأنه حلف على نفي تعذيب النار، وذلك متوقع بدليل
 تعلق الظرف به وهو بعدها أي بعد الدنيا، فعلى هذا يجوز أن يقال: والله لا قام زيد، نصّ عليه
 ابن السراج.

الذى للدعاء نحو: لا رحمه الله، وذلك لأن الماضى فى الموضعين، بمعنى المستقبل، وفى غيرهما يجب تكريرها، نحو: «فلا صدق ولا صلى»^(١).

وربما جاءت فى الشعر غير مكررة، كقوله:

وَأَيُّ أَمْرِ سَيِّءٍ لَا فَعَلَهُ^(٢)
١٠٤٠=

وأما قوله تعالى: ﴿فَلَا افْتَحِمِ الْعَقَبَةَ﴾^(٣) فإنما لم يكرر فيه، لتكرير تفسير العقبة، وهو قوله: ﴿فَكَرَّ رَقَبَةً﴾^(٤) إلى آخره، فكانه قال: لا فك رقة ولا أطمع مسكيناً.

وإن كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل، وقبل ذلك الشرط قسم قرنت أداة الشرط كثيراً بلام مفتوحة تسمى مَوْطئة، أى: ممهدة، ومعينة لكون الجواب للقسم. لا للشرط، نحو قولك: والله لئن أتيتننى لأتيتنك، ويجوز: والله إن أتيتننى لأتيتنك بلا لام.

فإن حذف القسم وقدر، فالأكثر: المجيء باللام الموطئة، تنبيهاً على القسم المقدّر من أول الأمر.

وقد يجىء من غير لام كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(٥).

(١) القيامة/ ٣١.

(٢) هو الشاهد الثامن عشر بعد الثمانمائة فى الخزانة. واستشهد به على أن عدم تكرّر «لا» فى الماضى خاص بالشعر، بدليل أنه لا يجوز فى غير الدعاء والقسم: لا قام زيد.

والرجز منسوب لشهاب بن العيف. وقبلة:

لَا هُمْ إِنْ الْحَارِثُ بْنُ جَبَلَهْ زَنَا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهْ

وقوله: «زنا» إلخ، قال ابن السجى فى أماليه: يروى بتخفيف النون وتشديدها فمن رواه مخففاً فمعناه: زنى بامراته، ومن رواه مشدداً، فأصله: زنا، مهموز، ومعناه: ضيق عليه.

وأى «امر سىء» من السوء، ومعناه: ما ترك أمراً ذمياً إلا ارتكبه.

من شواهد: إصلاح المنطق/ ١٥٣، والإنصاف/ ٧٧، وابن يعيش ١/ ١٠٩، ٨/ ١٠٨، والمغنى ٢٦٨/.

(٤) البلد/ ١٣.

(٣) البلد/ ١١.

(٥) الأنعام/ ١٢١.

وإن تقدم القسم على الشرط الماضى، وهو ما يكون بَلَوُ، فسيجىء حكمه فى حروف الشرط.

ويجوز حذف النافى من المضارع الذى هو جواب القسم، ولا يجوز من الماضى والاسمية، سواء كان المضارع: لا يزال وأخواته، أو غيرها، قال:

١٠٤١ = * فقلت يمينُ الله أبرح قاعداً * (١)

وقال:

١٠٤٢ = تالله يبقى علي الأيام ذو حيدٍ بمشمخرٌ به الظيان والآس (٢)

وإنما لم يحذف من الاسمية، لأنهما أقل استعمالاً فى جواب القسم من الفعلية، والحذف لأجل التخفيف.

وحذف من المضارع دون الماضى، لكونه فى القسم أكثر استعمالاً منه، مع أن

(١) هو الشاهد ٨٠٩ وسبق ذكره فى هامش ٥٥ - ٦٥ من هذا الجزء، ولم يرد فى ط والمخطوطات وإن ورد فى نسخة أشير إليها فى هامش ط.

واستشهد به على أنه يجوز حذف حرف النفى من المضارع الواقع جواب القسم كما هنا، وأصله: لا أبرح، فحذف «لا»، وأما حذف النافى من الماضى وهو الجملة الاسمية، فغير جائزاً أطراداً، وقل الحذف منهما.

(٢) هو الشاهد التاسع عشر بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه حذف من «بقى» «لا» والتقدير: تالله لا يبقى.

والشاهد عزى إلى مالك بن خالد الخناعى، وقيل: لأبى ذؤيب، وقيل لامية بن عائذ.

وقيل: لعبد مناف الهذلى من قصيدة أولها:

يا مـى إن تَقْدَى قومًا ولدَتِهِمْ أو تُخْلِسِهِمْ فإن الدهر خلاسٌ

و«الخلس»: أخذ الشيء بسرعة:

وذو حيدٍ فى الشاهد: هو الوعل وقال المبرد: «الحيد» بفتحيتين: والمشهور حيدٌ بكسر الحاء وفتح الباء جميع حيدة، كحيفٍ جميع حيفضة، فمن رواه بفتح الحاء فهو اعوجاج فى قرن الوعل ومن رواه بكسر الحاء فهو نتوءات، والوحدة: حيدة، «والمشمخر» الجبل الطويل والباء بمعنى فى، والظيان: ياسمين البر، والآس هو الريحان.

من شواهد: سيبويه ١٤٤/٢، وابن الشجرى ٣٦٩/١، وابن يعيش ٩٨/٩، والمغنى ١٧٩/١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٥٧٤، والهمع والدرر رقم ١١١١، والأشمونى ٢١٦/٢، وانظر تفسير القرطبي ٢٩٧/١١.

لفظ المضارع أثقل، ومن ثمَّ جاز حذف حرف النفي في غير القسم من: لا يزال وأخواته، قال:

١٠٤٣= تنفك تسمع ما حيي ت بها لك حتي تكونه^(١)
وإنما جاز فيها خاصة للزوم النفي إياها فلا يلتبس بالإيجاب.
وأما قوله:

١٠٤٤= * فلا وأبى دهما زالت عزيزة *^(٢)
فلم يحذف النافي، بل فصل بينه وبين الفعل، كما مرَّ في الأفعال الناقصة
وإنما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون علامة الإثبات، لأنها تكون في
الأغلب علامتين: اللام والنون - كما ذكرنا - فحذف إحداهما يستلزم حذف
الأخرى، فيكثر الحذف.
وإنما حكم بأن المحذوفة من المضارع «لا»، دون «ما» لأنها أكثر استعمالاً في
نفي المضارع من «ما».
قوله: «ويحذف جوابه، إذا اعترض، أو تقدم ما يدل عليه».
أي إذا اعترض القسم، أي توسط الكلام، نحو: زيد والله قائم، و: قام والله زيد،
وفي نهج البلاغة: «قد والله لقوا الله».
قوله: «أو تقدمه ما يدل عليه» نحو: زيد قائم والله / و: قام زيد والله ٣/٤١
وهذا الكلام الذي توسطه القسم، أو تأخر عنه، هو من حيث المعنى

(١) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد السبعمئة، وتقدم ذكره رقم ٩٢٧.

(٢) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد السبعمئة في الخزنة. وسبق ذكره رقم ٩١٦.

واستشهد به على أن أصله: فو أبى دهما لا زالت عزيزة، ففصل بين لا النافية وبين زالت بالجملة
القسمية، أعنى قوله: وأبى دهما .

أقسم الشاعر بوالد هذه المرأة، وليس فيه حذف «لا» خلافاً للفراء في زعمه ذلك ولا «ما» خلافاً
لابن عصفور في دعواه.

وعجز الشاهد :

* على قومها ما قتل الزند قادح *

جواب القسم^(١)، وهو كالعوض من ذلك الجواب مثل جواب الشرط في :
أكرمك إن تأتني - كما مر في بابه.

وقد يجيء بعد الجملة الاسمية قرينة دالة على الجواب، فيحذف، وليست من حيث المعنى كالذكرين، وذلك كقوله تعالى : ﴿وَالْفَجْرُ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾^(٢) ، أى :
ليؤخذن، وليعاقبن، لدلالة قوله : ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾^(٣) الآية، عليه .

وقد تحذف الجملة القسمية، لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جواباً،
دالاً عليها، نحو: لا أفعله عوضاً، وعوض العائضين، وإنما كان كذلك لكثرة
استعمال «عوض» مع القسم، مع أن معناه: أبداً، والبتة، ففيه من التأكيد ما يفيد
فائدة القسم.

ولأجل إفادته فائدته قد يقدم على عامله قائماً مقام الجملة القسمية وإن كان
عامله مقترناً بحرف يمنع عمله فيما تقدمه، كنون التوكيد و«ما» فيقال: عوض
لآتينك، وعوض ما آتيك لغرض سده مسد القسم، كما يجيء في حروف الشرط
نحو: أما يوم الجمعة فإن زيدا قادم.

وقد يستعمل في غير القسم كقوله:

١٠٤٥ = هذا ثنائي بما أوليت من حسنٍ لا زلت عوض قرير العين محسوداً^(٤)

(١) العبارة في المخطوطات : « هو من حيث المعنى جواب القسم في الحقيقة، لكن لما لم يقع موقع
الجواب لم يكن معه حروف الجواب التي يتلقى بها القسم فهو مثل جواب الشرط سواء كما مضى
في بابه» وقد يجيء إلخ .

(٢) الفجر : ٢، ١ .

(٣) الفجر / ٦ .

(٤) هو الشاهد العشرون بعد الثمانمائة في الخزائنة .

واستشهد به على أن : «عوض» قد لا يستعمل في القسم كما هنا، وهو هنا ظرف بمعنى أبداً متعلق
بلا زلت والشاهد من قصيدة عدتها أربعة عشر بيتاً لربيعة بن مكرم الضبي .

وانظر المفضليات/ ٤٤٥

ويقوم مقام الجملة القسمية، أيضاً، بعض حروف التصديق، وهو: «جبر» بمعنى نعم. والجامع أن التصديق توكيد وتوثيق كالقسم، تقول: جبر لأفعلن، كأنك قلت: والله لأفعلن، وهى مبنية على الكسر، وقد تفتح ككيف، وليست اسماً بمعنى «حقاً» خلافاً لقوم، وبنائها^(١) عندهم، لموافقة «جبر» الحرفية لفظاً ومعنى، ولا يكفى فى البناء: الموافقة اللفظية، ألا ترى إعراب «إلى» بمعنى النعمة.

وقد يؤتى بها دون قسم، قال:

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلَ جَبْرِ إِنْ كَانَتْ أُيِّحَتْ دَعَاثِرُهُ^(٢) = ١٠٤٦
وربما نوئت ضرورة، قال:

وَقَائِلَةُ أُسَيْتَ فَقُلْتَ جَبْرٍ أَسَى، إِنْنِي مِنْ ذَاكَ، إِنَّهُ^(٣) = ١٠٤٧

(١) فى ب ٣١٧/٤: «وبنأوها» على التثنية، تحريف.

(٢) هو الشاهد الحادى والعشرون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «جبر» قد تستعمل فى غير القسم كما هنا، فإنها حرف تصديق بمعنى نعم بدون قسم.

من قصيدة لمضرّس الأسدى.

والفردوس: «ماء لبني تميم عن يمين الحاج من الكوفة...» و«دعائره» جمع دُعُشور وهو الخوض التلثم، وقياس جمعه: دعائير، إلا أنه حذف الياء ضرورة.

وقوله: إن كانت أبيضت دعائره من باب التنازع، فإن رفعت «دعائره» بـ «أبيضت» فاسم كان ضمير الدعاير أى هى، وإن رفعت بكات قفى أبيضت ضميرها، وجملة أبيضت على الوجهين خبر كان.

وقوله: «وقلن» يعنى النساء يعنى أنهن قلن: إن ارتحلنا عن هذا الماء فإن أول مشرب نرده الفردوس.

ويقتد البغدادى نسبة هذا الشاهد إلى مضرّس، وإنما الرواية فى شعر مضرّس كذا:

وقلن ألا الفردوس أول محضّر من الحى إن كانت أبيضت دعائره

وهذا ليس فيه أجل جبر، والذي فيه الشاهد إنما هو شعر طفيل الغنوى:

وقلن ألا البردى أول مشرب أجل جبر إن كانت رواء أسافله.

من شواهد: ابن يعيش ١٢٢/٨-١٢٤، والمغنى ١٢٨، والعينى ٩٨/٤ والهمع والدرر رقم ١٥٦٣، وانظر ديوان طفيل الغنوى/ ٨٤.

(٣) هو الشاهد الثانى والعشرون بعد الثمانمائة فى الخزانة، ونسب لأعرابى من بنى أسد واستشهد به على أنه استدلل من ذهب إلى اسمية جبر بالتونين اللاحق له كما هنا وعند الرضى: هى حرف، والتونين للضرورة: ويعدّه =

وبه استدللَّ من ذهب إلى اسميته.

قال عبد القاهر: هو اسم فعل، بمعنى أَعْتَرَفَ، ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع حروف التصديق.

وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله:

* وَأَقْسَمَ لَوْ شِئْتُ أَنَا رَسُولُهُ...*(^١)

= ١٠٤٨

أى : أَقْسَمَ بما يُقْسَمُ به.

ويُستغنى، كثيراً، عن القسم بجوابه، إن أُكِّد بالنون، نحو: لأضربنَّكَ، لأن النون لها مواضع، كما يجيء، ولا تجيء في الخبر الصَّرف، نحو: تضربنَّ زيداً، وأما ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ (^٢) ولزيد قائم فلم يَقم دليل على أنهما جوابى القسم خلافاً للكوفيين كما تقدم.

وقد يقوم مقام القسم حقاً وقيناً وقطعاً وما أشبهها نحو: حقاً لأفعلنّ، وكذا إذا لم يكن ردعاً نحو: نحو: ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ﴾ (^٣).

وكذا الالتزام، إما نذر نحو: «الله على» كذا لأفعلنّ، أو عهد نحو: عاهدت الله.

أصابهم الحما وهم عواف	وَكُنْ عَلَيْهِمْ تَعَسَا لَهْئِهِ
فجئت قبورهم بدءاً ولماً	فناديت القبور ولم يُجِبْنِهِ
وكيف تُجيب أصداء وهام	وأبدان بدرنّ وما نَحْرُنْهُ

وعلق أبو على على يعقوب بن السكيت حينما ذكر أنها مخفوضة غير منونة فاحتاج إلى التنوين قائلاً: هذا سهو منه، لأن هذا يجرى مجرى الأصوات، وباب الأصوات كلها والمبنيات بأسرها منونه إلا ما خفى منها بعلّة الفرقان فيها بين نكرتها ومعرفتها، فما كان منها معرفة جاء بغير تنوين، فإذا نكرته نوتته.

وأنظر قضية هذا الشاهد في الأشباه والنظائر بتحقيقى فى الشاهد رقم ٦٣٩، وانظر هامشه أيضاً فى معانى كلمات هذه الآيات، وانظر أيضاً معجم الأدباء لياقوت ٢٤٢/٧ وما بعدها.

من شواهد: المغنى ١/ ١٢٨، وشرح شواهد المغنى السيوطى / ٣٦٢.

(١) هو الشاهد ٨١٧ فى الخزنة، وسبق ذكره رقم ١٠٣٨.

(٢) آل عمران/ ١٨١.

(٣) الهمزة/ ٤.

[معنى عن، على، الكاف، مذ ومنذ، حاشا وعدا وخلا]

(ص): « وعن للمجاوزة، وعلى للاستعلاء، وقد يكونان اسمين بدخول «من» والكاف للتشبيه، وزائدة، وقد تكون اسماً، ومذ ومنذ للزمان: للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر، نحو: ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا، وحاشا وعداً وخلا للاستثناء. »

[عن]

(ش): قوله: « وعن للمجاوزة » أى لبعد شئ عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر المعدى بها، نحو: رميت عن القوس، أى: بعد السهم عن القوس بسبب الرمي، وكذا، أطعمه عن الجوع بسبب / الإطعام، وكذا أدبت الدين عن زيد، ٣٤٢/٣ وقوله: رويت عنه علماً، وأخذته عنه مجاز، كأنك نقلته عنه.

وقولك: جلست عن يمينه، أى: تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس، وقوله تعالى: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾^(١) مضمّن معنى: يتجاوزون، و: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾^(٢) أى طبقاً متجاوزاً فى الشدة عن طبق آخر دونه فى الشدة، فىكون كل طبق أعظم فى الشدة ممّا قبله، وقوله: عن طبق، صفة «طبقاً» وليس المراد: طبقين فقط، بل المقصود جنس أطباق، كل واحد منها أعظم من الآخر فهو مثل التثنية فى لبّيك، وقوله تعالى: ﴿كَرَّتَيْنِ﴾^(٣) والمراد فى الكل: التكثير والتكرير، فاقصر على أقلّ مراتب التكرير وهو الاثنان، تخفيفاً، وكذا قولهم:

١٠٤٩=

* ورث السيادة كابراً عن كابر *^(٤)

(٢) الانشقاق/ ١٩ .

(١) النور/ ٦٣ .

(٤) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد الثمانمائة فى الخزانة .

(٣) الملك/ ٤ .

واستشهد به على أن تقديره: كابرّاً متجاوزاً فى الفضل كابرّاً عن كابر آخر .

وقال بعضهم: أى بعد كابر .

وعجز الشاهد:

إن الخيار هم بنو الاخيار

والشاهد لكعب بن زهير من أبيات أولها:

من سرّه كرم الحياة فلا يزل فى مقنّب من صالحى الانصار

قال البغدادي: واختلف فى معنى كابر على ثلاثة أقوال: أحدها: أنه بمعنى كبير. ثانيها: أنه=

أى: كابرًا متجاوزًا فى الفضل عن كابر آخر، وقال بعضهم: أى كابرًا بعد كابر، والأولى: إبقاء الحروف على معناها ما أمكن.

وقوله:

١٠٥٠ = لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب عني ولا أنت ديّاني فتخزوني^(١)

ضمّن فيه «أفضلت» معنى: تجاوزت فى الفضل، و[أن تجعل عن بمعنى على]^(٢).

قال أبو عبيدة فى: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ»^(٣) أى بالهوى، والأولى أنها بمعناها، والجار والمجرور صفة للمصدر، أى: نطقًا صادرًا عن الهوى، فـ «عن» فى مثله تفيد السببية، كما فى قولك: قلت هذا عن علم، أو عن جهل، أى قولاً صادرًا عن علم...

وقوله:

= اسم جمع. ثالثها: أنه للمغالبة أى من كابرته فكبرته أى غلبته فى الكبر، فأنا كابر. وكابر منصوب بتزع الخافض والتقدير: من كابر. ثم اختلفوا: فمنهم من قال: كابرًا عن كابر جملة حالية نصب صدرها مثل كلمته فاه إلى فى ومنهم من قال: كابرًا مفرد وقع حالاً، أى ورثوه كابرين أو صاغرين. وأفرد لكونه بمعنى جمعاً كابرًا.

(١) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أفضلت» ضمّت معنى تجاوزت فى الفضل، فلهذا تعدى بمن.

والشاهد لذى الأصبع العدوانى.

من شواهد: الخصائص ٢/٢٨٨، وابن الشجرى ٢/١٣، ٢٦٩، وابن يعيش ٨/٥٣، ٩/١٠٤، والمقرب ١/١٩٧، والمغنى رقم ٢٦٠، والتصريح ٢/١٥، والأشمونى ٢/٢٢٣ والعينى ٣/٢٨٦. وفى العينى: «لاه ابن عمك» أى لله درّ ابن عمك.

وقوله: «ولا أنت ديّانى» قال ابن السكيت: أى ولا أنت مالك أمرى فتسوسنى يقال: خزاه يخزوه خزواً: ساسه وقهره؛ وأما الخزى فهو من خزى يخزى خِزياً: إذا ذلّ وهان. وقد سبق ذكره رقم ٦٣٣

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط، وب ٤/٣٢٠.

(٣) النجم/٣.

١٠٥١=

* تصدُّ وتُبدى عن أسيل * (١)

ضمَّن تبدى معنى تكشف، أى تكشف الغطاء وتبعده عن وجه أسيل.

[على]

قوله: «وعلى للاستعلاء» إما حقيقة نحو: زيد على السطح، أو مجازاً نحو: عليه دين، كما يقال: ركه دين، كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه أو على ظهره، ومنه: على قضاء الصلاة، وعليه القصاص، لأن الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه، وكذا قوله تعالى: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ (٢) تعالى الله عن استعلاء شيء عليه، ولكنه إذا صار الشيء مشهوراً فى الاستعمال فى شيء (٣): لم يُراع أصل معناه، نحو: ما أعظم الله.

ومنه: توكلت على فلان [كأنك تحمل ثقلك عليه، ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل فى البارى تعالى نحو توكلت على الله] (٤) واعتمدت عليه.

وأما قوله:

(١) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد الثمانمائة فى الخزانة واستشهد به على أن «تبدى» ضمن معنى تكشف فى تعديته إلى المفعول الثانى بـ «عن» وأما المفعول الأول فهو محذوف كما أشار إليه الشارح.

والشاهد من معلقة امرئ القيس والبيت بتمامه:

تصد وتبدى عن أسيل وتقى بناظرة من وحش وجرة مفل

و«الناظرة» فيها قولان: قيل: أراد العين، وقيل: أراد بقرة ناظرة فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه و«الوحش»: واحد وحشي مثل: زنج وزنجي. و«جرة» موضع بين مكة والبصرة، و«مفل»: ذات طفل، وخص المفل، لأنها تحنو على ولدها، وتخشى عليه القناص فتكثر التلفت والتشوف، فذلك أحسن لها فى المنظر.

من شواهد: أدب الكاتب / ٥٠٩، والأزهية / ٢٨٩، ورصف المبانى / ٣٦٩.

(٢) مريم / ٧١.

(٣) فى ط: «إذا صار الشيء مشهوراً فى الاستعمال فى شيء».

وعبارة المخطوطات أوضح.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٤ / ٣٢١.

= ١٠٥٢

* إذا رضيت عليّ بنو قشير* (١)

فلحمل «رضيت» فى التعدى على ضده، أى سَخِطْتُ، كما حُمِلَ بِعْتُ منه، على اشتريت، وقربت منه على انفصلت منه.
وقوله:

* رعتُه أشهرًا وخلا عليها* (٢)

= ١٠٥٣

(١) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أنه إنما تعدى «رضى» بـ«على» مع أنه يتعدى بـ«عن» لحمله على ضده، وهو سخط، فإنه يقال: سخط عليه، وهم قد يحملون الضد على الضد، كما يحملون النظر على النظر.
والشاهد للقحيف العقيلي، وتماه:

* لعمر الله أعجبنى رضاها*

من شواهد الخصائص ٣١١/٢، والأهية/٢٨٧، وابن يعيش ١٢٠/١ والنوادر لأبى زيد/٤٨١، وابن السجري ٢٦٩/٢، والمقتضب ٣٧٠/٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٢/٢، والجنى الدانى ٤٧٧، والأشياء والنظائر/١٦٠، والهمع والدرر رقم ١٠٨٦.

(٢) هو الشاهد السادس والعشرون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن «على» فيه ليست بمعنى اللام كما يقول الكوفيون وابن قتيبة: لأنه يقال: خلا له الشيء بمعنى: تفرغ له.

و كان الوجه أن يقال: وخلالها، ولكن قوله: «وخلا عليها» يفيد ما يفيد قوله: «إنه وقف عليها ف «خلا» ضمن معنى وقف وجلس عليها. والشاهد للراعى، ديوانه ١٤٢/١، وتماه:

* فطار النى فيها واستغارا*

من قصيدة مدح بها سعيد بن عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد ومطلعها

ألم تسأل بعارمة الديارا عن الحى المفارق أين سارا

قال البغدادى: رعتُه أى رعت الناقة ذلك الثبات أشهرًا، وتخلت به لم يرعه غيرها، وطار النى أى ارتفع الشحم، و«استغارا» أى هبط فيها

وقال ابن السيد فى شرحه: وصف ناقة فقال: رعت هذا الموضع أشهر الربيع، وخلالها فلم يكن لها فيه منازع فسمت... ومعنى طار: أسرع ظهوره وفى «وط»، والمخطوطات: «وحلا عليها» بالحاء ونقد البغدادى رواية الشارح: «وحلا عليها» فإنه تحريف لكلمة «خلا» المعجمة بحلا المهملة بجعله من الخلاوة، وليست الرواية كما توهمه.

من شواهد: أدب الكاتب/٥١١، اللسان: «خلو».

أى: على مذاقتها، كأنه مَلَك مذاقتها وتسَلَّط عليه فهى تميل إليه وتتبعه.
 وقولهم: «فلان على جلالته يقول كذا» أى: معها، وكأنَّ المعنى أنه يلزمها لزوم
 الراكب لمركوبه من قولهم: ركتبه الديون أى لزمته.
 ومنها: سَرَّ على اسم الله ، أى ملتزمًا به، فكأنه مركب يحملك إلى مقصودك،
 ومنه قولهم: مررت على زيد، لأنه يفيد أن مرورك به كان من جهة الفوق، بخلاف
 معنى: مررت به.
 وقوله:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَيْبِكَ يَعْتَمَلُ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّ (١) = ١٠٥٤

«على» ليست فيه زائدة بل الكلام على التقديم والتأخير، وأصله: إِنْ لَمْ يَجِدْ
 يَوْمًا، مَنْ يَتَكَلَّ عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع إلى الموصول، كما مرَّ
 فى باب الموصولات ، فقدم على «على من يتكل» فصار : على من يتكل، فجاز
 حذف الضمير لانتصابه، بيتكل صريحاً [لأن المانع من النصب الصريح كان
 الحرف الجار] (٢).

قوله: «وقد يكونان» أى عَن ، وعلى اسمين، فلا يستعملان إلا مجرورين،
 بمن، وإنما تتعین ، إذن، اسميتهما، لأن الجرَّ من خواص / الأسماء.

٣٤٣ / ٢

قال يصف قطاة:

(١) هو الشاهد السابع والعشرون بعد الثمانمائة فى الخزنة.
 واستشهد به على أن «على» ليست زائدة وإنما هى مقدمة من تأخير، والأصل: إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا
 مَنْ يَتَكَلَّ عليه، فقدمت «على» على «من» فانتصب الضمير بالفعل، ثم حذف.
 من شواهد: سيبويه ٤٤٣/١، وأمالى الزجاجي ٢٣٤-٢٣٥، والخصائص ٣٠٥/٢، والمحاسب
 ٢٨١/١، وابن الشجرى ١٦٨/٢، والمغنى رقم ٢٥١، والتصريح ١٥/٢، والأشباه والنظائر رقم
 ٨٢/١، والأشمونى ٢٢٢/٢، وفى حاشية الصبان على الأشمونى : يعتمل: أى يعمل بالاجرة ،
 وقيل: إِنْ مفعول يجد محذوف، أى إِنْ لَمْ يَجِدْ شيئًا، ثم استأنف استفهامًا إنكاريًا فقال: على
 مَنْ يَتَكَلَّ؟

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط ، والتصويب من المخطوطات.

١٠٥٥ = غَدَتِ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ عَنْ قِيضٍ بَيِّدَاءَ مَجْهَلٌ^(١)

وقال:

١٠٥٦ = ولقد أراني للرماح دَرِيَّةً مِنْ عَنِ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي^(٢)

فَيَنِيَانِ، إِذْنِ، لَكُونَهُمَا عَلَى لَفْظِ الْحَرْفَيْنِ، وَمُنَاسِبِينَ لِهَما مَعْنَى، فَيَلْزَمُ «عَنِ»
الإضافة، ومعناه: جانب، بخلاف «على» قال:

١٠٥٧ = بَاتَتْ تَنُوشُ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الْفَلَاحِ^(٣)

أى: من فوق

(١) هو الشاهد الثامن والعشرون بعد الثمانمائة فى الخزنة .

واستشهد به على أن «على» يتعين أن يكون اسماً إذا دخل عليه حرف جر كما هنا ، وانقلاب ألفها مع الضمير ياء كانقلاب ألف لدى معه .

والشاهد لمزاحم بن الحارث العقيلي ، من قصيدة شبه فيها ناقته بقطاة واردة من عند أفراسها .
والضمير فى «عليه» للفرخ ، و«ظمؤها» بالكسر: مدة صبرها عن الماء ، و«تصل» تصوت أحنأها
من اليبس ، والقيض: قشر بيضها وفى رواية : «بزياء» بدل «بيداء» والزياء : ما ارتفع من
الأرض . وقيل: ما غلظ منها ، ومجهل لا يهتدى فيها .

من شواهد: سيبويه ٢/٣١٠ ، وابن يعيش ٨/٣ ، والمغنى ١/١٥٦ ، ٢/٥٨٧ ، والتصريح ٢/١٩ ،
والأشباه والنظائر رقم ٢٨٨ ، والهمع والدرر رقم ١١٣٥ ، والأشمونى ٢/٢٢٦ ، والمقتضب ٣/٥٣ ،
والكامل ٢/١٠٠١ ، والجمل للزجاجى ٦١ ، والمقرب ١/١٩٦ ، وأدب الكاتب ٤/٥٠٤ ،
والأزهية/٢٠٣ .

(٢) هو الشاهد التاسع والعشرون بعد الثمانمائة فى الخزنة .

واستشهد به على أن «عن» اسم بمعنى جانب لدخول حرف الجر عليها . واستشكل هذا بأن الكلمة
إنما تعدّ حرفاً واسماً إذا اتحد أصل معنئيهما والجانب ليس بمعنى المجاوزة .

وأجيب بأن الزمخشري بين أن معنى عن يمينه: جلس متراخياً عن بدنه فى المكان الذى بـحيال
يمينه . . . فيكون المراد بالجانب الجهة المجاورة لبدنه ، لا مطلق الجهة «فيتحد أصل معنى عن» .
والشاهد من أبيات أربعة لقطرى بن الفجاءة .

من شواهد: ابن يعيش ٨/٤٠ ، وأوضح المسالك رقم ٣٠٤ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى
٤٣٨/ والهمع والدرر رقم ٦١١ ، والتصريح ٢/١٩ ، والأشمونى ٢/٢٢٦ ، وشرح الحماسة
للمرزوقى ١٣٦ .

(٣) هو الشاهد الثالث والسبعون بعد السبعمائة ، وسبق ذكره رقم: ٩٧٥ واستشهد به على أن «علا»
الاسمية لا تلزم الإضافة كما هنا بخلاف عن فإنها تلزمها .

[الكاف]

قوله: «والكاف للتشبيه» ودليل حرفيته، وقوعه صلة في نحو: جاءني الذي كزيد، فهو مثل: الذي في الدار.

فإن قيل: لم لا يجوز كونه بمعنى المثل، والمبتدأ محذوف، أي: الذي هو كزيد، أي مثل زيد؟

قلت: قد تقدم في باب الموصولات: أن حذف المبتدأ في صلة غير «أي» إذا لم تطل، في غاية القلة كما قرئ في الشواذ. [تماماً على الذي أحسنُ «بالرفع»^(١) واستعمال نحو: الذي كزيد: شائع كثير.

١٠٥٨=

وتعين اسميتها إذا انجرت، كما في قوله:

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَ^(٢)

وإذا ارتفعت، كما في قوله:

أَتَنْتَهَوْنَ، وَلَنْ يَنْهَى ذَوَى شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفَتْلُ^(٣) ١٠٥٩=

(١) ما بين معقوفين ساقط من ط، وب ٣٢٣/٤. [الأنعام/١٥٤] وهي قراءة الحسن - الأعمش - يحيى بن يعمر - ابن أبي إسحاق. انظر قراءة رقم ٢٤٠٤ معجم القراءات.

(٢) هو الشاهد الثلاثون بعد السبعمئة في الخزنة.

واستشهد به على أن الكاف يتعين اسميتها إذا انجرت كما هنا فالكاف اسم بمعنى مثل صفة لموصوف محذوف أي عن ثغر مثل البرد

والرجز منسوب للعجاج، وليس في ديوانه تحقيق الدكتور عزة حسن وقبله:

بيضُ ثلاثُ كنعاجِ جُم

وقوله: «بيض» هو خبر مبتدأ محذوف أي هنّ والضمير للنساء، ولم يتقدم لهن ذكر في الرجز لعلمهن ذهنًا

و«النعاج» جمع نعجة، وهي البقرة الوحشية، شبه النساء بها في العيون والأعناق.

و«جُم» جمع جماء، وهل التي لا قرن لها صفة النعاج، و«البرد»: حب الغمام، و«المنهم» الذائب

من شواهد: ابن يعيش ٤٤/٨، والمغني ١/١٥٤، والعي ٩٩٤/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي/٥٠٣، والتصريح ١٨/٢ والأشمونى ٢٢٥/٢، والهمع والدرر رقم/١١٠٣.

(٣) هو الشاهد السادس والسبعون بعد السبعمئة في الخزنة وسبق ذكره رقم ٩٧٨.

واستشهد به على أنه يتعين فيه اسميتها أيضًا إذا طلبها عامل رفع كما هنا، فإنها اسم بمعنى مثل، وقعت عاملة لينهى.

أو على الابتداء، نحو: كذا عندي درهمًا، على ما قال بعضهم، واستدلّ بقولهم: «إنَّ كذا درهمًا مالكُ» برفع: مالك؛ والأولى أن يدعى تركيب كذا كما مر في باب الكنايات.

وما ذكره من رفع مالك، غير دالٍّ على مدَّعاه، وسيبويه لا يحكم باسميتها إلا عند الضرورة، وأما الأخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة، وتبعه الجزولي.

وتكون أيضًا، زائدة، إذا لم تلتبس بالأصلية، كما في قوله:

لواحقُ الأقرب فيها كالمقَّق^(١)

= ١٠٦٠

أى فيها المقَّق وهو الطول.

ويحكم بزيادتها عند دخولها على «مثل»، في نحو: «لَيْسَ كَمَثَلِهِ شَيْءٌ»^(٢)، أو دخول مثل، عليها، كقوله:

فصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ^(٣)

= ١٠٦١

(١) هو الشاهد الحادى والثلاثون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الكاف فيه زائدة

والشاهد لرؤية. ديوانه/ ١٠٦

واللواحق: جمع لاحقة، اسم فاعل من لَحِقَ كسمع لحوقًا: ضمِر وهزُل.

والأقرب: جمع قُرْب بضمّة فسكون، وبضمّتين: الحاصرة والمقَّق: الطول. وقيل: الطول الفاحش.

من شواهد: المقتضب ٤/ ٤١٨، وسر الصناعة ١/ ٢٩٢ - ٢٩٥ - ٨١٥ والأشمونى ٢/ ٢٢٥.

(٢) الشورى/ ١١.

(٣) هو الشاهد الثانى والثلاثون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

استشهد به على أنه يُحْكَم بزيادة الكاف عند دخول: «مثل» عليها

والشاهد لرؤية. انظر ملحقات ديوانه/ ١٨١، وقيل: لحيد الأرقط وقبله:

ولعبت طَيْرٌ بهم أبابيل

والعصف: زرع أَكَلَّ حبه، وبقي تبته. وصف قومًا استوصلوا فشبههم بالعصف الذى أكل حبه.

من شواهد: سيبويه ٢٠٣/ ١، والمغنى ١/ ١٥٤، وأوضح المسالك رقم/ ١٨٤، والتصريح

٢٥٢/ ١، والهمع والدرر رقم/ ٥٨٧، والأشمونى ٢/ ٢٥، ورصف المبانى/ ٢٠١، والمعنى

٤٠٣/ ٢، والمقتضب ٤/ ١٤١، واللسان: «عصف»، وسر الصناعة ١/ ٢٩٦.

إذ الغرض أنه لا يشبه بالمشبه، فلا بد من زيادة إحدى أداتى التشبيه وزيادة ما هو على حرف أولى، ولا سيما إذا كان من قسم الحروف فى الأغلب والحكم بزيادة الحروف أولى.

وأما إذا اجتمع الكافان، نحو قوله:

وصالياتٍ ككما يؤثفين^(١) ١٠٦٢=

فإنما أن يكون من باب التوكيد اللفظى، فهما إما اسمان أو حرفان كقوله:

ولا للما بهم أبداً دواء^(٢) ١٠٦٣=

وإنما أن تكون إحداهما زائدة، فتكون تلك الزائدة حرفاً، إذ زيادة الحرف أولى، فتكون، إما الأولى، مثل قوله: «ليس كمثل شىء»^(٣)، وإما الثانية، فهو كقوله: مثل كعصف، ولا يجوز أن يكونا اسمين أو حرفين، وإحداهما زائدة.

فإن قلت: لفظ مثل، لا بد له من اسم مجرور [والكاف الاسمى مثله]^(٤) فكيف حكمت بزيادة الكاف فى: مثل كعصف^(٥)؟

قلت: لا يمتنع منع الاسم عن الجرّ، عند الضرورة، وإن كان لازماً للإضافة، لأن عمله الجرّ، ليس بالأصالة. ويجوز أن يكون «مثل» مضافاً إلى مقدر مدلول عليه بعطف الظاهر كما قلنا فى:

يا تيم تيم عدي^(٦) ١٠٦٤=

(١) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد المائة فى الخزنة، وسبق ذكره رقم ١٤٢.

(٢) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد المائة فى الخزنة وسبق ذكره رقم ١٤١.

وصدره:

فلا والله لا يُلْفى لما بى

(٣) الشورى/ ١١.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٣٢٥/٤.

(٥) فى المخطوطات: «فكيف حكمت بحرفية الكاف فى مثل: كعصف، وجوزت اسمية الأولى وحرفية الثانية فى «ككما».

(٦) هو الشاهد الثانى والثلاثون بعد المائة فى الخزنة، وسبق ذكره رقم ١٩٣.

وتغامه:

... لا أبأ لكم لا يُلْفينكم فى سوء عمر

فعلى هذا لا تكون الكاف زائدة فكأنه قال:

مثل عصف، كعصف، وكذا الكلام فى: «ككما».

ويجوز فى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١): ألا يُحكم بزيادة الكاف، بل يكون على طريقة قوله:

ولا ترى الضَّبَّ بها ينجر^(٢) = ١٠٦٥

وقولك: ليس لأخى زيد أخ، أعنى نفى الشىء بنفى لازمه، لأن نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم، فأخو زيد ملزوم، والأخ لازمه، لأنه لا بد لأخى زيد من أخ هو زيد، فنفيت هذا اللازم والمراد نفى الملزوم، أى: ليس لزيد أخ، إذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ، هو زيد.

فكذا هنا: نفيت أن يكون لمثل الله مثل، والمراد نفى مثله تعالى، إذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله.

والكاف لا يدخل على المضمّر خلافاً للمبرد^(٣)، إذ لو دخله لأدّى إلى اجتماع الكافين إذا شبهت بالمخاطب، فطرد المنع فى الكل.

(١) الشورى/ ١١.

(٢) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد الثمانمائة فى الحزاة.

واستشهد به على أن قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ النفى فيه منصب على مثل مثله، وعلى مثله جميعاً، فليس لله سبحانه وتعالى مثل حتى يكون لثله شىء يماثله. فالنفى المثل، ومثل المثل جميعاً. وصدر الشاهد:

لا تُفزعُ الأرنَبَ أهوالها

لم يرد الشاعر أن بها أرنب لا تفزعها أهوالها، ولا ضباباً غير منجخرة ولكنّه نفى أن يكون بها حيوان.

والشاهد لابن أحمر، ديوانه/ ٦٧، من قصيدة مطلعها.

قد بكرت عاذلتى بكرة تزعم أنى بالصبا مشتهر

من شواهد: الخصائص ٣/ ١٦٥، ٣٢١، وابن الشجرى ١/ ١٩٢.

(٣) فى المخطوطات: خلافاً للمبرد. «وإنما لم يدخل عليه، لأنه كان يؤدى إلى اجتماع الكافين نحو: «كك» ومؤنثة، ومثنيهما، ومجموعهما، فطرد المنع فى الكل» وقد دخل فى الشعر إلخ.

وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل، قال:

فأَجْمَلُ وأَحْسِنُ في أسيرك إنه ضَعِيفٌ ولم يَأْسِرْ كَيَّاكَ آسِرٌ^(١) ١٠٦٦=
بإقامة بعض الضمائر مقام بعض؛
وعلى المجرور أيضاً، قال:

١٠٦٧=
فلا ترى بعلاً ولا حلائلاً كَهْ ولا كَهْنٌ إلا حائلاً^(٢)
وقال:

١٠٦٨=
وَأَمْ أَوْعَالٍ كَهْأُ أو أَقْرِبَا^(٣)

- (١) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد الثمانمائة في الخزانة. واستشهد به على أن الكاف قد تدخل على الضمير المنصوب المنفصل لضرورة الشعر كما هنا. والشاهد قائله مجهول.
من شواهد: الهمع والدرر رقم/ ١١٠٢، ومجالس ثعلب ١/ ١٣٣.
(٢) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد الثمانمائة في الخزانة. واستشهد به على أن الكاف قد تدخل أيضاً على الضمير المجرور في ضرورة الشعر. والشاهد لرؤية ابن العجاج، ديوانه/ ١٢٨، وقبلة:
تحسبه إذا استتب دائلاً كأنه ينحى هجاءً مائلاً.
والرجز في وصف حمار وأتته، والهاء في تحسبه ضمير العيز وهو الحمار. واستتب أجده في عدوه حتى انقطع. و«دائلاً» حال مؤكدة لعاملها وهو من الداء لأن، وهو العدو. «وينحى»: يعتمد. و«الهجار». جبل يشد به وظيف البعير، يريد أنه يعدو في شق، فكانه مشدود بهجار، وجملة كأنما ينحى مفعول ثانٍ لـ «حسب» و«كه»: صفة لبعل أى لا ترى بعلاً كهذا الحمار، ولا حلائل كهذه الآن إلا مانعاً لها عن أن يقربها غيره من الفحول، لأن الحمار يمنع أنه من حمار آخر.
و«الحاظِلُ» قال الأعلام: هو والعاصل سواء وهو المانع.
وقوله: كه ولا كهن، أى مثله ولا مثلهن.
من شواهد: سيبويه ٣٩٢/١، والعينى ٢٥٦/٣، والهمع والدرر رقم/ ١٠٩٩، والتصريح ٤/٢، والاشموني ٢٠٩/٢.

(٣) هو الشاهد السادس والثلاثون بعد الثمانمائة في الخزانة واستشهد به لما تقدم قبله. والشاهد من أرجوزه للعجاج مطلعها:

ما هاج دمعاً ساكتاً مستكياً من أن رأيت صاحبيك أكأبا
أى دخلا في الكأبة والحزن. . . إلى أن قال:

نحى الذنابات شمالاً كَبَّأُ وَأَمْ أَوْعَالٍ كَهْأُ أو أَقْرِبَا

ذات اليمين غير ما إن ينكب

وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو: أنا كَأنت.

وتحىء «ما» الكافة بعد الكاف؛ فيكون لـ: كَمَا، ثلاثة معانٍ:

أحدها: تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى، كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد^(١) بالمفرد، قال تعالى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾^(٢)، وقال:

فإن الحمر من شر المطايا كما الحبطات شر بني تميم^(٣) = ١٠٦٩

= والدنابات: هو جمع ذنابة بكسر الذال، وهى آخر الوادى، ينتهى إليها السيل. وقيل: اسم موضع. و«الكثب»: القرب، وأراد القريب، وهو صفة الشمال. «وأم أو عال»: هضبة فى ديار بنى تميم و«الوعل»: كبش الجبل.

وقوله: «كها»، الضمير للدنابات، وأم أو عال مبتدأ و«كها» هو الخبر وقوله: غير ما أن ينكبا بنصب «غير» على الاستثناء و«ما» زائدة و«أن» ناصبه، وفاعل «ينكب» ضمير الجار.

وقد بحثت فى ديوان العجاج المحقق فلم أجد هذا الشاهد، وكذلك فى ديوان رؤبة.

من شواهد: سيبويه ٣٩٢/١، وابن يعيش ١٦/٨، ٤٢، ٤٤.

وشواهد الشافعية/ ٣٤٥، والتصريح ٣/٢، والأشمونى ٢٠٨/٢.

(١) فى ط: «المرد» مكان: «المفرد»، تحريف واضح.

(٢) الأعراف/ ١٣٨.

(٣) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الكاف المكفوفة بـ«ما» قد تكون لتشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى، ومضمون الأولى: كون الحمر من شر المطايا ومضمون الثانية كون الحبطات شر بني تميم، فشبّه ذلك الكون بهذا الكون وهو مضمون الجملتين، ووجه الشبه الحصول فى الوجود.

والبيت من ثلاثة أبيات لزياد الأعجم، وهى:

وأعلم أنى وأبا حميد كما النشوان والرجل الحليم

أريد حياء ويريد قتلى وأعلم أنه الرجل اللثيم

فإن الحمر من شر... إلخ

كما أوردتها العينية، ولم ينبه على أن البيت الأخير فيه إقواء.

من شواهد: ابن السجرى ٢/٢٣٥، والأزهية/ ٧٤، و«الحمر»: جمع حمار، والمطايا: جمع مطية.

والحبطات بفتح الحاء وكسرهما هم بنو الحارث بن عمرو من تميم.

وقال صاحب الصحاح: الحبط بالتحريك: أن تأكل الماشية فتكثر حتى تستفخ لذلك بطونها، ولا يخرج عنها ما فيها. وقبل للحارث الحبط، لأنه كان فى سفر فاصابه مثل ذلك، وولده يسمون الحبطات من بنى تميم، والنسبة حبطي.

فلا يقتضى الكاف ما يتعلّق به، لأن الجارَّ إنما كان يطلب ذلك، لكون المجرور مفعولاً، وذلك لأن حروف الجر موضوعة، كما ذكرنا، لأن تفضى بالفعل القاصر عن المفعول به إليه، والمفعول به لا بدَّ له^(١) من فعل أو معناه، فإذا لم تجرَّ، فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلاً.

ومعنى: كن كما أنت: كُنْ في المستقبل كما أنت كائن الآن، فأنت: مبتدأ محذوف الخبر، فأنت تشبّه الكون المطلوب منه، بالكون الحاصل له الآن؛ ومنه قوله عليه اسلام: «كما تكونون يُولَّى عليكم»، شبّه التولية عليهم المكروهة، بكونهم المكروه، أى بحالتهم المكروهة.

وثانيها: أن يكون «كَمَا» بمعنى لعلَّ حكى سيبويه عن العرب: «انتظرنى كما آتيك» أى لعلّما آتيك؛ قال رؤبة:

لا تشتمُّ الناس كما لا تشتمُّ^(٢) = ١٠٧٠

فيكون قد تغيّر معنى الكلمة بالتركيب، وذلك كما يجىء «مما» بمعنى: «ربما» قال:

وانى لَمِمّا نضرب الكبشَ ضربةً على رأسه تُلْقَى اللسان من الفم^(٣) = ١٠٧١

(١) «له» سقطت من ط.

(٢) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن «كما» أصلها كاف التشبيه المكفوفة بـ «ما» قد تغيّر معناها بالتركيب، فصارت بمعنى لعلَّ، أى لعلك لا تشتم، وهى مهملة لا تعمل شيئاً، ولا يلزم من كونها بمعنى لعلَّ أن تعمل عملها.

والشاهد من أرجوزة لرؤية بن العجاج، ملحقات ديوانه / ١٨٣

من شواهد: سيبويه ٤٥٩/١، والعينى ٤/٩٠٩، والإنصاف / ٥٩١، وورصف المبانى / ٢١٤، والهمع والدرر رقم / ١١٦٠، والأشمونى ٢٨٢/٣.

(٣) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن «من» الجارة لما كُفَّتْ بـ «ما» تغيّر معناها وصارت بمعنى ربّما مفيدة للتكثير أو للتقليل على خلاف فى مدلولها والشاهد لأبى حية النميرى.

من شواهد: المغنى ١/٣٤٤ - ٣٥٧، والهمع والدرر رقم / ١١٢٩ وسيبويه ٤٧٧/١، والمقتضب ١٧٤/٤، وابن الشجرى ٢/٢٤٤، والأشباه والنظائر رقم / ٣٥١، والتصريح ١٠/٢.

والكبش فى الشاهد هو: السيّد.

أى: ربّما، وتقول: إني لِمَمَّا أفعل، أى: ربّما أفعل.

وقال بعضهم: إن «بما» يجرى، أيضاً بمعنى «ربّما»، نحو: إني بِمَا أفعل، أى ربّما.

وثالثها: أن تكون بمعنى قران الفعلين فى الوجود، نحو: ادخل كما يسلمّ الامام، و: كما قام زيد قعد عمرو.

وجوز الكوفية نصب المضارع بعد «كما» يعنى «كيما»، على أن يكون أصله «كيما» فحذفت الياء تخفيفاً؛ ولم يدفعوا الرفع؛ ولم يثبت البصرية لا إفادة «كما» للتقليل، ولا نصب الفعل بعده.

واستحسن المبرد القولين، وأنشد الكوفية:

لا تظلموا الناس كما لا تظلموا^(١)

= ١٠٧٢

والبصرية يشدونه على الإفراد،

* لا تظلم الناس كما لا تظلم *

أى: لعلّما.

وقد تكون «ما» بعد الكاف مصدرية، أيضاً، نحو: كما تدين تُدان، و: افعَل كما أفعَل.

ويجوز أن يكون القسم الأوّل، أعنى نحو: كن كما أنت، وقوله: «كما تكونون يولّى عليكم»، من هذا النوع، كما يجوز أن يكون هذا النوع من القسم لأول؛ ٣٤٥/٢ أى: تكون «ما» كافة/.

وأما «ما» التى بعد «رُبَّ»، فمن قال إن «رُبَّ» حرف، فهى تكفها عن العمل، فلا تطلب متعلّقاً كما ذكرنا فى «كما»، وتبقى «رُبَّ» للتقليل أى تقليل النسبة التى فى الجملة الواقعة بعدها.

(١) هو الشاهد السابع والخمسون بعد الستمائة فى الخزانة وسبق ذكره رقم ٨١٠.

واستشهد به على أن الكوفيين استدلوا به على أن «كما» تنصب الفعل كما هنا، وأن أصلها: «كيما».

ومن قال: إنها اسم، فهي كافة له أيضاً عن طلب المضاف إليه.
و«ما» التي بعد كثر، وقل، وطال، نحو: قلماً، وكثراً، وطالماً: إما كافة للأفعال^(١) عن طلب الفاعل، وإما مصدرية، والمصدر فاعل الفعل؛ وقال بعضهم: هي في قوله:

صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(٢) = ١٠٧٣
زائدة، ووصالٌ فاعل «قل»، وهي عند سيويه كافة ووصال مبتدأ.

★ ★ ★

[مذومند]

قوله: «ومذومند إلى آخره»، قد مضى شرحه في الظروف المبنية.

[حاشا. خلا. عدا]

قوله: «حاشا وخلا وعدا للاستثناء»، مضى شرحها في باب الاستثناء.

واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يتوهم خروجه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته: أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويُضمَّن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام^(٣) فهو الأولى، بل الواجب؛ فلا نقول: إن «على» بمعنى «من» في قوله تعالى: «إذا اكتالوا على الناس»^(٤)، بل يُضمَّن «كالوا» معنى تحكّموا في الاكتيال وتسلطوا. ولا يحكم بزيادة «في»، في قوله:

(١) في ب فقط ٣٢٩/٤ «للفعل».

(٢) هو الشاهد الأربعون بعد الثمانمائة في الخزائن.

واستشهد به على أن «ما» في: «قلماً» عند بعضهم زائدة، و«وصال» فاعل «قلماً»، وهى عند سيويه كافة، ووصال مبتدأ.

والشاهد نسب في بعض نسخ سيويه إلى عمر بن أبي ربيعة ونسبه الأعلام إلى المار الفقهسي.
من شواهد: سيويه ١٢/١، ٤٥٩، والمنصف ١٩١/١، ٦٩/٢، والمحتسب ٩٦/١، وابن الشجري ١٣٩/٢، والانصاف رقم/ ٨٨، وابن يعيش ٤٣/٤، ١١٦/٧، ١٣٢/٨، ٧٦/١٠، والمغنى رقم/ ٥٧٣، ٩٩١، ١٠١٠، والتصريح ٢٦٩/١، والهمع والدرر رقم ١٤٠٢ - ١٨١٥، والأزهية/ ٩٠، والممتع/ ٤٨٢.

(٣) في المخطوطات. بعد قوله: «الكلام»: فلا يحكم باشتراك الحروف.

(٤) في ب ٣٢٩/٤: «إذا كالوا» تحريف واضح. سورة المطففين/ ٢

يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيهَا نَصْلِي^(١)

بل يَضْمَنُ «بجرح» معنى يؤثر بالجرح.

[وكذا قوله: *تبدى عن أسيل* كما تقدّم]^(٢)

وقد مضى كثير من ذلك في أماكنه.



[الحروف المشبهة بالفعل]

(ص): «الحروف المشبهة بالفعل: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليت ولعلَّ لها صدر الكلام سوى أن، فهي بعكسها. وتلحقها «ما»، فتلغى على الأفصح، وتدخل حيثنذ على الأفعال.

(ش): إنما سُميت الحروف المذكورة: الحروف المشبهة بالفعل، بخلاف «ما»، لأنها تشبه «ليس» الذى هو فعل ناقص، وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدى، وأيضاً؛ «ما» الحجازية تشبه «ليس معنى لا لفظاً، وهذه تشبه الأفعال المتعدية، معنى كما يجيء ولفظاً من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعداً.

وأما فتحة أواخرها، فإن لم نقل إنها لمسابتها للأفعال، بل قلنا: هي لاستقلالها بسبب تشديد الأواخر، والياء في «ليت»، فهي جهة أخرى بها تشابه الماضى، فتعمل عمل الأفعال؛ وإن قلنا إنها لمسابة الفعل فلا تشابه بسببها الأفعال، لأنها تكون، إذًا، بسبب المشابهة المتقدمة، فما أُعطيت بعد المشابهة، لا يكون بعض جهات المشابهة.

وكذلك نون الوقاية؛ إن قلنا: إنها لحفظ فتحتها، فقط، كما تحفظ سكون «من»، و«عن»، فهي من جهات المشابهة، وإن قلنا: هي لأجل المشابهة، فلا.

(١) هو الشاهد الثالث بعد المائة، وسبق ذكره رقم ١٠٩ وهو قطعة من بيت، وهو بتمامه:

وإن تعتذر بالمثل من ذى ضروعها إلى الضيف يَجْرَحُ في عَرَاقِيهَا نَصْلِي

فاعل تعتذر ضمير الإبل، والمحل: انقطاع المطر. و«بذى ضروعها»: اللبن، والنصل: حديدة السيف، ومعنى اعتذارها للضيف أن لا يرى في ضروعها لبن.

يريد إن عدم لبنها عرقبتها بالسيف، وأطعمت لحمها للضيوف بدل لبنها.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط، وب ٣٢٩/٤.

فلما شابها الأفعال المتعدية معنىً، لطلبها الجزأين مثلها، وشابهت مطلق الأفعال لفظاً بما ذكرنا، كانت مشابهتها للأفعال أقوى من مشابهة «ما» الحجازية، فجعل عملها أقوى، بأن قدّم منصوبها على مرفوعها؛ وذلك لأن عمل الفعل الطبيعي أن يرفع ثم ينصب، فعكسه عمل غير طبيعي، فهو تصرف في العمل.

وقيل: قدّم المنصوب على المرفوع قصداً إلى الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر، أو تنبيهاً بجعل عملها فرعياً على كونها فروعاً للفعل؛^(١) وهاتان العلتان ثابتتان في «ما» الحجازية، ولم يقدم منصوبها على مرفوعها؛ فالعلة هي الأولى.

ومشابهتها معنىً لمطلق الفعل، من حيث إن: في: «إن، وأن» معنى حققت وأكدت وفي «كان» معنى: شبهت.

قال الزجاج: هي للتشبيه إذا كان خبرها جامداً، نحو: كأن زيدا أسد؛ وللشك، إذا كان صفة مشتقة، نحو: كأنك قائم، لأن الخبر هو الاسم، والشئ لا يشبه بنفسه.

والأولى أن يقال: هي للتشبيه أيضاً، والمعنى: كأنك شخص قائم، حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة، فيصح تشبيه أحدهما بالآخر؛ إلا أنه لما حذف الموصوف، وأقيم الوصف مقامه، وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه، صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر، فلهذا تقول:

[كأني أمشي، وكأنك تمشي، والأصل: كأني رجل يمشي، وكأنك رجل يمشي]^(٢).

(١) في المخطوطات بعد قوله: «فروعاً للفعل» ولا تطرد العلتان في «ما» الحجازية، مع أنها أيضاً فرع الفعل، فالعلة هي الأولى ثم نقول: مشابهتها معنىً للفعل المتعدى بما ذكرناه، وهو اقتضاؤه الجزأين ومشابهتها معنىً إلخ.

(٢) ما بين معقوفين مكانه في المخطوطات: «كأني مت، وكأنك تموت، والأصل: كأني رجل يموت، وكأنك رجل يموت».

وقيل: هى للتحقيق فى نحو: «كَأَنَّكَ بالدنيا لم تكن، وكأنك بالآخرة لم تزل»^(١) وكأنك بالليل قد أقبل.

وأبو على يعتقد فى مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كأن للتشبيه، أى كأن الدنيا لم تكن.

والأولى أن نقول ببقاء «كَأَنَّ» على معنى التشبيه، وألاً نحكم بزيادة شيء، ونقول: التقدير: كأنك تبصر بالدنيا، أى تشاهدها، من قوله تعالى: ﴿فَبَصَّرْتُ بِهِ عَنْ جُنُبٍ﴾^(٢)، والجملة بعد المجرور بالباء: حال، أى: كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة؛ ألا ترى إلى قولهم: كأنى بالليل وقد أقبل، وكأنى بزيد وهو ملك، والباء لا تدخل الجمل إلا إذا كانت أخباراً لهذه الحروف [فتبين ضعف قول الفارسي] ^(٣).

وفى «لكن» معنى استدركت، ومعنى الاستدراك: رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء، ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع بـ«لكن»؛ فإذا قلت: جاءنى زيد، فكأنه توهم أن عمراً جاءك لما بينهما من الألفة، فرفعت ذلك التوهم بقولك: لكن عمراً لم يجرىء.

وفى «ليت» معنى تمنيت، وفى «لعل» معنى ترجيت، وماهية التمنى غير ماهية الترجى، لا أن الفرق بينهما من جهة واحدة، وهى استعمال التمنى فى الممكن

(١) ذكر السيوطى هذا القول فى الفن السابع: مسائل نحوية من كتابه الأشباه والنظائر بتحقيقى ٥٨/٧، وعقد له بحثاً استغرق عشر صفحات وبين فيه أنه اختلف فى قائل هذا القول على قولين: أحدهما: أن النبى ﷺ وآله وسلم.

والثانى: أنه الحسن البصرى- رحمه الله- وقد جزم بهذا جماعة منهم الشيخ محمد بن محمد بن عمرو الحلبي فى شرح المفصل، وأبو حيان المغربى فى شرح التسهيل، ومن أراد الزيادة فى تحقيق هذا القول، والمسائل التى دارت حوله فليرجع إلى الأشباه والنظائر فى الموضع المشار إليه آنفاً.

(٢) القصص/ ١١.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط، وب ٣٣٢/٤.

والمحال. واختصاص الترجى بالممكن؛ وذلك لأن ماهية التمنى: محبة حصول الشيء، سواء كنت تنتظره وترقب حصوله أو، لا، والترجى: ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله؛ فمن ثم، لا يقال: لعل الشمس تغرب، فيدخل فى الارتقاب: الطمع والإشفاق فالطمع: ارتقاب شيء محبوب، نحو: لعلك تعطينا، والإشفاق: ارتقاب المكروه، نحو: لعلك تموت الساعة.

وقد اضطرب كلامهم فى «لعل» الواقعة فى كلامه تعالى، لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى.

فقال قطرب وأبو على؛ معناها التعليل، فمعنى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(١) أى لتفعلوا^(٢).

ولا يستقيم ذلك فى قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾^(٣)، إذ لا معنى فيه للتعليل.

وقال بعضهم: هى لتحقيق مضمون الجملة التى بعدها؛ ولا يطرد ذلك فى قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾^(٤)، إذ لم يحصل من فرعون تذکر.

وأما قوله تعالى: ﴿آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾^(٥)، فتوبة يأس لا معنى تحتها، ولو كان تذكراً حقيقياً لقبّل منه.

والحق ما قاله سيويه، وهو أن الرجاء أو الإشفاق، يتعلق بالمخاطبين، وإنما ذلك لأن الأصل ألا تخرج الكلمة عن معناها بالكلىة؛ فلعل، منه تعالى: حمل لنا على أن نرجو أو نشفق، كما أن «أو» المفيدة للشك، إذا وقعت فى كلامه تعالى، كانت للتشكيك أو الإبهام، لا للشك؛ تعالى الله عنه.

(١) الحج / ٧٧، وفى ط والنسخ المخطوطة: «ترحمون» مكان: «تفعلون» وهو تحريف.

(٢) فى ط والمخطوطات: «لترحموا» مكان: لتفعلوا.

(٣) الشورى / ١٧.

(٤) طه / ٤٤.

(٥) يونس / ٩٠.

وقيل: إنَّ لعلَّ، تحيىء للاستفهام، تقول: لعلَّ زيداً قائم؟ أى هل هو كذلك.
وأخبار هذه الحروف، عند الكوفيين، مرتفعة بما ارتفعت به فى حال الابتداء
وكذا خبر «لا» التبرئة.

ومذهب البصريين: عمل الحروف فى المبتدأ والخبر معاً، لطلبها لهما معنى^(١).
ويجوز، عند الفراء، نصب الجزأين بليت، نحو: ليت زيداً قائماً، لأنه بمعنى:
تمنيت، ومفعوله: مضمون الخبر مضافاً إلى الاسم، أى: تمنيت قيامَ زيد، فنصبت
الجزأين، كما ذكرنا فى علة نصب أفعال / القلوب لهما؛ ومن ثمَّ جاز: ليت أن
زيداً قائم، كما جاز: علمت أن زيداً قائم؛ فهى، عنده، كأفعال القلوب فى العمل،
سواء.

واستشهد الفراء بقوله:

ياليت أيام الصبا رواجعاً^(٢)

= ١٠٧٥

والبصريون يحملون «رواجعاً» على الحالية^(٣) وعامله: خبر «ليت» المحذوف،
أى: يا ليت أيام الصبا لنا، رواجع.

والكسائي، يقدر «كان»، أى: يا ليت أيام الصبا كانت رواجع؛ وهو ضعيف،
لأن «كان» و «يكون»، لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه، فتكون الشهرة
دليلاً عليهما، كما فى قولهم: «إن خيراً فخير».

(١) فى ط وب ٣٣٤/٤: «معاً» مكان: معنى.

(٢) هو الشاهد الحادى والأربعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الفراء استشهد به على نصب المبتدأ والخبر بـ «ليت». وزعم ابن سلام أن
نصب «ليت» للجزأين لغة رؤبة وقومه
وفى الخزانة، والدرر أن البيت من شواهد سيبويه الخمسين التى لا يعرف قائلوها وقد نص الأمير
فى حاشيته على المغنى ٢٢٢/١ أنه للعجاج.

من شواهد: سيبويه ٢٨٤/١، وابن يعش ٨٤/٨، والمغنى ٢٢٢/١، والأشمونى ٢٧٠/٢،
والهمع والدرر رقم/ ٥٠٣. والأشباه والنظائر رقم/ ٣٩٢.

(٣) فى المخطوطات بعد «الحالية»: «إنه حال من خبر ليت».

ويجوز عند بعض أصحاب الفراء: نصب الجزأين بالخمسة الباقية أيضاً كما رَوَوْا عنه عليه الصلاة والسلام: «إنَّ قعر جهنم لسبعين خريقاً»^(١)، وأنشدوا:

كأن أذنيه إذا تشوفاً قادمة أو قلماً محرّفاً^(٢) = ١٠٧٦

وذلك أن اسم كان مشبه، وخبره مشبه به، فهما مفعولان لشبهت، الأول مفعول بلا جار، والثاني مفعول بحرف جرّ.

وليس ما قالوا بمشهور، وقد ردّ على هذا الشاعر وقت إنشاده هذا البيت، وقال الممدوح: الصواب: تحسب أذنيه إذا تشوفاً قادمة..

فنقول: إنَّ «ليت» متضمنة معنى يالفعل، بخلاف أفعال القلوب، فإنها أفعال صريحة، فلا تصل بهذا التضمنين الضعيف مرتبة نصب الجزأين، بدلالة كون مضمونهما^(٣) مفعول فعل تضمّن «ليت».

وأما نحو قوله:

يا ليت أني وسبيعا في غمم واخرج منها فوق كراز أجم^(٤) = ١٠٧٧

(١) في رواية مسلم: «إن قعر جهنم لسبعون خريقاً»

وعلى هذه الرواية، فلا يصح الاستشهاد بهذا الحديث.

انظر صحيح مسلم، كتاب: «الإيمان» والجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم رقم ١٩٢٧٤.

(٢) هو الشاهد الثاني والأربعون بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن أصحاب الفراء جوزوا نصب الجزأين، الأول: أذنيه والثاني: قادمة.

والعامل في «إذا» ما في كأن من التشبيه، وانظر والمجرور يكفيان برائحة الفعل. و«تشوف»:

نصب أذنيه للاستماع. و«القادمة»: إحدى قوادم الطير، وهي مقادير ريشه في كل جناح عشرة

و«المحرّف»: المقطوط، لا على جهة الاستواء.

والشاهد نسب للعماني وهو لقب، واسمه محمد بن ذؤيب، من مخضرمي الدولتين، عاش مائة

وثلاثين سنة، وقيل: إنه لأبي نخيلة.

من شواهد: الكامل للمبرد/ ١٠٤٦، وسمط اللاليء/ ٨٧٦ والخصائص ٢/ ٤٣٠، وزهر الاداب/

٣٠٧، والمخصص ١/ ٨٢، والمغنى ١/ ١٦٤، والأشعوني ١/ ٢٧٠٠. والهمع والدرر رقم/ ٥٠١.

(٣) في ب: في ب فقط ٤/ ٣٣٥ «مضمونها».

(٤) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد الثمانمائة في الخزانة.

فأنَّ، مع اسمها وخبرها مغنية عن الممولين^(١) لا أنها مفعول تمنيت.

وينبغي، على ما ذهب إليه الأخفش في نحو: علمت أن زيدا قائم، من تقدير المفعول الثاني: أن يقدر، أيضاً، ههنا، خبر «ليت»، والاعتراض كالاغراض.

وأجاز الأخفش قياس «لعل»، في مجيء «أن» المفتوحة بعدها على: «ليت»، نحو: لعل أن زيدا قائم؛ ولم يثبت.

وأما نصب باقى أخوات ليت للجزأين فممنوع، والمروى: «إن قعر جهنم لسبعون خريقاً»^(٢) وأما قوله: «كأن أذنيه» البيت فقد ذكرنا أنه خطيء فيه.

قوله: «لها صدر الكلام»؛ كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر فى مضمونه، وكان حرفاً فمرتبه الصدر كحروف النفسى، وأما «لا» و «لم» و «لن» فقد مرّ فى المنصوب على شريطة التفسير علة جواز توسطها، وكحروف التنبيه، والاستفهام، والتشبيه، والتحضيض والعرض وغير ذلك.

وأما الأفعال، كأفعال القلوب، والأفعال الناقصة، فإنها، وإن أثرت فى مضمون الجملة، فلم تلزم التصدر^(٣) إجزاء لها مجرى سائر الأفعال.

وإنما لزم تصدير المغير، الدال على قسم من أقسام الكلام؛ ليبنى السامع ذلك الكلام من أول الأمر، على ما قصد المتكلم، إذ لو جوزنا تأخير ذلك المغير فأخر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالى عن المغير من أول الأمر على كون

= واستشهد به على أن «أن» مع اسمها وخبرها مغنية عن الممولين، وهذا مما انفردت به ليت. و«الخروج»: السوء من صوف أو آدم أو كتان، والجمع: أخرج وخرجة و«الكرز»: الجوالق الصغير.

وإنما نسمي الكرش كرازا، لأنه يحمل خرج الراعى بزاده، وحجارته وزناده. والخرج والكرز واحد. و«الأجم»: الذى لا قرن له، و«سبيع» اسم رجل وجمع الكرز: كرزة مثل جحر وجحرة. يقول: يا ليتنى وهذا الرجل فى غنم نسوقها، وقد علقت على كرش منها خرجا فيه زادى. من شواهد: اللسان: كرز، وسبع.

(١) فى ط فقط: «المفعولين» مكان: «الممولين».

(٢) فى ب فقط ٣٣٦/٤: «الصدر» بدل: «التصدر».

(٣) أشرت إلى هذه الرواية فيما سبق.

مضمونه خالياً عن جميع المغيَّرات، لتردّد ذهنه في أن هذا التغير راجع إلى الكلام المتقدم الذي حمّله على أنه خال عن جميع التغيرات^(١)، أو أن المتكلم يذكر بعد ذلك المغيّر كلاماً آخر يؤثر فيه ذلك المغيّر، فيبقى في حيرة.

وكل واحدة من هذه الأحرف تدل على قسم من أقسام الكلام^(٢)، بخلاف «إنّ» المكسورة، فإنها تؤكد معنى الجملة فقط، والتوكيد: تقوية الثابت، لا تغيير للمعنى، إلّا أنها، مع ذلك حرف ابتداء، كاللام، فلذلك وجب تصديرها كاللام.

وأما «أنّ» المفتوحة، فلكونها مع جزأها في تأويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ، والمضاف إليه، ولا تتصدر، وإن كانت في مقام المبتدأ الذي حقه الصدر/ لما ذكرنا في باب المبتدأ. ٣٤٨/٢

فليت، ولعلّ، وكأنّ، وأنّ المفتوحة، لا تدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب، سواء كان ذلك الخبر مفرداً أو جملة.

أما «ليت ولعلّ»، فلأنهما لطلب مضمون الخبر، فلا يتوجّه إلى ذلك المضمون طلب آخر، إذ لا يجتمع طلبان على مطلوب واحد.

وأما «كأنّ»، فلأن خبرها، أبداً، مفرد، لأنه مشبّه به، كما ذكرنا، وهو إمّا ذات مذكورة شبّه الاسم بها نحو: كأن زيدا أسد، أو مقدرة، قامت الصفة مقامها نحو: كأنك قائم، وكأنك قمت أو تقوم، أو عندك، أو في الدار، كما ذكرنا.

والمفرد المتضمن لمعنى الطلب في كلامهم: اسم الاستفهام فقط، فلو كان خبرها اسم الاستفهام لوجب تقديمه عليه، فتسقط، إذّا عن مرتبة التصلّ الواجب لها، والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا تكون إلا خبرية، لأن النعت كما مرّ في بابه لا يكون طلبياً، ومن ثمّ أوّل نحو قوله:

(١) في ب فقط ٣٣٦/٤: «المغيّرات».

(٢) أي أن أقسام الكلام: الاسم، والفعل، والحرف.

= ١٠٧٨

جاءوا بمَذْقٍ هل رأيت الذئبَ قط^(١)

وأما «أن» المفتوحة، فلأن وضعها لتكون مع جزأيها في تأويل المصدر، والمصدر لا طلب فيه.

فتبين بهذا أن «أن» في نحو قوله: أمرته أن قم، لا يجوز أن تكون مصدرية، على ما أجاز سيويه، وأبو علي، كما تقدم في نواصب المضارع.

وأما «إن»، ولكن»، فلا يمكن كون خبرهما مفرداً متضمناً لمعنى الطلب لما مرَّ في «كأن».

وأما الجملة الطلبية، كالأمر والنهي والدعاء، والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمنى، ونحو ذلك فلا أرى منعاً من وقوعها خبراً لهما، كما في خبر المبتدأ، وإن كان قليلاً، نحو: أن زيداً لا تضربه، وإنك لا مرحباً بك، وإن زيداً هل ضربته، واضرب زيداً ولكن عمراً لا تضربه، وقال:

ولو أرادت لقات وهي صادقة إنَّ الرياضة لا تُنصِبُ للشيب^(٢) = ١٠٧٩

(١) هو الشاهد السادس والتسعون في الخزانة وسبق ذكره رقم ١٠٢.

واستشهد به على أن جملة: «هل رأيت» في موضع الصفة لمذق بتأويل، وهو أن تكون محكية بقول محذوف هو الوصف.

والتقدير: جاءوا بمذق مقول فيه: هل رأيت إلخ.

(٢) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن الجملة الطلبية يجوز أن تقع خبراً لـ «إن» كما هنا، وإن جملة النهي «لا تنصّب» خبر إن.

من قصيدة عدتها اثنا عشر بيتاً للجُمَيْح الأسدي، ذكر فيها نشوز امرأته لقلة ماله.

و«الرياضة» في الشاهد: تهذيب الأخلاق النفسية..

و«تنصّب» مضارع أنصبه إنصباً أى أتعبه.

و«الشيب» متعلق بالرياضة، وهو جمع أشيب على غير قياس، ولا يقال: امرأة شيباء، وإن قيل:

شاب رأسها. وقال الأصمعي: قوله: «لا تنصّب للشيب» نهاء عن «رياضة المسان» يقول: لو

اصابت الصواب، ووفقت له لقات للرجل الذي أمره بمضارتي: لاجعلك الله ممن ينصب بالرياضة

المسان، فإن رياضتك إياهم عناء عليك، وتعب لا يجدى عليك شيئاً.

عن شواهد: الأشباه والنظائر رقم/ ٦٥٠، وابن الشجري ٣٣٢/١ ورصف المباني/ ١٢٠ =

قوله: وتلحقها «ما» فتلغى على الأفصح؛ إذا دخلت «ما» على «ليت» جاز أن تعمل، وأن تلغى، ورؤى قوله:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد^(١) = ١٠٨٠

رفعاً، ونصباً، والإلغاء أكثر، لأنها تخرج بـ «ما» عن الاختصاص بالجملة الاسمية، فالأولى ألا تعمل كما تقدم في «ما» الحجازية، وإذا أهملت فما، كافة.

ومذهب الجمهور أن «ما» الكافة حرف؛ وقال ابن درستويه: إنها نكرة مبهمه بمنزلة ضمير الشأن، فتكون اسماً والجملة بعدها خبرها.

وإذا أعملت، فـ «ما» زائدة حرفية كما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْ أَهْلَكَ لَهُمْ﴾^(٢).

ورؤى أبو الحسن وحده في: إنما وأنما: الإعمال والإلغاء، والإعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما، لأن التأكيد الذي هو معناه تقوية الثابت لامعنى آخر متجدد.

وعدم سماع الإعمال في: كأنما، ولعلما، ولكنما، وقياسها في الإعمال على: ليتما، سائغ عند الكسائي وأكثر النحاة، إذ لا فرق بينها وبين ليتما؛ وإذا سمع في: إنما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف، لكن الإلغاء أولى بالاتفاق، لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب «ما».

[وسيبيوه يمنع الإعمال في غير «ليتما» للسمع المشهور فيه دون غيره]^(٣).



= برواية: «الكذب» مكان: «الشيب» وهي رواية محرفة. وانظر شرح المفضليات لابن الانباري/ ٢٦.

(١) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن ليت إذا اتصل بها «ما» جاز أن تعمل وأن تلغى..

والشاهد للناطقة الذبياني من قصيده يخاطب بها النعمان بن المنذر ويعاتبه. انظر ديوانه/ ٢٢٧.

من شواهد: سيبويه ٢٨٢/١، والإنصاف/ ٤٧٩، وابن يعيش ٥٨/٨، وأوضح المسالك رقم/

١٣٨، وشواهد المغنى للسيوطي/ ١/ ٢٠٠، والهمع والدرر رقم ١٧٦- ٥٤٢.

(٢) آل عمران/ ١٥٩.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٣٣٩/٤، صوابه من ط والمخطوطات.

[معاني الحروف الستة]

[إن وأن]

(ص): «فإن»، لا تغيّر معنى الجملة، وأنّ مع صلتها في حكم المفرد، ومن ثمّ وجب الكسر في موضع الجمل، والفتح في موضع المفرد، فكسرت ابتداءً، وبعد القول، وبعد الموصول؛ وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة، ومضافاً إليها، وقالوا: لولا أنك، لأنه مبتدأ، ولو أنك، لأنه فاعل، فإن جاز التقديران، جاز الأمران، مثل من يكرمنى فإنى أكرمه، و: *إذا أنه عبد القفا واللهازم*

٣٤٩/٢ وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم / المكسورة لفظاً أو حكماً بالرفع دون المفتوحة: مثل: إن زيدا قائم وعمرو.

ويشترط مضمي^(١) الخبر لفظاً أو تقديرًا، خلافاً للكوفيين، ولا أثر لكونه مبنياً، خلافاً للمبرد والكسائي في مثل: إنك وزيد ذاهبان و«لكن» كذلك، ولذلك دخلت اللام مع المكسورة، دونها، على الخبر أو على الاسم إذا فصل بينه وبينها، أو على ما بينهما، وفي «لكن» ضعيف.

وتخفف المكسورة، فتلزمها اللام، ويجوز إلغاؤها، ويجوز دخولها على فعل أفعال المبتدأ خلافاً للكوفيين في التعميم.

وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدّر، فتدخل على الجمل مطلقاً. وشذّ إعمالها في غيره. ويلزمها مع الفعل السّين أو سوف أو قد أو حرف النفي.

(ش): قوله: «فإن»، لا تغيّر معنى الجملة، أخذ في تفصيل معاني الحروف الستة؛ فإنّ، موضوعة لتأكيد معنى الجملة فقط، غير مغيّرة لها، وأنّ المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها، فمعنى، بلغنى أن زيدا قائم: بلغنى قيام زيد، وكذا إن كان الخبر جامداً، نحو بلغنى أنك زيد، أى:

(١) في ب فقط: «معنى الخبر» بدل: «مضى الخبر» وهو تحريف انظر ٣٤٠/٤.

زيدتكَ، فإن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر، نحو: الفَرَسِيَّة، والضَّارِيَّة والمَضْرُوبِيَّة؛ وكذا بلغني أن زيدا في الدار، أي: حصول زيد في الدار، لأن الخبر في الحقيقة: حاصل المقدَّر.

قوله: «ومن ثمَّ وجَبَ الكسر»، أي من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة، وتغيير المفتوحة لمعناها إلى المفرد.

قوله: «فكسرت ابتداءً» أي مبتدأ بها، سواء كان في أول كلام المتكلم نحو: إن زيدا قائم، أو كان في وسط كلام، لكنه ابتداء كلام آخر، نحو: أكرم زيدا، إنه فاضل، فقولك: إنه فاضل، كلام مستأنف، وقع علة لما تقدمه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾^(١)

وكذا تكسر بعد القول، إذا قصدت به الحكاية، لا الاعتقاد، الشامل للعلم، والظن، فإنها تفتح، إذن، كما تفتح بعد الظن والعلم؛ وإنما كسرتها بعد القول بمعنى الحكاية، لأنه ابتداء الكلام المحكى؛ وكسرت بعد الموصول، لأن الصلة لا تكون إلا جملة، نحو: أكرمت الذي إنه فاضل قال تعالى: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ﴾^(٢).

وكذا كسرت في جواب القسم، لأنه جملة لا محالة، نحو: بالله إنك قائم. وقد تفتح «إن» في جواب القسم عند المبرد والكوفيين إذا لم يكن في خبرها اللام، ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد، أي أقسمت بالله على قيامك، وفيه بعد؛ إذ لا يقع المفرد الصريح جواباً للقسم.

وتكسر أيضاً، إذا كانت حالاً، نحو: لقيتك وإنك لراكب، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٣)، لأن الجملة تقع حالاً، ولا دليل على كونها في تأويل المفرد، كما مر.

(١) يونس / ٦٥.

(٢) القصص / ٧٦.

(٣) الفرقان / ٢٠.

فإن قلت: أفتحها لتكون بتأويل المصدر، فإن المصدر أيضاً، يقع حالاً؟
قلت: ذلك إذا كان صريح المصدر، لا المؤول به.

وتكسر أيضاً، إذا كانت فى موضع خبر عن اسم عین، نحو: زيد إنه قائم،
وكان عمرو إنه قائم، إذ لا دليل على أن الجملة إذا كانت خبراً للمبتدآت، فى
تأويل المفرد.

وأما إذا كان المبتدأ حدّاً، جاز فتح «أن» فى الخبر، نحو: مأمولى أنك قائم.
وتكسر أيضاً إذا دخلت فى مبتدأ، فى خبره لام الابتداء، فإنها لا تجماع إلا
المكسورة، لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة، كإن المكسورة، فهما
سواء فى المعنى.

قوله: «وفتحت فاعلة»، نحو: بلغنى أنك قائم، لأن الفاعل لا يكون إلا مفرداً،
وكذا المفعول به نحو: علمت أنك قائم، أى: علمت قيامك، وكذا المبتدأ، نحو:
عندى أنك قائم، وكذا المضاف إليه، نحو: فعلت هذا كراهية/ أنك قائم، وكذا
المجرور بحرف الجرّ نحو: عجبت من أنك قائم.

قوله: «وقالوا لولا أنك»، هو جواب سؤال مقدر، وهو: أن لولا تدخل على
الجملة الاسمية فوجب كسر «إن»، فأجاب بأن الجملة بعدها لا يجوز إظهار
جزأها، كما تقدم فى باب المبتدأ، بل يجب حذف الخبر، فلو كسرنا «إن»، لكان
خبر الاسمية ظاهراً غير مقدر، ولا يجوز، ففتحناها لتكون «أن» مع جزأها فى
موضع المبتدأ، والخبر محذوف.

وأما على مذهب الفراء، ومذهب الكسائى فى رفع الاسم الواقع بعد «لولا»
كما ذكرنا فى باب المبتدأ، ففتح «أن» ظاهر.

قوله: «ولو أنك، لأنه فاعل»، يعنى أن «لو» حرف شرط، فلا بدّ من دخولها
على الفعل، فلو كسرنا «إن»، لكانت داخلة على الاسمية، ولا يجوز، ففتحناها

لتكون مع ما فى حيزها فاعل فعلٍ مقدّر، وهو ثبت، كما مرّ فى باب الفاعل، وسيجىء فى حروف الشرط.

وكذا يلزم فتحها بعد «ما» التوقيتية، نحو: اجلس ما أن زيداً قائم، لأنها لا تدخل إلا على الفعل، وذلك أنها مصدرية، ويندر دخولها على الاسمية، كما يجىء، فالتقدير: ما ثبت أن زيداً قائم، كما فى: لو أنك قمت سواء.

قوله: «فإن جاز التقديران»، أى تقدير الجملة وتقدير المفرد، جاز الأمران، أى فتح «أن» وكسرها، وذلك فى مواضع:

بعد فاء الجزاء، نحو: مَنْ يكرمنى فإنى أكرمه، الكسر بتأويل فأنا أكرمه، والفتح على أن (أن) مع ما فى حيزها مبتدأ محذوف الخبر، أى فإكرامى له ثابت. وكذا بعد «إذا» المفاجأة كقوله:

وكنْتُ أرى زيداَ كما قيل سيِّداَ إذا أنه عبدُ القفا واللّهّازم^(١) = ١٠٨١

أى: انه عبد قفاه، أى لثيم القفا، يعنى «صفعان»^(٢)، واللّهّازم: عظماء ناتئان فى اللحيين تحت الأذنين، جمعهما الشاعر بما حولهما، كقولك: جبت مذاكيره؛ فالكسر على تأويل: إذا هو عبد القفا، والفتح على تأويل: فإذا عبودية قفاه ثابتة.

وكذا إذا وليت «إن»: الواو، بعد قولك «هذا» أو «ذاك» تقريراً للكلام السابق،

(١) هو الشاهد السادس والأربعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز كسر إن وفتحها بعد إذا الفجائية. قال الأعلم: ومعنى عبد القفا واللّهّازم؛ أن من ينظرهما يتبين عبوديته ولؤمه، لأن القفا موضع الصفع، واللّهّازم موضع اللكز مصدر لكزه لكزاً من باب قتل: إذا ضُربَ بجمع كفيه، يقال: ضربه بجمع كفه أى مقبوضة، وليس للإنسان إلا لهزمتان، فجمعهما بما حولهما باعتبار أجزائهما. والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: سيويه ٤٧٢/١، والخصائص ٣٩٩/٢، وابن يعيش ٦١/٨ وابن عقيل ١٣٢/١، وشرح شذور الذهب/ ١٨٤، والهمع والدرر رقم/ ٥١٦ والأشمونى ٢٧٦/١.

(٢) علق الشريف على هذه الكلمة بقوله: «الصفع»: كلمة مولدة، والرجل صفعان (أى يصفعه الناس).

قال تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ﴾^(١) فذلكم خبر مبتدأ محذوف، و «أَنَّ» عطف على هذا الخبر، أى: الأمر ذلك، والأمر أيضاً أن الله موهن، وإن كسرت، فعلى عطف «إن» مع جزأيهما على الجملة المتقدمة المحذوف أحد جزأيهما، قال:

١٠٨٢ = إِنِّى إِذَا خَفَيْتُ نَارَ لِمُرْمِلَةٍ أَلْفَى بِأَرْفَعِ تَلٍّ رَافِعًا نَارِي^(٢)
ذاك، وإنى على جارى لذو حدب أحنو عليه بما يُحنى على الجار

فهو مثل قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ﴾^(٣) الآية، فالجملة القسمية^(٤) فى الآية عطف على الجملة المتقدمة.

وكذا إذا وليت نحو: أولّ قولى أو أول كلامى فالفتح على أن «قولى» مصدر مضاف إلى فاعله، وليس بمعنى المقول، والتقدير: أولّ قولى، أى أقوالى حمد الله فلم يجمع لأن المصدر لا يجمع إلا مع قصد الاختلاف؛ فيكون قد أخبر عن المصدر بالمصدر^(٥).

والكسر على أن «قولى» بمعنى «مقولى» أى أول مقولاتى، فلم يجمع مع أنه بمعنى المفعول، مراعاة لأصل المصدر، والمعنى: أول مقولاتى هذا المقول وهذا الكلام وهو: إني أحمد الله، فيكون قد قال كلاماً أوله: إني أحمد الله، ثم أخبر عن ذلك، كما تقول أول السورة^(٦): ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٧)، وقال عليه الصلاة والسلام «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى: لا إله إلا الله».

(١) الأنفال / ١٨ .

(٢) هو الشاهد السابع والأربعون بعد الثمانمائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن «إن» فى هذا البيت ليس فيها إلا الكسر .

والشاهد للأحوص، انظر شعر الأحوص الأنصارى / ١٠٧ وقبلهما:

عَوَدْتُ قَوْمِي إِذَا مَا الضَّيْفُ نَهَنَى عَقْرَ الْعِشَارِ عَلَى عُسْرَى وَإِسَارَى

من شواهد: سيبويه ٤٦٣/١ .

(٣) الحج / ٦٠ .

(٤) فى ب فقط «الاسمية» ٣٤٣/٤ مكان «القسمية»، تحريف . والجملة القسمية قبلها: لِيُدْخِلَنَّهُمْ مَدْخَلًا يَرْضُونَهُ .

(٥) فى ب فقط ٣٤٥/٤: «أخبر بالمصدر عن المصدر» .

(٦) فى ب فقط ٣٤٥/٤: «كما تقول فى أول السورة» والصواب: حذف «فى» كما فى المخطوطات .

(٧) النمل / ٣٠ .

ولا يكون قوله: إني أحمد الله، معمولاً لللفظة قولي؛ كيف، وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول^(١)، فهو كقولك: مضروبي زيد، فزيد مضروب من حيث المعنى، وليس معمولاً لمضروبي.

وقال/ أبو علي: قولي مصدر مضاف إلى الفاعل، و: إني أحمد الله، بالكسر مفعوله، وخبر المبتدأ محذوف، أي: أول قولي ونطقي بهذا الكلام: ثابت. ٣٥٢/٢

ورده المصنف أحسن ردّ، وذلك أن أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه، فيكون لنطقه بهذا الكلام أجزاء: أول ووسط وآخر، والجزء الأول باعتبار كلماته الثلاث: تلفظه بلفظ «إني»، وباعتبار الحروف: تلفظه بهمزة «إني»، فيكون المعنى: إذا صرّحنا به: تلفظي بأنّي، أو بهمزة إني: ثابت، وهو خلف^(٢) من الكلام، وغير مقصود به للمتكلم.

ويجوز الوجهان بعد «أما»، فإن فتحت، فأما بمعنى: حقاً، تقول: أحقاً أنك قائم، فأن، فاعل، أي: أحقّ ذلك حقاً، أو نقول: حقاً، في معنى الظرف، أي: أفي حق، فيكون «أن» إما فاعلاً أو مبتدأ على المذهبين كما مرّ في باب المبتدأ. قال:

١٠٨٣=

أحقاً أن أخطلكم هجاني^(٣)

ودليل كونه في معنى الظرف قوله:

(١) في ب فقط ٣٤٥/٤: «المقول» مكان: «المفعول».

(٢) في القاموس: «الخلف» بسكون اللام: الردى من القول.

(٣) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «حقاً» في معنى الظرف، و«أن» مع معموليها مؤولة بمصدر فاعل لثبت محذوفاً أو فاعل للظرف على الخلاف في نحو: أعندك زيد، أو مبتدأ مؤخر، والظرف قبله خبر وإنما قال وفي معنى الظرف، لأنه ظرف مجازي مشتمل على المحقق كاشتغال الظرف على المظروف والدليل على أنه جار مجرى الظرف وقوعه خبراً عن المصدر دون الجثة كما أن ظرف الزمان كذلك.

والشاهد للناطقة الجمعدى، ديوانه/ ١٦٤ من قصيدة مطلعها:

فمن يك سائلاً عنى فإنى من الفتيان فى عام الخُنان

أَفَى حَقِّ مَوَاسَاتِي أَخَاكُمُ بِمَا لِي ثُمَّ يَظْلِمْنِي السَّرِيسُ^(١) = ١٠٨٤

فهو كقوله:

أَحَقَّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلَمَى بْنِ جَنْدَلٍ^(٢) = ١٠٨٥

فى هامش الديوان: عن الأصمعي: كان الخنّان داء يأخذ الإبل فى مناخرها، وتموت منه، وكان ذلك فى أيام المنذر بن ماء السماء فجعلوه تاريخاً لهم.
وصدره:

* أَلَا أَبْلُغُ بَنِي خَلْفٍ رَسُولًا*

من شواهد: الهمع والدرر رقم/ ١٩٣، وسيبويه ٤٦٩/١، والأشعوني ١٨٥/١.

(١) هو الشاهد التاسع والأربعون بعد الثمانمائة فى الخزّانة واستشهد به على أن مجىء «فى» مع «حق» يدل، على أن حقاً إنّما نصب على الظرف بتقدير «فى»، وهذا ظاهر والشاهد من قصيدة لأبى زبيد الطائى . . انظر ديوانه / ١٠ .
من شواهد: شرح الحماسة للمرزوقى / ٩٨٣
وأول قصيدته:

أَلَا أَبْلُغُ بَنِي عَمْرٍو بْنِ كَعْبٍ بِأَنّى فى مَوْءٍ تَكُمُ نَفِيسٍ

ومنها:

وما أنا بالضعيف فتظلمونى ولا حظى للقاء ولا الخسيسُ

و«نَفِيسٌ»: راغب فيه لنفساسته. واللقاء بفتح اللام: هو الخسيس من الشئ، وكل شئ حقير فهو لقاء، ويقال: رضى فلان من الوفاء للقاء. و«السريس»: العتّين، يريد أن الذى كلمه ليس بكامل من الرجال.

وفى ط والمخطوطات: «مواتاتى» بدل: «مواساتى»، وعلق الشريف عليها بقوله: قوله: «مواتاتى»، يقال: أتيت مواتة، أى وافقته، وطاوعته.
(٢) هو الشاهد الرابع والستون فى الخزّانة
وتمامه:

* تهذّكم إياى وسط المجالس *

واستشهد به على أنه مثل قوله:

* أَفَى حَقِّ مَوَاسَاتِي أَخَاكُمُ *

فى أن تهذّكم فاعل: «أحقّا» أو مبتدأ، وأحقّا ظرف، وقع خبراله، وكذلك مواساتى فاعل، والظرف قبله خبره.
والشاهد سبق ذكره رقم ٦٧.

وإن كسرت، فأما، حرف استفتاح، كالأ، تقول: أما إنك قائم، قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾^(١)، وتقول أيضاً، أما والله أنه ذاهب بالفتح^(٢) أى: أفى حق والله أنه ذاهب، أى ذهابه، و: أما والله إنه ذاهب كأنك قلت ألا إنه والله ذاهب.

و«حتى» إن كانت ابتدائية، وجب كسر «إن» بعدها، وإن كانت جارة، أو عاطفة للمفرد بالفتح، نحو: عرفت أموركَ حتى أنك صالح، وعجبت من أحوالك حتى أنك تفاخر.

ولا يجوز كسر «إن» بعد مذ، ومنذ، وإن جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو: ما لقيتك مذ زيد قائم ومذ قيام زيد، رفعاً وجراً، لأن الجملة بعدهما مضاف إليها، كما مرّ فى الظروف المبنية .

[فهى فى تقدير المفرد، ألا ترى أن ريث وآية يضافان إلى الجملة، لكن لما كانت فى تقدير المفرد لم يجرى أن بعدهما مفتوحا كما مرّ فى الظروف المبنية]^(٣).

والغالب بعد «لا جرم»: الفتح، قال تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾^(٤)، ف«لا»، إمّا ردُّ للكلام السابق، على ما هو مذهب الخليل، أو زائدة، كما فى: لا أقسم، لأن فى جرم معنى القسم.

وجرم، فعل ماض عند سيويه والخليل، وقال سيويه، معنى جرم: حق، ف«أن» فاعله؛ واستشهد بقوله:

ولقد طعنتُ أبا عيينة طعنةً جَرَمْتُ فزارةً بعدها أن يغضبوا^(٥) = ١٠٨٦

(١) هود/ ٦٠ .

(٢) «بالفتح» سقطت من ب ٣٤٦/٤ .

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٣٤٦/٤ صوابه من ط والمخطوطات .

(٤) النحل/ ٦٢ .

(٥) هو الشاهد الخمسون بعد الثمانمائة فى الخزنة .

واستشهد به على أن سيويه قال: «جرم» فى البيت فعل ماض بمعنى: حق و«فزارة» فاعل . وأن =

برفع فزارة، وأن يغضبوا: بدل اشتمال منها؛ أى: حقَّ غضب فزارة بعدها.

وقال الفراء: بل الرواية: جرمت فزارة بنصب فزارة، أى: كسبت الطعنة فزارة الغضب، أى: جرمت لهم الغضب، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ﴾^(١)، أى: لا يجرمَنَّ لكم، وبمثله فسر بعضهم الآية، أى: جرَّم كفرهم: أن لهم النار، فأن مفعول جرَّم.

وقال الفراء: هى، أى لا جرَّم، كلمة كانت فى الأصل بمعنى: لا بدَّ، ولا محالة، لأنه يُروى عن العرب: لا جرَّم، والفعل والفعل يشتركان فى المصادر، كالرشد والرشد، والبخل والبخل.

والجرَّم: القطع، أى: لا قطع من هذا، كما أن: لا بدَّ، بمعنى: لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذى فيها، فلذلك تجاب بما يُجاب به القسم فيقال: لا جرَّم لآتينك، ولا جرم لقد أحسنت^(٢)، ولا جرم أنك قائم، فمن فتح فللنظر إلى أصل لاجرم كما تقول: لا بد أن تفعل كذا أى من أن تفعل، ومن أنك تفعل. ومن كسر فلمعنى القسم العارض فى لاجرم.

وحكى الكوفيون فيها عن العرب وجوها من التغير: لا جرَّ يأسقاط الميم، و: لا ذا جرم، بزيادة «ذا»، و: لا ذا جرَّ، بغير ميم، و: لا أن ذا جرم، و: لا عن ذا جرم وأن: زائدة وعين «عن» بدل من الهمزة كما فى قوله:

أعن ترسمت من خرّاء منزلة^(٣)

= ١٠٨٧

= يغضبوا بدل اشتمال أى حقَّ غضب فزارة بعده.

والشاهد لأبى أسماء بن الضريّة، وقيل: بل هو لعطية بن عفيف

من شواهد: سيبويه ٤٦٩/١، والمقتضب ٣٥١/٢، واللسان «جرم»، وتفسير الطبرى ٤٢/٦، وتفسير القرطبي ٤٤/٦.

(١) المائدة/ ٢- ٨.

(٢) فى ط: «أحصنت» بالصاد، تحريف.

(٣) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد الثمانمائة فى الخزانة واستشهد به على أن: «عن» أصلها «أن» فأبدلت الألف عينا وتماه.

* ماء الصبابة من عينيك مسجوم*

وتقول: شدَّ ما أنك ذاهب، وعزَّ ما أنك قائم، بالفتح، فشدَّ، وعزَّ، فعلان مكفوفان بما، كقلَّما، وطالما؛ وهما بمعنى «حقًا»، فمعنى شدَّ، وعزَّ، لكونهما فى الأصل فعلين.

ويجوز أن يكون «ما» اسما معرفة تامة، كما هو مذهب سيبويه فى: نعمًا صنيعُك، وبشما عملُك، أى: نعم الصنيع صنيعك، وبشس العمل عملك، وقد ذكرنا أن جميع باب فعل مضموم العين، يجوز استعماله استعمالَ نعم وبشس.

وتقول: زيد فاسق، كما أن عمرًا صالح، ليس «ما» ههنا كافة، كما كانت فى قولك: زيد صديقى، كما عمرو أخى، ولو كانت كافة، لوجب كسر «ان»، ولا يجوز إلا الفتح.

فقال الخليل: «ما» زائدة، و «أن» مجرور بالكاف، ودليل زيادتها قولهم: هذا حق مثل ما أنك ههنا؛ لكنهم ألزموا الكاف مع أن هذه الزيادة كراهة أن يجيء لفظها مثل «كأن».

ومعنى زيد فاسق كما أن عمرًا صالح، أى هذا صحيح كصحة ذاك.

وتقول: حقًا أنك ذاهب، وجهد رأى أنك قائم، بالفتح لا غير، لأن المعنى: فى حق، وفى جهد رأى. وإذا جئت بأما فقلت: أما حقًا فإنك ذاهب، وأما جهد رأى فإنك قائم، فالكسر هو الوجه، لأنك لم تضطر مع «أما» إلى جعل الظرفين خبرين لأن، كما كنت مضطرًا إليه من دون أما، وذلك لأن معمول ما فى حيز

= والهمزة للاستفهام، وعن مصدرية، واللام مقدرة قبلها علة للمصراع الثانى. و«ترسّمت» الدار: تأملت رسمها، والتاء للخطاب، وخرقاء: اسم امرأته معشوقة ذى الرمة. و«مسجوم» من سجمت العين الدمع أى أسالته، والتقدير: لأجل ترسّمك ونظرك دارها التى نزلت فيها بكت عينك

والشاهد لذى الرمة وهو مطلع قصيدته التى بلغت فى الديوان أربعة وثمانين بيتًا. انظر الديوان/ ٦٥١.

من شواهد: مجالس ثعلب ٨١/١، والخصائص ١١/٢، وسمّ الصناعة/ ٢٢٩ - ٧٢٢، وابن يعيش ٨/ ٧٩ - ١٤٩، ١٦/١٠، والمقرب ١٨١/٢، والممتع/ ٤١٣، والمغنى ١/ ١٦٠، وشرح شواهد الشافى/ ٤٢٧، ورفص المبانى/ ٢٦، ٣٧٠.

«إن» يتقدم عليها مع «أماً» - لما يجيء في حروف الشرط - نحو: أما يوم الجمعة فإنك سائر، وأماً زيداً فإنك ضارب ولا يتقدم عليها من دون «أماً»، فاضطرت إلى فتح «أن» مبتدأ^(١) وجعل الظرف المتقدم خبراً.

قال سيبويه: يجوز: أماً في رأى فأنتك ذاهب بالفتح؛ والوجه الكسر، لأنك غير مضطر إلى فتحها.

وتقول: أماً في الدار فإنك قائم بالكسر، إذا قصدت أن قيام المخاطب حاصل في الدار، وأماً إن أردت أن في الدار هذا الحديث وهذا الخبر فإنه يجب الفتح.

والتعريف المذكور، أعنى: الفتح في مواضع المفردات، والكسر في مضاف الجمل، أولى من تعريف أبي على: «كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر، وكل موضع تعين لأحدهما بالفتح»، لأن ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(٢)، ولا يتعين الكسر فيه وأيضاً ما بعد إذا المفاجأة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح.

[العطف على اسم إن]

قوله: «ولذلك جاز العطف.. إلى آخره»، يعنى: ولأجل أن «إن» المكسورة لا تغير معنى الجمل، كان اسمها المنصوب في محل الرفع، لأنها كالعدم، إذ فائدتها التأكيد فقط، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع.

ثم اعلم أنه تختلف عبارتهم في ذلك؛ يقول بعضهم، كما قال المصنف: يعطف على اسم «إن» المكسورة بالرفع. وبعضهم يقول: على موضع «إن» مع اسمها، كما قال الجزولي.

وكأن الأول نظر إلى أن الاسم هو الذى كان مرفوعاً قبل دخول «إن»، ودخولها عليه كلا دخول، فبقى على كونه مرفوعاً، لكن محلاً، لاشتغال لفظه

(١) كلمة: «مبتدأ» سقطت من ب ٣٤٩/٤.

(٢) المائدة/ ٩٥.

بالنصب، فإنَّ، كاللام في: لَزِيدٌ، ولا شك أن المرفوع فيه هو زيد وحده، لا الاسم مع الحرف الداخل عليه، فكذا ينبغي أن يكون الأمر مع «إن».

ومن قال: على موضعها مع اسمها نظر إلى أن اسمها لو كان وحده مرفوعاً المحل / لكان وحده مبتدأ، والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم، واسمها ليس ٣٥٣/٢ بمجرد.

والجواب أنه باعتبار الرفع مجرد، لأن «إن» كالعدم، باعتباره، وإنما يُعتدُّ بها إذ اعتبرت النصب، ويشكل عليه، بأن «إن» مع اسمها، لو كانت مرفوعة المحل، لكانت مع اسمها مبتدأ، والمبتدأ: هو الاسم المجرد على ما ذكرنا، وهى مع اسمها، ليست اسماً^(١).

فالأولى أن يقال: العطف بالرفع، على اسمها وحده؛ وقد ذكرنا فى باب الابتداء طرفاً من هذا.

قوله: «لفظاً أو حكماً» راجع إلى المكسورة، فالمكسورة لفظاً نحو: إن زيدا قائم وعمرو، والمفتوحة التى فى حكم المكسورة، نحو: علمت أن زيدا قائم وعمرو، فإنَّ ههنا مع اسمها وخبرها، وإن كانت فى تقدير المفرد من جهة أن المعنى: علمت قيام زيد، لكنها فى تقدير اسمين، إذ «أن» مع اسمها وخبرها سادة مسدّ مفعولى علمت، كما أن «إن» المكسورة مع جزأها بتقدير اسمين، أى المبتدأ والخبر، فحكم المفتوحة بعد فعل القلب: حكم المكسورة فى قيامها، مع ما فى حيزها مقام الاسمين.

وفيما قال المصنف، مع هذا التحقيق البالغ، والتدقيق الكامل نظر، وذلك لأننا بعد تسليم أن المفتوحة مع ما فى حيزها، بتقدير اسمين، نقول: إن ذينك الاسمين بتقدير المفرد، فعلمت أن زيدا قائم، بتقدير: علمت زيدا قائماً، وعلمت زيدا قائماً بتقدير: علمت قيام زيد، كما مرَّ فى أفعال القلوب؛ فكونها بتقدير اسمين،

(١) فى ب فقط: «اسما مجردا» بزيادة كلمة: «مجرد».

لا يخرجها عن كونها مع جزأيها بتقدير المفرد، إذ ذاك الاسمان بتقدير الاسم المفرد، [هذا مع أن الحق أن «أن» مع ما في حيزها ليست بتقدير اسمين، بل هي من أول الأمر بتقدير اسم مفرد]^(١) أعنى المصدر الذى ذاك الاسمان المنصويان مؤولان به.

وإنما دعا المصنف إلى هذا التكلف: أنه رأى سيبويه مستشهداً على العطف على محل اسم «إن» المكسورة بقوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٢)، و: أذانٌ، بمعنى: إعلام.

وكذا استشهد سيبويه بقوله:

والأ فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا فى شقاق^(٣) = ١٠٨٨

على العطف على محل اسم المكسورة، بتقدير حذف الخبر من الأول، والتقدير: أنا وأنتم بغاة، فلولا أن المفتوحة بعد فعل القلب فى حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور.

وبعض النحاة، لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة، قال: إن المفتوحة حكمها مطلقاً حكم المكسورة، فى جواز العطف على محل اسمها بالرفع، لأنهما

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٣٥١/٤ صوابه من ط والمخطوطات.

(٢) التوبة/ ٣ والتكملة: «إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله برىء من المشركين ورسوله». والتكملة ليست فى ط والمخطوطات، وذكرت فى ب فقط ٣٥١/٤.

(٣) هو الشاهد الثانى والخمسون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به سيبويه على العطف على محل اسم إن المكسورة بتقدير حذف الخبر من الأول، والتقدير: إنا بغاة وأنتم بغاة.

والشاهد لبشر بن أبى حازم الأسدى، من قصيدة يهجو بها أوس بن حارثة مطلعها:

أهمت منك سلمى بانطلاق وليس وصال غانية بياق

انظر ديوانه/ ١١٤، وروايته: «ما حيناً» مكان: «ما بقينا».

من شواهد: سيبويه/ ٢٩٠، والإنصاف/ ١٩٠، وابن يعيش/ ٦٩/٨، ودلائل الإعجاز/ ٣٢، والتصريح/ ٢٢٨/١، وتفسير القرطبى/ ٢٤٦/٦.

حرفان مؤكدان، أصلهما واحد، فيجوزُ العطف بالرفع في نحو: بلغنى أن زيدًا قائمٌ وعمرو.

والسيرافى، ومن تابعه، لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه، وقالوا: لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقًا، إذ لم يبقَ معها الابتداء، بل هى مع ما فى حيزها فى تأويل اسم مفرد، مرفوع أو منصوب أو مجرور - كما ذكرنا - فاسمها كبعض حروف الكلمة.

ونظرُ أبى سعيد: صحيح، فنقول: إن قوله تعالى: «ورسوله» عطف على الضمير فى «برىء»، وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل، لقيام الفصل بقوله: من المشركين^(١)، مقام التأكيد؛ أو نقول: رسوله مبتدأ خبره محذوف أى: ورسوله كذلك، والواو اعتراضية، لا عاطفة؛ ونقول فى قوله:

والأ فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا فى شقاق^(٢)

إن: ما بقينا فى شقاق. خبر «أنا» وقوله: وأنتم بغاة، جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا فى قوله:

ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكمُ ولا أننى بالمشى فى القيد أخرجُ^(٣) = ١٠٨٩

(١) فى ط فقط: «من الله» بدل «من المشركين» تحريف.

(٢) الشاهد السابق رقم/ ١٠٨٨.

(٣) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن تخريج البيت السابق، وهو جعل جملة: «وأنتم بغاة» اعتراضًا بين أنا وخبره، وهو قوله: ما بقينا فى شقاق لا يتمنى مثله هنا، لأن قوله.

ولا أننى بالمشى فى القيد أخرجُ

عطفُ على أنى نخشعت، فلو جعل قوله:

ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكمُ

جملة اعتراضية لكان «لا» داخلة على معرفة بلا تكرير، ولا يجوزُ ذلك إلا المبرّد.

ولوروى: ولا إننى بالمشى بالكسر لارتفع الإشكال، وكان قوله:

«ولا أنا ممن يزدهيه» مستأنفًا، و«لا» مكررة.

والبيت من أبيات سبعة لجعفر بن علة الحارثى، وأولها.

هوى مع الركب اليمانيين مُصعدُ جنيبُ وجثمانى بمكة موثقُ

انظر شرح الحماسة للمرزوقى/ ٥٤.

بعد قوله:

فَلَا تَحْسَبِي أَنِّي تَحَشَّعْتُ بَعْدَكُمْ لشيءٍ وَلَا أَنِّي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَقُ

لأن قوله:

ولا أننى بالمشى فى القيد أخرج

عطف على «أنى تخشعت» فلو جعلنا قوله:

ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم

جملة اعتراضية لكان «لا» داخلة على معرفة بلا تكرير.

ولو روى: وَلَا إِنِّي بِالْمَشْيِ فِي الْقَيْدِ بِالْكَسْرِ لَارْتَفَعَ الْإِشْكَالُ وَكَانَ قَوْلُهُ: وَلَا أَنَا مَنَّ يَزْدَهِيهِ، مُسْتَأْنَفًا، وَ «لا» مكررة.

[العطف على اسم لكن]

وحكم «لكن» فى جواز العطف على محل اسمها: حكم «إن» المكسورة، خلافاً لبعضهم، قال سيويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم «إن» بالرفع: لكن، الثقيلة فى جميع الكلام بمنزلة «إن»، يعنى فى جواز العطف المذكور، وتفارقها فى أن اللام لا تدخل على ما فى حيزها، دون «إن» - كما يجىء.

وإنما كانت «لكن» مثل «إن»، يعنى فى جواز العطف المذكور، وتفارقها فى أن اللام لا تدخل على ما فى حيزها، دون «إن» كما يجىء.

وإنما كانت «لكن» مثل «إن»، لأن معنى الابتداء بعدها لم يزل، لأن الاستدراك فى الحقيقة معنى راجع إلى ما قبله، لا إلى ما بعده، إذ هو حفظ الكلام السابق، نفيًا كان، أو إثباتًا، عن أن يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن، فقولك، ما قام زيد لكن عمرًا قائم، حفظت فيه عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه، وكذا فى: قام زيد، لكن عمرًا لم يقم.

وأجاز الفراء رفع المعطوف على اسم «كأن»، و«ليت»، و«لعل» أيضاً، لكونه في الأصل مبتدأ، ومنعه غيره، لخروجه عن معنى الابتداء، بما أوردت فيه الحروف من المعاني؛ وهو الحق.

والوصف، وعطف البيان، والتوكيد، كالمنسوق عند الجرّميّ، والزجاج، والفراء، في جواز الحمل على المحلّ، ولم يذكر غيرهم في ذلك لامتناعاً ولا إجازة، والأصل الجواز، إذ لا فارق.

قال الزجاج: قوله تعالى: ﴿عَلَامُ الْغُيُوبِ﴾ في قوله: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَامُ الْغُيُوبِ﴾^(١)، صفة ربّي، ويحتمل رفعه وجوهاً آخر.

ولم يذكروا البدل، والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع، تقول: إن الزيدَين استحسنتهما شمائلهما^(٢) [بالرفع، كما جاز ذلك في اسم «لا» التبرئة المشبهة بإن، نحو: لا غلام رجل في الدار إلا زيد^(٣)].

فلا يُحمل على المحلّ، عند البصريين إلا عند مضيّ الخبر، فلا يجوز، عندهم، أن زيداً وعمرو قائمان، وأجازه الكسائي.

وإنما منعوا من ذلك لأن العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم: الابتداء، والعامل في خبر «إن»: إن، فيكون قائمان خبراً عن زيد وعمرو معاً، فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل، رفعاً واحداً فيه، وذلك لا يجوز، لأن عامل النحو، عندهم، كالمؤثر الحقيقي - كما ذكرنا في صدر الكتاب - والأثر الواحد الذي لا يتجزأ: لا يصدر عن مؤثرين مستقلّين في التأثير، كما ذكرنا^(٤) في علم

(١) سبأ/ ٤٨، وفي ب ٣٥٤/٤: «قل ربّي» تحريف قرأني.

(٢) في المخطوطات: «أعجباني شمائلهما».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) في المخطوطات: «كما ذكر».

الأصول، لأنه يُستغنى بكل واحد منهما عن الآخر، فيلزم من احتياجه إليهما معاً: استغناؤه عنهما معاً^(١).

ولو فرّق الخبران بالعطف نحو: إن زيداً وهندٌ قائم وخارجة لم يأت الفساد المذكور. فيجب جوازه، ويكون الكلام من باب اللفّ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٢).

فإذا قدّمت الخبر على العطف، فإما أن تأتي للمعطوف بالخبر ظاهراً نحو: إن زيداً قائم وعمرو كذلك، أو تحذفه وتقدره، والأكثر الحذف، نحو: إن زيداً قائم وعمرو، ولا يجوز أن يكون هذا من باب عطف المفرد، لأن «قائم» لا يكون خبراً عن الاسمين.

ولمّا أجاز الكسائي نحو: إن زيداً وعمرو قائمان، لأن العامل عنده في خبر «إن»: ما كان عاملاً في خبر المبتدأ، لأن «إن» وأخواتها، لا تعمل عند الكوفيين في الخبر، فالعامل في خبر «إن» اسمها، لأن المبتدأ والخبر يترافعان عنده، فلا يلزم صدور أثر عن مؤثرين.

٣٥٥/٢ والفراء، توسط مذهبي سيبويه والكسائي، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقاً /

(١) بعد قوله: «استغناؤه عنهما معاً» ورد في المخطوطات النص التالي: «ولا يقال: فرّق الخبرين حتى يسلم الكلام من الفساد كما تقول: إن زيداً وهند قائم وخارجة لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيجب أن يكون خارجة خبراً عن زيد كقائم».

ولا يجوز التفريق بلا عطف أيضاً كأن تقول: إن زيداً وهند قاعد خارجة لأنك تفصل بقولك: وهند بين اسم إن وخبرها، وهو اجنبي منهما، ويقولك: قاعد، وهو اجنبي بين المبتدأ وخبره، فلم يبق إذاً إلا تقديم الخبر على ما ذكره البصريون نحو: إن زيداً قائم وهند خارجة أو إن زيداً قائم وهند، وخبر هند في الثاني محذوف استغناء عنه بخبر زيد، أي وهند قائمة، فتكون الواو في الثاني أيضاً عاطفة جملة على جملة، فإذا ثبت ذلك قلنا: إن الرفع الذي هو الالف في: إن زيداً وعمرو قائمان أثرٌ واحد غير متجزئ، فلا يصدر عن مؤثرين مستقلين» إلى قوله: ولمّا أجاز الكسائي إلخ.

(٢) القصص / ٧٣.

ولم يَجُودْهُ مطلقاً، بل فصلَّ وقال: إن خفى إعراب الاسم بكونه مبنياً، أو معرباً مقدر الإعراب: جاز الحمل على المحل قبل مضى الخبر^(١) نحو: إنك وزيدٌ قائمان، وإن الفتى وعمرو قاعدان، وإلاً، فلا، لأنه لا يُنكر في الظاهر كما استنكر^(٢) مع ظهور الإعراب في المعطوف عليه، وذلك لأنَّ خبراً واحداً عن مختلفين ظاهري الإعراب مستبدع، ولا كذلك إذا خفى إعراب المتبوع؛ ولا يلزمه، أيضاً، توارد المستقلين على أثر واحد لأن مذهبه في ارتفاع خبر «إن»: مذهب الكسائي.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ﴾^(٣)، فعلى أن الواو في ﴿وَالصَّابِثُونَ﴾، اعتراضية لا للمطف، وهو مبتدأ محذوف الخبر، أى: والصابثون كذلك، لسدِّ خبر «إن» مسدِّه ودلالته عليه، كما فى: * يا تيم تيم عدى^(٤) * على مذهب المبرد، ومنه قوله:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيارٌ بها لغريب^(٥) = ١٠٩٠

(١) فى ط: «جاز الحمل على المحل قبل المحل قبل الاسم» العبارة محرقة. صوابه من المخطوطات.

(٢) فى ط: «كما أنكر» مكان: «كما استنكر».

(٣) المائدة/ ٦٩. وفى ب ٤/ ٣٥٥: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن» تحريف.

(٤) جزء من بيت سابق تقدم ذكره رقم ٣٥٢.

(٥) هو الشاهد الرابع والخمسون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن قوله: «قيار» مبتدأ حذف خبره، والجملة اعتراضية بين اسم إن وخبرها، والتقدير: فإني وقيار بها كذلك لغريب.

والشاهد أول أبيات لضابىء بن الحارث البرجمى، قالها وهو محبوس فى المدينة فى زمن عثمان رضى الله عنه، وبعده ثلاثة أبيات، وهى:

وما عاجلاتُ الطير تُدنى من الفتى	نجاحاً ولا عن ريشهن بخيبُ
ورب أمور لا تضيرك ضيرة	وللقلب من مخشاتهم وجيب
ولا خير فيمن لا يوطن نفسه	على نائبات الدهر حين تنوبُ

من شواهد: سيويه ٣٨/١، والمغنى ٩٥/٢، وجمع الهوامع والدرر رقم ١٦٧٦، ١٦٧٧، والأشباه=

أى: فإننى، وقيار كذلك بها لغريب.

وسمع سيبويه قبل الخبر رفع^(١) توكيد اسم «إن» المبنى، وكذا المعطوف غير منوى الخبر، نحو: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، و «ذاهبان» خبر عنهما بلا شك، وسهل ذلك وجوزّه بعض التجويز: بناء الاسم.

وأجاز الكسائى رفع المعطوف على أول مفعولى: ظن وأخواته، إن خفى إعراب الثانى، نحو: ظننت غلامك زائري وعمرو؛ وليس بشيء، لأن «ظن» عامل قوى، أثر فى الاسمين اللذين بعده، بأن صار به مضمونهما مفعولاً به؛ وإذا منعوا ذلك فى ليت ولعل، لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك فى الفعل الصريح؟

وإنما اشترط خفاء إعراب الثانى، ليكون المفعولان فى الظاهر كاسم «إن» وخبرها، فتقلُّ الشناعة.

قوله: «خلاقاً للمبرد والكسائى»، الظاهر أن هذا مذهب الفراء والإطلاق مذهب الكسائى، كما هو مذكور فى كتب النحو.

قوله: «ولكن كذلك» أى فى أحكام الحمل^(٢) على المحلّ.

قوله: «ولذلك دخلت اللام»، أى: ولأجل كون المكسورة، مع جزأيهما فى تقدير الجملة.

قوله: «دونها»، أى دون المفتوحة.



= والنظائر رقم / ٣٥، ونوادير أبو زيد / ١٨٢ ومعانى الفراء / ٣١١ / ١، ومجالس ثعلب / ٢٦٢ / ١ والكامل للمبرد / ٤١٦ / ١ والإنصاف / ٩٤، وابن يعيش / ٩٣ / ١ / ٨ / ٦٨. وانظر تفسير القرطبي / ٣٧٤ / ١، واللسان: «قير».

(١) كلمة: «رفع» سقطت من ب ٣٥٦ / ٤ صوابه من ط والمخطوطات.

(٢) فى ب ٣٥٦ / ٤: «الجمل» بالجمع مكان: «الحمل» بالخاء.

[لام الابتداء]

اعلم أن هذه اللام: لام الابتداء، المذكورة في جواب القسم، وكان حقها أن تدخل في أول الكلام، ولكن لما كان معناها هو معنى «إن» سواء، أعني التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء، كرهوا اجتماعهما، فأخروا اللام وصدروا «إن»، لكونها عاملة، والعامل حرى بالتقديم على معموله، وخاصة إذا كان حرفاً، إذ هو ضعيف العمل. ورأعوا مع تأخير اللام شيئين: أحدهما: أن يقع بينهما فصل، لأن المكروه هو الاجتماع؛ والآخر: أنها لما سقطت عن مرتبتها وهى صدر الكلام، أعني المبتدأ، أو الخبر المقدم، أو معمول الخبر المقدم، كما مضى في جواب القسم، نحو: لزيد قائم، ولقائم زيد، ولطعامك زيد آكل، لا تدخل بعد التأخر إلا على أحد الثلاثة، نحو: «إن من الشعر لحكمة» وإن زيدا لقائم، وإن زيدا لفي الدار قائم.

ولا تدخل على متعلق الخبر المتأخر عن الخبر، فلا يقال: إن زيدا قائم لفي الدار، لثلا يُبخس حقها كل البخس، بتأخير ما حقه صدر الكلام عن جزأى الكلام اللذين هما العمدتان.

وإنما تدخل على الاسم إذا فصل بينه وبينها بظرف هو الخبر، نحو: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾^(١)، أو بظرف متعلق بالخبر نحو: إن في الدار لزيداً قائم، ولا ينكر عمل ما بعد اللام فيما قبله لنقصان حقه في التصدر.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُطِئَنَّ﴾^(٢)، الأولى فيه لام الابتداء، والثانية جواب قسم محذوف، والجملة / القسمية صلة من، أو صفته.

٣٥٦/٢

وإنما تدخل على الخبر إذا لم يكن ماضياً مجرداً عن «قد»، فلا يجوز: إن زيدا لقام، كما يجوز: ان زيدا ليقوم، بل نقول: ان زيدا لقد قام - كما مضى في شرح جواب القسم - ويجوز في نعم وبئس، نحو: إن زيدا لنعم الرجل - كما مر هناك -

(١) الليل / ١٢ . (٢) النساء / ٧٢ .

وإذا كان الخبر مضارعاً مصدرًا بحرف التنفيس، جاز دخول هذه اللام عليه؛ نحو: إن زيدا لسوف يقوم، خلافاً للكوفيين^(١) - كما مر في باب المضارع.

ولا تدخل هذه اللام في حروف النفي، كما مر في جواب القسم، ولا في حرف الشرط، فلا تقول: إن زيدا لئن ضربته يضربك، ولا على اسم فيه معنى الشرط، لأن اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر، فتنافرا، ولا تدخل على جواب الشرط، فلا تقول: إن زيدا من يضربه لأضربه؛ لأن جواب الشرط وحده، ليس هو الخبر، بل هو مع الشرط، وأجازه ابن الأنباري.

ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر، فلا تقول: إن كل رجل لو ضيعته، لأن أصلها لام الابتداء، فلا تدخل إلا على ما كانت تدخل عليه؛ وقد ذكرنا مواضعها، وأجازه الكسائي، نظراً إلى سدها مسدداً الخبر.

وإذا وقعت الاسمية خبر «إن»، فالوجه دخولها على الجزء الأول، نحو: إن زيدا لأبوه قائم، وقد حكى: إن زيدا وجهه لحسن، وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر، على ما أجازه ابن الأنباري وكلاهما ضعيف، لأن حقها، لما سقطت عن التصدر: ألا تتأخر عن الاسم، وعن أول أجزاء الخبر.

وإذا أردت إدخالها في خبر «إن» الذي في أولها لام القسم، وجب الفصل بينهما، لكرهية اجتماع اللامين، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوفَيْنَهُمْ﴾^(٢) فصل بينهما بـ «ما» الزائدة كما قلنا في قولك: زيد صديقي كما أن عمراً أخى.

وإنما تدخل على معمول الخبر المتقدم على الخبر، إذا لم يكن الخبر ماضياً مجرداً عن «قد» نحو: إن زيدا لطعامك آكل، وإنى لك واثق، ولا تقول: إن زيدا لفي الدار قام، كما ذكرنا في جواب القسم، وأجازه الأخفش.

(١) في المخطوطات بعد قوله: «خلافاً للكوفيين» وردت العبارة التالية: «وذلك أن اللام للابتداء، ومعناها التأكيد، ولا تفيد الحالية كما توهموه حتى تتناقض هي وحرف التنفيس، كما مر في المضارع - وشرط الخبر أن يكون مثبتاً لأن لام التأكيد لا يجامع حرف النفي - كما ذكرنا في جواب القسم».

(٢) هود/ ١١١.

وقد تدخل على غير الثلاثة المذكورة، وهو الفصل المسمى عماداً كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾^(١)، وذلك لوقوعه موقع الخبر فكأنها دخلت على الخبر، مع أن كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل أن يكون مبتدأ لارتفاع ما بعده. وقد تكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المتقدم عليه، نحو: إنَّ زيدا لَفِيكَ لَرَاغِبٌ، وهو قليل، منع منه المبرد، وأجازه الزجاج قياساً.

وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجرداً من «إنَّ» نحو قوله:

أُمُّ الْحَلِيسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَ بِهِ^(٢)

= ١٠٩١

وقدّر بعضهم: لهى عجوز، لتكون في التقدير داخلة على المبتدأ، كما شذ في خبر «أن» المفتوحة، على قراءة سعيد بن جبير: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٣)، وكذا قرئ في الشواذ: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٤) بالفتح كما جاءت في الخبر معمولاً لأضحى، نحو: أضحى زيد لمنطلقاً، ولأمسى، قال:

مروا عجالاً فقالوا كيف صاحبكم قال الذي سألوأ أمس لجهوداً^(٥) = ١٠٩٢

(١) هود/ ٨٧.

(٢) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجرداً من إن. وقدّر بعضهم: لهى عجوز، لتكون في التقدير داخلة على المبتدأ والشاهد لرؤية، ملحق ديوانه/ ١٧٠.

وأم الحليس: كنية امرأة، والعجوز من النساء.

وشهرية: العجوز الكبيرة، ومن بمعنى بدل، يعنى أنها خرفت، لأن لحم الرقبة مرذول عندهم. والبيت نسب أيضاً إلى عترة بن عروس مولى ثقيف بهجوبه امرأة يزيد بن ضبة الثقفي.

من شواهد: المغنى ١/ ١٩١، والهمع والدرر رقم/ ٥٢٥، وابن يعيش ٣/ ١٣٠، ٥٧/ ٧، ٢٣/ ٨، ووصف المباني/ ٣٣٦، واللسان: «شهرب»، والتصريح ١/ ١٧٤.

(٣) الفرقان/ ٢٠. انظر معجم القراءات قراءة رقم/ ٦٠٠١.

(٤) الأنفال/ ٤٢، وقارئها مجهول. انظر معجم القراءات ٢/ ٤٥٣. ولم ترد هذه القراءة إلا في شرح الرضى

(٥) هو الشاهد السادس والخمسون بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن دخول اللام على خبر «أمسى» شاذ.

والشاهد قائله مجهول.

والذى: فى الشاهد فاعل: «قال»، وسألوا صلته، والعائد محذوف ضرورة أى سألوا عنه، وجملة: «أمسى لجهوداً» مقول القول، واسم «أمسى» ضمير الصاحب، يريد أن المريض نفسه أجابهم على طريق الغيبة.

من شواهد: الخصائص ١/ ٢١٦، ٢/ ٢٨٢، وابن يعيش ٨/ ٨٧، وابن عقيل ١/ ١٣٤، والعينى ٢/ ٣١٠، والاشمونى ١/ ٢٨٠، والهمع والدرر رقم/ ٥٢٦ ووصف المباني/ ٢٣٨، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٩.

ولزال، قال:

١٠٩٣ = وما زلت من ليلي لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لكا لهائم الْمُقْصِي بَكلِّ مَكانِ^(١)

ولـ«ما»، فى: ما زيد لقائماً؛ وقوله:

١٠٩٤ = وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لِلأَمْثَابِهانِ وَلَا سِوَا^(٢)

شاذ، لدخولها على حرف النفس؛ وشذ، أيضاً، دخولها على «كَأَنَّ / ولولا»

قال:

١٠٩٥ = فَبَادَ حَتَّى لَكَأَنَّ لَمْ يَكُنْ فَالْيَوْمَ أَبْكِي وَمَتَى لَمْ يُكْنِي^(٣)

(١) هو الشاهد السابع والخمسون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن زيادة اللام فى خبر «زال» شاذ.

والبيت لكثير عزة، ديوانه / ١٨٠ برواية:

ومازلت من ليلي لَدُنْ طَرَّ شاربى إلى اليوم كالمُقْصِي بَكلِّ سبيل

ومطلع قصيدته:

ألا حَيًّا ليلي أجدَّ رحيلى وأذن أصحابى غداً بفضول

وروايه ط والمخطوطات: «بكل مكان»، وفى الخزنة - بكل مَذاذ وفى الهمع والدرر «بكل مرَاد».

و«المَذاذ» بالذال: مصدر ميمى بمعنى الذود وهو الطرد.

شبه نفسه فى طرد ليلي له بالبعير الذى يصيبه داء، الهيام فيطرد عن الإبل خشية أن يصيبها ما أصابه.

و«المراد» بفتح الميم والراء: المكان الذى يذهب فيه ويجاء.

من شواهد: الخصائص ٣١٦/١، وابن يعيش ٨٧/٨، وابن عقيل ١٣٤/١، والعينى ٣١٠/٢،

والأشمونى ٢٨٠/١، والهمع الدرر رقم / ٥٢٧.

(٢) هو الشاهد الثامن والخمسون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن دخول اللام على حرف النقى شاذ.

والبيت لأبى حزام العُكَلَى، واسمه غالب بن الحارث.

ومعنى البيت أن التسليم على الناس وعدمه ليسا متساويين، ولاقريبين من السَّوء وكان حقه لولا الضرورة أن يقول: للأسواء ولامتشابهان.

من شواهد: أوضح المسالك رقم / ١٣٦، وابن عقيل ١٣٥/١ والعينى ٢٤٤/٢، والهمع والدرر رقم

/ ٥٢١، والتصريح ٢٢٢/١، والأشمونى ٢٨١/١.

(٣) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن دخول اللام على كَأَنَّ شاذ أيضاً.

وقال:

لَلْوَلَا قَاسِمٌ وَيَدَا بَسِيلٍ لَقَدْ جَرَّتْ عَلَيْكَ يَدٌ غَشُومٌ ^(١) = ١٠٩٦

واعلم أن أصل «شهدت» أن يتعدى بالباء نحو: شهدت بكذا، وشهدت بأن زيدا قائم. ويجوز، مع أن، حذف الجار، كما هو القياس نحو: شهدت أنك قائم.

وأما قوله تعالى: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ ^(٢)، فنشهد، محمول على نعلم لأن أصل الشهادة أن تكون عن علم، ونشهد، معلق، كعلمت، في نحو: علمت لزيدا قائم، إلا أن شهدت، لا ينصب المفعولين نصب علمت، فلا تقول: شهدت زيدا قائما.

وعلمت، يجرى مجرى القسم على ضعف، فتقول، إذن، علمت إن زيدا قائم بكسر إن، وكذا شهدت، تقول، في الشعر، أشهد إنك ذاهب، والمشهور الفتح فيهما.

وكذا، قد يجيء: أشهد لقد رأيته كذا، كأنه قيل: والله لقد رأيته، وكذا: أشهد لأخرجن، قال:

* ولقد علمت لتأتين منيتي ^(٣) * = ١٠٩٧

= «ومتى لم يُكُنِّي» استفهام إنكاري، يريد: أنه يَكُنِّي في جميع الأوقات وقال البغدادي: وهذا البيت لم أره إلا في سر الصناعة لابن جني، ولم أقف على ما قبله، ولا على شيء من خبره، وقائله مجهول.

من شواهد: سر الصناعة ٤٠٨/١.

(١) هو الشاهد الستون بعد الثمانمائة في الخزنة.

واستشهد به على أن اللام الداخلة على لولا زائدة.

وأما لام «لقد» بدون لولا فالمشهور أنها لام القسم.

و«قاسم» و«بسيل» رجلان، والبسيل في اللغة: الكرية الوجه. قال البغدادي: وهذا لم أره إلا في «سر الصناعة» ولم أقف له على خبر والله أعلم.

من شواهد: «سر الصناعة» ٤٠٨/١، ورصف المباني / ٢٤٨، واللسان: «غشم».

(٢) المنافقون / ١.

(٣) هو الشاهد السادس عشر بعد السبعمائة في الخزنة. وسبق ذكره رقم ٨٩٧.

وقد يقال: ظننت لَتموتنَّ، لكونه بمعنى علمت، وإجراؤها مجرى القسم ضعيف، كما أن حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف، كعلمت: زيد قائم، وشهدت: زيد فاضل، كقوله:

* إني وجدت ملاك الشيمة الأدب^(١) * = ١٠٩٨

والدليل على جواز إجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾^(٢)، ففي قولك: شهدت أن زيدا لقائم، وأشهد: لزيد قائم يجوز أن يكون «شهدت» فيه معلقاً كظننت لزيد قائم، ويجوز أن يكون مُجرى مجرى القسم، واللام، وإنَّ، جوابه، ولا يجوز إجراء شهدت مع الباء مُجرى^(٣) علمت، نحو: أشهد بأن زيدا لقائم، لأن حرف الجر لا يعلّق، ولا يجوز: أشهد أنه ذاهب وإنك لقائم، لعطفك الجملة على المفرد^(٤).

واعلم أن من العرب من يقول: لهنك لرجل صدق، قال:

* لهنّا لمقضيّ علينا التهاجر^(٥) * = ١٠٩٩

= وعجزه:

* إن المنايا لاتطيش سهامها *

واستشهد به على أن علمت منزل منزلة القسم، وجملة لتأتين منيتي جواب القسم. (١) هو الشاهد الثالث عشر بعد السبعمئة في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٨٩٣.

واستشهد به على أن اللام المعلقة بحذفه، والأصل: إني وجدت للملك وصدرة:

* كذلك أدبت حتى صار من خلفي *

(٢) النور / ٦. (٣) كلمة: «مجرى» سقطت من ط.

(٤) في ط فقط: لعطفك الجملة على الجملة وما أثبتته من المخطوطات.

(٥) هو الشاهد الحادي والستون بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن بعض العرب يقول: «لهنك لرجل صدق» بلامين. وقد تحذف الثانية، ويقال: لهنك رجل صدق.

كما في الشاهد. ويريد أن الثانية لام الابتداء التي تكون مع إن.

والشاهد عجز، وصدرة:

* أبائنة حبي نعم وتماضر *

وقائله مجهول.

وحبي وتماضر علما أمرأتين.

وقال:

* لَهْنَى لِأَشْقَى النَّاسِ إِنْ كُنْتَ غَارِمًا ^(١) *

وقد تحذف اللام وهو قليل، كقوله:

أَلَا يَاسِنَا بَرَقَ عَلَى قَلَلِ الْحِمَى لَهْنَكُ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ ^(٢)

وفيهِ ثلاثة مذاهب:

إحداها: لسيبويه، وهو أن الهاء بدل من همزة «إِنْ»، كآيَاكَ وَهَيَّاكَ؛ فلما غيِّرت صورة «إِنْ» بقلب همزتها هاء، جاز مجامعة اللام إياها بعد الامتناع.

والثاني قول الفراء، وهو أن أصله: والله إنك، كما رَوَى عن أبي أدهم الكلابي: «لَه رَيْ لا أَقُولُ ذَلِكَ» بقصر اللام ثم حذف حرف الجر، كما يقال: الله لأفعلن، وحذف لام التعريف أيضاً كما يقال: لاه أبوك، ثم حذف ألف «فعال»، كما يحذف من الممدود إذا قصر، كما يقال: الحصاد، والحَصْد، قال:

أَلَا لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي سُهَيْلٍ إِذَا مَا اللَّهُ بَارَكَ فِي الرِّجَالِ ^(٣)

(١) هو الشاهد الثاني والستون بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به لما تقدّم قبله. والشاهد صدر «وعجزه».

* لَدَوْمَةٌ بَكَرًا ضَيَّعَتْهُ الْأَرَاقِمُ *

و«البكر»: الفتى من الإبل، وهو مفعول: «لغارم».

وجملة: «ضيعته الأرقام: نعت لـ «بكر» أى جعلته ضائعاً.

والأرقام: ستة أحياء من العرب.

وهذا الصدر ذكر البغدادى أنه رآه صدر بيت لثلاثة من الشعراء.

(٢) هو الشاهد الثالث والستون بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه حذف اللام من خبر «لَهْنَكُ» حيث لم يقل: لعلّى كريم، والكثير إثباتها.

والشاهد لفتى من بنى نُمير،

من شواهد: الخصائص ٣٥١/١، ١٩٥/٢، وابن يعيش ٤٢/١٠، والمقرب ١٠٧/١، وشرح

شواهد المغنى للسيوطى ٦٠٣/١ واللسان: «لهن». والهمع والدرر رقم / ٥٣٠.

(٣) هو الشاهد الرابع والستون بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه حذف الألف من لفظ الجلالة الأوّل قبل الهاء وهذا الحذف لضرورة الشعر.

من شواهد: الخصائص ١٣٤/٣، والمحتسب ١٨١/١، والممتع ٦١١/٦، والمخصّص ١٦٠/٦.

ثم حذفت همزة إنك. وفيما قال تكلفات كثيرة.

والثالث: ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم: أن أصله «الله إنك»، واللام للقسم، فعمل به ما عمل في مذهب الفراء؛ وقول الفراء أقرب من هذا، لأنه يقال: لهنك لقائم، بلا تعجب.

وأما قولهم: إن زيدا ليضربن، بنون التأكيد، وإن زيدا لقام بدون «قد»، فاللام فيهما جواب قسم مقدر، أى: والله ليضربن، والله لقام، وإنما^(١) جاز حذف «قد» فى الماضى مع لام جواب القسم، دون لام «إن»، وإن كان كلاهما فى الأصل لام الابتداء؛ لأن القسم يحتمل الحذف أكثر، لأن هناك جملتين فى حكم جملة واحدة، ألا ترى إلى تخفيفات: أيمن، ووجوب حذف الخبر فى: لعمرك، وأيمن الله، وجواز حذف الجار فى: الله لأفعلن.

٣٥٨/٢ ولا تجيء لام الابتداء، من جملة الحروف الستة، إلا بعد «إن» المكسورة /، وألحق الكوفيون بها «لكن» مستدلين بقوله:

ولكننى من حبها لعيمد^(٢) = ١١٠٣

قالوا: إن^(٣) ذلك لأنها لا تغير معنى الابتداء، كإن، ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع.

(١) وإنما سقطت من ط.

(٢) هو الشاهد الخامس والستون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به الكوفيون على جواز دخول اللام فى خبر لكن ومنعه البصريون، وقالوا بأنه إما شاذ وإما أن أصله: لكن أننى.

وهذا الشاهد لا يعرف له قائل، ولا تنمة ولا نظير عند البغدادى.
وفى ابن عقيل ١٣٤/١ صدره:

* يلوموننى فى حب ليلى عواذلى *

من شواهد: الإنصاف ٢٠٩/١، والمغنى ١٩٢/١، والعينى، ٢٤٧/٢، والهمع والدرر رقم ٥٢٣، والأشبه والنظائر رقم: ٣٦٠، والأشمونى ٢٨٠/١، ورصف المباني / ٢٣٥ - ٢٧٩.
وانظر معانى الفراء ٤٦٥/١.

(٣) فى المخطوطات: «قالوا وجه ذلك».

وأما البصريون فقالوا: كان حق اللام ألا تجامع «إن» المكسورة، أيضاً، لأنها تسقط بسببها عن مرتبتها من التصدر^(١)، لكن، جازت مجامعتها لها، لشدة تناسبهما بكونهما بمعنى واحد، فاغتفر لذلك سقوطها عن مرتبتها، بخلاف «لكن»، فإنه لا تناسبها معنى، فلم يُغتفر معها، سقوطها عن مرتبتها، وما أنشدوه،
فإِما أن يكون شاداً كما في قوله:

* أم الحليس لعجوز شهر به^(٢) *

= ١١٠٤

وإِما أن يكون في الأصل: لكن أننى، فخفف بحذف الهمزة ونون «لكن»، كما خففت في: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٣)، اتفاقاً منهم، بحذف الهمزة، وأصله: لكن أنا.

واعلم أن «إن» المكسورة ترادف «نعم»، كما يجيء في حروف التصديق، فلا تعمل.

وترادف المفتوحة «لعل»، فتعمل؛ والمفتوحة لكونها مع جزأها: اسماً مفرداً، تقع اسماً لهذه الأحرف الستة، لكن يجب فصلها عنها بالخبر، كراهة ٣٥٠/٢ اجتماعهما، نحو: إنَّ عندى أنك قائم، وليت فى قلبك أنك تعطينى، وكذا فى البواقى.

و«أن» مع ما فى حيزها: بدل اشتمال من «إحدى» فى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾^(٤)، ومن «كم»، فى قوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^(٥).

وأما قوله تعالى: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ﴾^(٦) فقوله «مخرجون»، خبر لأنكم الأولى، وانكم الثانية مُعَادَةٌ لتأكيد

(١) فى ب فقط ٣٦٤/٤: «تسقط بسببها عن مرتبة الصدر».

(٢) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد الثمانمائة، وسبق ذكره رقم ١٠٩١.

(٣) الكهف / ٣٨.

(٤) الأنفال / ٧.

(٥) المؤمنون / ٣٥.

(٦) يس / ٣١.

الأولى، لَمَّا تَرَاخَى مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْخَبَرِ؛ كَمَا كَرَّرَ «فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ» لَمَّا تَرَاخَى مَا بَيْنَ مَفْعُولِي: «لَا تَحْسَبَنَّ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَقَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(١)، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾^(٢)، وَهَذَا قَوْلُ الْجَرْمِيِّ، وَهُوَ الْحَقُّ.

وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: أَنْتُمْ مَخْرَجُونَ: مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ: إِذَا مَتَمَّ، وَالْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ: خَيْرَ أَنْتُمْ الْأُولَى، أَيْ أَنْتُمْ وَقَتَ مَوْتِكُمْ إِخْرَاجُكُمْ.

وَيَجُوزُ وَقُوعُ: «إِنَّ» الْمَكْسُورَةَ خَبَرًا لِلْأَحْرَفِ السَّتَةِ، كَقَوْلِهِ:

* إِنْ الْخَلِيفَةَ، إِنْ اللَّهُ سَرِبْلَهُ^(٣) *

= ١١٠٥

وقوله:

لَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ الْيَمَانُونَ أَنَّنِي إِذَا قُلْتُ أَمَّا بَعْدُ: أَنَّنِي خَطِيبُهَا^(٤)

= ١١٠٦

بِكَسْرِ «إِنْ»، وَرَوَى: أَنَّنِي بِالْفَتْحِ، عَلَى أَنْ يَكُونَ «أَنَّنِي» تَكْرِيرًا لِأَنَّنِي الْأُولَى، كَمَا قُلْنَا فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

(١) آل عمران / ١٨٨. (٢) يوسف / ٣٧، وفصلت / ٧.

(٣) هو الشاهد السادس والستون بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن المكسورة يجوز أن تقع خبراً للأحرف لسته فجملته إن الله سربله خبر لقوله: إن الخليفة، والرابط الهاء في «سربله» وعجزه:

* لباس مَلِكٌ به تُرْجَى الْخَوَاتِيمُ *

والشاهد لجرىز، من قصيدة، يمدح بها عبد العزيز بن الوليد بن عبد الملك، ديوانه / ٤٣١، من قصيدة مطلعها:

أواصل أنت سلمى بعد معتبة أم صارم الحبل من سلمى فمصروم

ورواية الديوان: «ترجى» بالراء لا بالزاي كما في الخزانة.

من شواهد: معاني الفراء ٢ / ١٤٠ - ٢١٨، وتفسير القرطبي ١٢ / ٢٣.

(٤) هو الشاهد السابع والستون بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه روى «أنني» الثانية بكسر الهمزة وفتحها، أما الكسر فعلى أن جملة: إنني خطيبها خبر أنني المفتوحة الهمزة. ولا يجوز فتحها لثلاثي يؤدي إلى الإخبار بالحدث عن اسم العين. وأما فتحها فعلى أنها تكرير للأولى على وجه التأكيد، و«خطيبها» خبر أن الأولى، ولا خبر لأن الثانية لأنها جاءت مؤكدة للأولى.

والشاهد لسحبان بن وائل.

وفي شرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون / ٢٥ برواية.

* وقد علمت قيس بن عيلان أنني *

[تخفيف إن المكسورة وحكمه]

قوله: «وتخفف المكسورة.. إلى آخره» إذا خُفِّتْ المكسورة، بَطُلَ اختصاصها بالأسماء فيغلب الإلغاء، قال تعالى في الأعمال: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُوفِيَهُمْ﴾^(١). بتخفيف «إن».

ولا يجوز عند الكوفيين إعمال المخففة، والآية ردُّ عليهم.

قال المصنف: ويلزمها اللام مع التخفيف، سواء أعملت أو أهملت، أما مع الإهمال فللفرق بين المخففة والنافية، وأما مع الإعمال فللطرْد، وهو خلاف مذهب سيويه، وسائر النحاة، فإنهم قالوا: المُعملة لا يلزمها اللام، لحصول الفرق بالعمل.

وقال ابن مالك، وهو حسن: يلزمها اللام إن خيف التباس^(٢) بالنافية، فعلى قوله، تلزم اللام إن كان الاسم مبنياً أو معرباً مقصوراً.

وأما إن دخلت على الأفعال: لزمت اللام؛ وقولهم: أما إن جزاك الله خيراً لم تدخل فيه اللام، لأن الدعاء لا تدخله «إن» النافية.

فإذا دخلت المخففة على الفعل، لزم عند البصرية/ كونه من نواسخ المبتدأ^(٣)، ٣٥٩/٢ حتى لا يخرج «ان» بالتخفيف عن أصلها بالكلية.

والكوفيون يُعمِّمون جواز دخولها على الأفعال كلها قياساً، كقوله:

تَاللَّهِ رَبُّكَ إِنِ قَتَلْتَ لَمَسْلَمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ^(٤) = ١١٠٧

(١) هود/ ١١١؛ وتخفيف «إن» وتخفيف الميم في هذه القراءة منسوبة إلى نافع وابن كثير، وعاصم، وشعبة، وابن محيصن.

انظر قراءة رقم ٣٦٩٤ في معجم القراءات.

(٢) في ب فقط ٣٦٦/٤: «التباسها» مكان: «التباس».

(٣) في ب فقط ٣٦٦/٤: «الابتداء» مكان: «المبتدأ».

(٤) هو الشاهد الثامن والستون بعد الثمانمائة في الخزانة.

وقوله: «إِنْ يَزِيْنُكَ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِيْنُكَ لِهَيْبَةٍ»^(١) وهو عند البصريين شاذ.

واختلف في هذه اللام الفارقة: فمذهب أبى على وأتباعه أنها غير لام الابتداء التى تجامع المشددة، بل هى لام أخرى للفرق، إذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق فى: إِنْ عَلِمْتَ لَزِيْدًا قَائِمًا، وَلَمَّا دَخَلْتَ فِيْمَا لَا تَدْخُلُهُ لَامُ الْاِبْتِدَاءِ فِى نَحْوِ: إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا، وَإِنْ يَزِيْنُكَ لِنَفْسِكَ.

وذهب جماعة: إلى أنها لام الابتداء؛ والجواب عن قولهم: إِنْ عَلِمْتَ لَزِيْدًا قَائِمًا^(٢): أَنْ التَّعْلِيْقَ وَاجِبٌ، لَوْ دَخَلْتَ عَلَى أَوَّلِ مَفْعُوْلَى أَعْمَالِ الْقُلُوبِ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ بَعْدَ الْأَعْمَالِ النَّاسِخَةِ لِلْاِبْتِدَاءِ إِلَّا عَلَى الْجُزْءِ الْآخِرِ وَهُوَ الْخَبَرُ؛ وَتَدْخُلُ مَعَ الْمُثَقَّلَةِ، إِمَّا عَلَى الْمُبْتَدَأِ الْمُؤَخَّرِ، أَوْ الْخَبَرِ، أَوْ الْقَائِمِ مَقَامَهُ.

وفى الأمثلة الواردة فى التنزيل: لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى مَا كَانَ خَبْرًا فِى الْأَصْلِ، نَحْوِ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيْرَةٌ﴾^(٣)، وَ: ﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِيْنَ﴾^(٤)، وَ: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِيْنَ﴾^(٥)، وَ: ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكََاذِبِيْنَ﴾^(٦) وَلَمَّا نَصَبَ الْأَوَّلَ لَخْلَوْهِ عَنِ مَانِعٍ وَمَعْلُقٍ، فَلَا يَدْخُلُ مِنْ نَصَبِ الثَّانِي، وَإِنْ دَخِلَهُ لَامُ الْاِبْتِدَاءِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا لِيُزْلِقُوْكَ﴾^(٧)، وَ: ﴿وَإِنْ كَادُوا لِيَفْتَنُوْكَ﴾^(٨).

= واستشهد به على أن الكوفيين استدلوا به على جواز دخول «إِنْ» المخففة على غير الأفعال الناسخة؛ وهذا عند البصريين شاذ.

والشاهد لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل من أبيات رثت بها زوجها الزبير بن العوام.
من شواهد: المقرب ١/ ١١٢، والمغنى ١/ ٢٣، والعينى ٢/ ٢٧٨، والتصريح ١/ ٢٣١ والهمع والدرر رقم / ٥٣٣، والأشمونى ١/ ٢٩٠ والمحتسب ٢/ ٢٥٥، وابن يعيش ٨/ ٧١ - ٧٢ - ٧٦، والإنصاف / ٦٤١.

(١) فى ب ٢٦٦/٤: «لهبه» بالباء، تحريف.

(٢) فى المخطوطات بعد قوله: «إِنْ عَلِمْتَ لَزِيْدًا قَائِمًا»: «أَنْ هَذَا مِثَالُ مُخْتَرَعٍ مَالِهِمْ بِهِ شَاهِدٌ مِنْ كَلَامٍ مِنْ يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ، وَيَلْزَمُ تَعْلِيْقَهَا لِأَعْمَالِ الْقُلُوبِ، لَوْ دَخَلْتَ عَلَى أَوَّلِ مَفْعُوْلِيْهَا لَكُنْهَا لَا تَدْخُلُ الْخ.»

(٣) البقرة/ ١٤٣. (٤) يوسف/ ٣.

(٥) الأعراف/ ١٠٢. (٦) الشعراء/ ١٨٦.

(٧) القلم/ ٥١. (٨) الإسراء/ ٧٣.

وأما قوله: «إن قتلتم لمسلمًا»، و: «إن يزينك لنفسك»، فشاذا.

وفرق الكسائي بين «إن» مع اللام في الأسماء، وبينها معها في الأفعال، فجعلها في الأسماء: المخففة؛ وأما في الأفعال فقال: إن، نافية، واللام بمعنى «إلا»، لأن المخففة بالاسم أولى، نظرًا إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى، لأن معنى النفي راجع إلى الفعل.

وغيره من الكوفيين قالوا: إنها نافية مطلقًا، دخلت في الفعل، أو في الاسم، واللام بمعنى «إلا».

وقال البصريون: لو كانت اللام بمعنى «إلا»، لجاز: جاءني القوم لزيدًا أي: إلا زيدًا؛ ولا يلزم ما قالوا، إذ ربما اختص بعض الأشياء ببعض المواقع، كاختصاص «لما» بالاستثناء بعد النفي [أو معنى النفي] ^(١).

ومنع أبو علي في المكسورة المخففة المهملة، من تقدير ضمير الشأن بعدها ^(٢) وجوز ذلك بعضهم قياسًا على المفتوحة، وقد مر في باب الضمائر.

[تخفيف أن المفتوحة]

قوله: «وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدر»، قد مر ذلك في ضمير الشأن، مع الخلاف في ذلك. وحكى بعض أهل اللغة إعمالها في المضمرة في السعة نحو قولهم: أظن أنك قائم، وأحسب أنه ذاهب، وهذه رواية شاذة غير معروفة.

وأما في الضرورة فجاء في المضمرة فقط، قال:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق ^(٣) = ١١٠٨

(١) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٣٦٨/٤.

(٢) في المخطوطات بعد قوله: «من تقدير ضمير الشأن بعدها»: «وخالفه بعضهم فأضمر بعدها ضمير الشأن قياسًا على المفتوحة، والأول أولى لاختصاص المفتوحة بذلك لما مر في قسم الأسماء في ضمير الشأن».

(٣) هو الشاهد الثامن بعد الأربعمئة، وسبق ذكره رقم ٤٧٤.

واستشهد به على أن «أن» المخففة المفتوحة لاتعمل في الضمير إلا في الشعر.

وقال:

١١٠٩ = بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الشمال^(١)

قوله: «ويلزمها مع الفعل.. إلى آخره»، قد مضى شرحه في نواصب المضارع. وإذا دخلت على الجملة الاسمية، فقد تكون الجملة مجردة، كقوله:

١١١٠ = أن هالك كل من يحفى ويتعل^(٢)

وقد تكون مصدرية بلاً، نحو: علمت أن لا شىء لك، أو بأداة الشرط، نحو: علمت أن من يضربك أضربه، أو: يرُبُّ، نحو: علمت أن ربَّ خصم لي، على مذهب الكوفيين، أو: بكم، نحو: علمت أن كم غلام لي.

(١) هو الشاهد التاسع والستون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به لما تقدّم قبله.

و«الغيث»: المطر والكلأ ينبُ بماء السماء، والمراد به هذا لوصفه بالمريع، وهو الخصب بفتح الميم وضمها.

وفى القاموس: مرع الوادى: أكلاً كامرع، مثلته الرء، والشمالا بكسر التاء هو: الذخر، وقيل: هو الغياث.

والشاهد من قصيدة عدتها عشرون بيتا لجنوب رثت بها أخاها عمراً ذا الكلب. انظر زهر الآداب/ ٧٩٥.

من شواهد: الإنصاف / ٢٠٧، وابن يعيش ٧٥/ ٨، والمغنى ٢٩/ ١، والتصريح ٢٣٢/ ١، والأشعرونى ١٩١/ ١.

وقبل الشاهد:

وقد علم الضيف والمرملون إذا غبرَ أفقٌ وهبتَ شمالاً

(٢) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد الثمانمائة، وسبق ذكره رقم ٧٨٩ وصدّره:

* فى فنية كسيوف الهند قد علموا *

[معنى كَأَنَّ ولكن، ولعل، وليت شعري]

(هـ): «كأنك، للتشبيه، وتخفف، فتلغى على الأصح، ولكن للاستدراك يتوسط بين كلامين متغايرين معنى وتخفف فتلغى، ويجوز معها الواو، وليت للتمنى، وأجاز الفراء: ليت زيدا قائماً، ولعل للترجى، وشذ/ الجرُّ بها».

٣٦٠ / ٢

[كَأَنَّ]

(ش): فى «كأنَّ» قولان، قال بعضهم: إنها غير مركَّبة، لعدم الدليل عليه. ومذهب الخليل: أن أصل كأنَّ زِيداً أُسْدٌ: إن زِيداً كالأسد، قُدِّمَتْ أداة التشبيه لتؤذن من أول الأمر بقصد التشبيه، فوجب فتح «إنَّ» المكسورة، رعايةً للفظ الكاف، لأنها لا تدخل إلا على لفظ المفردات ففتحت لفظاً، وهى فى المعنى باقية على حالها، لم تَصِرْ بالفتح حرفاً مصدرياً، فصار الكاف مع «أنَّ» كلمة واحدة، فلا محلّ للكاف، كما كان لها حين كانت فى محلّ خبر «إن»، لصيرورتها كجزء الحرف، كما ذكرنا فى كاف «كذا» و«كأين»، ولا تقتضى ما تتعلق به، كما كانت تقتضيه حين كانت فى محلّ الخبر، لأنها خرجت بالجزئية عن كونها جارةً.

فإذا خففت «كأنَّ» فالأصح إلغاؤها، وقد جاء:

= ١١١١

* كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رِشَاءَ خُلْبٍ ^(١) *

(١) هو الشاهد السبعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن أعمال كأنَّ المخففة فصيح، والأفصح إلغاؤها، وقد جاء إعمالها فى هذا الشاهد وأراد بالإلغاء عدم إعمالها لفظاً.

و«الرشاء» بكسر الراء والمدّ: الحبل، وجمعه أرشية. وهو فى الشاهد مثنى مرفوع بالالف، وأصله رشاءن بهمزة بين الفين، وحذفت نونه للإضافة لـ «خُلْبٍ»، والخُلْب بضم الحاء واللام وتسكينها: الليف. وقيل: البشر البعيدة القعر.

والشاهد منسوب لرؤية. انظر ملحقات ديوانه/ ١٦٩.

وذكر البغدادي أنه رأى فى «التخمير» وهو شرح أبيات المفصل لبعض فضلاء العجم، وتبعه الكرماني فى شرح أبيات الموشح، وهو شرح الكافية للخيصى أنه ما قبل هذا البيت:

* ومُعْتَدٍ فَظٌ غَلِيظٌ الْقَلْبِ *

وقال:

= ١١١٢

وصدرٍ مشرق اللون كأن ثدياه حُقَّان^(١)

وإذا لم تعملها لفظاً، ففيها ضمير شأن مقدَّر عندهم، كما في «أن» المخففة.
 ويجوز أن يقال: إن ذلك غير مقدَّر بعدها لعدم الداعي إليه، كما كان في «أن»
 المخففة، لكن لما لزم الفعلية التي تليها ما لزم «أن» المخففة من حروف العوض،
 قوى إضمار الشأن بعدها، إجراءً لها مجرى «أن». ولزوم حرف العوض بعدها
 في الفعلية، يُقوَّى كونها مركبة من الكاف وأن.

ويجىء بعد المهملة: اسمية، كقوله:

= ١١١٣

عبأت له رُمحاً طويلاً وألّة كأن قبسٌ يُعلَى بها حين تُشرعُ^(٢)

وفعلية، كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ الْأُمْسِ﴾^(٣)، وقوله رضى الله عنه فى نهج
 البلاغة: «كأن قد وردت الأظعان» وقوله:

= ويعدّه:

* غادرته مجدلاً كالكلب *

من شواهد: سيبويه ٤٨٠/١، والإنصاف / ١٩٨ والمقرب / ١١٠، والعينى ٢٩٩/٢، والتصريح
 ٢٣٤/١، واللسان: «خلب».

(١) هو الشاهد الحادى والسبعون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به لما تقدّم قبله.

وهذا الشاهد قاتلة مجهول.

من شواهد: سيبويه ٢٨١/١، والإنصاف / ١٩٧، وأوضح المسالك رقم / ١٥٢، والهمع والدرر
 رقم / ٥٣٩. وابن عقيل ١٤١/١، والأشمونى ٢٩٣/١

(٢) هو الشاهد الثانى والسبعون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن «كأن» المهملة لفظاً يجىء بعدها جملة اسمية خبراً لها، واسمها المقدّر هنا
 ضمير الشأن.

والشاهد من أبيات عشرة لمجمّع بن هلال

من شواهد: الإنصاف / ٢٠٣، والحماسة بشرح المازوقى / ٧١٨.

(٣) يونس / ٢٤.

أَفَدِ التَّرْحَلَ غَيْرَ أَنْ رَكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ^(١) = ١١١٤

أى: وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ بِهَا؛ وَإِنْ جَاءَ بَعْدَهَا مَفْرَدٌ كَقَوْلِهِ:

تَمْشَى بِهَا الدَّرْمَاءُ تَسْحَبُ قُصْبَهَا كَأَنَّ بَطْنَ حُبْلَى ذَاتِ أُونَيْنِ مُتَمِّمٍ^(٢) = ١١١٥

(١) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٦٣٦. واستشهد به على «كَأَنَّ» المهملة لفظاً يجرى بعدها جملة خبراً وهى هنا محذوفة، والتقدير: قد زالت بها.

وجاز حذفها لدلالة قوله: «لَمَّا تَزَلْ بِرَحَالِنَا»، واسمها المحذوف عند الشارح ضمير الشأن، والأولى جعله ضمير الركاب لما تقدم، وهى الإبل التى يسار عليها، الواحدة: راحلة، ولا واحد لها من لفظها.

(٢) هو الشاهد الثالث والسبعون بعد الثمانمائة فى الخزانة:

استشهد به على أَنَّ «كَانَ» إذا وقع بعدها مفرد فاسمها يكون غير ضمير الشأن، والتقدير: كَانَ بطنها بطن حبلى، وإنما عدل عن ضمير الشأن، لأن خبره لا يكون إلا جملة. والشاهد - كما فى الخزانة - ثانى بيتين أولهما:

وَخِيفَاءَ أَلْقَى اللَّيْثُ فِيهَا ذِرَاعَهُ فَسَرَتْ وَسَاءَتْ كُلُّ مَا شِئَ وَمُصْرِمٌ

تَمْشَى بِهَا الدَّرْمَاءُ البيت.

و«خِيفَاءَ»: روضة فيها رطب وييس، وهما لونان: أخضر وأصفر، وكل لونين خيف، وسمى الخيف خيفاً، لأن منه حجارة سوداً وبيضاء.

وقوله: أَلْقَى اللَّيْثُ فِيهَا ذِرَاعَهُ، يقول: مُطَرَّتْ بِنُوءِ الذَّرَاعِ وهى ذراع الأسد فسرت الماشى أى صاحب الماشية، وساءت المصرم: الذى لامال له، لأن الماشى يرعىها ماشيته والمصرم يتلف على ما يرى من حسننها، وليس له ما يرعىها.

وقوله: «تَمْشَى بِهَا الدَّرْمَاءُ» يعنى الأرنب، وإنما سُمِّيَتِ الدَّرْمَاءُ لتفارب خطوها، وذلك لأن الأرنب تدرم درماً: تقارب خطوها وتخفيه، لثلاث يقص أثرها، فيقال: درمَاءٌ وكان ينبغى أن يقول: دارمة: وقوله: «تَسْحَبُ قُصْبَهَا» والقَصْبُ: المعى مقصور، والجمع أقصاب وإنما أراد بالقصب: البطن بعينه واستعاره.

يقول: فالأرنب قد عظم بطنها من أكل الكلا وسمت، فكأنها حبلى. و«الأونان»: العدلان. يقول: كَانَ عَلَيْهَا عِدْلَيْنِ لخروج جنبيها وانتفاجهما، ويقال: أُونُ الحمار وغيره: إذا شرب حتى ينتفخ جنباه.

و«مُتَمِّمٌ»: اسم فاعل من أَتَمَّتِ المرأة كَأَفْعَلَتْ: إذا وضعت اثنين فى بطن فهى مُتَمِّمٌ، فإذا كان ذلك عادتْها فهى مُتَمِّمٌ كِمِفْعَالٍ.

والشاهد منسوب إلى ذى الرمة. انظر ملحقات ديوانه/ ٧٥٩.

من شواهد: الإنصاف / ٢٠٤، واللسان: «أون»، و«مشى» وفى ب فقط ٣٧١/٤: «ذات حولين» بالخاء واللام، وتحريف.

فالمحذوف غير ضمير الشأن، أى: كأن بطنها بطن حبل، وقوله:

١٠١٦ = ويوماً توافينا بوجهٍ مقسّم كأن ظبيةً تعطو إلى ناضر السّلم^(١)

برفع ظبية، يجوز أن يكون «ظبية تعطو» جملة اسمية، وأن يكون «تعطو» صفة ظبية، واسم كأن محذوف، أى: كأنها ظبية،

ويروى: كأن ظبيةً بالنصب على إعمال «كأن»، ويروى بجرّها على أن «أن» زائدة، أى: كظبية.



(١) هو الشاهد الرابع والسبعون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به: على أنه روى برفع «ظبية» ونصبها وجرّها.

و«تعطو» تتطاول. و«وارق السّلم»: الذى أخرج ورقه، و«مقسّم»: أى بوجه محسّن، وأصله من القسّات، وهى مجارى الدموع وأعالى الوجه.

ويروى: «إلى وارق السّلم»، و«السلم»: شجر بالبادية معروف.

والشاهد مختلف فى نسبه. قيل: إنه لعليّ بن أرقم اليشكرى من جملة أبيات قالها فى شأن امرأته، وقيل: لابن أصرم اليشكرى، وقيل: لراشد بن شهاب اليشكرى.

من شواهد: سيبويه ٢٨١/١، وشرح شذور الذهب / ٢٥٢، وقطر الندى / ٢١٨، والمقرّب / ١١١/١، والمنصف ٢٢١/٢، وابن الشجرى ٣/٢ وابن يعيش ٧٢/٨، والهمع والدرر رقم / ٥٤٠، والاشمونى، ٢٩٣/١، والإنصاف / ٢٠٢، والمغنى / ٣٢/١، وأمالى القالى ٢/٢١٠، والكامل للمبرد / ١١١/١.

[لكن]

قوله: «ولكن»، هي عند البصريين مفردة، وقال الكوفيون: هي مركبة من «لا» و«إن» المكسورة، المصدرة بالكاف الزائدة، وأصله: لا كإن، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة، ف«لا» تفيد أن ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيًا وإثباتًا، و«إن» تحقق مضمون ما بعدها.

ولا يخفى أثر التكلف فيما قالوا، وهو نوع من علم الغيب، وفيه نقل الحركة إلى المتحرك، وهو كما قالوا: إن «كم» مركبة من الكاف و«ما»، والأصل عدم التركيب.

قوله: «بين كلامين متغايرين معنى»، أى: فى النفى والإثبات، والمقصود: التغاير المعنوى لا اللفظى، فإن اللفظى قد يكون نحو: جاءنى زيد، لكن عمرًا لم يجرى؛ وقد لا يكون؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا﴾ إلى قوله: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾^(١)، أى: ولكن الله لم يركهم كثيرًا.

وتقول: زيد حاضر، لكن عمرًا مسافر، ولا يلزم التضاد بينهما تضادًا حقيقيًا بل يكفى تنافيهما بوجه ما، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾^(٢)، فإن عدم الشكر غير مناسب للإفضال، بل اللائق به أن يُشكر المفضل، ومثله كثير.

فإذا خفت الغيت، والأخفش ويونس، أجازا إعمالها مخففة، ولا أعرف به شاهدًا.

ويجوز دخول الواو عليها مشددة / ومخففة، ويجوز كون الواو عاطفة ٣٦١/٢
للعجالة على الجملة؛ وجعلها اعتراضية أظهر من حيث المعنى.

(١) الأنفال / ٤٣.

(٢) البقرة / ٢٤٣.

وجاءَ فى الشعر حذف نون المخففة للساكنين، قال:

١١١٧ = فليستُ بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل^(١)

[ليت]

قوله: «وليت للتمنى.. إلى آخره»، قد مضى شرحه فى أول هذا الباب.

[لعل]

قوله: «ولعل للترجى، وشذ الجربها»، فيها إحدى عشرة لغة؛ أشهرها: لعل، وعَلَّ؛ وجاء: لَعَنَّ بعين غير معجمة، و: لَعَنَّ، بغين معجمة، وآخرهما نون؛ وجاء: رَعَنَّ، ورَغَنَّ، بجعل الراء مقام اللام، ولَأَنَّ، وَأَنَّ، وَلَعَاءَ بالمد، قال:

١١١٨ = لعاء الله فضلكم علينا بشيءٍ أن أمكم شريم^(٢)

وقد يقال: لعلَّت، كرَّبت.

وعقيل: يجروُن بلعل، مفتوحة اللام الأخيرة ومكسورتها، وكذا، بعلَّ، مكسورة اللام ومفتوحتها؛ قال:

١١١٩ = فقلت: أدعُ أخرى وارفع الصوت جهرةً لعلَّ أبى المغوار منك قريب^(٣)

(١) هو الشاهد الخامس والسبعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن حذف النون من: «لكن» لالتقاء الساكنين ضرورة تشبيهاً بالتثنية أو بحرف المدّ واللين، من حيث كانت ساكنة - وفيها غنة وهى فضل صوت فى الحرف، كما أن حرف المدّ واللين ساكن، والمدّ فضل صوت والشاهد من قصيدة للنجاشى الحارثى.

من شواهد: سيبويه ٩/١، والخصائص ٣١٠/١، والمنصف ٢٢٩/٢، والإنصاف ٦٨٤/٢، وابن يعيش ١٤٢/٩، والمغنى ٣٢٣/١، والهمع والدرر رقم ١٧٠٤، والأشباه والنظائر رقم ٢٤٢ والأزهية ٣٠٦، والأشمونى ٢٧١/١.

(٢) هو الشاهد السادس والسبعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن: «لعاء» لغة فى «لعلَّ» كما فى البيت، قال البغدادى: ولم أرمن أنشده كذا إلا ابن الأبنارى فى كتاب «الإنصاف».

و«الشريم» وكذلك الشروم: هى المرأة المقضاة، وهى التى صار مسلكها واحداً.

من شواهد: المقرب ١٩٣/١، والعينى ٢٤٧/٣، والتصريح ٢/٢، والأشمونى ٢٠٤/٢.

(٣) هو الشاهد السابع والسبعون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

وهي مشكلة، لأن جرّها، عمل مختص بالحروف، ورفعها، لمشابهة الأفعال، وكون حرف عاملاً عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة مما لم يثبت.

وأيضاً، الجار لا بدّ له من متعلق، ولا متعلّق لها هنا، لا ظاهراً ولا مقدّراً، فهي مثل «لولا»، الداخلة على المضمّر المجرور، عند سيّويه: جارة لا متعلق لها.

وفي البيت الذي أنشدناه، إن روى بفتح اللام الأخيرة، يحتمل أن يقال: اسم لعل، وهو ضمير الشأن، مقدّر، وأبى المغوار مجرور بلام مقدرة، حذفت لتوالى اللامات، أى: لعله لأبى المغوار منك: جواب قريب.

ويجوز أن يقال: ثانى لامى لعل محذوف، واللام المفتوحة جارة للمظهر، كما نقل عن الأخفش أنه سمع من العرب فتح لام الجر، الداخلة على المظهر، ونقل أيضاً، ذلك عن يونس وأبى عبيدة والأحمر.

وإن روى بكسر اللام، فضمير الشأن، أيضاً مقدّر، مع حذف ثانى لامى لعل، لاجتماع الأمثال، ثم أدغمت الأولى، فى لام الجر.

ويجوز فى هذه الرواية أن يقال: الأصل: لَعَا، أى انتعش، دعاء له، فأدغم تنوينه فى لام الجر.

وهذه الوجوه متعذرة فيما أنشده أبو عبيدة.

لعلّ الله يُمَكِّنِي عليها جِهَارًا من زُهير أو أُسَيْد^(١) = ١١٢٠

= واستشهد به على أن «لعل» فى لغة عقيل جارة، ولهم فى لامها الأولى الإثبات والحذف، وفى الثانية الفتح والكسر.

والشاهد من قصيدة مرثية لكعب بن سعد الغنوى.

من شواهد: العيني ٢٤٧/٣، والمغنى ٢٢٢/١، ٧٨/٢، والتصريح ١٥٦/١، ٢١٣، والأشمونى ١٢٤/١، ٢٠٥/٢، والهمع والدرر رقم / ١١٢١ والنوادر لأبى زيد / ٢١٨، وأمالى ابن الشجرى ٢٣٧/١، ورصف المباني / ٣٧٥، وأمالى القالى ١٥١/٢.

(١) هو الشاهد الثامن والسبعون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أنه تتعذر هنا تلك التخريجات المتقدمة فى البيت قبله، فيتعين كون: «لعل» فيه حرف جر، ولفظ الجلالة مجروراً به، ولا يصح أن يدعى أن الأصل: «لعا الله» وهو ظاهر تعالى =

بجرّ «الله».

واللام الأولى في «لعلّ» زائدة عند البصرية، أصلية عند الكوفية، لأن الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة، إذ مبناها على الخفّة، والبصرية نظروا إلى كثرة التصرف فيها والتّلعّب^(١) بها، وجواز زيادة التاء فيها.

فإن سُمّي بها لم تنصرف عند البصريين، للتركيب والعلمية، وكذا عند الكوفيين، لشبه العجمة والعلمية، لأنها ليست من أوزان كلامهم.

[أحوال الاسم والخبر بعد دخول الأحرف الستة]

واعلم أن حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الأحرف عليهما كحالهما قبل دخولها، لكنه يجب تأخير الخبر ههنا، إلا أن يكون ظرفاً أو جاراً أو مجروراً، فيجوز توسطه بين هذه الحروف وأسمائها، نحو: ان في الدار زيداً، وإن كان الاسم مع ذلك نكرة، وجب تأخيرها، نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً﴾^(٢) كما في المبتدأ والخبر، وكل ذلك قد ذكرناه في باب المرفوعات، في خبر «إن».

ولا يجوز حذف أسمائها التي ليست بضمير الشأن إلا في الشعر، على قلة وضعف، كقوله:

= الله عن ذلك علوّ كبيراً.

ولا يمكن أن يكون تقديره: لعلّه الله يمكنني، بتقدير ضمير الشأن. وجرّ الجلالة إمّا بلام مقدّرة كما قال ابن عصفور، وإمّا باللام المدغمة في لام لعلّ المخففة كما قال أبو على سواء كانت لام لعل مكسورة أم مفتوحة في لعلّ الله، فإن ذلك لا وجه له لاعمى ولا صناعة. أما الأول فظاهر، وأمّا الثاني فلأنه لا يصح أن يكون: «الله» خبر ضمير الشأن، لأنه ليس بجمله إذا لم يقع خبراً لمبتدأ.

والشاهد لخالد بن جعفر. وهو جاهلي.

و«أسيد» في الشاهد هو أخو زهير بن جديمة بن رواحة العبسي وضمير «عليها راجع إلى مُقَرَّبَةٍ في البيت السابق للشاهد. وهو:

مُقَرَّبَةٍ أو أسبها بنفسى وألحفها ردائي في الجليل

من شواهد: أمالي المرتضى ٢١٢/١، والتصريح ٣/٢.

(١) في ب: «والتلقب بها» صوابه من ط والمخطوطات.

(٢) المزمّل / ١٢.

فلو كنت ضيِّبًا عرفت قرابتى ولكن زنجي غليظ المشافر^(١) = ١١٢١
 فيمن روى برفع «زنجي» أى: ولكنك زنجي، ومن روى بنصبه، فالخبر
 محذوف، أى: ولكن زنجيًا هكذا، لا يعرف قرابتى.

وأما ضمير الشأن فيجوز حذفه فى الشعر كثيرًا، كقوله:

إن من لام فى بنى بنت حساً ن، ألمه وأعصه فى الخطوب^(٢) = ١١٢٢
 وقوله:

١١٢٣ = إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وظياء^(٣) / ٣٦٢ / ٢

وذلك لأن أداة الشرط، لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة.

وأما فى غير الشعر ففيه خلاف، والأصح جوازه قليلاً، لكن بشرط ألا يلى
 الأحرف فعل صريح، لكراهة دخول الأحرف المختصة بالاسم على الفعل
 الصريح، فلا تقول: إن قام زيد بمعنى إنه قام زيد.

وحكى الخليل عن بعض العرب: إن بك زيد مأخوذ، أى: إنه، وتقول: إن فى
 الدار يجلس أخواك، قال:

(١) هو الشاهد التاسع والسبعون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أنه لا يجوز حذف أسماء هذه الحروف غير ضمير الشأن إلا فى الشعر على قلة
 وضعف كما فى هذا البيت، والتقدير: ولكنك زنجي و«المشافر»: جمع مشفر بكسر الميم وفتح
 الفاء، وهو شفة البعير، واستعير هنا لشفة الإنسان لما قصد من بشاعة الحلقة.
 والشاهد للفرزدق، ديوانه / ٤٨١ يهجو رجلاً من ضبة.

من شواهد: سيبويه ٢٨٢ / ١، والمتنصف ١٢٩ / ٣، وابن يعيش ٨١ / ٨ والمقرب ١٠٨ / ١، والمغنى
 ٢٢٦ / ١، والهمع والدرر رقم / ٥١٢ ومجالس ثعلب ١٠٥ / ١، والمحاسب ١٨٢ / ٢، وأسرار
 البلاغة / ٣٦ تحقيق محمود شاكر، والإنصاف / ١٨٢، والمغنى ٣٢٣ / ١.

(٢) هو الشاهد السابع بعد الأربعمائة، وسبق ذكره رقم ٤٧٣.

واستشهد به على أن ضمير الشأن يجوز حذفه فى الشعر كثيراً بخلاف حذف اسم هذه الحروف،
 فإنه وإن اقتص حذفه فى الشعر، لكنه بضعف وقلة.

(٣) هو الشاهد الثامن والسبعون فى الخزنة، وسبق ذكره رقم ٨١.

واستشهد به على ما استشهد به فى البيت السابق.

١١٢٤ = كَأَنَّ عَلَى عَرْنِينِهِ وَجِيئَهُ أَقَامَ شُعَاعُ الشَّمْسِ أَوْ طَلَعَ الْبَدْرُ^(١)

وإنما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف، لبقاء تفسيره، وهو الجملة فهو كالزائد؛ وجاء في الخبر: «أَنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ».

وعند الكسائي: «مِنْ» فيه زائدة، وعند ابن كيسان الحروف في مثله غير عاملة لفظاً كالمكفوفة.

وإذا عَلِمَ الْخَبْرَ جاز حذفه مطلقاً، سواء كان الاسم معرفة أو نكرة، والكوفيون يشترطون تنكير الاسم، لكثرة ما جاء كذلك، نحو قوله:

١١٢٥ = إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًا وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضُوا مَهَلًا^(٢)

أى: إن لنا محلاً في الدنيا، ومرتحلاً في الآخرة، وإن في رحيل السَّفَرِ إِذْ مَضُوا إلى الآخرة مَهَلًا، أى سبقاً، أى: لا يرجع الراحلون إلى الآخرة.

(١) هو الشاهد الثمانون بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن حذف ضمير الشأن في غير الشعر يجوز بقلة إن لم يل هذه الأحرف فعل صريح كما في البيت ومثله في الكلام جائز بقلة نحو: إن بك زيد مأخوذ. و«العَرْنِين» بالكسر: هو من كل شيء أوله، ومنه عرنين الأنف لأوله وهو ما تحت مجتمع الحاجبين، وهو موضع الشمم. وقائل هذا البيت مجهول.

من شواهد: الهمع والدرر رقم / ٥١٤.

(٢) هو الشاهد الحادى والثمانون بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه إذا علم الخبر جاز حذفه سواء كان الاسم نكرة أم معرفة، وسواء كررت إن أم لا؟

فالأول كما في المصراع الأول من البيت، والتقدير: إن لنا محلاً في الدنيا ما عشنا، وإن لنا مرتحلاً في الآخرة.

و«السَّفَر»: جمع مسافر. والسَّفَر: الرفاق قد توغلوا في المضي لارجوع لهم - ونحن على أثرهم عن قريب، وقوم سفر مثل صاحب وسفَّار مثل راكب وركاب، والسَّفَر بفتحين: قطع المسافة ويقال في رحيل من رحل ومضى مَهْلٌ أى لا يرجع، والمَهْلُ: السَّبَق والشاهد للأعشى ديوانه / ١٧١.

من شواهد: سيويه / ٢٨٤، وابن الشجرى / ٣٢٢، وابن يعيش / ١٠٣، والهمع والدرر رقم / ٥٠٨، والمقتضب / ١٣٠، والخصائص / ٣٧٣، والمحتسب / ٣٤٩، ودلائل الإعجاز / ٢٢٤، والمقرب / ١٠٩، والمغنى / ٨٧ - ٢٦٣، والأشباه ولنظائر / رقم / ٢٣٠.

وتقول: إن مالا وإن ولداً، وإن غيرها إبلاً أو شاء، أى: إن لنا ذلك
والفراء يشترط فى جواز حذف أخبارها: تكرير «إن»، كما قيل، إن أعرابياً قيل
له: إن الزبابة الفأرة^(١)، فقال: إن الزبابة، إن الفأرة، أى: هما مختلفان.
والردّ على المذهبين: ما روى أن المهاجرين قالوا: يارسول الله، إن الأنصار
نصرونا ووصلونا، قد فضلونا وآوونا وفعلوا بنا، فقال عليه الصلاة والسلام:
ألستم تعرفون ذلك؟ قالوا: بلى يارسول الله، فقال عليه السلام: إن ذلك؛ أى: إن
ذلك كذلك.

وما روى من قول عمر بن عبد العزيز، لمن مات إليه بقرابة: «إن ذلك»، أى
مصدق، ثم ذكر المات حاجته، فقال عمر: «لعل ذلك»، أى: لعل مطلوبك
حاصل.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٢)، أى: هلكوا،
وقيل: الخير: يصدون، والواو زائدة؛ وقال الشاعر:

خَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قَرِيشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَارِمَ نَهَشَلَا^(٣) = ١١٢٦

قال ابن يعيش: لم يأت خبر «إن» المحذوف، إلا ظرفاً أو جاراً ومجروراً، قال:
والجيد أن يقدر فى: إن ذلك، ولعل ذلك: الظرف، أيضاً؛ أى إن لك ذلك، ولعل
لك ذلك.

(١) فى هامش ط: الزبابة: فأرة صماء، يضرب العرب بها المثل، فيقال: «أسرق من زبابة».

(٢) الحج/٢٥.

(٣) هو الشاهد الثانى والثمانون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن هذا البيت يردّ على الكوفيين فى اشتراطهم لحذف الخبر تنكير الاسم، وعلى
الفراء فى اشتراطه تكرير أن، فإنه حذف خبر أن المفتوحة الهمزة الثانية، وبدلالة، ما قبله تقديره:
تفضلوا، واسمها معرفة، وهى غير مكررة، وأما أن الأولى المفتوحة الهمزة أيضاً فخبها مذكور.
والأكارم: جمع أكرم، و«نهشلا» بدل من الأكارم وهو أبو قبيلة.

والشاهد نسبة ابن يعيش إلى الأخطل وليس فى ديوانه.

من شواهد: المقتضب ١٣١/٤، والخصائص ٣٧٤/٢، وابن الشحرى ٣٢٢/١، وابن يعيش

١٠٤/١، والمقرب ١٠٩/١.

وأقول: لا مُلجئٌ إلى جعل جميع الأخبار المحذوفة ظروفًا، فلم نرتكبه؟ بل نقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفًا كان أولاً.

وقد يسدّ مسدّ الخبر: واو المصاحبة، نحو: إنَّ كلَّ رجلٍ وضيعته، والحال نحو: إن ضربي زيداً قائماً.

[ليت شعري]

وأما قولك: ليت شعري؛ فالشعر بمعنى الفطنة، مصدر من شعرت اشعرُ كنصرت أنصر، أى فطنت له. قال سيويه: أصله: ليت شعرتى حذفوا الهاء فى الإضافة كما فى قوله: أبو عذرها^(١)؛ فلعلّه لم يثبت عنده مصدرًا إلا بالهاء، كالنَّشدة، والأ فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة.

والنزم حذف الخبر فى: ليت شعري؛ مردقًا باستفهام، نحو: ليت شعري: أتأبىنى أم لا؟ وهذا الاستفهام مفعول «شعري»، كما ذكرنا فى أفعال القلوب فى نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو؟ أى ليت علمى بما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل.

وقال المصنف: هذا الاستفهام قائم مقام الخبر، كالجار والمجرور، فى: ليتك فى الدار؛ وفيه نظر، لأن «شعري» مصدر، معناه متعلق بمضمون / الجملة الاستفهامية فهى من حيث المعنى مفعول «شعري»، ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يُخبر به عنه، لأن علمك بالشىء: غير ذلك الشىء.

وقال ابن يعيش: الاستفهام سادُّ مسدَّ الخبر، كسدَّ جواب «لولا» مسدَّ خبر المبتدأ [الذى بعده]^(٢) وفيه أيضًا نظر^(٣) لأن محل خبر «شعري» الذى هو مصدر، بعد جميع ذلوله، من فاعله ومفعوله، فمحله بعد الاستفهام، فكيف يكون

(١) العذراء: البكر جمعه: العذارى، والعذارى، والعذراوات.

وأبو عذرها أى أول من فصن بكارتها.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٣٧٨/٤.

(٣) كلمة: «نظر» سقطت من ب ٣٧٨/٤.

الاستفهام فى مقام الخبر، ومقامه بعده؟ بل هو خبر وجب حذفه بلا سادّ مسدّد، لكثرة الاستعمال.

وقد يُحذف الاستفهام مع العلم، نحو قوله:

ليت شعرى مسافر بن أبى عمّ — رو وليت يقولها المحزون^(١) = ١١٢٧

أى: ليت أنجتمع أم لا؟ ومسافر، منادى.

وقد يخبر ههنا، بشرط الإفادة، عن نكرة بنكرة، لأننا ذكرنا فى باب المبتدأ، أن التخصيص غير مشروط فى المبتدأ، مع حصول الفائدة، وإنما لم يخبر عن المبتدأ المنكر بخبر مؤخر، لثلاثا يلتبس المبتدأ بالخبر، وذلك لتوافق إعرابيهما، وأما ههنا فالإعرابان مختلفان، قال:

* فإن شفاءً عبرة مهراقة^(٢) * = ١١٢٨

على ما أنشد سيويه.

ويجوز أيضاً، الإخبار عن النكرة بالمعرفة، نحو: إن كريماً أبوك، قال تعالى:

﴿فَإِنْ حَسِبَكَ اللَّهُ﴾^(٣)، كما قلنا فى باب كان، فى:

* أظبيّ كان أمك أم حمار^(٤) * = ١١٢٩

(١) هو الشاهد الثالث والثمانون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الاستفهام بعد: ليت شعرى قد يحذف كما فى البيت، وتقديره: ليت شعرى أنجتمع أم لا؟

والشاهد لابی طالب عم النبي ﷺ رثى بها مسافراً المذكور.

وهو مطلع قصيدته. انظر غايه المطالب فى شرح ديوان أبى طالب/ ١٦٨.

(٢) هو الشاهد الحادى والأربعون بعد السبعمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٩٢٦.

واستشهد على أنه يجوز فى باب إن الإخبار عن النكرة بالنكرة وتقام الشاهد:

* فهل عند رسم دارس من معول *

(٣) الأنفال/ ٦٢.

(٤) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة. وقد سبق ذكره رقم ٦٣٤.

واستشهد به على أنه يجوز فى باب كان الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وصدر الشاهد:

* فإنك لاتبألى بعد حول *

ويجوز أن يكون «كفافاً» فى قوله:

١١٣٠ = فليت كفافاً كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي^(١)

اسم ليت، والجملة خبره، على أن يُروى «خيرك» بالنصب، فيكون اسم كان، أيضاً نكرة، لكونه ضميراً راجعاً إلى «كفافاً».

وإن روى برفعه، فاسم «ليت»، ضمير شأن محذوف، وقوله: «خيرك وشرك» اسم كان، وكفافاً، خبره.

ولم يُشَنَّ لكونه مصدرًا فى الأصل، و«عنى» متعلق بكفافاً، أى: مكفوفين عني؛ والماء، على هذا الوجه، منصوب، أى: ما ارتوى مرتوي من الماء.

وقيل: شرك مرتو، بتقدير: مرتويًا: اسم وخبر، معطوف على اسم كان وخبره، أعنى خيرك كفافاً، أى: كان خيرك كفافاً وشرك مرتويًا عني، أى كافاً، فحذف النصب ضرورة كما فى قوله:

١١٣١ = * فلو أن واشى باليمامة داره^(٢) *

ويكون الماء، على هذا الوجه، مرفوعاً، فاعل «ارتوى»، أى: ما دام الماء ريان.



(١) هو الشاهد الرابع والثمانون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز أن يكون «كفافاً» اسم ليت، وجملة كان خبرها واسمها الضمير المستتر فيها، الراجع إلى كفاف، وخبرها: «خيرك» بالنصب، فيكون اسم كان أيضاً نكرة كاسم ليت لكونه راجعاً إلى كفاف.

والشاهد ليزيد بن الحكم الثقفي كما فى «أمالى ابن الشجرى» ٢/ ٢٩٤.

من شواهد: ابن الشجرى ١/ ١٨٢، ٢٨٥، ٢٩٤، والإنصاف ١/ ١٨٤، والمغنى ١/ ٣٢٠، والأشباه والنظائر رقم / ٧٥٧.

(٢) هو الشاهد الخامس والثمانون بعد الثمانمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه حذف النصب من «واش» لضرورة الشعر، وكان القياس: «فلو أن واشياً».

والشاهد من قصيدة لمجنون بنى عامر: ديوانه / ١٢٣، وعجزه.

* ودارى بأعلى حضرموت أهدى ليا *

من شواهد: ابن يعيش ٦/ ٥١، وشرح شواهد الشافية / ٧١ - ٤٠٥، والمغنى ١/ ٣٢١ والهمع

والدرر رقم / ١١٦، والأشمونى ١/ ١٠٠، وحاشية يس / ٩٠.

[حروف العطف ومعانيها]

(ص): «الحروف العاطفة»^(١): الواو، والفاء، وثم، وحتى، واو ، وإمّا، وأم، ولا، وبل، ولكن، فالأربعة الأولى للجمع، فالواو للجمع مطلقاً، لا ترتيب فيها، والفاء للترتيب، وثم مثلها بمهلة، وحتى مثلها، ومعطوفها جزء من متبوعه، لتفيد قوة أو ضعفاً.

(ش): اعلم أن بعضهم عدَّ «أى» المفسّرة منها، وعند الأكثرين: أن ما بعدها عطف بيان لما قبلها، كما قال بعضهم: إن «بَلْ» التى بعدها مفرد، نحو: جاءنى زيد بل عمرو، أو: ما جاءنى زيد بل عمرو، ليست منها، لأن ما بعدها بدل غلط عما قبلها، وبدل الغلط بدونها غير فصيح، وأمّا معها ففصيح مطرد، فى كلامهم، لأنها موضوعة لتدرك مثل هذا الغلط.

[الواو]

قوله: «للجمع»، مراد النحاة بالجمع ههنا: ألا تكون لأحد الشئين أو الأشياء، كما كانت «أو» و«إمّا» وليس المراد: اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل، فى زمان أو فى مكان، فقولك جاءنى زيد وعمرو، أو: فعمرو، أو: ثمَّ عمرو، أى حصل الفعل من كليهما، بخلاف: جاءنى زيد أو عمرو، أى حصل الفعل من أحدهما دون الآخر.

قوله: «فالواو للجمع مطلقاً»، معنى المطلق، أنه يحتمل أن يكون حصل من كليهما فى زمان واحد، وأن يكون حصل من زيد أولاً، وأن يكون حصل من عمرو أولاً/ فهذه ثلاثة احتمالات عقلية، لادليل فى الواو على شىء منها. ٣٦٤/٢

هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين، ونقل بعضهم عن الفراء، والكسائى

(٤) علق الشريف على قوله: «العاطفة» بقوله:

العطف فى اللغة: الإمالة، والثنى، وإنما سميت حروف العطف لإمالتها ما بعدها إلى ما قبلها، وتشريكها إياه معه، وفى الاصطلاح: ربط لفظ بلفظ بأحد الحروف العشرة.

وثعلب والرَّبْعَى، وابن درستويه، وبه قال بعض الفقهاء : أنها للترتيب. دليل الجمهور: استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب [نحو المال بين زيد وعمرو، وتقاتل زيد وعمرو]^(١) وفيما: الثاني فيه قبل الأول، كقوله:

أَوْجُونَةٌ قُدَحَتْ وَفُضَّ خَتَامُهَا^(٢)

= ١١٣٢

وقوله تعالى : ﴿وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي﴾^(٣) وقوله : ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾^(٤) والأصل في الاستعمال: الحقيقة، ولو كانت للترتيب، لتناقض قوله تعالى : ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾^(٥) وقوله تعالى في موضع آخر: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾^(٦) إذ القصة الواحدة [إذ يكون الدخول متقدماً على القول متأخراً عنه في حالة واحدة]^(٧).

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٣٨٢/٤

(٢) هو الشاهد السادس والثمانون بعد الثمانمائة في الخزانة، واستشهد به على أن الواو لا تدل على الترتيب بل تدخل على متقدم على ما قبله كما هنا، فإن فض الختام قبل القدح وصدرة:

أَغْلَى السَّبَاءِ بِكُلِّ أَدَكْنٍ عَاتِقٍ

و«السَّبَاءُ»: اشتراء الخمر، ولا يقال في غيرها، يقال: سبأت الخمر أسبؤها سبَاءً، بفتح عين الماضي والمضارع أى أدفع الثمن غالباً.

و«الدكنة»: لون يضرب إلى السَّوَادِ، يعنى زَقًا قد صلح وجاد في لونه ورائحته لِعَتَقِهِ، والزَّق: الظرف، و«عاتق» بمعنى عتيق صفة أدكن، و«الجونة»: الخابية مطلية بالقار.

و«قدحت»: غُرِفَتْ، والمَقْدَحَةُ: المِغْرَفَةُ، و«ختامها» طينها الذى يختم به.

والشاهد من معلقة لببّد : قال الزوزنى: يقول : أشتري الخمر غالية السعر باشتراء كل زق أدكن أو خابية سوداء قد فُضَّ خَتَامُهَا واغترف منها.

وقوله: قدحت وفض ختامها فيه تقديم وتأخير، تقديره، فض ختامها وقدحت، لأنه ما لم يُكسر ختامها لا يمكن اغتراف ما فيها من الخمر.

من شواهد: ابن عيش ٩٢/٨، ورصف المباني ٤٤١، والعيني ١٢٥/٤.

(٣) آل عمران / ٤٣.

(٤) الجاثية / ٢٤.

(٥) البقرة/ ٥٨.

(٦) الأعراف/ ١٦١.

(٧) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٣٨٢/٤.

ثم اعلم أن الواو، مرة تجمع وتشرك الاسمين فصاعداً، فى فعل واحد ، نحو :
قام زيد وعمر، أى حصل منهما القيام. ومرة تجمع الفعلين فصاعداً فى اسم
واحد نحو: قام زيد وقعد، أى حصل كلا الفعلين من زيد.

ومرة تجمع مضمونى الجملتين فصاعداً فى الحصول، نحو: قام زيد، وقعد
عمر، ونحو: زيد قائم وعمر قاعد^(١).

فإن قلت: لو لم تجيء بالواو فى عطف الجملة، لعلم، أيضاً، حصول مضمونى
الجملتين، فما فائدتها؟

قلنا: بلى، ولكن كان يحتمل احتمالاً مرجوحاً: أن يكون الكلام الأول غلطاً،
ويحتمل حصول أحد الأمرين، فبالواو صار نصاً فى حصول الأمرين معاً، ففائدة
الواو فى مثله، كفائدة: «لا» فى مثل قولك: ما جاءنى زيد ولا عمرو - كما
يجىء، فكأنه زائد يفيد النص، وإن لم يعد النحاة فى الزوائد.

(١) بعد قوله: «وعمر قاعد» زيادة فى المخطوطات وهى:

«فلولا الواو لجاز توهم أن الاسم الأول فى الصورة الأولى، والفعل الأول فى الثانية: والكلام
الأول فى الثالثة والرابعة واقع عن سهو وغلط، والثانى تدارك له، أو لجاز توهم أن المتكلم فى
المواضع الثلاثة قصد أحدهما، إذ كثيراً ما يورد الكلام بـ «لا» أو مع القصد إلى معناه كقول
الشاك: كنت أكل تمرّاً زيباً أى أحدهما، وكذا تقول: خرج زيد دخل عمرو، فإنه كما يحتمل
القطع بوقوع الأمرين كليهما وهو الظاهر يحتمل وقوع أحدهما، فبالواو تصير الجمعية نصاً، كما
بـ «أو» يصير معنى أحدهما نصاً، ثم إذا نفيت، نحو: جاءنى زيد وعمر مثلاً، قلت: ما جاءنى
زيد وعمر، فهو نفى لمركب أعنى المجيئين، والمركب كما يتنفى بانتفاء جزئيه معاً يتنفى أيضاً
بانتفاء أحد جزئيه، دون الآخر، فيحتمل أن يكون معناه انتفاء المجيئين كليهما، وأن يكون المعنى
انتفاء أحد المجيئين، فإذا قصدت التنصيص، على المعنى الأول جئت بـ «لا» الزائدة، بعد واو
المعطف، فقلت: ما جاء زيد ولا عمرو.

وقد تزايد طرداً حيث لا يمكن نفى أحد الفعلين كما فى قوله تعالى: «وَلَا تَسْتَوِى الْحَسَنَةُ وَلَا
السَّيِّئَةُ»، «وما يستوى الأحياء ولا الأموات» لأن الاستواء بمعنى التساوى، وإذا انتفت المساواة
من أحد الطرفين فلا بد من انتفائها من الآخر أيضاً، وما قيل: من أن زيادة «لا» لدفع وهم أن
المنفى هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع فى وقت لشيء، لأن نفى الشيء مطلقاً وإرادة نفية مقيداً
خلاف الظاهر، كما تقول: ما جاءنى رجل، وتريد رجل قصير أو نحوه، فإن كررت العامل
فقلت: ما جاءنى زيد، وما جاءنى عمرو فهو عند سيويه للمجيئين إلخ.

واعلم أنك إذا نفيت نحو: جاءنى زيد وعمرو، مثلاً، وقلت: ما جاءنى زيد وعمرو، بلا قيد، فهو فى الظاهر نفى للاحتمالات الثلاثة، أى: لم يجيئنا، لا فى وقت واحد، ولا مع الترتيب.

والأكثر على ألا يعطف على المنفى بالواو، إلا وبعد الواو «لا»، نحو: ما جاءنى زيد ولا عمرو، وذلك لأن الواو، وإن كان فى الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع فى وقت، وعلى الترتيب، إلا أنه، لما كان يستعمل كثيراً للاجتماع فى وقت، كما فى المفعول معه، واو الصرف، ومع العطف أيضاً، نحو: كيف أنت وقصعة من ثريد، وكل / رجل وضيعته خيف أن يكون مراد المتكلم : ما جاءنى زيد مع عمرو، فيكون قد نفى الاجتماع فى وقت، لا ترتب مجيء أحدهما على مجيء الآخر، فجاء بلا، فى الأغلب دفعا لهذا التوهم، وبيان أن المراد نفى الاحتمالات الثلاثة.

وقد تزايد فيما لا يحتمل الترتيب طرداً، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾^(١) وقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِ الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾^(٢).

وإن أردت نفى بعض الاحتمالات دون بعض، فلا بد من القيد، نحو: ما جاءنى زيد وعمرو معاً، أو ما جاءنى زيد أولاً وعمرو ثانياً، أو: ما جاءنى زيد ثانياً وعمرو أولاً، فينتفى بعد أن تقيّد بأحد الاحتمالات الاحتمال الآخر.

وأما لو كررت العامل فقلت: ما جاءنى زيد، وما جاءنى عمرو، فهو، عند سيبويه نفى للمجئيين، المنقطع أحدهما عن الآخر، كأن المخاطب توهم أنه حصل مجيء، كل واحد منهما، لكن منقطعاً عن مجيء الآخر، فرفعت بهذا الكلام وهمه.

وعند المازنى: هو أيضاً، نفى للاحتمالات الثلاثة، كما كان من دون تكرير

(١) فصلت/ ٣٤.

(٢) فاطر/ ٢٢.

العامل، وهذا القول أقرب ، وتكون فائدة تكرير الفعل المنفى، كفائدة زيادة «لا» بعد الواو وأكثر.

[فاء العطف]

فوله: «والفاء للترتيب»، اعلم أن الفاء تفيد الترتيب، سواء كانت حرف عطف أو، لا، فإن عطف مفرداً، على مفرد، ففائدتها: أن ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب إليه وإلى المعطوف عليه: بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة، فمعنى قولك: زيد فعمر: أى حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل، ومعنى ضربت زيدا فعمرًا، أى وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد.

وإذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد، فالترتيب ليس فى ملابستها لمدلول عاملها، كما كان فى نحو: جاءنى زيد فعمر، بل فى مصادر تلك الصفات كقولك: جاءنى زيد، الأكل فالنائم، أى: الذى يأكل فىنام، كقوله:

يا لهف زِيَابَةً لِلْحَارِثِ الصَّا بح فالغائم فالآيب^(١) = ١١٣٣
أى الذى يُصْبِحُ فيغتم فيؤوب.

وإن لم يكن الموصوف واحداً، فالترتيب فى تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما فى الجوامد نحو قولهم فى صلاة الجماعة: يقدّم الأقرأ، فالأفقه، فالأقدم هجرة، فالأسن، فالأصح.

وإن عطف الفاء جملة على جملة، أفادت كون مضمون الجملة التى بعدها عقيب مضمون الجملة التى قبلها بلا فصل، نحو: قام زيد فقعد عمرو.

وقد تفيد الفاء العاطفة للجميل: كون المذكور بعدها، كلاماً مرتباً على ما قبلها فى الذكر، لا أن مضمونها عقب مضمون ما قبلها فى الزمان، كقوله تعالى:

(١) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد الثلاثمائة وسبق ذكره رقم ٣٩٧.

﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾^(١) وقوله: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾^(٢) فإن ذكر ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جرى ذكره.

ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمال، على المجمال، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾^(٣) الآية، وتقول: أجبته فقلت ليبيك، وذلك أن موضع ذكر التفصيل بعد الإجمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾^(٤) لأن تبين البأس تفصل للإهلاك المجمال.

وقد تجيء الفاء العاطفة للمفرد، بمعنى «إلى» على ما حكى الزجاجي تقول ٣٦٤ / ٢ العرب: «مُطَرْنَا ما زبالة فالثعلبية»^(٥) بحذف «بين» مع كونه / مراداً، وتقيم المضاف إليه مقام المضاف، ويعرب بإعرابه، وهذا كما تقول: «هى أحسن الناس ما بين قرن إلى قدم»^(٦)، وما بين قرن فقدم، وما قرناً فقدماً، ولا يجوز حذف «ما»، لكونه موصولاً فلا تقول: مُطَرْنَا زبالة فالثعلبية، ولا: هى أحسن الناس قرناً فقدماً، وحكى إجازته عن هشام ومثل قوله:

(١) الزمر/ ٧٢.

(٢) الزمر/ ٧٤.

(٣) هود/ ٤٥.

(٤) الأعراف/ ٤.

(٥) ذكر البغدادى: أن الثعلبية بفتح الثاء وسكون العين: هى بئر منسوبة إلى ثعلبة بن مالك بن دودان بن أسد، وهو أول من احتفرها، وهى من أعمال المدينة.

و«زبالة»: من أعمال المدينة، سميت بضبطها الماء، وأخذها منه كثيراً من قولهم: إن فلاناً لشديد الزبل للقرب.

وقال ابن الكلبي عن أبيه سميت بزبالة بنت مسعود من العماليق نزلت موضعها فسميت بها.

(٦) مأخوذ من شاهد آخر مجهول القائل وهو:

ولا حبال محبٌ واصلٌ تصلُّ

يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم

انظر الهمع والدرر رقم / ١٥٩٧.

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل^(١) = ١١٣٤
 فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لمانسجتها من جنوب وشمال
 الفاء فيه بمعنى «إلى» ، أى: منازل بين الدخول إلى حومل، إلى توضيح إلى
 المقراة.

فإن قلت: كيف هذا وأنت لا تقول: خرجت إلى زيد إلى عمرو، إذ الفعل لا
 يتعلق به حرفاً جرّاً بمعنى واحد، كما مرّ بلا عطف؟

قلت: يستعمل فى تحديد الأماكن، نحو قولك: اشتريت ما بين الموضع
 الفلانى، إلى دار زيد، إلى دار عمرو، إلى دار خالد، بحذف الواو تخفيفاً، لدلالة
 الكلام عليه، قال النابغة الجعدي:

(١) هو الشاهد السابع والثمانون بعد الثمانمائة فى الخزنة واستشهد به على أن الفاء الداخلة على
 الأماكن بمعنى إلى ، أى منازل بين الدخول إلى حومل إلى توضيح إلى المقراة.

«والسقط» مثلث الأول: ما تساقط من الرمل، و«اللوى» كلى: ما التوى من الرمل، والدخول
 وحومل فى بلاد أبى بكر بن كلاب أو هما بلدان بالشام.

و«توضح»: موضع ما بين الرمل السبخة، وأود: موضع ببلاد مازن و«المقراة»: حدّ السمامة،
 والمقراة فى غير هذا الموضع: الغدير الذى يجتمع فيه الماء من قولهم: «قريت الماء فى الحوض: إذا
 جمعته وقوله: «لما نسجتها» تعليل لعدم الإعفاء والإمحاء.

قال الأصمعى: إن الريحين إذا اختلفتا على الرسم لم يعفوا، لأن الرّيح الواحدة تسفى على الرسم
 فيدرس، وإذا اعتورت ريحان فسفت عليه أحدهما فقطته، ثم هبت الأخرى كشفت عن الرسم ما
 سفت الأخرى .

والشاهد مطلع معلقة امرئ القيس .

من شواهد سيبويه ٢/٢٩٨، ومجالس ثعلب ١/١٠٤، والنصف ١/٢٢٤، ودلائل الإعجاز ٢٥٣،
 ٢٨٠-٢٨٥، وابن الشجرى ٢/٣٩ والإنصاف ٦/٦٥٦، وابن يعيش ٢/١٢٨، ٤/١٥،

٣٣/٩-٧٨-٨٩، ١٠/٢١، وشرح شواهد الشافية ٢/٢٤٢، ورصف المباني ٣/٣٥٣، والمغنى

١/١٧٤، ٣٩٤، والمعنى ٤/٤١٤، والتصريح ٢/١٣٦، والهمع والدرر رقم ١٥٨٧ - ١٥٩٥ .

١١٣٥ = أيا دار سلمى بالحرورية اسلمي إلى جانب الصَّمَانِ فالمتثلّم^(١)
 أقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فجرثم
 ومسكنها بين الفرات إلى اللوي إلى شعب ترعى بهن فعينهم

فإذا كثر ذلك مع حرف الجر، أعني «إلى» فحذفه مع فاء العطف التي هي بمعناه: أولى، بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف.

ويجوز أن يكون المعنى: قفانك بين منازل الدخول فمنازل حومل، فمنازل توضح فمنازل المقررة، وكذا في غير هذا الموضع.
 وأما قوله:

١١٣٦ = *يا دارمية بالعلياء فالسند*^(٢)

(١) هو الشاهد الثامن والثمانون بعد الثمانمائة في الخزانة .
 واستشهد به على أنه يستعمل في تحديد الأماكن «إلى» محذوفاً منها العاطف كما في البيت الأخير، فإن واو العطف محذوفة من «إلى» الثانية على خلاف القياس .
 وعلق البغدادى على الرضى بقوله: «وكان ينبغى الاكتفاء بالبيت الثالث لأنه موضع الشاهد، وحذف ما قبله .
 وقال البغدادى: «البردين بفتح الموحدة مثني برد، وأراد به طرفى الشتاء، والبردان أيضاً: الغداة والعشى، و«جرثم» ماء من مياه بنى أسد .
 وفي المخطوطات وط: «العروب» بدل «الفرات» وهو تحريف كما نص على ذلك البغدادى .
 و«الشعب» جمع شعبة، وهو مسيل ماء من ارتفاع إلى بطن الوادى، أصغر من التلعة .
 و«عينهم»: جبل بالغور بين مكة والعراق .
 والشاهد للنابعة الجعدى ، ديوانه / ١٣٧ ، والأبيات المذكورة مطلع قصيدته فى الديوان، وعدتها، أربعة عشر بيتاً .
 من شواهد: ابن الشجرى / ١١٧ .

(٢) هو الشاهد التاسع والثمانون بعد الثمانمائة في الخزانة .
 واستشهد به على أن الفاء فيه لإفادة الترتيب فى الذكر، فتكون عاطفة على معناها، ولم يكن جعلها بمعنى «إلى» كما تقدم فى أول التخريجين فى بيت امرئ القيس لعدم ظهور الغاية .
 وعجز الشاهد:

أقوت وطال عليها سالف الأمد .

= والشاهد مطلع قصيدة للنابعة الذبياني، ديوانه / ٣٠ .

فالفاء فيه لإفادة الترتيب في الذكر، لأنه يذكر في تعريف الأمكنة : الأخصّ بعد الأعم، فكأنّ العليا موضع وسيع، تشتمل على مواضع منها السند ، فهو كقولك: دارى ببغداد فالكرخ.

فإذا نفيت مثلاً ، قولك: جاءنى زيد فعمرو، فقلت: ما جاءنى زيد فعمرو، فأنت ناف لتعقيب مجئ عمرو لمجئ زيد، فيمكن أن يحصل المجئان في حالة ، وأن يحصل مجئ عمرو قبل مجئ زيد.

هذا الذى ذكرنا كله، حكم فاء العطف .

[فاء السببية]

والتي لغير العطف أيضاً، لا تخلو من معنى الترتيب، وهى التى تسمى فاء السببية، وتختص بالجملة، وتدخل على ما هو جزاء، مع تقدم كلمة الشرط نحو: إن لقيته فأكرمه ومن جاءك فأعطه، وبدونها، نحو: زيد فاضل فأكرمه.

وتعريفه: بأن يصلح تقدير «إذا» الشرطية قبل الفاء، وجعل مضمون الكلام السابق شرطها، فالمعنى فى مثالنا: إذا كان كذا، فأكرمه، وهو كثير فى القرآن المجيد ، وغيره، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ﴾ (١) وقال تعالى: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ قَالَ فَاخْرِجْ مِنْهَا﴾ (٢).

أى: إذا كان عندك هذا الكبير فاخرج، وقال: ﴿رَبِّ فَأَنْظِرْنِي﴾، أى إذا كنت لعنتنى فأنظرنى، وقال: ﴿قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ﴾ (٣) أى إذا اخترت الدنيا على

= من شواهد : المحتسب ٢٥١/١ ، وابن الشجرى ٢٧٤/١ ، ٨٢/٢ ، والعينى ١١١/١ ، وشذور الذهب ١٦/١ ، والمغنى ٥/٢ ، والتوضيح ١٧/١ ، والهمع والدرر رقم ٢٥٨/١ ، والتصريح ١٤٠/١ ، والأشمونى ٢١٠/١ ، ومجالس ثعلب ٤٣٥/٢ .

(٢) ص٧٦-٨٢ .

(١) ص١٠ .

(٣) الحجر ٣٦ - ٣٧ .

الآخرة فإنك من المنظرين، ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ﴾ أى إذا أعطيتنى هذا المراد فبعزتك ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾.

وكثيراً ما تكون فاء السببية بمعنى لام السببية، وذلك إذا كان ما بعدها سبباً^(١) لما قبله، كقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ مِنْهَا فِرْعَانَكَ رَجِيمًا﴾^(٢) وتقول: أكرم زيداً فإنه فاضل، فهذه تدخل على ما هو شرط فى المعنى، كما أن الأولى دخلت على ما هو الجزاء فى المعنى، وذلك أنك تقول: زيد فاضل فأكرمه، وتعكس فتقول: أكرمه فإنه فاضل.

ثم اعلم أنه لا تنافى بين السببية والعاطفة، فقد تكون سببية وهى مع ذلك عاطفة جملة على جملة، نحو: يقوم زيد فيغضب عمرو، ولكن/ لا يلازمها العطف نحو إن لقيته فأكرمه.

ثم إنه قد يؤتى فى الكلام بفاء موقعها موقع الفاء^(٣) السببية، وليست بها، بل هى زائدة وفائدة زيادتها: التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط، كما تقدم فى الظروف المبنية.

وقد تجيء زائدة فى غير هذا الموضع المذكور، نحو: زيدٌ فوجد، عند الأخفش وقوله:

*** فإذا هلك فتعند ذلك فاجزعي ***^(٤)

= ١١٣٧

ثم اعلم أن إفادة الفاء للترتيب [بلا مهملة]^(٥) لا يتألفها كون الثانى المترتب

(١) فى ب فقط ٣٨٨/٤ : «سبباً» بالميم بدل «سبباً».

(٢) الحجر/٣٤. (٣) كلمة «الفاء» سقطت من ب ٣٨٨/٤.

(٤) هو الشاهد السادس والأربعون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ١٧٠.

واستشهد به على أن إحدى الفاءين زائدة، ولم يعين الزائد وصدر الشاهد:

لا تجزعى إن مُنفس أهلكته

وهو للنمر بن تولب الصحابى رضى الله عنه.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ب ٣٨٨/٤.

يحصل بتمامه فى زمان طويل. إذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾^(١) فإن اخضرار الأرض يتبدى بعد نزول المطر لكن لا يتم فى مدة ومهلة، فجاء بالفادنظراً إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار. ولو قال: ثم نصبح، نظراً إلى تمام الاخضرار، جاز، وكذا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُفْثَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّفْثَةَ عَلَقَةً﴾ نظراً إلى تمام صيرورتها علقه، ثم قال: ﴿فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ نظراً إلى ابتداء كل طور، ثم قال: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ إمّا نظراً إلى تمام الطور الأخير، وإمّا استبعاداً لمرتبة هذا الطور الذى فيه كمال الإنسانية، من الأطوار المتقدمة.

[ثم]

قوله: «وَمِنْ مِثْلِهَا بِمُهْلَةٍ» أى مثل الفاء فى الترتيب، إلا أنها تختص بالمهله والتراخى، ومن ثم قال سيبويه فى: مررت بزيد ثم عمرو: إن المرور: مُروران. ولا تكون إلا عاطفة، ولا تكون للسببية، إذ لا يتراخى المسبب عن السبب التام، ولا تعطف المفصل على المجرى كالفاء، وقد تجيء فى الجمل خاصة، لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها، وعدم مناسبتها له كما ذكرنا فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ وكقوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾^(٢) فالإشراك بخالق السموات والأرض مستبعد، غير مناسب وهذا المعنى: فرع التراخى ومجازه. وكذا فى قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ ثم قال: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٤) فإن الإيمان يعيد المنزلة من فك الرقبة، والإطعام، بل لا نسبة بينه وبينهما، وكذا

(٢) المؤمنون / ١٣-١٤.

(١) الحج / ٦٣.

(٣) الأنعام / ١.

(٤) البلد / ١١ / ١٧.

قوله: ﴿وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾^(١) فإن بين توبة العبد، وهى انقطاع العبد إليه بالكلية وبين طلب المغفرة بونا بعيداً.

وقد نجى «ثم» لمجرد الترتيب فى الذكر، والتدرج فى درج الارتقاء، وذكر ماهو الأولى ثم الأولى من دون اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج ولا أن الثانى بعد الأول فى الزمان، بل ربما يكون قبله، كما فى قوله:

١١٣٨ = إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ^(٢)

فالمقصود ترتيب درجات معالى الممدوح، فابتدأ بسيادته، ثم بسيادة أبيه، ثم بسيادة جدّه، لأن سيادة نفسه أخصّ ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد .

وإن كانت سيادة الأب مقدمة فى الزمان على سيادة نفسه، فثمّ، ههنا، كالفاء فى قوله تعالى: ﴿فَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾^(٣) كما ذكرنا.

وقد تكون ثم ، والفاء ، أيضاً، لمجرد التدرج فى الارتقاء، وإن لم يكن الثانى مترتباً فى الذكر على الأول، وذلك أن تكرر الأول بلفظه، نحو: بالله ، فبالله، والله ثم والله، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾^(٤) وقوله: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(٥) .

وأما قوله تعالى: ﴿فَالْيَنَّا مَرْجِعُهُمْ / ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾^(٦) فأقام

٣٦٨ / ٢

(١) هود / ٣ .

(٢) هو الشاهد التسعون بعد الثمانمائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن «ثم» منه لمجرد الترتيب فى الذكر .

والشاهد أول أبيات سبعة لأبى نواس مدح بها العباس بن عبيد الله بن أبى جعفر ، انظر ديوانه ٤٩٣ / ط بيروت .

من شواهد المغنى ١ / ١٢٥ ، والهمع والدرر رقم / ١٦٠٥ .

(٣) الزمر / ٧٢ .

(٤) الانفطار / ١٧ - ١٨ .

(٥) التكاثر / ٤ ، ٣ .

(٦) يونس / ٤٦ .

العلة مقام المعلول، وقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾^(١) أى بقى على ذلك الهدى من التوبة، والإيمان والعمل الصالح، كما قيل فى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ﴾^(٢) أى ابقنا عليه، فاستعجل ثم إمّا نظراً إلى تمام البقاء أو استبعاداً لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها، لأن البقاء عليها أفضل، فيكون كما قلنا فى قوله: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾^(٣) من الوجهين.

[ادخول همزة الاستفهام على الواو، والفاء، وثم]

وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للإنكار على واو العطف، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾^(٤) الآية، فقوله: أَوْ كَلَمَا عطف على ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَا﴾ والهمزة لإنكار الفعل^(٥).

وقد يكون الاستفهام للتوبيخ، أو التقرير، إذا دخلت همزته على جملة منفية، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْلَا أُوْتِيَ مَثَلٌ مَّا أُوْتِيَ مُوسَى أَوْ لَمَّا يَكْفُرُوا﴾^(٦) عطف ﴿لَمَّا يَكْفُرُوا﴾ على: ﴿قَالُوا لَوْلَا أُوْتِيَ﴾.

وكذا تدخل على فاء العطف، للإنكار، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾^(٧) فقوله: ﴿أَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾ عطف على: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ﴾ أى بعضهم يستمع إليك غير سامع فى الحقيقة، أفأنت تسمع هؤلاء الصم، وكذا قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْى﴾^(٨) أى ينظر إليك غير مبصر فى الحقيقة.

(١) طه/ ٨٢. (٢) الفاتحة/ ٦.

(٣) المؤمنون/ ١٤. (٤) البقرة/ ٩٩ - ١٠٠.

(٥) فى المخطوطات: «النبذ» مكان «الفعل».

(٦) القصص/ ٤٨. (٧) يونس/ ٤٢.

(٨) يونس/ ٤٣.

وتكون الهمزة للتوبيخ أو التقرير، إذا دخلت على النفي، وقد تدخل على فاء السببية كقوله تعالى: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾^(١) أى إذا كان كذا، فلم لا تسمعون؟ وكذا قوله تعالى: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِلِيلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾^(٢) فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ، أو التقرير.

وكذا تدخل همزة الإنكار على «ثم» المفيدة للاستبعاد، كقوله تعالى: ﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾^(٣) فثم، ههنا، مثلها فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾^(٤) لأن الإيمان بالشئ مستبعد من استعجاله استهزاء، وهذه الحروف، ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر، كما يدعيه جار الله فى الكشف، ولو كانت كما قال، لجاز وقوعها فى أول الكلام، قبل تقدم ما يكون معطوفاً عليه، ولم تحيىء إلا مبنية على كلام متقدم.

[زيادة الواو، والفاء وثم]

هذه الحروف الثلاثة تحيىء عند الأخفش زائدة.

والبصريون يؤولون فيما يقبل التأويل صيانة للحروف من الزيادة.

أما الواو، فمثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمًا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾^(٥) قال البصريون: جواب «لما» محذوف، أى... وتله للجبين ونادينه، كان هناك ما لا يوصف من اللطافة تعالى، وكذا قوله:

* فلما أجزنا ساحة الحى وانتحي*^(٦)

= ١١٣٩

(١) القصص / ٧١.

(٢) القصص / ٧٢.

(٣) يونس / ٥١، ٥٠.

(٤) الأنعام / ١.

(٥) الصافات ١٠٣.

(٦) هو الشاهد الحادى والتسعون بعد الثمانمائة فى الخزانة واستشهد به على أن الواو فى قوله: =

وأما قوله:

ولما رأى الرَّحْمَنُ أن ليس فيهمُ
رشيدٌ ولا ناهٍ أخاه عن الغدر^(١) = ١١٤٠
وصب عليهم تغلبَ بنةً وائل
فكانوا عليهم مثل راغية البكرِ
فالمعنى: غضب عليهم، وصبَّ بحذف المعطوف عليه، وكذا قوله:
فإذا وذلك يا كُبَيْشَةُ لم يكنْ إلا كلمةٌ حالمٌ بخيال^(٢) = ١١٤١

= «وانتحي قيل: زائدة، وانتحي جواب لما.

وهو قطعة من بيت من معلقة امرئ القيس وهو:

فلما أجزنا ساحة الحى وانتحي بنا بطن حبت ذى قفاف عَقَتَل.

قال البغدادي: «أجزنا قطعنا، وجزنا: سرنا فيه» وانتحي: اعترض والبطن المكان المنخفض والحب، ما انخفض من الأرض، والقفاف: جمع قَفّ وهو ما غلظ من الأرض، «العقتل: الرمل المتلبد، وأصله من العقل وهو الشد.

من شواهد: معانى الفراء ٢/ ٢١١، ٥٠، والمنصف ٣/ ٤١، والإنصاف ٤٥٧/، والمعلقات.

(١) هو الشاهد اثنى والتسعون بعد الثمانمائة فى الخزنة واستشهد به على أن صبَّ ليس جواب «لما» والواو زائدة كما يقول الكوفيون، بل هى عاطفة على الجواب المحذوف كما قدره الشارح المحقق و«البكر الصغير من الإبل، و«الراغية مصدر بمعنى الرغاء وهو صوت البعير. والشاهد للأخطل، ديوانه / ٤٣٠.

(٢) هو الشاهد الثالث والتسعون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن الواو ليست زائدة كما يقول الكوفيون بل هى عاطفة على مبتدأ محذوف، والتقدير: فإذا إلامك، وذلك الإلام. ويذكر البغدادي، أن هذا البيت لتميم بن أبى مقبل، وأراد: فإذا هذا وذلك ولم يخص واحداً، لأن كل شيء زائل فهو كالأحلام. ويذكر البغدادي أيضاً أنه لم يحضره الآن ما قبل البيت، ولهذا لم أعرف مرجع الإشارة.

ويبدو أن البغدادي لم يكن لديه نسخة من ديوان ابن مقبل والشاهد فى ديوان ابن مقبل / ٢٥٩ من قصيدة مطلعها:

سائل بكبشة دارس الأطلال قد هيجتك رسومها لسؤال

وقيل الشاهد فى الديوان:

صدحت لنا جيداء تركض ساقها عند الشروب مجامع الخلخال

فضلاً تنازعها المحابض صوتها بأجشراً لا قطع ولا مصحال

وفى هامش الديوان: امرأة جيداء. إذا كانت طويلة العنق حسنة وتركض ساقها: أى تركض لساقها ما يلى الخلخال من الثياب

الشروب: القوم يشربون على الشراب.

والفضل: المبتذل فى ثوب واحد. والمحابض: الأوتار، والقطع: الصوت المتقطع، والمصحال من الصحل، وهو انشقاق الصوت. ورواية الديوان: «كحلمة» مكان «كلمة».

أى: فإذا إلمامك وذلك الإلمام.

وأما الفاء ففى قوله:

١١٤٢ = أرانى إذا ما بتُ ، بتُ علي هوى فثم إذا أصبحت أصبحت غادياً^(١)
 قيل: الفاء زائدة ، وقيل: بل الزائد «ثم لحرمة التصدر.

وأجاز الأخفش: زيد فوجد، وزيد فقائم، قياساً على زيادة الفاء، مستدلاً
 بقول الشاعر:

١١٤٣ = وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلوا كما هيا^(٢)
 ٣٦٩/٢ والفاء / فى قوله:

١١٤٤ = أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبع^(٣)
 زائدة عند البصريين دون الكوفيين، كما مر فى بابها.

وأما «ثم» فقال الأخفش: هى زائدة فى قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ
 الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ
 تَابَ عَلَيْهِمْ﴾^(٤).

وكل ما جاء من مثله، فإن أمكن الاعتذار عنه، فهو أولى، وإلا، فليحكم بزيادة
 الحرف.

وأنشد أبو زيد لزيادة «أم» قول الراجز:

١١٤٥ = يا دهر، أم ما كان مشي رقصا بل قد تكون مشيتى توقصا^(٥)

(١) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد الستائة ، وقد سبق ذكره رقم ٨٠٨ .

(٢) هو الشاهد السابع والسبعون ، وسبق ذكره رقم ٨٠ - ٢٧٢ .

واستشهد به على أن الفاء زائدة .

(٣) هو الشاهد التاسع والأربعون بعد المائتين ، وسبق ذكره رقم ٢٦٧ .

(٤) التوبة / ١١٨ .

(٥) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد الثمانمائة فى الخزنة .

[حتى]

قوله: «وحتى مثلها»، يعنى: مثل «ثم» فى الترتيب والمهلة
وقال الجزولى: المهلة فى «حتى»، أقلُّ منها فى «ثم» فهى متوسطة بين الفاء،
التي لا مهلة فيها، وبين «ثم»، المفيدة للمهلة.

والذى أرى: أن «حتى» لا مهلة فيها، بل «حتى» العاطفة، تفيد أن المعطوف هو
الجزء الفائت، إمّا فى القوة أو فى الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه؛ وقد
يكون تعلق الفعل العامل^(١) فى المعطوف عليه والمعطوف، بما بعد «حتى» أسبق
من تعلقه بالأجزاء الأخر، كقولك: توفى الله كلَّ أبٍ لى، حتى آدم، وقد يكون
تعلقه به فى أثناء تعلقه بالأجزاء الأخر، نحو: مات الناسُ حتى الأنبياء.

فالمقصود: أن الترتيب الخارجى لا يعتبر فيها أيضاً كما لا يُعتبر فيها المهلة، بل
المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها، ذهنياً، من الأضعف إلى الأقوى، كما فى مات
الناس حتى الأنبياء، أو من الأقوى إلى الأضعف، كما فى: قدم الحُجَّاج حتى
المشاة.



= واستشهد به على أن أبا زيد أنشده، وقال: «أم» فيه زائدة والرجز قائلة مجهول.
والرقص» بفتح الراء والقاف. هو الخبب فى رأى ابن فارس و«توقصا»: هو تقارب الخطو.
وقيل: شدة الوطء، وكلاهما من فعل الهرم، وهذا شكاية من دهره.
يقول: أنا فى حدائتى وشبابى لم أمش بعافية، بل تكون مشيتى مستمرة كمشى الشيوخ
العاجزين.

من شواهد: المقتضب ٢٩٧/٣، والمنصف ١١٨/٣، وابن السجرى ٣٣٦/٢.

(١) كلمة: «العامل» سقطت من ب ٣٩٥/٤.

[أَوْ، إِمَّا، أَمْ]

(ص): «أو، وإمّا، وأمّ، لأحد الأمرين مبهماً، وأم المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام، يليها أحد المستويين، والآخر الهمزة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين، ومن ثمّ لم يجز: أرأيت زيداً أم عمرأ، ومن ثمّ كان جوابها بالتعيين دون «نعم» أو «لا»، والمنقطعة، كَبَلْ والهمزة، مثل: إنها لإبل أم شاء، و: إمّا، قبل المعطوف عليه لازمة مع إمّا، جائزة مع أو».

[أَوْ]

(ش): اعلم أن الأحرف الثلاثة لأحد الأمرين، أو أحد الأمور، و«أو»؛ و«إمّا» العاطفتان في المعنى سواء إلا في شيء واحد، وهو أن «أو» تحيى بمعنى «إلى» أو إلاً.

وتحيى أو أيضاً، للإضراب بمعنى «بل» فلا يكون، إذن، بعدها إلاّ الجُمْل، فلا تكون حرف عطف، بل حرف استئناف، وإذا كانت حرف عطف، فقد تعطف المفرد على المفرد، نحو: جاءنى زيد أو عمرو، وقد تعطف الجملة على الجملة، نحو: ما أبالي: أقمت أو قعدت.

وتقول في الاستئناف: أنا أخرج اليوم، ثم يبدو لك الإقامة فتقول: أو أقيم، أى: بل أقيم على كل حال، وهى فى هذه الصورة محتملة للعطف، فتكون على ذلك التقدير متردداً بين الخروج والإقامة.

وأما قوله:

١١٤٦ = بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى وصورتها أو أنتِ فى العين أُمْلَحُ^(١)

(١) هو الشاهد الخامس والتسعون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن «أو» فيه حرف استئناف للإضراب ولايحتمل أن تكون عاطفة، إذ لايصح =

فلا يحتمل العطف إذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله: قرن الشمس، كما هو حق المعطوف؛ وكذا في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(١)، أى: بل يزيدون؛ وإنما جاز الاضراب بـل في كلامه تعالى، لأنه أخبر عنهم بأنهم مائة ألف، بناءً على ما يحزر^(٢) الناس من غير تعمق، مع كونه تعالى عالماً بعددهم وأنهم يزيدون، ثم أخذ، تعالى، في التحقيق، فأضرب عمماً يغلط فيه غيره بناءً منهم على ظاهر الحزر، أى أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك.

وكذا قوله تعالى: ﴿كَلِمَاحِ الْبَصَرِ﴾^(٣)، بناءً على ما يقول الناس في التحديد ثم أضرب عمماً يغلطون فيه، في هذه القضية / إن قالوا ذلك، وحقق، وقال: «أو هو ٣٧٠ / ٢ أقرب»، أى بل هو أقرب.

وقالوا: إن لـ: أو، إذا كان في الخبر ثلاثة معان: الشك، والإبهام، والتفصيل، وإذا كان في الأمر، فله معنيان: التخيير والإباحة.

فالشك: إذا أخبرت عن أحد الشيئين ولا تعرفه بعينه، والإبهام إذا عرفت وتقصد أن تبهم الأمر على المخاطب؛ فإذا قلت: جاءني زيد أو عمرو، ولم تعرف الجائئ منهما، فأو، للشك، وإذا عرفت وقصدت الإبهام على السامع، فهو للإبهام، كقول لييد:

=قيام الجملة بعدها مقام قوله: «مثل قرن الشمس» كما هو حق المعطوف.

والشاهد لذى الرمة. انظر ملحقات ديوانه / ٧٤٦.

من شواهد: المحتسب ٩٩/١، والخصائص، ٤٥٨/٢، والإنصاف / ٤٧٨، ومعاني القرآن للفراء

٧٢/١، والأزهية / ١٢٨. وانظر تفسير القرطبي ٤٦٣/١.

(١) الصافات/ ١٤٧.

(٢) في القاموس: الحزر: التقدير، والحزّص كالحزرة

(٣) النحل / ٧٧.

* وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر^(١) *

والظاهر: أنه كان يعرف أنه من أيهما، وقال الله تعالى: ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾^(٢).

والتفصيل: إذا لم تشك، ولم تقصد الإبهام على السامع، كقولك: هذا إما أن يكون جوهرًا أو عَرَضًا، إذا قصدت الاستدلال على أنه جوهر لا عَرَض أو على أنه عرض لا جوهر، أو على أنه لا هذا ولا ذاك.

وأما في الأمر، فإن حصل للمأمور بالجمع بين الأمرين فضيلة وشرف، في الغالب، فهي للإباحة، نحو: تَعَلَّمَ الفقه أو النحو، وجالس الحسن أو ابن سيرين، وإلا فهي للتخير، نحو: اضرب زيداً أو عمرًا.

والفرق بينهما أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على أحدهما، وفي التخير يتحتم أحدهما، ولا يجوز الجمع هذا ما قيل.

وينبغي أن تعرف أن جواز الجمع بين الأمرين في نحو: تَعَلَّمَ الفقه أو النحو، لم يُفهم من «إمّا» و«أو»، بل ليستا إلا لأحد الشيئين في كل موضع، وإنما استفيدت الإباحة مما قبل العاطفة وما بعدها معاً، لأن تعلم العلم خير، وزيادة

(١) هو الشاهد السادس والتسعون بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «أو» فيه للإبهام على السامع، وقصد به الرد على الكوفيين في زعمهم أن «أو» فيه. بمعنى الواو.

والشاهد للبيد، ديوانه / ٧٩، وهو مطلع قصيدة يخاطب بها ابتنيه لما حضرته الوفاة. وصدرة:

* تمنى ابتناى أن يعيش أبو هما *

من شواهد: ابن يعيش ٨/ ٩٩، والمغنى / ٦٣٠ - ٧٤٦ والهمع والدرر رقم / ١٧٦٩، وابن الشجري ٢/ ٣١٧، والأزهية / ١٢٢.

(٢) يونس / ٢٤.

الخير خير^(١)، فدلالة «أو» و«إمّا» فى الإباحة والتخير، والشك والإبهام والتفصيل على معنى أحد الشئيين أو الأشياء على السواء، وهذه المعانى تعرض فى الكلام، لا من قبل «أو»، و«إمّا» بل من قبل أشياء أخرى؛ فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده إلى التفصيل أو الإبهام، والتفصيل من حيث قصده إلى ذلك، والإباحة، من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة، والتخير من حيث لا يحصل به ذلك.

وأما فى سائر أقسام الطلب فالاستفهام نحو: أزيد عندك أو عمرو، لا يعرض فيه شىء من المعانى المذكورة.

وأما التمنى نحو: ليت لى فرساً أو حماراً، فالظاهر فيه جواز الجمع، إذ فى الغالب من العادات أن من يتمنى أحدهما لا ينكر حصولهما معاً.

وأما التحضيض، نحو: هلاً تتعلم الفقه أو النحو، وهلاً تضرب زيداً أو عمرًا. والعرض نحو: ألا تتعلم الفقه أو النحو، وألا تضرب زيداً أو عمرًا، فكالأمر، فى الإباحة والتخير بحسب القرينة.

ولما كثر استعمال «أو» فى الإباحة التى معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو، قال:

وكان سيّان أن لا يُسرّحوا نَعَمًا أو يُسرّحوه بها وأغبرّت السُّوح^(٢) = ١١٤٨

(١) فى المخطوطات بعد قوله: وزيادة «الخير خير» وهى:

«وأما دلالة «أو» فى الإباحة أو فى التخير على أحد الشئيين فهى على السواء، بل معانى الشك والإبهام والتفصيل والتخير والإباحة جميعاً ليست ممّا استفيد من أو، وما دلت عليه، إذ هى لا تدل فى جميع مواقعها إلا على أحد الشئيين، أو الأشياء، وتلك المعانى المذكورة، تعرض فى الكلام إلخ.

(٢) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد الثلاثمائة، وسبق ذكره رقم ٤٠٥.

واستشهد به على أن «أو» فيه بمعنى الواو.

وفى ب فقط «غنمًا» مكان «نَعَمًا».

فإن «سيان» بمعنى: مستويان، وهو بين الشيتين، وقال:

سيان كسر رغيغه أو كسر عظم من عظامه^(١) = ١١٤٩

وقد تجيء «أو» بمعنى «إلى» أو «إلا» كما تقدم في نواصب المضارع، وإذا نفيت الخبر، نحو: رأيت زيدا أو عمرا، فإن أردت نفى رؤيتهما معا، قلت: ما رأيت واحدا منهما، أو ما رأيت أحدهما، أو ما رأيت زيدا ولا عمرا.

وإن أردت نفى رؤية أحدهما لا رؤيتهما، فإن تعين عندك ذلك الواحد، وقصدت تعيينه للمخاطب سمّيته، نحو: ما رأيت زيدا، أو: ما رأيت عمرا، وإن لم يتعين عندك، أو تعين لكن^(٢) قصدت الإيهام قلت: ما رأيت زيدا أو عمرا، فيكون المعنى: ما رأيت أحدهما ورأيت الآخر.

٣٧١/٢ وكذا إن نفيت الأمر وهو النهي، كما إذا قلت مثلاً في: اضرب / زيدا أو عمرا: لا تضرب زيدا أو عمرا، فالقياس يقتضي أن يكون المعنى: لا تضرب أحدهما، واضرب الآخر، كما كان في الأمر معناه: اضرب أحدهما ولا تضرب الآخر.

فإن قلت: فلا يبقى إذن، فرق بين الأمر والنهي، ولا بين الخبر المثبت والمنفى، في: رأيت زيدا أو عمرا، وما رأيت زيدا أو عمرا.

قلت: لا يبقى فرق في أصل الوضع، إلا إذا كان المعدود أكثر من اثنين، فإنك

(١) هو الشاهد السابع والتسعون بعد الثمانمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «أو» فيه بمعنى الواو.

والشاهد نسب إلى أبي محمد يحيى اليزيدي وهو من المحدثين.

والبيت جملة أبيات هجا بها أبا المقاتل وهي:

استبق وُدَّ أبى المقام	تل حين تدنو من طعامه
سيان كسر رغيغه	أو كسر عظم من عظامه
ويصوم كرها ضيفه	لم ينو أجرا من صيامه

(٢) كلمة: «لكن» سقطت من ب ٣٩٩/٤

إذا قلت: اضرب زيدا أو عمرا أو خالدًا، فالمعنى اضرب أحدهم ولا تضرب الباقين.

وإذا قلت: لا تضرب زيدا أو عمرا أو خالدًا، فالمعنى: لا تضرب أحدهم واضرب الباقين، وكذا في الخبر، نحو: رأيت زيدا أو عمرا أو خالدًا، وما رأيت زيدا أو عمرا أو خالدًا، وهذا القياس هو مقتضى أصل الوضع.

ثم بعد ذلك، جرت عادتهم أنه إذا استعمل لفظ «أحد»، أو ما يؤدي معناه، في الإثبات، فمعناه: الواحد فقط، وإذا استعمل في غير الموجب فمعناه، العموم في الأغلب، ويجوز أن يراد الواحد فقط، أيضًا.

تفسير ذلك: أنك إذا قلت في الموجب مصرحًا بالواحد: رأيت واحداً من زيد وعمرو مثلاً، وكذلك فيما يؤدي معنى الواحد، نحو: رأيت رجلاً منهما، أو: رأيت زيدا أو عمرا، فإن كل واحد من الألفاظ الثلاثة أفاد أنك رأيت واحداً منهما فقط.

وإذا قلت في غير الموجب: ما رأيت واحداً منهما، أو ما رأيت رجلاً منهما أو ما رأيت زيدا أو عمرا فإن كل واحد من الألفاظ الثلاثة وإن احتمل أن تريد به الواحد فقط، فيكون المعنى: ما لقيت واحداً منهما، ولقيت الآخر، لكن الأظهر، والأغلب في الاستعمال، أن يكون المراد: ما لقيت واحداً منهما فكيف بما فوق الواحد؟ أي أن المراد نفى رؤيتهما كليهما، وإنما كان كذلك لأن الأصل عدم الرؤية.

فإن قلت: لقيت واحداً منهما أو ما يؤدي معناه نحو: لقيت زيدا أو عمرا فقد أخرجت واحداً منهما مما كان أصله، أي عدم الرؤية، فيبقى الآخر على أصله، أي غير مرئي.

وأما إذا قلت: ما لقيت واحداً منهما، أو ما يؤدي معناه، وهو: ما لقيت زيدا أو عمرا،^(١) والأصل عدم الرؤية، ولم يصرح فيه إلا بعدم رؤية واحد منهما، فبقاء الآخر على أصله من عدم الرؤية أولى، فيكون نفياً لمطلق الرؤية.

(١) بعد قوله: «ما لقيت زيدا أو عمرا» زيادة في المخطوطات: وهي «احتمل أن يكون المعنى : =

فإن قلت: فإذا كان الأصل عدم الرؤية، كان عليك ألا تأتي بمفعول لرأيت واحداً ولا أكثر، حين تخشى توهم المخاطب أن هذا الأصل لم يبق على حاله، بل كان يكفيك أن تقول: ما لقيت من جنس الرجال، فما دعاك إلى تقييد نفى الرؤية بواحد؟

قلت قصد المبالغة، وبيان ذلك أن الأصل، أى عدم الرؤية، بقى على حاله، ولم يتنف بتعلقها بأقل ما يكون أى الواحد، فما زاد.

وإذا تقرّر هذا ظهر لك علة قولهم: أن النكرة فى غير الواجب تفيد العموم فى الأغلب، وذلك أن النكرة تفيد الوحدة والوحدة فى غير الموجب تفيد العموم فى الأغلب، كما مضى.

فإن قصدت التنصيص على العموم [فى ما لقيت رجلاً أو ما لقيت واحداً]^(١) قلت: ما لقيت من رجل، ومن واحد، وإذا قلت: ما لقيت رجلين، أو رجالاً، فالمعنى: ما لقيت مثني واحداً من هذا الجنس، وما لقيت جماعة واحدة منه، فمع عدم «من» يحتملان الاستغراق وغيره، ومع «من» يصير الأول نصاً فى استغراقه لجميع مثنيات هذا الجنس، والثانى نصاً فى استغراقه لجميع جماعاته.

فظهر أن معنى: ما رأيت زيداً أو عمراً: ما رأيت زيداً ولا عمراً، فى الأظهر/ ٣٧٢ / ٢ وكذا معنى، لا تضرب زيداً أو عمراً [بمعنى: لا تضرب زيداً لا عمراً]^(٢) ويحتمل احتمالاً مرجوحاً: لا تضرب أحدهما واضرب الآخر.

= ما لقيت واحداً، فكيف بما زاد؟

وأن يكون: ما لقيت واحداً ولقيت الآخر، لكن للمعنى الأول ترجيح لأن الأصل كما قلنا عدم الرؤية، ولم يصرح فى ما لقيت واحداً منهما برؤية الآخر، فالأولى بقاؤه على أصله من عدم الرؤية له فيكون المعنى: ما رأيت واحداً فما زاد، فيكون نفياً لمطلق الرؤية.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤ / ٤٠٠.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٤ / ٤٠٠ صوابه من المخطوطات.

ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُنْهُمْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾^(١) إذ لا يجوز أن يريد: لا تطعم واحداً منهما وأطع الآخر، لقرينة الإثم والكفر.

فلفظة «أو» في جميع الأمثلة، موجبة كانت، أو، لا، مفيدة لأحد الشيئين أو الأشياء ثم معنى الوحدة في غير الموجب يفيد العموم، فلم تخرج «أو» مع القطع بالجمع في الانتهاء، في نحو: ﴿وَلَا تُطْعَمُنْهُمْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له، والله أعلم.

[إمّا]

وأما «إمّا» فهي بمعنى «أو»^(٢) في جميع الأحكام المذكورة، إلا أن المعطوف عليه بإمّا، لابد أن يكون مصدرًا بإمّا أخرى، نحو: جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو، فمبنى الكلام مع «إمّا» على أحد الشيئين، أو الأشياء، وأما مع «أو» فإن تقدم «إمّا» على المعطوف عليه، نحو: جاءني إمّا زيد أو عمرو، فالكلام مبنى على ذلك، وإن لم يتقدم، جاز أن يعرض للمتكلم معنى أحد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه، تقول مثلاً: قام زيد قاطعاً بقيامه، ثم يعرض الشك، أو قصد الإبهام، فتقول: أو عمرو، ويجوز أن يكون شاكاً أو مبهماً من أول الأمر، وإن لم يأت بحرف دالّ عليه، كما تقول مثلاً: جاءني القوم، وأنت عازم من أول الأمر على الاستثناء بقولك: إلاّ زيداً.

فإمّا الثانية، في كل كلام، لابد لها من تقدم «إمّا» أخرى داخلية على المعطوف عليه، بخلاف «أو» فإنه يجوز فيه تقدم «إمّا» عليه، وعدم تقدمها، نحو: جاءني إمّا زيد أو عمرو، و: جاءني زيد أو عمرو.

(١) الدهر/ ٢٤.

(٢) في المخطوطات بعد بقوله: «فهي بمعنى أو» زيادة وهي:

«في معنى أحد الشيئين أو الأشياء، وفي عروض معنى الشك، أو الإبهام أو التفصيل له في الخبر، ومعنى التخيير أو الإباحة في الأمر، وفي جميع الأحكام المذكورة إلا أن «أو» يستعمل بمعنى إلى أو إلاّ دون إمّا، وأيضاً المعطوف بإمّا لابد أن يكون مصدرًا إلخ.

وقد جاءت «إمّا» غير مسبوقة بإمّا أخرى فى [الشعر]^(١) لكنها تقدّر، حملاً على الكثير الشائع من استعمالها، أنشد الفراء:

تَلَمْ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خِيَالِهَا^(٢) = ١١٥٠

أى: إمّا بدار ، وإمّا بأموات، وقد تخلف الثانية «إلا»، قال:

فِيمَا أَنْ تَكُونَ أَخَى بِصَدَقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثَى أَوْ سَمِينَى^(٣) = ١١٥١
وَالْأَفْطَرَحْنَى وَأَتَّخِذْنِى عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِى

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/٤٠١.

(٢) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن «إمّا» قد تحيى بالشعر غير مسبوقة بمثلها فتقدر كما فى البيت الذى أنشده الفراء، والتقدير: تلم إما بدار وإما بأموات
والشاهد للفردق ديوانه ٧١/٢ من قصيدة يمدح بها سليمان بن بعد الملك، ويهجو الحجاج ، وقبله:

وكيف بنفس كلما قلت أشرفت على البرء من حوصاء هيض اندمالها

تلم بدارٍ قد تقادم عهدها.....

ونسبهما أبو حيان فى شرح التسهيل لذى الرمة. انظر ملحق ديوانه/٧٥٦.

وذكر البغدادى أن هذين البيتين، قيل: إنهما لذى الرمة .

ونسبهما البغدادى إلى الفردق وهو الصحيح، وقال المرادى فى شرح التسهيل والعينى : هما لذى الرمة.

وقوله: وكيف بنفس. أى كيف تأمل بصحة نفس هذه صفتها.

وقيل: الباء زائدة ، ونفس «مبتدا» ، و«كيف» خبره.

والحوصاء، وهى رواية الديوان «من حوصاء» بدل «من دهماء». والحوصاء كما قال العينى، هو فعلاء من الحوص بالتحريك، وهو ضيق فى مؤخرة العين، والدهماء فى الرواية الأخرى : اسم امرأة و«هيض» مجهول هاض العظم يهيضه هيضاً : إذا كسره بعد الجبر وقوله: اندمالها أى اندمال جرحها، والاندمال: تراجع الجرح إلى البرء. يريد: كلما قارب الجرح إلى الالتحام أصيب بشيء قدّمى فصار جرحاً كالأول أو أشد.

من شواهد: المنصف ١١٥/٣، وابن الشجرى ٣٤٥/٢، والمقرب ١٣٢/١، والمغنى ٦٣/١،

والعينى ١٥٠/٤، والهمع والدرر رقم ١٦٢٩، والأشمونى ١١٠/٣، وابن يعش ١٠٢/٨،

وانظر معانى الفراء ٣٩٠/١.

=

(٣) هو الشاهد التاسع والتسعون بعد الثمانمائة فى الخزنة.

وتلزم الثانية الواو، وربما تردُّ بلا واو، نحو خذَ إِمَّا هذا، إِمَّا ذاك، قال:

يا ليتما أَمَّا شالت نَعامتُها إِمَّا إلي جَنَّة، إِمَّا إلى نار^(١)
ويُروى: إِيما إلى جنة.. وهى لغة فى إِمَّا.

وقالوا: إن «إِمَّا» لا تستعمل فى النهى، وحكى قطرب فتح همزة «إِمَّا»
العاطفة.

وهى عند سيبويه: مركبة من: إن وما، بدليل حذف «ما» للضرورة قال:

سَقَتَه الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا^(٢)
فارتكب الشاعر حذف «إِمَّا» الأولى، وحذف «ما» من الثانية.

= واستشهد به على أنه قد تخلف «إِمَّا» الثانية إلّا، وهى إن الشرطية المدغمة بلا النافية، أى وإلا
تكن أخى بحق فاطرحنى وقد تخلفها أو أيضاً كما قال الشارح.
والبيتان من قصيدة طويلة للمثقب العبدى .
من شواهد: ابن الشجرى ٣٤٤/٢، والمقرب ٢٣٢/١، والمغنى ٦٣/١، وشرح أبيات مغنى
اللييب ١٢/٢، والأشمونى ١١٠/٣، والهمع والدرر رقم ١٦٣١، والعينى ١٤٩/٤،
والأزهية/ ١٥٠.

(١) هو الشاهد الموفى التسعمائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن «إِمَّا» الثانية تلزم الواو، وربما ترد بلا واو كهذا البيت وهو غير الغالب.
والشاهد من أبيات لسعد بن قُوط أحدبى جَذيمة يهجو بها أمه وكان عاقاً .
«وشالت»: ارتفعت و«النعام» قيل: باطن القدم وقيل: عظم الساق وقولهم شالت نعامته:
كناية عن الموت والهلاك فإن مات ارتفعت رجلاه وظهرت نعامه قدمه شائلة .
من شواهد: المحتسب ٤١/١، ٢٨٤، والمغنى ٦٢/١، وابن يعيش ٧٥/٦، والعينى ١٥٣/٤،
والهمع والدرر رقم ١٦٢٨، والتصريح ١٤٦/٢، والأشمونى ١٠٩/٣.

(٢) هو الشاهد الحادى بعد التسعمائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن الأصل فيه: سقته الرِّوَاعِدُ إِمَّا من صيف وإِمَّا من خريف، فحذف للضرورة
الشعر «إِمَّا» الأولى، و«ما» من «إِمَّا» الثانية، وكان أصل إِمَّا: إن ما، فلما حذفت «ما» رجعت
النون المنقلبة ميماً للإدغام إلى أصلها.
والشاهد من قصيدة للنمر بن تولب. انظر شعر النمر بن تولب ١٠٢/ وهو من قصيدة مطلعها: =
= سلا عن تذكره تُكْتَمَا وكان رهيباً بها مُغَرَّمَا.

والضمير فى «سقته» يرجع إلى مسجورة فى بيت سابق، وهى العين المملوءة. والرواعد: جمع
راعدة وهى السحابة الماطرة، و«الصيّف»: المطر الذى يجىء فى الصيف.
من شواهد: سيبويه ١٣٥/١ - ٢٧١، والخصائص ٤٤١/٢، والمنصف ١١٥/٣ وابن يعيش
١٠٢/٨، والمغنى ٦١/٦٣، والعينى ١٥١/٤ والأشياء والنظائر رقم ٤٨.

وقال:

١١٥٤ = لقد كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبِرٌ^(١)

قال: التقدير: إمّا تجزع جزعاً..

ولا يمنع من تغيير معنى الكلمة وحالها بالتركيب، كما مضى من كون: «مماً» بمعنى «ربما».

وقال غيره: هو مفرد غير مركب، إذ الإفراد أصل في الحروف، وتأول البيتين بيان الشرطية، وشرطها: «كَانَ» المحذوفة، أى: فإن كان جزعاً.

ومنع أبو على، وعبد القاهر من كونها عاطفة، لأن الأولى داخلة على ما ليس بمعطوف على شيء، والثانية مقترنة بواو العطف، فلا تصلحان للعطف.

وشبهة من جعلها حرف عطف: كونها بمعنى «أو» العاطفة، ولا يلزم ذلك، فإن معنى «أن» المصدرية هو معنى «ما» المصدرية، والأولى تنصب المضارع بخلاف الثانية.

وقال الأندلسي: إمّا الأولى مع الثانية حرف عطف، قدّمت تنبيهاً على أن الأمر مبنى على الشك، والواو جامعة بينهما/ عاطفة لإمّا الثانية على الأولى، حتى تصيرا كحرف واحد، ثم تعطفان معاً، ما بعد الثانية على ما بعد الأولى.

وهذا عُذْر بارد من وجوه: لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف

(١) هو الشاهد الثاني بعد التسعمائة في الخزنة.

واستشهد به على أن سيويوه قال: الأصل: إمّا جزعاً، وإمّا إجمال صبر، فحذف «ما» منهما، وبقي «إن».

من قصيدة للدريد بن الصّمة يرثى بها معاوية أخا الخنساء، وقتلته بنو مرة. انظر ديوانه / ٦٨، ومطلع قصيدته:

أَلَا بَكَرَتْ تَلُومَ بَغِيرِ قَدْرِ فَقَدْ أَحْفَيْتَنِي وَدَخَلَتْ سِرِّي

هذا ورواية الديوان:

* لقد كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبِيهَا *

وهي الرواية التي عول عليها البغدادي في الخزنة مبيناً أن الخطاب لامراته، والمصراع الأول جعله خطاباً للمذكر من تحريفات النساخ.

بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف، غير موجودة في كلامهم، فالحق أن الواو هي العاطفة و«إما» مفيدة لأحد الشيتين غير عاطفة، والواو في نحو قوله:

* إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ^(١) *

[أَم]

قوله: «وَأَمِ الْمُتَّصِلَةُ، لازمة لَهْمِزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ.. إلى آخره»

اعلم أن «أَم» على ضربين: متصلة ومنفصلة، فالمتصلة تختص بثلاثة أشياء: أحدها: تقديم الهمزة، إِمَّا لِلْإِسْتِفْهَامِ نحو: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمِ عَمْرُو، أو للتسوية، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾^(٢) وقد يجيء شرح همزة التسوية، وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل «أَم» المتصلة في الشعر، قال:

* لَعَمْرِي مَا أَدْرِي، وَإِنْ كُنْتَ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمِ بِثَمَانٍ*^(٣) = ١١٥٦

وقال:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتَ دَارِيَا شَعِيْثُ ابْنِ سَهْمٍ أَمِ شَعِيْثُ ابْنِ مُنْقَرٍ^(٤) = ١١٥٧

= من شواهد: سيويه ١/١٣٤، ٤٧١/٢/٦٧، والمقتضب ٣/٢٨، وابن يعيش ٨/١٠١، ١٠٤،
والعيني ٤/١٤٨، والهمع والدرر رقم / ١٦٣٠ ورصف المباني / ١٠٢، والكامل للمبرد ١/٣٧٨.
(١) سبق ذكره آنفاً رقم ١١٥٢. (٢) المنافقون / ٦.

(٣) هو الشاهد الثالث بعد التسمئة في الخزنة.

واستشهد به على أن الهمزة قد تحذف في الشعر قبل أم المتصلة، فإن التقدير: أبسبع رمين الجمرة أم بثمان، ولم يرد المنقطعة لأن المعنى على: «ما أدري أيهما كان». والشاهد من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة يتغزل فيها على عائشة بنت طلحة. انظر ديوانه/ ٣١٩.
من شواهد سيويه: ١/٤٨٥، والمقتضب ٣/٢٩٤، والمحاسب ١/٥٠، وابن السجري ١/٢٦٦، ٢/٣٣٥، وابن يعيش ٨/١٥٤، والمغني ١/٧، والهمع والدرر رقم / ١٦١٠، والأزهية / ١٣٥.
(٤) هو الشاهد الرابع بعد التسمئة في الخزنة.

واستشهد به سيويه لما تقدم قبله.

والشاهد أنشده سيويه للأسود بن يعفر، وأنشده المبرد في موضعين من الكامل للعين المنقري.
من شواهد: سيويه ١/٤٨٥، والمقتضب ٣/٢٩٤، والمحاسب ١/٥٠، والمغني ١/٤١، والعيني ٤/١٣٨، والهمع والدرر رقم ١٦٠٩ والتصريح ٢/١٤٣، والأشمونى ٣/١٠١، والكامل للمبرد ٧٩٣/ - ١٠٩٥، والبيان والبيان ٤/٤١.

وقال:

١١٥٨ = كَذَبْتَكَ عَيْنُكَ، أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خِيَالاً^(١)

وليس بكثير

وربما تجيء «هل» قبل المتصلة على الشذوذ، نحو: هل زيد عندك أم عمرو، وإنما لزمت الهمزة في الأغلب، دون «هل»، لأن «أم» المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام، وضعاً، وهى، مع أداة الاستفهام التى قبلها، بمعنى: أى الشئيين، فشاركت همزة الاستفهام التى هى أيضاً عريقة فى باب الاستفهام، وعادلتها حتى كانتا معاً بمعنى: أى، وأما «هل» فإنها دخيلة فى معنى الاستفهام، لأن أصلها قد نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾^(٢).

وأما المنقطعة، فقد لا يتقدمها الاستفهام، وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة أو بهل، ولا تقع بعد غيرهما من أسماء الاستفهام، إذا كان الاستفهام بأم عن اسم داخل فى عموم اسم الاستفهام المتقدم، وفى الحكم المنسوب إليه، لأن أسماء الاستفهام إذا استفهم بها عمّت فى الجميع فتغنى عن كل استفهام بعدها، فلا تقول: مَنْ عندك أم عندك عمرو، لأن معنى قولك: أم عندك عمرو، مستفاد من قولك: مَنْ عندك؟

وإذا لم يكن داخلاً فى عموم الاستفهام المتقدم، نحو: مَنْ عندك أم عندك

(١) هو الشاهد الخامس بعد التعمئة فى الخزنة .

واستشهد به لما تقدم من أن الهمزة المعادلة لـ «أم» محذوفة منه للضرورة، والتقدير: أكذبتك عينك أم «رأيت» .

والشاهد للأخطى مطلع قصيدة يهجو بها جريراً، ديوانه ٣٨٥ .

من شواهد: سيبويه ٤٨٤/١، والمقتضب ٢٩٥/٣، والمغنى ٤٥/١، والتصريح ١٤٤/٢ .

(٢) الإنسان ١ .

حماراً، وأين زيد أم عندك عمرو، أو فى الحكم المنسوب إليه نحو: مَنْ عندك أم ضربت عمرًا، وَمَنْ تضرب أم مَنْ تشتم: جاز وقوعها بعدها^(١).

وثانيها^(٢): أنه يجب أن يستفهم بها عن شيئين أو أشياء، ثابت أحدهما، أو أحدهما عند المتكلم، لطلب التعيين، لأنها مع الهمزة بمعنى «أى» ويستفهم بأى، عن التعيين، فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد، لأن المجموع بمعنى «أى»، فجوابه بالتعيين.

وأما فى المنقطعة، فلا يثبت أحد الأمرين عند المتكلم، بل، ما قبل «أم» وما بعدها على كلامين، لأنه إضراب عن الكلام الأول، وشروع فى استفهام مستأنف، فهى، إذن، بمعنى «بل» التى تدل على أن الأول وقع غلطاً فى نحو قولهم: إنها لإبل، أم شاء، أو بمعنى «بل» التى تكون للانتقال من كلام إلى كلام آخر، لا لتدارك الغلط، كما فى قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾^(٣)، وقوله: ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾^(٤).

وفىها مع معنى «بل» معنى / الهمزة الاستفهامية فى نحو: إنها لإبل، أم شاء، ٣٧٤ / ٢ والهمزة الإنكارية فى نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾.

(١) فى هامش ط علق الشريف على ذلك بقوله :

«قال أكمل الدين فى «شرح المفصل» : مقصود هذا الفصل تعريف موضع استعمال «أو» و«أم» والضابط فيه أنك إذا عرفت كون أحد المسئول عنه، وأردت تعينه فاستعمل «أم»، وجوابه تصريح اسمه، لا بـ«نعم» ولا «كقولك: أزيد عندك أم عمرو؟ معناه: أعرف وجود أحدهما عندك يقيناً ولا أعرفه بعينه فأجبنى بتسميته، فجوابه تقول: «زيد» إن كان زيداً»، و«عمرًا» إن كان عمرًا، وإن لم تعرف كونهما عنده، بل تشك فى أن أحدهما عنده، أو لم يكن واحد منهما عنده فاستعمل أو، وجوابه: «نعم» أو «لا» كقولك: أزيد عندك، أو عمرو فجوابه نعم إن كان أحدهما موجوداً عنده، وجوابه «لا» إن لم يكن واحد منهما موجوداً عنده».

(٢) أى الأمر الثانى من الأمور التى اختصت بها أم.

(٣) السجدة / ٣ وغيرها.

(٤) الزخرف / ١٦.

وقد تحيى بمعنى «بل» وحدها، كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾^(١) إذ لا معنى للاستفهام ههنا، وكذا إذا جاءت بعدها أداة الاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿أَمْ نَرَى هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكُمْ﴾^(٣): وقوله:

١١٥٩ = أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطَى الْعَلُوقُ بِهِ رِثْمَانٍ أَنْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللِّبَنِ^(٤)

(١) الزخرف / ٥٢ .

(٢) الرعد / ١٦ .

(٣) الملك / ٢٠ .

(٤) هو الشاهد السادس بعد التسعمائة فى الخزائة .

واستشهد به على أن «أَمْ» فيه بمعنى بل وحدها بدون همزة الاستفهام ، إذ الاستفهام موجود، فلا وجه لجمع استفهامين إلا على وجه التأكيد، ولا يضطر إليه مع إمكان التأسيس .

وفيما ذهب إليه مخالفة للبصريين، وميل لقول الكوفيين لقوته .

والشاهد آخر أبيات تسعة لأفنون التغلبى

و«العلوق» من الإبل التى لا ترأى ولدها ولا تدرّ عليه .

جعلها ها هنا مثلاً و«رثمانها»: عطفها ومحبتها .

يقول: فأنتم تحسنون القول، ولا تعطون شيئاً فكيف ينفعنى ذلك ؟ .

وقال الزجاجى فى أماليه: وأصله أن العلوق هى الناقة التى تفقد ولدها بنحر أو موت، فيسلخ جلده، ويحشى تبناً أو حشيشاً ويقدم إليها لترأى، فهى تشمه بأنفها، وينكره قلبها فتعطف عليه، ولا ترسل اللبن فشبه ذلك بهذا .

وهذا ثمل يضرب لكل من يعد بلسانه كل جميل ولا يفعل منه شيئاً .

كأنه قيل: كيف ينفعنى قولك الجميل إذا كنت لاتفى به

وفى رثمان ثلاثة أوجه: الرفع على الرّد على «ما» لأنها فى موضع رفع بـ «ينفع» والنصب بـ «يعطى» والجرّ على الرّد على الهاء التى فى «به» .

منه شواهد : ابن السجى ٣٧/١، والأشبه والنظائر رقم ١٧٧، والهمع والدرر رقم ١٦١٩،

والمغنى ٤٥/١، والكامل للمبرّد ١٤٠، وأمالي الزجاجى ٥١، وأمالي القالى ٥١/٢،

والخصائص ١٨٤/٢، وابن يعيش ١٨/٤، وانظر شرح المفضليات / لابن الأنبارى ٥٢٥ .

وقبل الشاهد :

أنى جَزَوْا عامراً سوءَ بفعلِهِم أَمْ كَيْفَ يَجْزُونِى السَّوْىَ مِنَ الْحَسَنِ

..... أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ

فهى فى مثله بمعنى «بل» وحدها، والمقصود: أن الكلام معها على كلامين، دون المتصلة ولهذا سُميت منقطعة، وسميت الأولى متصلة، لكونهما مع الهمزة التى قبلها، كأى

وجواب المنقطعة: لا، أو: نعم، لأنه استفهام مستأنف.

وثالثها: أنه يليها المفرد والجملة، بخلاف المنقطعة، فإنه لا يليها إلا الجملة ظاهرة. الجزأين نحو: أزيد عندك أم عندك عمرو؟ أو مقدراً أحدهما نحو: إنها لإبل أم شاء، أى أم هى شاء.

قال جار الله: لا يجوز حذف أحد جزأى الجملة بعد المنقطعة فى الاستفهام لثلاث تلبس بالمتصلة، ويجوز فى الخبر إذلا يلتبس^(١).

ثم اعلم أنه إذا ولى المتصلة مفرد، فالأولى أن يلى الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء، لتكون «أم» مع الهمزة بتأويل «أى»، والمفردان بعدهما بتأويل المضاف إليه «أى»، فنحو: أزيد عندك أم عمرو، بمعنى: أيهما عندك، و: أفى السوق زيد أم فى الدار، بمعنى: فى أى الموضعين هو؟

وتجوز المخالفة بين ما ولياهما، نحو: أعندك زيد أم عمرو، و: أزيد عندك أم فى الدار، و: ألقىت زيدا^(٢) أم عمراً، جوازاً حسناً كما قال سيويه، لكن المعادلة أحسن.

وإن ولى «أم» والهمزة، جملتان مشتركتان فى أحد الجزأين، فإن كانتا فعليتين مشتركتين فى الفاعل، نحو: أقمت أم قعدت، و: أنام زيد أم انتبه، فهى متصلة. ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين أن تكون منقطعة، نحو: أقام زيد أم تكلم؟ وإن كانتا فعليتين متساويتى النظم، مشتركتين فى الفعل، نحو: أقام زيد أم قام عمرو؟ أو اسميتين كذلك مشتركتين فى جزء، نحو: أزيد قائم أم

(١) فى المخطوطات «إذ لا يلتبس بالمتصلة» ثم اعلم.

وفى ط: «إذ لا يلتبس أقول: إذا كان الاستفهام المقدم يغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة» ثم اعلم،

وفى عبارة ط لعدم ذكر جواب إذا.

(٢) فى ب ٤/٤٠٧: «زيد» بالضم، تحريف

هو قاعد؟ و: أزيد أخى أم عمرو هو؟ فالأولى أن «أم» فى الصور الثلاث منقطعة ، لأنك كنت قادراً فيها^(١) على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الاتصال، والمفرد أدلُّ على كونها متصلة، وعلى كون ما قبلها وما بعدها فى تقدير كلام واحد^(٢)، فلو أردت الاتصال قلت فى الأولى، أزيد قام أم عمرو؟ وفى الأخيرتين^(٣) أقائم زيد أم قاعد؟ و: أزيد أخى أم عمرو؟ فعُدُّوك إلى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال.

وأما فى الفعليتين المشتركتين فى الفاعل، فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما، لأن كل فعل لابد له من فاعل.

وأما إن جئت بعدهما بجملتين غير مشتركتين فى جزء، نحو: أزيد قائم، أم عمرو قاعد، و: أقائم زيد أم قاعد عمرو، و: أقام زيد أم قعد عمرو، وكذا: أضرب زيد عمراً أم قتله خالد، لأن المشترك فيه فضلة لا جزء جملة، فالتأخرون على أنها منفصلة، لا غير، والمصنف والأندلسى، جوزا الأمرين، فإن كانت متصلة فالمعنى: أى هذين الأمرين كان؟

وليس ما ذهب إليه ببعيد، بلى، إن وقع الاختلاف بين الجملتين: إما بكون إحداهما اسمية والأخرى فعلية، نحو: أقام زيد أم عمرو قاعد، أو بتقديم خبر إحدى الاسميتين وتأخير خبر الأخرى نحو: أقائم زيد، أم عمرو، قاعد.

٣٧٥/٢ [وكذا فى المشتركتين فى جزء إذا لم يتساوى نظمهما/ نحو أزيد عندك أم عندك عمرو]^(٤) وأبكر قائم أم قائم عمرو^(٥) فالظاهر فيها الانفصال بلا خلاف.

(١) كلمة «فيها» سقطت من ب ٤/٧٠٤.

(٢) بعد قوله : «كلام واحد» فى المخطوطات: «بأن تقول فى الفعليتين» المشتركتين فى الفعل أزيد قام أم عمرو.

(٣) فى المخطوطات: «وفى الاسمين المشتركتين فى جزء» مكان: «وفى الأخيرتين».

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/٨٠٤.

(٥) فى ط : هل زيد قائم عمرو «بسقوط «أم» تحريف .

أما قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾^(١) فجاز اختلاف الجملتين مع أنها متصلة لأنهم من الالتباس بالمنقطعة، لأن التسوية لا معنى فيها للمنقطعة، فعلى هذا، إن كان بعد «أم» مفرد لفظاً، وتقديراً، فهي متصلة قولاً واحداً، وقبلها الهمزة في الأغلب لفظاً وتقديراً، وإن كان بعدها جملة فإن لم يكن قبلها الهمزة لظاهرة ولا مقدرة فهي منقطعة قولاً واحداً، إلا في الشاذ القليل، نحو: هل زيد قائم أم عمرو؟ وإن كان قبلها الهمزة ميّزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الآن.

وقال سيبويه: «أم» في قولك: أزيد عندك أم لا: منقطعة، كان عند السائل أن زيدا عنده فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك، الظن في أنه ليس عنده فقال: أم لا. وإنما عدّها منقطعة، لأنه لو سكّت على قوله: أزيد عندك لَعَلِمَ المخاطب أنه يريد: أهو عندك أم ليس عندك، فلا بدّ أن يكون لقوله: أم لا فائدة مجدّدة، وهي تغيير ظن كونه عنده إلى ظن أنه ليس عنده، وهذا معنى الانقطاع والإضراب.

★ ★ ★

[همزة التسوية وأم التسوية]

وأما همزة التسوية وأم التسوية ، فهما اللتان تليان قولهم: سواء، وقولهم: لا أبالي، ومتصرفاته، نحو: قولك : سواء على أقمت أم قعدت، ولا أبالي أقام زيد أم قعد، فعند النحاة: قولهم أقمت أم قعدت، جملتان في تقدير مفردين معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف، أى سواء على قيامك وقعودك، فقيامك مبتدأ، وقعودك عطف عليه، وسواءٌ خبر مقدم.

وقد أجاز أبو على أيضاً ، أن يكون «سواء» مبتدأ، و: أقمت أم قعدت خبره، لكونهما في الظاهر فعلين، قال أبو على : إنما جعل الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف، لأن ما بعد همزة الاستفهام ، وما بعد عديلتها مستويان في علم المستفهم، لأنك إنما تقول: أقمت أم قعدت؟ إذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده، فتطلب بهذا السؤال : التعيين، فلما كان الكلام استفهاماً عن المستويين أقيمت همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما : قيامك وقعودك، وهذا كما أقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في : أنا أفعل كذا أيها الرجل، لجامع الاختصاص، فكل منادى مختص، ولا ينعكس، وكل استفهام أم المتصلة تسوية، ولا ينعكس .

والذى يظهر لى أن «سواء» فى مثله، خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الأمران سواء على ، ثم بين الأمرين بقوله: أقمت أم قعدت؟ وهذا كما فى قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾ (١) أى: الأمران سواء.

وسواء ، لا يثنى ولا يجمع، وكأنه فى الأصل مصدر، وحكى أبو حاتم ثنيتة وجمعه، وردّه أبو على .

وقولك: أقمت أم قعدت بمعنى: إن قمت وإن قعدت، والجملة الاسمية

المتقدمة ، أى : الأمران سواء، دالة على جزاء الشرط، أى: إن قمت ، وإن قعدت فالأمران سواء علىّ، ولا شك فى تضمن الفعل بعد سواء ، وما أبالى، معنى الشرط، ولذلك استهجن الأخفش ، على ما حكى أبو على عنه فى الحجة : أن يقع بعدها الابتدائية، نحو: سواء علىّ، أو: ما أبالى: أدرهم مالك أم دينار، ألا ترى إلى إفادة الماضى فى مثله معنى المستقبل، وما ذلك إلا لتضمنه معنى الشرط. وأما قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾^(١) فلتقدم الفعلية، وإلا لم يجز.

ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى: ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾^(٢)، أى: فلتستووا / لتقدم الاستفهام الدال عليه، ومن ذلك قوله:

لو بغير الماء حلقي شرقٌ كنت كالغصان بالماء اعتصارى^(٣) = ١١٦٠

وكذلك استقبح الأخفش وقوع المضارع بعدهما، نحو: سواءً علىّ أتقوم أم تقعد، وما أبالى أتقوم أم تقعد، لكون إفادة الماضى معنى الاستقبال أدلّ على إرادة معنى الشرط فيه .

قال أبو على : وما يدل على ما قال الأخفش: أن ما جاء فى التنزيل من هذا النحو، جاء على مثال الماضى ، قال الله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾^(٤). و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾^(٥)، ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٦).

وقال:

(١) الأعراف / ١٩٣ . (٢) الروم / ٢٨ .

(٣) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد الستمائة ، وسبق ذكره رقم ٨١٣ .

(٤) إبراهيم / ٢١ .

(٥) المنافقون / ٦ .

(٦) البقرة / ٦ .

١١٦١ = سواءَ عليك اليومَ، أنصاعتِ النوى بخرقاء ، أم أنحى لك السيفَ ذابحُ^(١)
وقال:

١١٦٢ = ما أبالى أنب بالحزن تيسُ أم جفانى بظهر غيبٍ ليمُ^(٢)
وأما قوله:

(١) هو الشاهد السابع بعد التسعمائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن الفعل بعد همزة التسوية و«أم» يستهجن ألا يكون ماضيًا كما فى البيت، ومن المستهجن وقوع الجملة الاسمية كقول الشاعر:
والشاهد لذى الرمة، من قصيدة مطلعها:
أمن دمنة جرّت بها ذيلها الصبّا لصيداء مهلاً ماء عينيك سافحُ
انظر ديوانه / ١٣٦ برواية «بصيداء» مكان «بخرقاء» و «انصاعت النوى» : أى انشقت وذهبت بها
النّية إلى مكان بعيد .

وقوله : أم أنحى لك السيف ذابحُ يريد أم قصد لك بالسيف ذابح فهو سواء عليك .
وانصاع : أى انقتل راجعاً ومرّ مسرعاً، وانصاعت بفتح همزة الاستفهام، وأصله : أنصاعت،
فحذفت الثانية لكونها همزة وصل والنوى والنّية، الوجه الذى ينويه المسافر من قرب أو بعد
وصيداء : اسم امرأة شبيب بها ذو الرمة .
من شواهد : المقتضب ٢٩٨/٣ .

(٢) هو الشاهد الثامن بعد التسعمائة فى الخزانة .

واستشهد به لما تقدم قبله على أن «أم» فى البيت واقعة فى موقعها، ولا يجوز «أو» .
والشاهد من قصيدة لحسان بن ثابت قالها فى غزوة أحد ، من قصيدة مطلعها فى ديوانه
٢٢٦/ .

منع النوم بالعشاء الهمومُ وخيال إذا تغور النجومُ
ونبيب التيس: صوته عند هياجه، و«الحزن» ما غلظ من الأرض وخصه لأن الجبال أخصب
للمعز من السهول .

وعلق البغدادى على «لا أبالى» بقوله : قال المرزوقى : هو مفاعلة من البلاء، أى لا أحتفل حتى
أعاده بلانى وبلاءه وأفاخره . وحكى سيبويه: ما أباليه بالة كحالة، وأصله : بالية، فحذفت ياؤه .
وذهب غيره إلى أنه مقلوب، وألفه منقلبة عن واو، وأصله : أباول، أى أكاثرت من قولهم: فلان
كثير البول أى الولد .

وفى النهاية لابن الأثير : ويقال : ما باليته، وباليته به، أى لم أكثرت به .
من شواهد : سيبويه ٤٨٨/١، والمقتضب ٢٩٨/٣، وابن الشجرى ٣٣٤/٢، والعينى ١٣٥/٤،
والأشباه والنظائر رقم/ ٦٨٢، والأزهية/ ١٣٣ .
وفى ط والمخطوطات: «جفانى» مكان: «لحانى» التى وردت فى الخزانة .

١١٦٣=

فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار^(١)

فقد مرّ في باب كان، أن تقديره: أكان ظبي كان أمك، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٢).

وإنما أفادت الهمزة فائدة «إن» الشرطية، لأن «إن» تستعمل في الأمر المفروض وقوعه، المجهول في الأغلب، فلا يقال: إن غربت الشمس، وكذا حرف الاستفهام، يستعمل فيما لم يتيقن حصوله، فجاز قيامها مقامها، فجردت عن معنى الاستفهام، وكذا «أم» جردت عن معنى الاستفهام، وجعلت بمعنى «أو»، لأنها مثلها في إفادة أحد الشيئين أو الأشياء، فمعنى سواء على أقمت أم قعدت: إن قمت أو قعدت. ويرشدك إلى أن «سواء» ساد مسدّ جواب الشرط، لا خبر مقدّم: أن معنى سواء أقمت أم قعدت، ولا أبالي أقمت أم قعدت، في الحقيقة، واحد، و: لا أبالي، ليس خبراً لمبتدأ، بل المعنى: إن قمت، أو قعدت فلا أبالي بهما، وقول ابن سينا.

١١٦٤=

سيان عندي إن برؤا وإن فجروا فليس يجرى على أمثالهم قلم^(٣)

يقوى ذلك؛ وإن لم يكن الاستشهاد بمثله مرضياً.

وأما مجيء الهمزة وأم، أو الهمزة وأو، بعد باب: دريت وعلمت، نحو: ما أدرى أزيد عندك أم عمرو، ولا أعلم أزيد عندك أم عمرو، فليس من هذا الباب، إذ لا معنى للشرط فيه، كما في الذي نحن فيه.

وإن قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظي سواء وما أبالي، فالغالب التصريح بأو في موضع أم، بلا همزة استفهام قبلها، نحو: لأضربنه قام أو قعد،

(١) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد الخمسمائة في الخزانة وسبق ذكره رقم ٦٣٤.

(٢) التوبة/ ٦

(٣) هو الشاهد التاسع بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن قوله: «سيان» عندي دليل جواب الشرط الذي بعده، أي ان برؤا، وإن فجروا فهما سيان.

والمعنى ذاك المعنى، والتقدير ذاك التقدير، إذ المقصود: إن قام أو قعد فلا ضربته، أى قيامه وقعوده مستويان عندى، لا يمتنعى أحدهما من ضربه.

ويجب تكرير الشرط سواء كان مع «أو» أو مع «أم»، لأن المراد: التسوية فى الشرط بين شيئين أو أكثر، فلا يجوز: ما أبالى قام، ولا: لأضربه قام.

وإنما غلب فى سواء وما أبالى: الهمزة وأم المتصلة، مع أنه لا معنى للاستفهام ههنا، بل المراد الشرط، لأنَّ بين لفظيَّ: سواء، ولا أبالى وبين معنى الهمزة وأم المتصلة جامعاً ومناسبة، وهو التسوية، فهى التى جَوَزَ الإتيان بهما بعد اللفظين، بتجريد الهمزة وأم عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى: إن، وأو، كما تقدم.

ويجوز، مع هذا، بعد سواء، ولا أبالى: أن تأتى بأو، مجرداً عن الهمزة نحو: سواء علىَّ قمت أو قعدت، ولا أبالى قمت أو قعدت، بتقدير حرف الشرط، قال:

١١٦٥ = ولست أبالى بعد آل مطرفٍ حُتوفَ المنايا أكثرت أو أقلَّت^(١)

وقال أبو على: لا يجوز «أو» بعد سواء، فلا تقول: سواء علىَّ قمت أو قعدت قال: لأنه يكون المعنى: سواء علىَّ أحدهما [ولا يجوز ذلك]^(٢).

ويرد عليه أن معنى «أم»، أيضاً، أحد الشيئين أو الأشياء، فيكون معنى سواء ٣٧٧/٢ علىَّ أقمت أم قعدت: سواء / علىَّ أيَّهما فعلت، أى الذى فعلت من الأمرين، لتجرد «أى» عن معنى الاستفهام وهذا أيضاً ظاهر الفساد.

وإنما لزمه ذلك فى أو، وفى أم، لأنه جعل «سواء» خبراً مقدماً، ما بعده مبتدأ، والوجه كما ذكرنا أن يكون «سواء» خبر مبتدأ محذوف ساد مسدَّ جواب الشرط.

(١) هو الشاهد العاشر بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز الإتيان بـ «أو» مجرداً عن الهمزة بعد «سواء» و«لا أبالى» بتقدير حرف الشرط كما فى البيت، فإن «أو» لم تسبق بهمزة، والتقدير: إن أكثرت أو أقلَّت فلست أبالى. والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٩٠، والأزهية/ ١٣٥.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤١٣/٤.

وجوزَّ الخليل في غير سواء؛ ولا أبالي: أن يجرى مجراهما فيذكر بعده «أم» والهمزة، نحو: لأضربنه: أقام أم قعد، مستدلاً بصحة قولك: لأضربنه: أى ذلك كان، وهو بمعنى أقام أم قعد، وليس ما قال ببعيد، لأن معنى التسوية مع غيرهما، أيضاً ظاهر، أى قيامه وقعوده مستويان عندى، لا يمتنعى أحدهما من ضربه، كما تقدم ذكره، قال:

إذا ما انتهى علمى تناهيتُ عنده أطال فأملى أم تناهى فأقصر^(١) = ١١٦٦

رُوى: أو تناهى، فالهمزة في «أطال» ليست استفهامية، بل: أطال، ماضٍ من الإطالة، ورُوى: أم تناهى، فالهمزة استفهامية، وطال: ماضٍ من الطول.

ولا تحيء بالهمزة قبل «أو»، فلا تقل: لا أبالي أقمت أو قعدت، ولا: لأضربنه أقام أو قعد، لأنك إنما جئت بالهمزة مع «أم» وإن لم يكن فيها معنى الاستفهام، لما فيها من معنى التسوية المطلوبة ههنا؛ وليس في الهمزة مع «أو» معنى التسوية.

وقولك: لأقتلنه كائناً من كان، ولأفعلنه كائناً ما كان، «كائناً» فيهما، حال من المفعول، و«من» و«ما» في محل نصب على أنهما خبران لكائناً، وهما موصوفان، والضمير الراجع إليهما من الصفة محذوف أى: كانه، وفي «كائناً» و«كان» ضمير راجع إلى ذى الحال، أى: كائناً أى شئٍ كانه.

(١) هو الشاهد الحاد عشر بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه روى بـ «أو» وبـ «أم» فعلى الأول: «أطال» الهمزة للصيرورة، ومصدره الإطالة، ولا يجوز أن تكون همزة الاستفهام لقول الشارح المحقق: ولا تحيء بالهمزة قبل «أو».

والشاهد لزيادة صاحب هذبة، وهو أول أبيات أربعة، وبعده

وَيُخْبِرُنِي عَنْ غَائِبِ الْمَرْءِ هَدْيُهُ كَفَى الْهَدْيُ عَمَّا غَيَّبَ الْمَرْءُ مُخْبِرًا

وَلَا أَرْكَبُ الْأَمْرَ الْمَدْوِيَّ سَادَرًا بَعَمِيَاءَ حَتَّى أَسْتَبِينَ وَأُبْصِرًا

كَمَا تَفْعَلُ الْعِشْوَاءُ تَرْكِبُ رَأْسَهَا وَتَبْرُزُ جَنْبًا لِلْمَعَادِينِ مُعَوِّرًا

و«ما» بعد إذا زائدة.

وفي ط: «تناسيت» مكان: تناهيت.

وزيادة بن زيد شاعر إسلامي من بادية الحجاز من بنى عذرة.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٩٠، والمقتضب ٣/ ٣٠٢. والأشباه والنظائر رقم/ ٣٦٩، وانظر البيان والتبيين ٣/ ٢٤٤.

قال المصنف: كل موضع قدرت فيه الجملتان، أى المعطوفة إحداهما على الأخرى: بالحال، فأو، نحو: لأضربنّضه قام أو قعد، إذ المعنى: قائماً كان أو قاعداً، وإن قدرّ الكلام بالتسوية من غير استفهام، ف«أم»، نحو: ما أبالى أقمت أم قعدت. هذا كلامه.

ولقائل أن يطالبه باختصاص معنى الحالية بأو؛ وقد ذكرنا أن كل موضوع يجوز فيه «أو» يجوز فيه «أم» وبالعكس.

واعلم أن الفرق بين «أو» و «أم» المتصلة، فى الاستفهام: أن معنى قولك: أزيداً رأيت أو عمراً: أأحدهما رأيت؟ وجوابه: لا، أو نعم، ومعنى قولك: أزيداً رأيت أم عمراً؟ أيهما رأيت؟ وجوابه بالتعيين، كأن تقول: زيداً، أو تقول: عمراً، فالسؤال ب «أو» لا يمكن أن يكون بعد السؤال ب «أم»، لأنك فى «أم» عالم بوجود أحدهما عنده، فكيف تسأل عما تعلم؟.

وتقول: أزيد أفضل أم عمرو، أى: أيهما أفضل من الآخر، ففيه ذكر المفضل معنىً.

ولو قلت: أزيد أفضل أو عمرو، لم يجز، إلا إذا كان المفضل معلوماً للمخاطب، إذ المعنى: أأحدهما أفضل، وذلك إنما يكون إذا قال لك، مثلاً، شخص: عندى رجل أفضل من بكر، ثم حضر زيد وعمرو، فتقول: أزيد، أو عمرو أفضل، أى: أأحدهما أفضل من بكر.

وحيث أشكل عليك الأمر فى «أو» و «أم» المتصلة [فى الاستفهام] ^(١) فقدّر «أو»، ب «أحدهما» و «أم» ب «أيهما»؛ تقول: آلحسن أو الحسين أفضل، أم ابن الحنفية، والمراد: أأحدهما أفضل من ابن الحنفية أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما، والمعنى: أيهما أفضل من أحدهما وابن الحنفية، والجواب: أحدهما.

قوله: «ومن ثم لم يجز: أرايت زيداً أم عمراً»، أى لأنه لم يَلِهما المستويان إذ

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/٤١٥.

أحدهما فعل والآخر اسم، وقد تقدّم أن سيبويه قال: إن مثل هذا جائز حسن إلا أن نحو: أزيداً رأيت أم عمراً، أحسن وأولى.

قوله: «ومن ثمّ كان جوابها: التعيين»، أى لكونها لطلب التعيين.

[معنى: لا ويل، ولكن]

٣٧٨ / ٢

(هـ): «ولا، ويل، ولكن، لأحدهما / معيّنًا، ولكن لازمة للنفي».

[لا]

(ش): اعلم أن «لا» لنفي الحكم عن مفرد، بعد إيجابه للمتبوع، فلا نحيء إلا بعد خبر موجب، أو أمر، ولا نحيء بعد الاستفهام والتمنى والعرض والتحضيض ونحو ذلك. ولا بعد النهي^(١)؛ تقول: ضربت زيداً لا عمراً، واضرب زيداً لا عمراً.

ولا تعطف بها الاسمية، ولا الماضى على الماضى فلا يقال: قام زيد لا قعد، لأنه جملة، ولفظة «لا» موضوعة لعطف المفردات، وقد تعطف مضارعاً على مضارع، وهو قليل، نحو: أقوم، لا أقعد، والمجوز: مضارعة للاسم، فكأنك قلت: أنا قائم لا قاعد.

ولا يجوز تكريرها، كسائر حروف العطف، لا تقول: قام زيد لا عمرو، لا بكر، كما تقول: قام زيد وعمرو وبكر، ولو قصدت ذلك: أدخلت الواو فى المكرر، فقلت ولا بكر ولا خالد، فتخرج «لا» عن العطف، وتتمحض لتأكيد النفي، لدخول العاطف عليها؛ وهذه الزائدة لا تدخل على العلم؛ تقول أنت غير قائم ولا قاعد، وغير القائم ولا القاعد؛ ولا تقول: أنت غير زيد ولا عمرو، بل تقول: غير زيد وعمرو، وقد مر هذا فى قسم الأسماء.

ومنع الزجّاج من مجيء «لا» العاطفة بعد الفعل الماضى، وردّ عليه بقول امرئ القيس.

(١) فى المخطوطات بعد: «بعد النهى»: «بل بعد الخبر المثبت والأمر».

كأن دثاراً حلقت بلبونه عَقَابٌ تُنَوِّفِي لا عَقَابُ القَوَاعِلِ^(١) = ١١٦٧

«تنوِّفي»: ثنية. و «القواعل»: صغار الجبال.

وقال بعضهم «ليس» أيضاً تكون عاطفة، كلاً، قال:

إنما يجرى الفتى ليس الجمل^(٢) = ١١٦٨

والظاهر: أنها على أصلها، والخبر محذوف، أى: ليس الجمل جازياً.

[إبل]

وأماً «بَلْ»، فإماً أن يليها مفرد، أو جملة، وفي الأول هي لتدارك الغلط، ولا يخلو أن تكون بعد نفى أو نهى، أو بعد إيجاب أو أمر.

(١) هو الشاهد الثاني عشر بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن فيه ردّاً على الزجاجي في منعه مجيء «لا العاطفة» بعد الفعل الماضي.

والشاهد لامرئ القيس، ديوانه/ ١٩٥، من قصيدة مطلعها.

دعْ عنك نَهْياً صَبِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثَ الرَوَاحِلِ

والحجرات: النواحي والجوانب ومفردها: حَجْرَةٌ و «الرواحل»: النوق وفي هامش الديوان،

يقول: دعْ عنك حديث إبلَى التى سطا عليها اللصوص، ولكن حدثنى عن ذهاب - رواحلى،

وكيف مكنتهم من أخذها يا سبيء الجوار.

وفي الخزانة: وهذا البيت صار مثلاً يضرب لمن ذهب من ماله شيء ثم ذهب بعده ما هو أجلّ منه.

و«دثار» فى البيت الشاهد هو راعى امرئ القيس. و«حلقت»: من التحليق، وهو ارتفاع الطير فى

الجو. و «اللبون» من الإبل والشاء: ذات اللبن. و«تنوِّفي»، قيل: إنه جبل مشرف. وقال ابن

جنّى: هو موضع ببلاد طيء، وقال ابن جنّى: هو عقبة مشهورة، سميت بالنوف وهو ما علا من

الأرض.

و«القواعل»: موضع فى جبل. وفى الخزانة المحققة ضبطت كلمة: «عقاب» بالفتح ولا وجه له.

من شواهد: مجالس ثعلب ٣٩٨/٢، والخصائص ١٩١/٣، والمغنى ٢٦٧/١، والعينى ١٥٤/٤،

والنصريح ٢٥٠/٢، والأشمونى ١١١/٣.

(٢) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد السبعمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم/ ٩٣٢ واستشهد به

على أن بعضهم قال: «ليس» فيه عاطفة، والظاهر أنها على أصلها، أى ليس الجمل جازياً.

وصدره:

فإذا أقرضت قرضاً فاجزه

فإن جاءت بعد إيجاب أو أمر، نحو: قام زيد، بل عمرو، فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوباً حكمه إلى التابع، فيكون الإخبار عن قيام زيد غلطاً، يجوز أن يكون قد قام وأن لم يقم، أفدت بيل أن تلفظك بالاسم المعطوف عليه، كان غلطاً، عن عمد، أو عن سبق لسان.

ونقل صاحب المغنى^(١) عن الكوفيين: أنهم لا يجوزون العطف بيل، بعد الإيجاب؛ والظاهر أنه وهم من الناقل، فإنهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملاً على «بل»؛ كما نقل عنهم ابن الأنباري والأندلسي، فكيف يمنعون هذا؟

وإذا عطف بيل مفرداً بعد النفي أو النهي، فالظاهر أنها للإضراب أيضاً، ومعنى الإضراب: جعل الحكم الأول، موجباً كان أو غير موجب: كالمسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف عليه، ففي قولك: ما جاءني زيد بل عمرو أفادت «بل» أن الحكم على زيد بعد المجيء كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح هذا الحكم، فيكون غير جاء. ويحتمل ألا يصح فيكون قد جاءك، كما كان الحكم على زيد بالمجيء في: جاءني زيد بل عمرو، احتمل أن يكون صحيحاً وألاً يكون.

وهذا الذي ذكرنا: ظاهر كلام الأندلسي. وقال ابن مالك: بل، بعد النفي والنهي، كلكن، بعدهما؛ وهذا الإطلاق منه يعطى أن عدم مجيء زيد في قولك: ما جاءني زيد بل عمرو، متحقق بعد مجيء «بل»، أيضاً، كما كان كذلك في: ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق، وبه قال المصنف، لأنه قال في: ما جاءني زيد بل

(١) علق السيد الشريف على هذا بقوله: «ليس هو ابن هشام كما توهم، فإنه متأخر عن المصنف» وفي كتابي: «المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة» / ٣٧٨ بينت أن هناك كتاباً حملت اسم المغنى قبل مغنى ابن هشام وهي:

أ- مغنى تقي الدين منصور بن فلاح اليمنى، وتوفى ابن فلاح سنة ٦٨٠ هـ.

ب- مغنى فخر الدين أحمد بن الحسن الجار بردى المتوفى سنة ٧٤٦ هـ.

ج- مغنى محمد بن إسحاق بن أسباط الكندي، أخذ عن الزجاج.

وانظر كشف الظنون، نهر ١٧٥، ١٧٥٣، وبغية الوعاة / ٢١.

عمرو، يحتمل إثبات المجيء لعمرو، مع تحقق نفيه عن زيد، والظاهر ما ذكرناه أولاً.

وهذا كله حكم «بل» بالنظر إلى ما قبلها.

وأما حكم ما بعد «بل»، الآتية بعد النفي أو النهي، فعند الجمهور أنه مثبت، ٣٧٩/٢ فعمرو؛ جاءك/ في قولك: ما جاءني زيد بل عمرو، فكأنك قلت: بل جاءني عمرو، فـ «بل»، أبطلت النفي والاسم المنسوب إليه المجيء؛ قالوا: والدليل على أن الثاني مثبت، حكمهم بامتناع النصب في: ما زيد قائماً بل قاعد، ووجوب الرفع كما مر في بابه.

وعند المبرد: أن الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط، فيبقى الفعل المنفي مسنداً إلى الثاني، فكأنك قلت: بل ما جاءني عمرو، كما كان في الإثبات: الفعل الموجب مسنداً إلى الثاني.

وإذا ضمنت «لا» إلى «بل» بعد الإيجاب أو الأمر، نحو: قام زيد، لا بل عمرو، و: اضرب زيداً، لا بل عمراً، فمعنى «لا» يرجع إلى ذلك الإيجاب أو الأمر المتقدم لا إلى ما بعد «بل»، ففي قولك: لا بل عمرو «نفيت بلا: القيام عن زيد، وأثبت لعمرو ببل، ولو لم تجيء بلا، لكان قيام زيد كما ذكرنا، في حكم المسكوت عنه. يحتمل أن يثبت [وَأَلَّا يثبت] (١)، وكذا في الأمر، نحو: اضرب زيداً، لا بل عمراً، أى: لا تضرب زيداً، بل اضرب عمراً، ولولا «لا» المذكورة لاحتمال أن يكون أمراً بضرب زيد، وألَّا يكون مع الأمر بضرب عمرو، وكذا «لا» الداخلة على «بل» بعد النهي والنفي راجعة إلى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما، وما بعد لا بل إذاً باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور.

(١) ما بين معقوفين سقط من ط.

ولا تحيء «بل» المفردة^(١)، العاطفة للمفرد، بعد الاستفهام، لأنها لتدارك الغلط الحاصل من الجزم بحصول مضمون الكلام أو طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام، لا بحصول شيء، ولا بتحصيله، حتى يقع غلط فيتدارك.

وكذا قيل: إنها لا تحيء بعد التحضيض والتمنى والترجى والعرض؛ والأولى أنه يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الأمر والنهى، كالتحضيض والعرض. وأما «بل» التى تليها الجمل، ففائدتها الانتقال من جملة إلى أخرى، أهم من الأولى، وقد تحيء للغلط، والأولى تحيء بعد الاستفهام أيضاً كقوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) إلى قوله: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾^(٣) والى تدارك الغلط نحو: ضربت زيدا، بل أكرمته، وخرج زيد، بل دخل خالد؛ وقد تشرك الجملتان فى جزء، وقد لا تشركان.

[لكن]

وأما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها، نفيًا وإثباتًا، من حيث المعنى، لا من حيث اللفظ، كما مر فى المثقلة؛ فإذا عطفت بها المفرد، ولا يكون فى ذلك المفرد معنى النفى، لأن حروف النفى إنما تدخل الجمل، وجب أن يكون «لكن» بعد النفى، لتغاير ما بعدها لما قبلها، نحو: ما جاءنى زيد لكن عمرو؛ وقد مر معنى الاستدراك فى المشددة، فعدم مجيء زيد، باق بحاله^(٤)، لم يكن الحكم به منك غلطًا، وإنما جئت بـ «لكن» دفعاً لنوهم المخاطب أن عمرًا أيضاً لم يجيء كزيد،

(١) أى التى لا تكون معها «لا»

(٢) الشعراء / ١٦٥ .

(٣) بعد قوله: بل أنتم قوم عادون زيادة فى المخطوطات وهى: «وإذا أوليها الجمل فقد تكون لتدارك الغلط كما فى المفرد، سواء اشتركت الجملتان فى جزء نحو: ضربت زيدا بل أكرمته أولا نحو: خرج زيد بل دخل خالد.

وقد تكون للانتقال من كلام إلى كلام أهم من الأول بلا قصد إلى إهدار الأول، وجعله فى حكم المسكوت عنه كما يجيء فى الكتاب العزيز نحو قوله تعالى: يل هم فى شك منها بل هم عمون [النحل / ٦٦] ومثله كثير وأما لكن إلخ.

(٤) فى ب فقط ٤ / ٤١٩ باق على حاله بوضع «على» مكان الياء.

فهى فى عطف المفرد نقيضة^(١) «لا» لأنها للإثبات للثانى بعد النفى عن الأول، و «لا» للنفى عن الثانى بعد الاثبات للأول.

وأجاز^(٢) الكوفيون مجيء «لكن» العاطفة للمفرد بعد الموجب أيضاً، نحو: جاءنى زيد لكن عمرو حملاً على «بل»، وليس لهم به شاهد، وكون وضع «لكن» لمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك، إلا أن: لا يسلموا هذا الوضع.

وإذا وليها جملة، وجب، أيضاً: المغايرة المذكورة، كما ذكرنا فى المشددة.

وتقع بعد جميع أنواع الكلام، إلا بعد الاستفهام والترجى والتمنى والعرض والتضيض، على ما قيل.

وذهب يونس إلى أنها فى جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف، وليها مفرد أو جملة، وذلك لجواز دخول الواو عليها، ففى المفرد يقدر العامل بعدها / .

٠ / ٢

ويشكل ذلك عليه، إذا وليها مجرور بلا جارّ، نحو: ما مررت بزيد لكن عمرو؛ فالأولى، كما قال الجزولى: إنها فى المفرد عاطفة إن تجرّدت عن الواو، وأماً مع الواو فالعاطفة هى الواو، و «لكن» لمجرد معنى^(٣) الاستدراك، واختار فيما بعدها الجمل أن تكون مخففة لا عاطفة، صحبتها الواو أو، لا، لموافقتها الثقيلة فى مجيء الجملة بعدها، وهى مع الواو ليست عاطفة اتفاقاً، وأماً المجردة عنها فإن وليها المفرد فعاطفة، خلافاً ليونس، وإن وليها جملة فقبل عاطفة، وهو ظاهر مذهب الزمخشري، فلا يحسن الوقف على ما قبلها، وقيل مخففة، كما هو مذهب الجزولى، فيحسن الوقف على ما قبلها، لكونها حرف ابتداء.

★★★

(١) فى ط: «نقصة «لا» تحريف.

(٢) فى ط: «أجاز» بدون واو.

(٣) كلمة: «معنى» سقطت من ب ٤ / ٤٢٠.

[حروف التنبيه]

(ص): «حروف التنبيه: ألا وأما، وها».

[ألا. أما. ها]

(ش): اعلم أن «ألا» و «أما»، حرفا استفتاح يتبدأ بهما الكلام، وفائدتهما المعنوية: توكيد مضمون الجملة، وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار وحرف النفي، والإنكار نفي، ونفي النفي إثبات، رُكِبَ الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق، فصارا بمعنى «إن»، إلاّ أنهما غير عاملين؛ يدخلان على الجملة، خبرية كانت أو طلبية، سواء كانت الطلبية أمراً أو نهياً، أو استفهاماً، أو تمنياً، أو غير ذلك.

وتختصان بالجملة بخلاف «ها»، وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به، وقد نُسِبَ التنبيه إليهما، كما هو مذهب المصنف في هذا الكتاب.

وتدخل «ألا» كثيراً على النداء، و «أما» كثيراً على القسم، وقد تبدل همزة «أما» هاء، وعيناً، نحو: هَمَّا، وَعَمَّا، وقد تحذف ألفها في الأحوال الثلاث، نحو: أَم، وَهَم، وَعَم.

وقد تحيء «ألا» عند الخليل حرف تحضيض أيضاً كما ذكرنا عنه في قوله:

١١٦٩=

ألا رجلاً جزاه الله خيراً^(١)

وقد جاء «أما». بمعنى: حقاً، فيفتح أن بعدها كما مر في باب «إن».

(١) هو الشاهد الثالث والستون بعد المائة في الخزانة.

واستشهد به على «ألا» قد تحيء عند الخليل حرف تحضيض لأنه بمنزلة قول الرجل: فهلاً خيراً من ذلك، كأنه قال: ألا تُروني رجلاً جزاه الله خيراً. وأما يونس قرع أنه نون مضطراً. والمحصلة: المرأة التي تحصل الذهب من تراب المعادن وتخلصه منه، فطلبها للمبيت. وعجره:

* يدل على محصلة تبيت *

وخبر تبيت في بيت بعده، وهو.

ترجل لِمَتِي وَتَقَمَّ بَيْتِي وَأَعْطِيهَا الْإِثَاوَةَ إِنْ رَضِيتُ

وقد سبق ذكره رقم ١٧٤

وأما «أما» و «إلا» للعرض، فهما حرفان يختصان بالفعل ولا شك في كونهما، إذن مركبين من همزة الإنكار وحرف النفي، وليستا كحرفي الاستفتاح، لأنهما بعد التركيب تدخلان على الجملتين: الاسمية والفعلية بلا خلاف، واللذان للعرض تختصان بالفعل على الصحيح، كما قال الأندلسي.

وأجاز المصنف دخولهما على الاسمية أيضاً، كما مر في باب «لا» التبرئة.

وأما «ها» فتدخل، من جميع المفردات، على أسماء الإشارة كثيراً، لما ذكرنا في بابها؛ ويفصل كثيراً، بين أسماء الإشارة وبينها، إما بالقسم نحو: ها الله ذا، وقوله:

١١٧٠ = تَعْلَمَنَّ هَا لِعَمْرِ اللَّهِ، ذَا قِسْمًا فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك^(١)

وإما بالضمير المرفوع المنفصل، نحو: ﴿هَآ أَنْتُمْ أَوْلَاءُ﴾^(٢) [وهو أكثر]^(٣) وبغيرهما قليلاً، نحو قوله:

١١٧١ = هَا إِنَّ تَا عِذْرَةَ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعْتُ فَإِنْ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبِلَدِ^(٤)

وقوله:

١١٧٢ = *فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا، هَا وَذَالِهَا*^(٥)

(١) هو الشاهد الثاني عشر بعد الأربعمئة، وسبق ذكره رقم ٤٧٨ واستشهد به على تقديم «ها» التي للتبني على «ذا» وقد حال بينهما بقوله: «لعمري الله»، والمعنى: لعمري الله هذا ما أقسم به، ونصب «قسماً» على المصدر المؤكد لما قبله، لأن معناه: أقسم، فكأنه قال: أقسم لعمري الله قسماً، ف «ذا» عند الخليل هو المحلوف عليه، فكأنه قال: والله الأمر هذا، فحذف الأمر، وقدم «ها». وعند غيره المعنى: هذا ما أقسم به.

(٢) آل عمران/ ١١٩.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٤٢٢.

(٤) هو الشاهد الثالث عشر بعد الأربعمئة في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٤٧٩ واستشهد به على أن الفصل بين «ها» و «إن» وهي غير قسم وغير ضمير مرفوع منفصل قليل.

و «تا» مبتدأ و «عذرة» خبرها، وهي بكسر العين اسم للعذر بضمها يريد: إن لم تقبل عذري وترض عني فإنني اختل حتى إنني أضل في البلدة التي أنا فيها لعظم الخوف الذي حصل من وعيدك.

(٥) هو الشاهد الرابع عشر بعد الأربعمئة في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٤٨٠ وصدره:

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا

أى: وهذا ليا.

ومذهب الخليل أن «ها» المقدمة فى جميع ذلك، كانت متصلة باسم الإشارة، أى كان القياس: الله هذا، ولعمرك هذا قسماً، وانتم هؤلاء، وإن هاتا عذرة؛ والدليل على أنه فصل حرف التنبيه عن اسم الإشارة ما حكى أبو الخطاب عمن يوثق به: هذا أنا أفعل، وأنا هذا أفعل فى موضع: ها أنا ذا أفعل.

وحدث يونس: هذا أنت تقول كذا.

واعلم أنه ليس المراد بقولك: ها أنذا أفعل: أن تُعرّف المخاطب نفسك وأن تعلمه أنك لست غيرك، لأن هذا محال، بل المعنى فيه وفى: ها أنت ذا تقول، وها هوذا يفعل: استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة من المتكلم أو المخاطب أو الغائب، كأن معنى: ها أنت ذا تقول، وها أنت ذا يضربك زيد: أنت هذا الذى / أرى لا من كنا نتوقع منه ألا يقع منه أو عليه مثل هذا الغريب، ثم ٣٨١/٢ بينت بقولك: تقول، وقولك: يضربك زيد: الذى استغربته ولم تتوقعه، قال الله تعالى: ﴿هَآ أَنتُمْ أَولَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾^(١)، فالجملة بعد اسم الإشارة لازمة، لبيان الحالة المستغربة، ولا محل لها، إذ هى مستأنفة.

وقال البصريون هى فى محل النصب على الحال، أى: ها أنت ذا قائلاً، قالوا: والحال ههنا لازمة، لأن الفائدة معقودة بها، والعامل فيها حرف التنبيه، أو اسم الإشارة.

ولا أرى للحال فيه معنى، إذ ليس المراد: أنت المشار إليه فى حال قولك. وجوز بعضهم أن تكون «ها» المقدمة فى نحو: ها أنت ذا تفعل: غير منوى دخولها على «ذا»، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿هَآ أَنتُمْ هَؤُلَآءِ﴾^(٢) ولو كانت هى التى كانت مع اسم الإشارة، لم تُعد بعد «أنتم».

(١) آل عمران / ١١٩.

(٢) آل عمران / ٦٦ وغيرها

ويجوز أن يُعْتَدَر للخليل بأن تلك الإعادة للبعد بينهما، كما أعيد: ﴿فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ﴾ لُبْعِد قوله تعالى ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾^(١) وأيضاً قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾^(٢)، دليل على أن المقدم^(٣) في ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾^(٤) هو الذى كان مع اسم الإشارة، ولو كان فى صدر الجملة من الأصل لجاز من غير اسم الإشارة نحو: «ها أنت زيد».

وما حكى الزمخشري من قولهم: ها إن زيدا منطلق، وها افعل كذا، مما لم أعثر له على شاهد.

فالأولى أن نقول: إن هاء التنبيه مختص باسم الإشارة، وقد يفصل منه كما مر، ولم يثبت دخوله فى غيره، من الجمل والمفردات.

وقد عدَّ ابن مالك «يا» من حروف التنبيه، قال: وأكثر ما يليها: منادى أو أمر، نحو: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾^(٥) أو تمنُّ نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾^(٦) أو تقليل نحو:

* ما وي يا ربَّما غارة*^(٧)

= ١١٧٣

وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب.

ومن جعلها حرف نداء فقط، قدرَّ فى جميع هذه المواضع منادى، بخلاف من جعلها حرف تنبيه.

(١) فى ط والمخطوطات: «ولا يحسبن الذين ييخلون» وهذه الآية غير مرادة، وإنما المراد آية ١٨٨ من سورة آل عمران.

(٢) البقرة / ٨٥، وفى ب ٤ / ٤٢٣: «ها أنتم تقتلون».

(٣) فى ب ٤ / ٤٢٣: «المقصود» مكان: «المقدم».

(٤) آل عمران / ١١٩

(٥) النمل / ٢٥.

(٦) النساء / ٧٣.

(٧) هو الشاهد الستون بعد السبعمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٩٥٥ واستشهد به على أن «يا» فيه عند ابن مالك للتنبيه لدخولها على ما يفيد التقليل، وهو: «رُبَّ»، والشاهد قطعة من بيت وهو:

ما وي يا ربَّما غارة شعواء كاللَّذعة بالميسم

ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام، كما للاستفهام، كما تقدم، إلا «ها» الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة، فإنها تكون، إما في الأول، أو الوسط، بحسب ما يقع اسم الإشارة.

★★★

[حروف النداء]

(هـ): «حروف النداء، يا: أعمها، وأيا، وهيا، للبعيد، وأى والهمزة للقريب.

[ياء. أيا. هيا. أى. الهمزة]

(ش): وقد تنوب «وا» مناب «يا» في النداء، والمشهور استعمالها في الندبة. وقد جاء «آ» بهمزة بعدها ألف، و: «آى» بهمزة بعدها ألف، بعدها يا ساكنة. فياً: أعمها، أى ينادى بها القريب والبعيد.

وقال الزمخشري: هي للبعيد، قال: وأما يا الله، ويارب، مع كونه تعالى أقرب إلى كل شخص من حبل وريده؛ فلاستصغار الداعي لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى.

وما ذكره المصنف: أولى، لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء، ودعوى المجاز في أحدهما، أو التأويل خلاف الأصل.

وأيا، وهيا وآ، وآى، ووا، فى البعيد، وأى، والهمزة، فى القريب.

[حروف الإيجاب]

[نعم، بلى، أى، أجل، جبر، إن]

(هـ): «حروف الإيجاب: نعم، وبلى، وإى، وأجل، وجبر، وإن فنعم مقرر لما سبقها.

[وبلى، مختصة بإيجاب النفى، وإى، إثبات بعد الاستفهام، ويلزمها القسم وأجل، وجبر، وإن، تصديق للمخبر] (١) (٢).

(١) فى ب: «للمخبر». (٢) وما بين معقوفين سقط من ظ.

(ش): قوله: مقررة لما سبقها، أى مثبتة لما سبقها من كلام خبرى سواء كان موجباً نحو: نعم فى جواب مَنْ قال: قام زيد، أى: نعم قام، أو منفيّاً، نحو: نعم، فى جواب مَنْ قال: ما قام زيد، أى: نعم ما قام؛ وكذا تقرر ما بعد حرف الاستفهام مثبتاً كان نحو نعم فى جواب مَنْ قال أقام زيد؟ أى نعم قام، أو منفيّاً نحو نعم فى جواب مَنْ قال ألم يقم زيد؟ أى: نعم، لم يَقم.

٣٨٢/٢ فنعم، بعد الاستفهام ليست للتصديق، لأن التصديق إنما يكون للخبر/ فالأولى أن يقال: هى بعد الاستفهام لإثبات ما بعد أداة الاستفهام نفيّاً كان أو إثباتاً، ومن ثمّ قال ابن عباس رضى الله عنهما: لو قالوا فى جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾^(١): نعم، لكان كُفْراً، فيصحّ بهذا الاعتبار، أن يقال لها حرف إيجاب، أى إثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الأظهر فى الاستعمال أن يقال: الإيجاب فى الكلام المثبت، لا المنفى. والمستفهم عنه.

وجوز بعضهم إيقاع نَعَمْ موقع بلى، إذا جاءت بعد همزة داخلية على نفى لفائدة التقرير، أى الحمل على الإقرار والطلب له، فيجوز أن يقال فى جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ و: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(٢): نعم؛ لأن الهمزة للإنكار دخلت على النفى فأفادت الإيجاب، ولهذا عطف على: ألم نشرح قوله: ﴿وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ﴾، فكأنه قال: شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك، فتكون «نعم» فى الحقيقة تصديقاً للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفى؛ لا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام، فلا يكون جواباً للاستفهام لأن جواب الاستفهام يكون بما بعد أداته؛ بل هو كما لو قيل: قام زيد بالإخبار، فتقول: نعم، مصداقاً للخبر المثبت فالذى قاله ابن عباس رضى الله عنهما^(٣)، مبنى على كون «نعم» تقريراً لما بعد الهمزة،

(١) الأعراف/ ١٧٢.

(٢) الشرح/ ١.

(٣) فى ط: «رضى الله عنها»، تحريف.

والذى جوزه هذا القائل، مبنى على كونه تقريراً لمدلول الهمزة مع حرف النفى، فلا يتناقض القولان.

والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل، قول الشاعر:

ليس الليل يجمع أم عمرو وإيانا فذاك بنا تداني^(١)
نعم، وأرى الهلال كما تراه ويعلوها النهار كما علاني

= ١١٧٤

أى: أن الليل يجمع أم عمرو وإيانا، نعم، وقد اشتهر فى العرف ما قال هذا القائل، فلو قيل لك: أليس لى عليك دينار؟ فقلت: نعم، لزممت بالدينار بناءً على العرف الطارئ على الوضع.

وفى «نعم» أربع لغات: المشهورة، فتح النون والعين. والثانية: كسر العين، وهى كنانية^(٢). والثالثة كسر النون والعين. والرابعة: نَحَمَ، بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاءً، كما قلبت الحاء عيناً فى «حتى».

وتقع «نعم» فى جواب الأمر، نحو: نعم لمن قال: زرنى، أى: أزورك، وتقول نعم لمن قال: لا تضربنى، أى: لا أضربك، ولو قلت نعم، فى جواب التحضيض نحو: هلاً تزورنى، كان المعنى: الإيجاب، أى نعم، أزورك، وكذا فى جواب العَرْض نحو: ألا تزورنا.

قوله: «وبلَى مختصة بإيجاب النفى»، يعنى أن «بَلَى» تنقُض النفى المتقدم، سواء كان ذلك النفى مجرداً، نحو: بَلَى فى جواب من قال: ما قام زيد، أى: بَلَى،

(١) هو الشاهد الثالث عشر بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن: «نعم» هنا لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفى، فكانه قيل: إن الليل يجمع أم عمرو وإيانا نعم، فإن الهمزة إذا دخلت على النافى تكون لمحض التقرير، أى حمل المخاطب على أن يقر بأمر يعرفه، وهى فى الحقيقة للإنكار، وإنكار النفى إثبات والشاهد لجحد بن مالك الحنفى من قصيدة قالها، وهو فى سجن الحجاج وأرسلها إلى اليمامة. من شواهد: أمالى القالى ١ / ٢٨٢، والسمط / ٦١٧، والمقرب ١ / ٢٩٤، ٢٩٥، والمغنى / ٣٨٣.

(٢) فى ط: وهى والثانية كسر العين كناية تحريف صوابه من المخطوطات.

قد قام، أو كان مقروناً باستفهام، فهي إذن، لنقض النفي الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾^(١) أى بلى أنت ربنا.

وزعم بعضهم أن «بلى» أى بلى أنت ربنا.

وزعم بعضهم أن «بلى» تستعمل بعد الإيجاب مستدلاً بقوله:

١١٧٥ = وقد بُعدت بالوصل بينى وبينها بلى، إن من زار القبور ليبعدا^(٢)

أى: ليعبدن، بالنون الخفيفة؛ واستعمال «بلى» فى البيت لتصديق الإيجاب: شاذ.

وزعم الفرّاء أن أصلها «بل» زيدت عليها الألف للوقف، فلذا كانت للرجوع عن النفي، كما كانت «بل» للرجوع عن الجحد فى: ما قام زيد، بل عمرو؛ والأولى كونها حرفاً برأسها.

ولا يجاب بـ «نعم» و«بلى» ولا بغيرهما من حروف الإيجاب استفهام إلا ما كان بالحرف وهى الهمزة وهل.

(١) الأعراف / ١٧٢.

(٢) هو الشاهد الرابع عشر بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن بعضهم زعم أن «بلى» تستعمل بعد الإيجاب كما فى البيت وهو شاذ. وكان القياس نعم

وعلق البغدادى على الشاهد بقوله: «وإنما قال شاذ» ولم يقل ضرورة، لأنه جاء مثله فى الحديث الصحيح، أخرج البخارى فى كتاب «الإيمان والنذور» من صحيحه عن عبدالله بن مسعود رضى الله عنه قال بينما رسول الله ﷺ مُضِيفٌ إِلَى قَبَةِ مِنْ أَدَمِ يَمَانٍ إِذْ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالُوا: بَلَى - قَالَ: أَفَلَمْ تَرْضَوْا أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَوَالَّذِى نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنِّى لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

وقوله: «مضيف» أى مسند ظهره الشريف. وبلى الأولى أجيب بها الاستفهام المجرد على النفي، وهو موضع نعم.

وذكر البغدادى أن هذا البيت لم يعرفه، ولم ينظره إلا فى شرح الرضى والله أعلم وجاء فى شعر الطهوى عجزه:

فلا تبعدن يا خير عمرو بن جندب بلى إن من زار القبور ليعيدا.

وقد سقطت كلمة: «ليعيدا» من ط.

وأما الأسماء الاستفهامية، فإنَّ جواب «مَنْ»: ما هو أخصُّ منه، فلو قلت في جواب، مَنْ جاءك؟ شخص أو إنسان، لم يجز، لأنَّ الأول أعمّ، والثاني مساو، فلم تعرّف السائل ما لم يعرفه، بل تقول إمّا: رجل، أو: زيد، وكذا/ «مَنْ» ٣٨٣/٢ الداخلة على الاسم، كما يقال: مَنْ الرجل؟ فتقول: زيد، أو: واحد من بنى تميم. وأما جواب «ما»، فإن كان سؤالاً عن الماهية، فنحو: إنسان، أو فرس، أو بقر، أو غير ذلك من الأنواع.

وإن كان سؤالاً عن صفة الماهية، نحو: ما زيد؟ فنحو: عالم، أو ظريف، أو فارس، كما تقدم في الموصولات.

وجواب «أى» المضاف إلى المعارف: معرفة نحو: زيد أو عمرو، أو: أنا، أو: ذاك، في جواب^(١): أى الرجال فعل ذلك؟ أو نكرة مختصة بالوصف، نحو: رجل رأيته في موضع كذا.

وجواب «أى» المضاف إلى النكرة: ما يصلح وصفاً لتلك النكرة نحو: عالم، أو كاتب، في جواب: أى رجل؟ أو نكرة مخصصة بالنعت.

وجواب «كيف»، لا يكون إلا نكرة، وجواب «كم» تعيين العدد، معرفة كان أو نكرة؛ ومنع ابن السراج كونه معرفة.

وجواب «متى» و «أيان»: تعيين الزمان دون المبهم منه، وجواب «أين» و «أنى»: المكان الخاص، وجواب الهمزة مع «أم» الاسم، وجواب الهمزة وحدها، أو مع «أو» وجواب «هل»: نعم أو: بلى أو: لا.

قوله: «وإى، إثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم».

لا شك في غلبة استعمالها مسبقة بالاستفهام. وذكر بعضهم أنها تحىء لتصديق الخبر أيضاً؛ وذكر ابن مالك أن «إى» بمعنى «نعم» فإن أراد أنه يقع

(١) في ب فقط ٤/ ٤٢٩: «في جواب من قال: أى الرجال» بزيادة: «من قال».

مواقع نعم، فينبغي أن يقع بعد الخبر مُوجباً كان أو منفيّاً فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم، سواء؛ يقال: لا تضربني فتقول: إى والله لا أضربك، وكذا يقال: ما ضرب زيد فتقول: إى والله ما ضرب، وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المصنف، أعنى لزوم سبق الاستفهام وكونها للإثبات.

وإن أراد أنه للتصديق مثل «نعم»، وإن لم يقع مواقعها، فكذا جميع حروف التصديق. ولا يستعمل بعد «إى» فعل القسم، فلا يقال: إى أقسمت برى، ولا يكون المقسم به بعدها، إلا الربّ، والله، ولعمري؛ تقول: إى والله، وإى الله بحذف حرف القسم ونصب «الله» وإى ها الله ذا، وإى وربى، وإى لعمري.

وإذا جاء بعدها لفظة «الله»، فإن كان مع «ها» نحو: إى، ها الله ذا، فقد مرّت الوجوه الجائزة فيه فى باب القسم؛ ويجب جر «الله» إذن، لنيابة حرف التنبيه عن الجار.

وإن تجرّدت عن «ها»، فالله، منصوب بفعل القسم المقدّر.

وفى ياء «إى» ثلاثة أوجه؛ حذفها للساكنين، وفتحها، تبييناً لحرف الإيجاب؛ وإبقاؤها ساكنة، والجمع بين ساكنين مبالغة فى المحافظة على حرف الإيجاب بصون آخره عن التحريك والحذف، وإن كان يلزم ساكنان على غير حده، لأنهما فى كلمتين، إجراء لهما مجرى كلمة واحدة. كالضالّين، وتُموّد الثوب؛ كما فى: ها الله، وهذا، أيضاً من خصائص لفظة «الله»

قوله: «وأجل وجير وإنّ تصديق للخبر»، سواء كان الخبر موجباً أو منفيّاً، ولا تحيىء بعد ما فيه معنى الطلب، كالاستفهام والأمر وغيرهما.

وحكى الجوهريّ عن الأخفش أن «نعم» أحسن من «أجل»، فى الاستفهام، وأجلّ، أحسن من نعم فى الخبر، فجوز مجيئها على ما ترى فى الاستفهام^(١) أيضاً.

(١) فى ب فقط ٤/٤٣١: «فجوز على ما ترى مجيئها فى الاستفهام».

وأما «جَيْر» فقد مضى شرحها في القَسَم في حروف الجرّ.

وأما «إِنَّ» فقال سيويه: هي في قول ابن قيس الرقيات:

ويَقْلُنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كُ، وقد كَبِرَتْ فَقُلْتُ: إِنَّهُ^(١) ١١٧٦=

والهاء للسكت.

وقيل: إن «إِنَّ» فيه للتحقيق، والهاء اسمها والخبر محذوف، أي: إنه كذلك.

٣٨٤/٢

وقول ابن الزبير. لفضالة بن شريك حين قال له: لَعَنَ الله ناقة/ حملتني إليك:
إِنَّ وراكبها، نصٌّ في كونها للتصديق.

لكنه يدل على أنها تحيء لتقرير مضمون الدعاء، وهو خلاف ما قال المصنف
من أن ثلاثتها، لتصديق الخبر.

[حروف الزيادة]

(هـ): «حروف الزيادة: إِنْ، وَأَنْ، وَمَا، وَلَا، وَمَنْ، وَالباء، واللام؛ فإن مع ما
النافية، وَقُلْتُ مع المصدرية، وَلَمَّا، وَأَنْ، مع لَمَّا، وَبَيْنَ لَوْ والقسم، وَقُلْتُ مع
الكاف؛ وما مع إِذَا ومتى، وَأَيَّ، وَأَيْنَ، وَإِنْ شرطاً وبعض حروف الجرّ وَقُلْتُ مع

(١) هو الشاهد الخامس عشر بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن سيويه قال: «إِنَّ» فيه حرف تصديق للخبر بمتزلة: «أجل، والهاء للسكت.

والشاهد لعبيد الله بن قيس الرقيات/ديوانه ٦٦ بن قصيدة مطلعها:

بكرتُ على عواذلى يلخيتنى وألومهنّ

وبعده:

إن العواذل لُمتنى ولن أطيع أمرهنّ

من شواهد: سيويه ٤٧٥/١، وابن يعيش ٧٨/٨، ١٢٢، ١٢٥ والمغنى ٣٧/١، ٧٢٣/٢،

واللسان: «أَنْ» وانظر تفسير القرطبي ٢١٨/١١، ورفص المبانى. ١١٩، -، ١٢٤- ٤٤٤

المضاف؛ ولا، مع الواو بعد النفى، وبعد أن المصدرية، وقلَّت قبل القسم، وشذَّت مع المضاف؛ ومنَ والباء، واللام تقدم ذكرها.

(ش): قيل، فائدة الحرف الزائد في كلام العرب: إما معنوية، وإما لفظية؛ فالمعنوية: تأكيد المعنى، كما تقدم في «من» الاستغراقية، والباء في خبر ما، وليس.

فإن قيل: فيجب ألا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية.

قيل: إنما سميت زائدة، لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئاً، لما لم تغاير فائدتها العارضة: الفائدة الحاصلة قبلها.

ويلزمهم أن يعدّوا، على هذا، «إنَّ»، ولام الابتداء، وألفاظ التأكيد، أسماء كانت، أو لا: زوائد، ولم يقولوا به^(١).

وبعض الزوائد يعمل، كالباء، ومن، الزائدتين، وبعضها لا يعمل، نحو: «فيما رحمة».

وأما الفائدة اللفظية، فهي تزيين اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام، بسببها مهياً لاستقامة وزن الشعر، أو لحسن السجع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية.

ولا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً، وإلا، لعُدَّت عبثاً، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، ولا سيما في كلام الباري تعالى وأنبيائه، وأئمتهم، عليهم السلام.

وقد تجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى.

(١) في المخطوطات بعد قوله: «ولم يقولوا به»: «وأما التأثير اللفظي فيؤثر بعضها بأن يعمل عملاً كالباء ومن الزائدتين، وبعضها لا يؤثر نحو فيما رحمة».

ولما سميت هذه الحروف زوائد، لأنها قد تقع زائدة، لا لأنها لا تقع إلا زائدة، بل وقوعها غير زائدة أكثر؛ وسميت، أيضاً: حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك.

[إن]

أما «إن» فتزاد مع «ما» النافية كثيراً لتأكيد النفي، وتدخل على الاسم والفعل.
نحو:

١١٧٧= *وما إن طَبْنَا جَبْنَ*^(١)

ونحو قوله

١١٧٨= ما إن جَزَعْتُ ولا هَلَعْتُ ولا يَرُدُّ بكايَ زَنْدًا^(٢)

وقلت زيادتها مع «ما» المصدرية نحو: انتظرني ما إن جلس القاضي، ومع «ما» الاسمية نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيْمَا إِن مَكَنَّاكُمْ فِيهِ﴾^(٣)، وكذا بعد «ألاً» الاستفاحية، نحو: ألاً إن قام زيد، وكذا مع «لماً» بل زيادة «أن» المفتوحة

(١) هو الشاهد السبعون بعد المائتين في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٢٩٢.

واستشهد به على أن «إن» تزداد بعد «ما» النافية.

(٢) هو الشاهد السادس عشر بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به لما تقدم قبله. ومثل بمثالين، إشارة إلى أنها تزداد بعد «ما» النافية مطلقاً سواء كانت الداخلة على الجمل الاسمية، وتكفها عن عملها عمل ليس، وتسمى إن الزائدة الكافة أم كانت الداخلة على الجملة الفعلية كما في هذا البيت، وتسمى إن الزائدة فقط.

والشاهد من قصيدة لعمر بن معد يكرب، ديوانه / ٦٥ ومطلع قصيدته:

ليس الجمال بمنزّر فاعلم وإن رُدِّيتَ يرّدا

إن الجمال معادن ومناقب أورثن مجدا

والزّند يستعمل في معنى القلّة. والمعنى لا يغني بكاي شيئاً.

من شواهد: الحماسة بشرح المرزوقي / ١٧٩.

وفى ط: «بكائي زيدا» مكان: «بكائي زندا»، تحريف

وفى ب ٤/ ٤٣٤: «هَلَعْتُ بفتح اللام تحريف والصواب الكسر لأنه من باب فوح.

(٣) الاحقاف / ٢٦.

بعدها، هي المشهورة، تقول: لما أن جلستَ جلستُ؛ فتحاً وكسراً، والفتح أشهر.

[أَنْ]

وأما «أَنْ»، فتكثر زيادتها بعد لَمَّا، نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾^(١)، وبين «لو» والقَسَمَ، وقد مرَّ في القسم أَنْ مذهب سيويه كونها موطئة للقسم قبل «لو» كما أن اللام موطئة قبل «إِنْ» وسائر كلمات الشرط، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾^(٢) الآية - ويجيء الكلام فيه.

وقد تزداد في الإنكار، نحو: أنا أَنِيه، وقلَّت بعد كاف التشبيه نحو:

* كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو*^(٣)

= ١١٧٩

بالجر، وليست في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾^(٤)، و: ﴿وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا﴾^(٥)، و: ﴿وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ﴾^(٦): زائدة، كما توهم بعضهم بل: الأوليان مخففتان، والثالثة مفسَّرة، كما تقدم في نواصب الفعل.

[مَا]

وأما «ما» فتزداد مع الخمس الكلمات المذكورة إذا أفادت معنى الشرط نحو: إذا ما تكرمني أكرمك بغير الجزم، ومتى ما تكرمني أكرمك بمعنى متى تكرمني، ولا تفيدها «ما» معنى التكرير، ولو أفادته لم تكن زائدة؛ فمن قال: إن «متى» ٣٨٥ / ٢ للتكرير، فمتى ما، مثله، ومن قال ليست للتكرير، فكذا: متى ما / وأياً ما تفعل

(١) يوسف / ٩٦.

(٢) آل عمران / ٨١.

(٣) هو الشاهد الرابع والسبعون بعد الثمانمائة في الخزانة. وسبق ذكره رقم ١١١٦ ١١٧٩.

واستشهد به على أَنْ «أَنْ» زائدة بين الكاف ومحرورها، وهو ظبية

(٤) الأعراف / ١٨٥.

(٥) الجن / ١٦.

(٦) يونس / ١٠٥.

أفعل، وأينما تكن أكن، و: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾^(١)، وقد تدخل بعد «أَيَّان» أيضاً، قليلاً، ويجيء حكم «ما» مع أن، في نونى التوكيد.

قوله: «شرطاً»، تقييد لجميع ما ذكر من: إذا، ومتى، وأى، وأين، وإن، لأنها كلها تستعمل شرطاً وغير شرط؛ وزيادة «ما» فيها مختصة بحال الشرطية.

ولم يعدوا «ما» الكافة، وإن لم يكن لها معنى، من الزوائد، لأن لها تأثيراً قوياً، وهو منع العامل من العمل، وتهيته لدخول ما لم يكن له أن يدخله.

وعلى مذهب من أعمل «ليتما»، وإنما، وأخواتهما؛ تكون «ما» زائدة. وليست فى: حيشما، وإذا ما، زائدة، لأنها هى المصححة لكونهما جازمتين، فهى الكافة لهما أيضاً عن الإضافة.

وينبغى ألا تعدَّ فى نحو: «بعين ما أرينك»، و:

من عَضَةٍ ما يَنْبَتُ شَكِيرَهَا^(٢)

= ١١٨٠

زائدة، لأنها هى المصححة لدخول النون فى الفعل على ما يجيء فى بابها، وقد مضى الخلاف فى مثل: ﴿مَثَلًا مَّا﴾^(٣) فى الموصولات.

وقد تزداد بعد بعض حروف الجر، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾^(٤)، و: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٥): ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾^(٦)، وزيد صديقى كما عمرو أخى.

وقيل إنها بعد حرف الجر: نكرة مجرورة، والمجرور بعدها بدل منها، وكذا قيل فى: لا سيما زيد، بالجر، كما مر فى باب الاستثناء، و«ما» فى هذه اللفظة: لازمة.

(١) الزخرف / ٤١.

(٢) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد المائتين، وسبق ذكره رقم ٢٦٩.

وفى ب ٤ / ٤٣٥: «سكيرها» بالسين مكان: «شكيرها» بالكاف تحريف.

(٣) البقرة / ٢٦.

(٤) آل عمران / ١٥٩.

(٥) المؤمنون / ٤٠.

(٦) نوح / ٢٥.

وَقَلَّتْ زِيَادَتُهَا بَعْدَ الْمُضَافِ، نَحْوُ: مِنْ غَيْرِ مَا جُرِّمَ، وَ: ﴿أَيَّامَ الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ﴾^(١) وَ: ﴿مِثْلَ مَا أَنْكُم تَنْطِقُونَ﴾^(٢) وَقِيلَ فِيهَا أَيْضًا، إِنَّهَا نَكْرَةٌ، وَالْمَجْرُورُ بَدَلُ مِنْهَا.

[لا]

وَأَمَّا «لا»، فَتَزَادُ بَعْدَ الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ بَعْدَ نَفْسِي أَوْ نَهْيِي، وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهَا فِي بَابِ حَرْفِ الْعَطْفِ، نَحْوُ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو، وَهِيَ، وَإِنْ عُدَّتْ زَائِدَةً، لَكُنْهَا رَافِعَةٌ لِاحْتِمَالِ أَحَدِ الْمَجِئَيْنِ دُونَ الْآخَرِ، كَمَا مَرَّ فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ.

وَالْعَجَبُ، أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ تَأْثِيرَ الْحُرُوفِ مَعْنَوِيًّا، كَالتَّأْكِيدِ فِي الْبَاءِ، وَرَفْعِ الْإِحْتِمَالِ فِي «لا» هَذِهِ، وَفِي «مِنْ» الْإِسْتِغْرَاقِيَّةِ: مَانِعًا مِنْ كَوْنِ الْحُرُوفِ زَائِدَةً، وَيَرَوْنَ تَأْثِيرَهَا تَأْثِيرًا لَفْظِيًّا، كَكَوْنِهَا كَافَةً: مَانِعًا مِنْ زِيَادَتِهَا.

وَتَزَادُ بَعْدَ «أَنْ» الْمَصْدَرِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾^(٣)، وَ: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(٤)، وَجَاءَتْ قَبْلَ الْمَقْسَمِ بِهِ كَثِيرًا، لِلإِذْنِ بِأَنْ جَوَابُ الْقِسْمِ مَنْفَى، نَحْوُ: لَا وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ، قَالَ:

لا وأبيك ابنة العامر ي لا يدعى القوم أنى أفر^(٥) = ١١٨١

(١) القصص / ٢٨.

(٢) الذاريات / ٢٣.

(٣) الأعراف / ١٢.

(٤) الحديد / ٢٩.

(٥) هو الشاهد السابع عشر بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «لا» تحيى كثيراً زائدة قبل المقسم به للإعلام بأن جواب القسم منفى، فإن الواو حرف قسم، وجملة: «لا يدعى القوم» جواب القسم، وهى منفية، فأتى بالنافى قبل القسم للإشعار ابتداءً بأن جوابه منفى.

والشاهد مطلع قصيدة لامرئ القيس، ديوانه / ١١.

من شواهد: المحتسب ٢/ ٢٧٣، والمغنى ١/ ٢٧٦، وتفسير الكشاف ٤/ ٦٥٨، وتفسير القرطبي

٩٠ / ١٩.

وجاءت قبل «أقسم» قليلاً، وعليه حُمِلَ قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ
الْقِيَامَةِ﴾^(١) وشذت بعد المضاف نحو:

فى بئر لا حورٍ سرى وما شعر^(٢)

١١٨٢=

والحور: الهلّكة.

وأما «من»، والباء، واللام، والكاف، فقد تقدم ذكرها فى حروف الجر.

★★★

(١) القيامة/ ١.

(٢) هو الشاهد الستون بعد المائتين، وسبق ذكره رقم ٢٧٨.

واستشهد به على أن زيادة: «لا» بين المتضايين شاذة.

والأصل: فى «بئر حور» فزيدت «لا» بينهما لفظاً ومعنى أى سرى فى بئر هلاك وما شعر لسقوطه فيها.

[حرفا التفسير: «أى»، و«أن»]

(ص): «حرفا التفسير: أى، وأن، فأن مختصة بما فى معنى القول».

(ش): اعلم أن الفرق بين «أى» و «أن»: «أن»: أى، يفسر بها كل مبهم، من المفرد، نحو جاءنى زيد أى أبو عبدالله، والجملة نحو: هريق دمه أى مات، قال:

١١٨٣ = وترميننى بالطرف أى أنت مذنبٌ وتقليننى لكن إياك لا أقلى^(١)

و «أن» لا تفسر إلا «مفعولاً» مقدّر اللفظ، دالٌّ على معنى القول، مؤدّ معناه كقوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾^(٢) فقلوه: يا إبراهيم تفسير لمفعول نادينا المقدر، أى نادينا به شىء، ويلفظ هو قولنا يا إبراهيم، وكذلك قولك كتبت إليه أن قم، أى: كتبت إليه شيئاً هو: قم؛ فأن، حرف دالٌّ على أن «قم» تفسير للمفعول به المقدر لكتبت.

وقد يفسر المفعول به الظاهر، كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أَمَلِكَ مَا يُوحَىٰ أَنْ أَقْدِفْهُ﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾^(٤)، فقلوه: اعبدوا الله، تفسير للمضمّر فى «به»، وفى أمرت معنى القول، وليس مفسراً لـ «ما»، فى قوله: ما أمرتنى، لأنه مفعول لصريح القول، وقد جوز بعضهم/ ذلك، مستدلاً بهذه الآية، ولا استدلال^(٥) بالمحتمل؛ وأجيب بأن «أن»

(١) هو الشاهد الثامن عشر بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أى» فيه حرف تفسير للجملة قبله.

والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: ابن يعيش ٨/ ١٤٠، والمغنى ١/ ٧١، ٢/ ٥٧ - ٨٣، وشرح شواهد المغنى للسيوطى/ ٢٣٤، والهمع والدرر رقم ٩٦٨.

(٢) الصافات/ ١٠٤.

(٣) طه / ٣٧ - ٣٨.

(٤) المائدة/ ١١٧.

(٥) فى ط: «والاستدلال» تحريف طاهر.

مصدرية، وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدرى على الجملة الطلبية، وعند صاحب هذا المذهب، يجوز أن يكون جميع «أن» المحكوم بكونها مفسرة: مصدرية، إذا دخلت على أمر أو نهى متصرف، لأن له، إذن مصدرأ.

واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها فى نحو: أوعزت إليه بأن قم؛ ويجوز أن يقال: هى زائدة، لكرهه دخول الجار على ظاهر الفعل، والمعنى: أوعز إليه بهذا اللفظ.

وقيل إن «أن» فى قوله ﴿أَنْ اَعْبُدُوا﴾: زائدة؛ والأصل عدم الحكم بالزيادة. ما كان للحكم بالأصالة مُحْتَمَل.

وتمسك المجيز لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعالى: ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا﴾^(١) قال: التقدير: قائلاً بعضهم لبعض أن امشوا.

وأجيب: إما بأنه زائد، أو بأن صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول فى عدم الظهور، أو بأن انطلق متضمن لمعنى القول، لأن المنطلقين من مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه؛ أو بأن: انطلق الملاء بمعنى: انطلقوا فى القول وشرعوا فيه.

وينبغى أن تعرف أن ما بعد «أن» المفسرة، ليس من صلة ما قبلها، بل يتم الكلام دونه، ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه، فقوله تعالى: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢)، ليست «أن» فيه مفسرة، لأن قوله تعالى: ﴿أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ خبر المبتدأ المتقدم.

ولا منع، لو ارتكب مرتكب أن المسماة بالمفسرة: زائدة فى مفعول ما هو بمعنى القول، فمعنى أمره أن قم: أى قال له قم، بتأويل أمر بـ «قال»، أو بتقدير «قال» بعده على الخلاف المذكور فى أفعال القلوب، و «أن» زائدة، وهذا يطرد فى جميع الأمثلة.

(١) ص/ ٦.

(٢) يونس/ ١٠.

[حروف المصدر]

(ص): «حروف المصدر: ما، وأن، وأن؛ فالأولان للفعلية وأن للاسمية.

[ما]

(ش): «أما «ما» فتوصل بالفعل المتصرف، إذ الذي لا يتصرف لا مصدر له، حتى يؤوّل الفعل مع الحرف به؛ ولا توصل بالأمر، لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤوّل به «أن»، مع الفعل، ما أفاد «أن» مع ذلك الفعل^(١)، وإلاّ فليسا مؤوّلين به، ألا ترى أن معنى: ﴿بِمَا رَحَّبْتُ﴾^(٢) وبرحبها، شيء واحد، وكذا معنى علمت أنك قائم، وعلمت قيامك: شيء واحد، والمصدر المؤوّل به «أن» مع الأمر، لا يفيد معنى الأمر، فقولك كتبت إليه أن قم: ليس بمعنى القيام^(٣)، لأن قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام، بخلاف قولك: أن قم.

ويتبين بهذا أن صلة «أن» لا تكون أمراً ولا نهياً، خلافاً لما ذهب إليه سيبويه وأبو على، ولو جاز كون صلة الحرف أمراً، لجاز ذلك فى صلة «أن» المشددة، و«ما» و«كى» و«لو»، ولا يجوز ذلك اتفاقاً.

وتختص «ما» المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤوّل هى وصلتها، به، نحو: لا أفعله ما ذرّ شارق، أى مدة ما ذرّ، أى مدة ذرور؛ وصلتها إذن فى الغالب فعلٌ ماضى اللفظ مثبت، كما ذكرنا، أو منفى بلم، نحو: تُهدّدنى^(٤) ما لم تلقنى، ومعناهما الاستقبال كما مرّ فى باب الماضى، ويقلّ كونها فعلاً مضارعاً.

وصلة «ما» المصدرية، لا تكون، عند سيبويه، إلا فعلية. وجوز غيره أن تكون

(١) فى ب فقط ٤ / ٤٤٠ : «أن يفيد المصدر المؤوّل به «ما» مع الفعل ما أفاده «ما» مع ذلك الفعل.

(٢) التوبة / ١١٨ .

(٣) فى ط «بمعنى بالقيام» بزيادة الياء .

(٤) فى ط : «تهدّدنى»، تحريف .

اسمية، أيضاً، وهو الحق، وإن كان ذلك قليلاً، كما فى نهج البلاغة: «بقوا فى الدنيا، ما الدنيا باقية». وقال الشاعر:

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلَسِ^(١) = ١١٨٤

وأجاز ابن جنى، كون صلتها جاراً ومجروراً، فيجوز على مذهبه/ ما خلا زيد ٣٨٧/٢ وما عدا زيد، بالجر، و «ما» مصدرية.

[أن]

وأما «أن» المصدرية، فلا تدخل إلا على الفعل المتصرف، وهو إما ماضٍ، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ مِّنَ اللَّهِ عَلَيْنَا﴾^(٢)، أو مضارع، ولها فيه خاصة تأثيران آخران: نصبه، وتخصيصه بالاستقبال؛ أو، أمر أو نهى، على مذهب سيويه، كما مر.

ونميم، وأسد، يقلبون همزتها عيناً، وينشدون:

أَعْنِ تَرَسَّمْتُ مِنْ خَرَقَاءَ مَنْزِلَةَ مَاءِ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٍ^(٣) = ١١٨٥

(١) هو الشاهد التاسع عشر بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ما» فيه مصدرية على قول بعضهم خلافاً لسيويه فإنه جعل «ما» كافة لـ «بعد» عن الإضافة.

والشاهد للمرار الفقهى.

وصف الشاعر كبره، وأن الشيب قد شمله، فلا يليق به الصبأ واللهو و «أفنان الرأس» خصل شعره، وأصل الفتن: الغصن. و «الثغام»: شجر إذا يبس أبيض، ويقال: هو نبت له نور أبيض، فشبّه بياض الشيب فى سواد الشعر بيباض الثور فى خضرة النبات.

و«المخلص»: ما اختلط فيه البياض بالسواد، والخليس من النيات: ما كان فيه لوان.

و«العلاقة والعلق»: أن يعلق الحب بقلبه.

وصغر الوليد ليدل على سن المرأة، لأن صغر ولدها لا يكون إلا فى عصر شبابها، وما يتصل به من زمان ولادتها.

من شواهد: سيويه ٦٠/١ - ٢٨٣، وابن الشجرى ٢٤٢/٢، وابن يعيش ١٣١/٨ - ١٣٤، والمغنى ١٠/٢، والهمع والدرر رقم ٨١٢ والمقتضب ٥٣/٢، والأزهية ٨٨، والمقرب ١٢٩/١ وصرّف البانى/ ٣١٤.

(٢) القصص/٨٢.

(٣) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد الثمائمائة فى الخزانة، وهو لذى الرمة. وسبق ذكره رقم ١٠٨٧.

واستشهد به على أن «عن» أصلها «أن» قلب بنو نميم وبنو أسد همزتها عيناً.

[أَنَّ]

وَأَمَّا «أَنَّ» المُشَدَّدَةُ، فَتُوصَلُ بِمَعْمُولِهَا إِذَا كَانَتْ عَامِلَةً، وَإِذَا كُفَّتْ، فَبِالْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ أَوِ الْفِعْلِيَّةِ.

[كَي]

وَمِنَ الْحُرُوفِ الْمَصْدَرِيَّةِ «كَي»، إِذَا دَخَلَتْهَا لَامُ التَّعْلِيلِ؛ ، نَحْوُ: لَكَي تَخْرُجْ، وَهِيَ بِمَعْنَى «أَنَّ» وَتَخْتَصُّ بِالْمُضَارِعِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْخِلَافَ فِيهَا، فِي نَوَاصِبِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فَمَنْ حَتَمَ كَوْنَهَا حَرْفَ جَرٍّ، لَمْ يَجْعَلْهَا فِي مِثَالِنَا مَصْدَرِيَّةً، بَلْ قَدَّرَ «أَنَّ» بَعْدَهَا.

[لَوْ]

وَمِنْهَا «لَوْ» إِذَا جَاءَتْ بَعْدَ فِعْلٍ يَفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى التَّمْنَى، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾^(١)، وَقَالَ:

= ١١٨٦ *عَلَيَّ حِرَاصًا لَوْ يُسْرِونَ مَقْتَلِي*^(٢)

وَصَلَتْهَا كَصَلَةِ «مَا» إِلَّا أَنَّهُمَا، لَا تَنْوِبُ عَنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ.

وَقَدْ يُسْتَفْنَى بِلَوْ، عَنْ فِعْلِ التَّمْنَى، فَيَنْصَبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مَقْرُونًا بِالْفَاءِ نَحْوُ: لَوْ كَانَ لِي مَالٌ فَأَحْجُجْ، أَيْ أَتَمْنَى وَأَوَدَّ لَوْ كَانَ لِي مَالٌ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٣).

★★★

(١) القلم / ٩.

(٢) هو الشاهد العشرون بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «لو» فيه مصدرية.

وصدره:

تجاوزت أحراساً إليها ومعشراً

والشاهد من معلقة امرئ القيس المشهورة

و «أحراساً» جمع حرس كحجر وأحجار، وحرس: جمع حارس كخدم جمع خادم

من شواهد: رصف المباني / ٢٩٢، والمغنى ١ / ٢٩٤، ٢ / ٥٧٦.

(٣) الزمر / ٥٨.

[حروف التحضيض ولزومها الفعل]

(هـ): «حروف التحضيض: هلاً، وآلاً، ولولاً، ولوماً، لها صدر الكلام، وتلزم الفعل لفظاً أو تقديرًا.

(ش): اعلم أن معناها إذا دخلت في الماضي: التوبيخ واللوم على ترك الفعل، ومعناها في المضارع: الحض على الفعل والطلب له، فهي في المضارع بمعنى الأمر.

ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات، إلا أنها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً، يمكنه تداركه في المستقبل، فكأنها من حيث المعنى، للتحضيض على فعل مثل ما فات.

وقلماً تستعمل في المضارع، أيضاً، إلا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه.

فإن خلا الكلام من التوبيخ، فهو العرض، فتكون هذه الأحرف للعرض.

وتستعمل في ذلك المعنى: «آلاً» مخففة، أيضاً، و«لو» التي فيها معنى التمني، نحو: لو نزلت فأكلت، و«أما» نحو: أما تعطف على.

قوله: «وتلزم الفعل لفظاً»، نحو: ﴿لَوْلَا أَرْسَلْتُ﴾^(١) و: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا﴾^(٢) أو تقديرًا نحو قوله:

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنَى ضَوَّطَرَى، لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمَقْنَعَا^(٣) = ١١٨٧

(١) طه / ١٣٤.

(٢) الحجر / ٧.

(٣) هو الشاهد الرابع والستون بعد المائة في الخزانة، وسبق ذكره رقم ١٧٥.

واستشهد به على أن الفعل مقدّر بعد لولا التحضيضية أي لولا تعدون و«الكمي» الشجاع، مفعول أول لهذا المقدّر بتقدير مضاف، والمفعول الثاني محذوف والتقدير: لولا تعدون عقر الكمي أفضل مجدكم.

و«المقنع»: الذي وضع على رأسه البيضة والمغفر، وبنو ضوطرى منادى وهى كلمة سب وشتم.

ويجوز: هلاً زيداً ضربته.

وجاءت الاسمية بعدها فى ضرورة الشعر، نحو قوله:

يقولون ليلى أرسلت بشفاعة إالى فهلاً نفس ليلى شفيعتها^(١) = ١١٨٨

وإذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذى بعده، لا بمقدر قبله، كما فى قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ﴾^(٢)، لأن الظرف يُتَّسَع فيه، وأما إذا كان الفاصل منصوباً غير الظرف، نحو: هلاً زيداً ضربت فهو على الخلاف الذى مضى؛ ولزومها صدر الكلام لما مرّ قبل.

وقد نجى الفعلية بعد «لولا» غير التحضيضية، قال:

ألا زعمت أسماء أن لا أحبها فقلت: بلى لولا ينازعنى شغلى^(٣) = ١١٨٩

فتؤول بلو لم، فهى، إذا «لو» التى هى لامتناع الثانى لا امتناع الأول؛ وقيل: هى «لولا» المختصة بالاسمية، والفعل صلة لأن، المقدرة، كما فى قولهم: تسمع^(٤) بالمعدي، لا أن تراه.



(١) هو الشاهد الخامس والستون بعد المائة فى الخزانة، واستشهد به على أن مجيء الجملة الاسمية بعدها ضرورة.

(٢) الكهف / ٣٩.

(٣) هو الشاهد الحادى والعشرون بعد التسعمائة فى الخزانة. واستشهد به على أنه قد نجى الفعلية بعد لولا غير التحضيضية، وإنما كانت هنا غير تحضيضية، لأن الحُصَّ طلب «حث وإزعاج» والشاعر لم يرد أن يحث نفسه على منازعة الشغل، وإنما يريد الاعتذار عن القيام بمحبته بهذا المانع، وهو مجاذبته الشغل. والشاهد لأبى ذؤيب الهذلى.

من شواهد: ابن يعيش ١٤٦/٨، والمغنى ١/ ٢١٧، والهمع والدرر رقم ٩٢١ وانظر ديوان الهذليين / ١٣٤، وشرح أشعار الهذليين للسكرى ٨٨/١.

(٤) ضُبُطت «تسمع» فى ب٤/ ٤٤٤ بالضم، وهو تحريف فى هذا الموضع، والصواب: «تسمع» بالفتح لنصبه بـ «أن» المقدرة.

[حرف التوقع قد]

(ص): «حرف التوقُّع: قد [وهى فى الماضى للتقريب]»^(١) وفى المضارع للتقليل.

[قد]

(ش): هذا الحرف إذا دخل على الماضى أو المضارع فلا بدَّ فيه من معنى التحقيق، ثمَّ إنه يضاف فى بعض المواضع / إلى هذا المعنى، فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع أى يكون مصدره متوقَّعاً لمن تخاطبه واقعاً عن قريب؛ كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير: قد ركب... أى: حصل عن قريب ما كنت تتوقعه، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة.

ففيه، إذن، ثلاثة معانٍ مجتمعة: التحقيق، والتوقع، والتقريب، وقد يكون مع التحقيق: التقريب فقط، ويجوز أن تقول قد ركب لمن لم يكن يتوقع ركوبه.

ولا تدخل على الماضى غير المتصرف، كنعم وبش وعسى وليس، لأنها ليست بمعنى الماضى حتى تقرَّب معناها من الحال.

وتدخل، أيضاً، على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس، فينضاف^(٢) إلى التحقيق فى الأغلب: التقليل، نحو: إن الكذب قد يصدق، أى، بالحققة يصدر منه الصدق، وإن كان قليلاً.

وقد تستعمل للتحقيق مجرداً عن معنى التقليل، نحو: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾^(٣).

وتستعمل، أيضاً، للتكثير فى موضع التمدُّح، كما ذكرنا فى «ربَّما» قال تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾^(٤)، وقال:

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ. (٢) فى ط: «مضاف» مكان: يضاف.

(٤) الأحزاب / ١٨.

(٣) البقرة / ١٤٤.

* قد أترك القرن مصفراً أنامله* (١)

= ١١٩٠

ولا تفصل من الفعل، إلا بالقسم، نحو: قد والله لقوا الله، وقد لعمري قال كذا؛ وقد يغنى عن الفعل دليل فيحذف بعدها، قال:

* لما تزل برحالنا وكان قد* (٢)

= ١١٩١

[حرفا الاستفهام: الهمزة وهل]

(هـ): «حرفا الاستفهام: الهمزة، وهل، لهما صدر الكلام تقول: أزيد قائم؟ وأقام زيد؟ وكذا هل، والهمزة أعمّ تصرفاً تقول: أزيداً ضربت؟ و: أنضرب زيداً وهو أخوك؟ وأزيد عندك [أم عمرو]؟» (٣) و: «أثمّ إذا ما وقع» و: أفمن كان؟ وأمن كان دون هل».

(١) هو الشاهد الثاني والعشرون بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «قد» مع المضارع تكون للتكثير في مقام التمدّح والافتحار: وعجزه:

* كأن أثوابه مجّت بفِرصاد*

انظر شعر عبيد بن الأبرص / ٥٨ من قصيدة يرثى بها نفسه مطلعها:

طاف الخيال علينا ليلة الوادي من أم عمرو ولم يلّم لميعادى

ومنها:

هل نحن إلا كأرواح تمر بها تحت التراب وأجساد كأجساد

ومنها:

لا أعرفك بعد الموت تندبنى وفي حياتي ما زودتني زادى

ومنها:

الخير أبقى وإن طال الزمان به والشرُّ أخبثُ ما أوعيت من زاد

والفرصاد: ماء التوت، يريد أن الدّم على ثيابه كماء التوت

من شواهد: سيبويه ٣٠٧/٢، والمقتضب ٤٣/١، وابن الشجري ٢١٢/١ وابن يعيش ١٤٧/٨،

والمغنى ١٥٠/١، والهمع والدرر رقم/ ١٣٥٠ والأزهية/ ٢٢١، ورصف المبانى/ ٣٩٣.

(٢) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد الخمسمائة، وسبق ذكره رقم/ ٦٣٦.

وصدره:

* أؤف الترحل غير أن ركبنا*

واستشهد به على أنه قد يحذف الفعل بعد «قد» لدليل، والتقدير: وكان قد زالت، وكسرت الدال من «قد» للقفائية.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٤٤٦/٤.

(ش): قوله: «لهما صدر الكلام»، لما مرَّ في باب «إن».

قوله: «أزيد قائم؟ و: أقام زيد؟ وكذلك هل» يعنى تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية، إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية، سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً، بخلاف «هل» فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو: هل زيد قام؛ إلا على شذوذ، وذلك لأن أصلها: أن تكون بمعنى «قد»، فقليل: أهل، قال:

أَهْلٌ عَرَفْتُ الدَّارَ بِالْغَرِيِّينَ^(١) = ١١٩٢

وكثر استعمالها كذلك، ثم حذفت الهمزة لكثرة استعمالها، استغناء بها عنها وإقامة لها مقامها، وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾^(٢)، أى: قد أتى.

فلما كان أصلها «قد» وهى من لوازم الأفعال، ثم تطفلت على الهمزة، فإن رأيت فعلاً فى حيزها، تذكرت عهداً بالحمى، وحنّت إلى الإلف المألوف وعانقته، وإن لم تره فى حيزها تسَلَّتْ عنه ذاهلة.

ومع وجود الفعل، لا تقنع به مفسراً أيضاً، للفعل المقدر بعدها، فلا يجوز اختياراً: هل زيداً ضربته، كما مرَّ فى المنصوب على شريطة التفسير.

قوله: «والهمزة أعم»، يعنى أنها تستعمل فيما لم تستعمل فيه «هل»؛ منها: أنه

(١) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «هل» فى الأصل بمعنى «قد»، فكون «قد» حرف استفهام إنما تكون بـهمزة الاستفهام، ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال إقامة لها مقامها، وقد جاءت على الأصل فى قوله تعالى: «هل أتى على الإنسان» أى قد أتى.

والشاهد من قصيدة لخطام المجاشعى، تقدم شرح أبيات منها فى الشاهد الخامس والثلاثين بعد المائة. وهذه القصيدة من بحر السريع، وليست من الرجز لا يكون فيه معولان، فيرد إلى فعولان و«الغريان»: موضع بالكوفة نحو فرسخين عنها، وهو مثنى الغرى بفتح الغين وكسر الراء. من شواهد: اللسان: «غرا».

لا يقال: هل زيد خرج، لا على كون زيد مبتدأ، ولا على كونه فاعلاً لفعل مقدر، ولا يقال: هل زيداً ضربت على أن زيداً منصوب بما بعده، ولا بمقدر، ولا يقال: هل زيداً^(١) ضربته على أن زيداً منصوب بمقدر، كل ذلك لما تقدم.

ومنها: أن الهمزة تستعمل في الإثبات للاستفهام أو للإنكار أيضاً، قال تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢)، وقال الشاعر:

= ١١٩٣ *أطرباً وأنت قنْسرى*^(٣)

ومن ذلك: أزيدنيه، في الإنكار، ولا تستعمل «هل» للإنكار؛ وإذا دخلت الهمزة على النافي، فلمحض التقرير، أى حمل المخاطب على أن يُقرَّ بأمر يعرفه، نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾^(٤) و: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ﴾^(٥)، و: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ﴾^(٦) وهى فى الحقيقة للإنكار، وإنكار النفى إثبات / ٣٨٩ / ٢

وأما «هل» فلا تدخل على النافي أصلاً.

ومنها: أن الهمزة تستعمل مطرداً مع «أم» التسوية، ولا تستعمل «هل» معها، إلا شاذاً كما مر.

(١) فى ط: «هل زيد ضربته» برفع زيد، تحريف.

(٢) الأعراف / ٢٨.

(٣) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن همزة الاستفهام فيه للإنكار.

والشاهد للعجاج، ديوانه / ٣١٠، وبعده:

والدهر بالإنسان دوآرى

والقنْسرى: الشيخ، وهو معروف فى اللغة، ولم يسمع إلا فى هذا البيت وحده.

من شواهد: سيبويه ١ / ١٧٠- ١٨٥، والإيضاح للفراسى / ٢٩٢ والمغنى ١ / ١٦، والمقتضب

٣ / ١٧٩، والهمع الدرر رقم ٧٤٨ والمخصص ١ / ٤٥، والمقرب ٢ / ٥٤، والأشْمُونى ٤ / ٢٠٣،

واللسان: «قسر»، و«قنسر».

(٤) الشرح / ١.

(٥) الضحى / ٦.

(٦) القيامة / ٤٠.

وتختص «هل» بحكمين دون الهمزة، وهما:

كونها للتقرير في الإثبات، كقوله تعالى: ﴿هَلْ ثَوْبَ الْكُفَّارِ﴾^(١)، أى ألم يَثُوبَ، وقولهم «هذه بتلك» و«هل جزيتك يا عمرو». وإفادتها إفادة النافي، حتى جاز أن يجيء بعدها «إلا» قصداً للإيجاب، كقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾^(٢) [أى: ما جزاء الإحسان]^(٣)، وقال:

وهل أنا إلا من غزيرة إن غوت غويت، وإن ترشد غزيرة أرشد^(٤) = ١١٩٤

ومن خصائص الهمزة أن تدخل على الفاء، والواو، وثم، كما تقدم في حرف العطف، ولا تدخل «هل» عليها، لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف^(٥) تصرفها.

وهذه الحروف تدخل على «هل» ولا تدخل على الهمزة، لكونها أصلاً في الاستفهام الطالب للتصدر، قال تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٦)، وقال الشاعر:

وهل أنا إلا من غزيرة البيت*

وتقول: إن أكرمتك فهل تكرمني، ولا تقول: فأتكرمني كما مر في الجوازم، وتقول: أسلم عليه ثم هل يلتفت إليّ.

ولا تجيء الهمزة بعد «أم» ويجوز ذلك في «هل» وسائر كَلِمِ الاستفهام،

(١) المطففين / ٣٦.

(٢) الرحمن / ٦٠.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٤ / ٤٤٨.

(٤) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «هل» هنا استفهام صوري بمعنى النفي.

والشاهد للريد بن الصمة من قصيدة يرثى بها أخاه عبدالله بن الصمة، ديوانه / ٤٧.

ومطلع قصيدته

أرث جديد الحبل من أم معبد بعاقبة وأخلفت كل موعد

من شواهد: الحماسة بشرح المرزوقي / ٨١٥

و«غزيرة»: رهط دريد.

(٥) في ط فقط: «قد تصرف» بدل: «فلا تتصرف» تحريف.

(٦) هود / ١٤.

لعروض معنى الاستفهام فيها، كما تبين من مذهب سيويه، أعنى حذف همزة الاستفهام قبل هذه الأسماء وعراقاة الهمزة في الاستفهام فلا يجمع بين حرفي استفهام، قال:

١١٩٥ = أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم^(١)

وقال الله تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾^(٢)، وقال الشاعر:

١١٩٦ = * أم كيف ينفع ما تُعطى العلق *^(٣)

وغير ذلك.

وإذا جاءت أم بعد اسم الاستفهام، فلا بد من إعادة ذلك الاسم بعد «أم»، نحو: مَنْ يطعمنى، أم مَنْ يسقيني؟، و: أين آكل أم أين أشرب؟ إذا قصدوا إشراك ما بعد أم، فيه، فلا يجوز: مَنْ يطعمنى أم يسقيني؛ وإن لم يقصد إشراكه فيه، نحو: من يطعمنى أم يسقيني زيد، جاز.

(١) هو الشاهد السادس والعشرون بعد التسعمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أنه يجوز أن تأتى «هل» بعد «أم»

وليس فيه جمع استفهامين، فإن «أم» عند الشارح مجردة عن الاستفهام إذا وقع بعدها أداة استفهام، حرفاً كانت أم اسماً.

وأم المنقطعة عند الشارح حرف استئناف بمعنى بل فقط

والشاهد من قصيدة طويلها عدتها سبعة وخمسون بيتاً لعلقمة الفحل من قصيدة مطلعها:

هل ما علّمت وما استودعت مكتوم إذ حبلها إذ نأثك اليوم مصروم

انظر ديوانه/ ١٧.

و «المشكوم»: المجزئ، وقد شكّمته أشكّمه شكماً من باب نصرته نصراً والاسم الشكمة بالضم، وهو المكافاة بحسن الصنيع.

من شواهد: سيويه ٤٨٧/١، والهمع والدرر رقم ١٣٦١ - ١٦١٣ - ١٦١٤، والأشباه والنظائر رقم ٦٨١ /

(٢) النمل/ ٦٢.

(٣) هو الشاهد السادس بعد التسعمائة فى الخزنة، وسبق ذكره رقم ١١٥٩.

واستشهد به على أن الاستفهام يجوز أن يقع بعد أم المجردة من الاستفهام كما ذكرنا.

وإنما وجب إعادته مع [قصد]^(١) الإشراك فيه، لأن «أم» منقطعة، إذ المتصلة لا بدّ لها من تقدم الهمزة، وأم المنقطعة حرف استئناف وهي بمعنى «بل» وساذج الاستفهام الذي هو معنى الهمزة، فلا تفيد معنى الأسماء الاستفهامية المتقدمة، لأن معناها: أشياء مقرونة بمعنى الاستفهام، فإذا قصدت معناها ولم يُستفد من «أم» لا بالعطف، لأن المنقطعة حرف استئناف، كما ذكرنا، ولا بالتضمين، كما تضمنت معنى الهمزة، لم يكن لك بدّ من التصريح بها بعد «أم».

وأما «هل»، فيجوز فيها ترك الإعادة، لأنها لساذج الاستفهام كالهمزة، ويجوز الإعادة تشبيهاً بأخواتها الاسمية في عدم العرّاقة وقد جمعهما الشاعر في قوله:

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم = ١١٩٧
 أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم^(٢)
 وربما أبدلت هاء «هل» همزة.

ومن خواص الهمزة: جواز ذكر المفرد، بعدها، اعتماداً على ما سبق من ذكر ما يتم به ذلك المفرد في كلام متكلم آخر، نحو قولك منكرأ، أو مستفهماً: أزيد، أو: أزيداً، أو: أبزید لمن قال: جاءني زيد، أو: رأيت زیداً، أو: مررت بزید؛ ولا تقول: هل زيد، وهل زيداً، وهل بزید.

★ ★ ★

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤ / ٤٤٩.

(٢) سبق ذكره آنفاً رقم ١١٩٥.

[حروف الشرط]

(هـ): «حروف الشرط: إن، ولو، وأماً، لها صدر الكلام، فإن للاستقبال، ولو للمضى، ويلزمان الفعل لفظاً أو تقديرًا، ومن ثم قيل: لو أنك بالفتح، لأنه فاعل، ٣٩٠/٢ وانطلقت، بالفعل موضع: منطلق، ليكون كالعوض / وإن كان جامداً جاز لتعذره».

(ش): «إنما كان لها صدر الكلام، لما تقدم في باب «إن».

قوله: «فإن، للاستقبال، يعنى سواء دخلت على المضارع أو الماضي، وكذا لو، للمضى، على أيهما دخلت، قال تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ﴾^(١).

هذا وضعهما - كما مرّ - في الظروف المبنية، ومرّ فيها طرف من أحوالهما.

ومذهب الفراء: أن «لو» تستعمل في المستقبل، كإن، وذلك مع قلته، ثابت لا ينكر، نحو: «اطلبوا العلم ولو بالصين».

ثم ان النحاة قالوا: إن «لو» لامتناع الثاني لامتناع الأول^(٢). وقال المصنف: بل هي لامتناع الأول لامتناع الثاني، قال: وذلك لأن الأول سبب والثاني مسبب، والمسبب قد يكون أعم من السبب، كالإشراق، الحاصل من النار، والشمس، قال: فالأولى أن يقال: لانتفاء الأول لانتفاء الثاني، لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب.

وفيما قال نظر؛ لأن الشرط عندهم ملزوم، والجزاء لازم، سواء كان الشرط سبباً كما في قولك: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً، أو شرطاً، كما في قولك: لو كان لي مال لحججت، أو، لا شرطاً ولا سبباً، كقولك: لو كان زيد أبي لكنت ابنه، ولو كان النهار موجوداً لكانت الشمس طالعة.

(١) الحجرات/٧.

(٢) في ط فقط: «لولا امتناع الأول»، والصواب من المخطوطات.

والصحيح أن يقال كما قال المصنف: هي موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني، أى أن امتناع الثانى دَلَّ على امتناع الأول، لكن لا للعلة التى ذكرها، بل لأن «لو» موضوعة ليكون جزاؤها مقدرٌ الوجود فى الماضى، والمقدر وجوده فى الماضى يكون ممتنعاً فيه، فيمتنع الشرط الذى هو ملزوم، لأجل امتناع لازمه، أى الجزاء، لأن الملزوم ينتفى بانتفاء لازمه.

وقد يجىء جواب «لو» قليلاً، لازم الوجود فى جميع الأزمنة فى قصد المتكلم، وآية ذلك أن يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء، بل يكون نقيض ذلك الشرط أنسب، وأليق باستلزام ذلك الجزاء، فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير، لأنك تحكم فى الظاهر أنه لازم للشرط الذى نقيضه أولى باستلزام ذلك الجزاء، فيكون ذلك الجزاء لازماً لذلك الشرط ولنقيضه، فيلزم وجوده أبداً، إذ النقيضان لا يرتفعان؛

مثاله: لو أهنتنى أكرمتك، إذ استلزم الإهانة الإكرام، فكيف لا يستلزم الإكرام، والإكرام؟

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ إلى قوله: ﴿مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾^(١)، أى: لبقيت، وقول عمر رضى الله عنه «نعم العبد صُهَيْب لو لم يخف الله لم يعصه»^(٢) أى: لو أمن لأطاع، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمِعْهُمْ لَنُكِّلُوا﴾^(٣).

ولكون «لو» بمعنى الماضى وضعاً لم يُجزم بها إلا اضطراراً، لأن الجزم من خواص المعرب والماضى مبنى، قال:

لو يشأ، طار به ذو مِيعَةٍ^(٤)

١١٩٨=

(١) لقمان / ٢٧.

(٢) فى ط: «لو لم يَخَفْ لم يعصه».

(٣) الأنفال / ٢٣.

(٤) هو الشاهد الثامن والعشرون بعد التسعمائة فى الحزنة.

=

وزعم بعضهم أن جزمها مطرد على بعض اللغات.

قوله: «وتلزمان الفعل لفظاً أو تقديرأ»، أمأ فى نحو: «لو ذات سوار لطمتني»^(١) ولو زيدا ضربته، فلا كلام فى تقدير الفعل؛ وأمأ فى نحو: لو زيدا ضربت، فينبغى أن يكون على الخلاف الذى ذكرنا فى: إن زيدا ضربت.

وجاء فى الضرورة، شرطها: اسمية، قال:

لو بغير الماء حلقي شرق^(٢)

= ١١٩٩

وهذا من باب وضع الاسمى موضع الفعلية، كما فى قوله:

= واستشهد به على أن الجزم بلو ضرورة، لأن «لو» موضوعة للشرط فى الماضى نسب إلى امرأة من بنى الحارث بن كعب. وتماهه:
لاحق الأطلال نهْدُ ذو خُصْل
وبعده:

غير أن اليأس منه شيمة وصروف الدهر تجرى بالأجل

ونسب إلى علقمة الفحل، وليس فى ديوانه.

و «المبعة»: النشاط، وأول جرى الفرس، وأول الشباب والآطال: الخواصر، واحدها: إطل.

ومعنى لاحق الأطلال: أى قد لصقت إطله بأختها من الضمر.

و«التهد» من الخيل: الجسيم المشرف. والحصل: جمع خُصله-، وهى لفيفة من الشعر.

من شواهد: المغنى ١/ ٣٠٠، ٧٧٩/ ٢، والهمع والدرر رقم/ ١٣١٦ والأشباه والنظائر رقم/ ٩١، وابن السجرى ١/ ١٨٧، ٣٣٣، والأشمونى ٤/ ١٤ - ٤٢.

وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك/ ١٩ وقد أورده شاهداً على الجزم بـ «لو» حملاً على «إن». هذا وبعض المصادر روت «بها» مكان: «به» كرواية السيوطى فى الأشباه وعلق الصبان على رواية «بها» بقوله - والذى رأيت فى المغنى، وشرح شواهد للسيوطى: «طار به» بضمير مذكر يرجع إلى الفارس.

قال السيوطى: أى لو يشأ أنجاه فرس له ذو مية إلخ. وانظر الحماسة بشرح المازوقى/ ١١٠٨.

(١) انظر كتاب الأمثال لابی عبيد القاسم بن سلام/ ٢٦٨.

ومعنى المثل: لو كان هذا الذى لطمتني ندأ لى، وكان له شرف وقدّر احتملته، ولكنه ليس بكفاء، فهو أشدّ على.

وفى الهامش: وقيل: لو لطمتنى حرّة، لأن العرب قلما تلبس الإماء السّوار أى لو كانت اللاطمة حرّة لكان أخفّ على

(٢) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد الستائة، وسبق ذكره رقم/ ٨١٣.

١٢٠٠=

فهلاً نفس ليلي شفيعها^(١)

قوله: «ومن ثم قيل: لو أنك بالفتح، لأنه فاعل»؛ هذا مذهب المبرد، أعنى تقدير الفعل بعد لو التى تليها «أن».

وقال السيرافى: إن الذى عندى: أنه لا يحتاج إلى تقدير الفعل، ولكن «أن» تقع نائبة عن الفعل الذى يجب وقوعه بعد «لو»، لأن/ خبر «أن» إذا، فعل، ينوب ٣٩١/٢ لفظه عن الفعل بعد «لو»، فإذا قلت: لو أن زيدا جاءنى، فكأنك قلت: لو جاءنى زيد.

قوله: «انطلقت موضع منطلق»، يعنى أن «أن» إذا وقعت بعد «لو» المحذوف شرطها، فخبرها إن كان مشتقاً وجب أن يكون فعلاً، لأن الفعل المقدر، لا بدله من مفسر، و «أن» لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت: تدل على معنى «ثبت» فالزم^(٢) أن يكون خبر «أن» فعلاً ماضياً، لا اسم فاعل، ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر، وأما المعنى فقد ذكرنا أن «أن» دلت عليه.

وإن لم يكن مشتقاً، جاز، للتعذر، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾^(٣)، وأما قوله تعالى: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ﴾^(٤)، فلأن «لو» بمعنى «أن» المصدرية، وليست بشرطية، لمجيئها بعد فعل دال على التمنى.

ومنها من لا يشترط مجيء الفعل فى خبر «أن» الواقعة بعد «لو»، وإن كان مشتقاً أيضاً، كما ذهب إليه ابن مالك، قال الأسود بن يعفر:

١٢٠١=

هما خياني كل يوم غنيمة وأهلكتهم لو أن ذلك نافع^(٥)

(١) هو الشاهد الخامس والستون بعد المائة فى الخزنة، وسبق ذكره رقم ١١٨٨ والبيت بتمامه:

يقولون ليلي أرسلت بشفاعة إلى فهلا نفس ليلي شفيعها.

(٢) فى ب فقط ٤/٤٥٣: «فلزم» بدل «فالزم».

(٣) لقمان/ ٢٧.

(٤) الأحزاب/ ٢٠.

(٥) هو الشاهد التاسع والعشرون بعد التسعمائة فى الخزنة.

وقال كعب:

١٢٠٢ = أكرم بها خلّة لو أنها صدقت موعودها أو لو أنّ النصح مقبول^(١)

ومع هذا، فلا شك أن استعمال الفعل في حيز خبر «أنّ» الواقعة بعد «لو» أكثر وإن لم يكن لازماً.

وإذا حصل الفعل، فالأكثر كونه ماضياً، لكونه كالعوض من شرط «لو»، الذي هو الماضي، وقد جاء مضارعاً، قال:

١٢٠٣ = تمدُّ بالأعناق أو تلويها وتشتكى لو أننا نُشكّيهَا^(٢)

= واستشهد به على أنّ خبر أنّ الواقعة بعد لو قد يجيء بقلة وصفاً مشتقاً، ولم يشترط أن يكون فعلاً، وإنما الفعل أكثر

والشاهد من قصيدة للأسود بن يعفر في فرجة الأديب، ومطلعها:

أتاني ولم أخش الذي ابتعثنا به خفيرا بنى سلمى حرير^{*} ورافع

هما خياني... إلخ

ولهذه القصيدة قصة ساقها البغدادى في الخزانة.

(١) هو الشاهد الثلاثون بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به لما تقدم قبله، والشاهد في «لو» الثانية فإنّ خبر أنّ بعدها وصف مشتق لافعل بخلاف «أنّ» الأولى بعد لو، فإن خبرها فعل ماض مع فاعله. وفي هذا أيضاً لايتعين أن تكون شرطية بل يجوز أن تكون «لو» في الموضعين للتمنى فلا جواب لها فلا تكون ممّا الكلام فيه والشاهد لكعب بن زهير.

انظر شرح قصيدة بانث سعاد لابن هشام الأنصارى.

(٢) هو الشاهد الحادى والثلاثون بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن مجيء المضارع خبر «أنّ» الواقعة بعد «لو» قليل، والكثير الماضي، وجواب «لو» محذوف دلّ عليه: «تشتكى»

وبعده:

مسّ حوايا قلّما نُجفّيهَا

وصف إبلاً قد أتعبها، فهي تمدّ أعناقها، والإبل إذا أعتيت ذلتْ ومدّت أعناقها أو لوئها.

و«الحوايا» جمع حوية وهى كساء محشوّ حول سنام البعير وهو السّوية، والحوية لا تكون إلا للجمال، والسوية قد تكون لغيرها وقائل الرجز مجهول.

وتقول: أشكيت الرجل: إذا أتيت إليه ما يشكو منه وأشكيت: نزعت عنه شكابته.

من شواهد: الخصائص ٧٧/٣، وسرّ الصناعة ٣٨/١، واللسان: «شكا» والأضداد لابن الأنباري/٢٢١.

وجواب «لو» إما فعل مجزوم بلم، نحو: لو ضربتني لم أضربك، أو ماضٍ في أوله لام مفتوحة، وتحذف هذه اللام قليلاً.

وإن وقعت «لو» مع ما في حيزها صلة، فحذف اللام كثير، نحو: جاءني الذي لو ضربته شكرني، وذلك للطول، وكذا إذا طال الشرط بذيوله كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿مَّا نَفِدَتْ﴾^(١)، ولا يكون جواب «لو» اسمية، بخلاف جواب «إن»، لأن الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره، ومضمون جواب «لو» متنفذ ممتنع، كما ذكرنا.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمُثِبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾^(٢)، فلتقدير القسم قبل «لو»، وكون الاسمية جواب القسم لا جواب «لو»، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾^(٤) وجواب القسم ساد مسدّ جواب لو.

وذهب جار الله: إلى أن الاسمية في الآية جواب «لو»، قال: إنما جعل جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء.

★ ★ ★

(١) لقمان/ ٢٧ .

(٣) البقرة/ ١٠٣ .

(٣) الأنعام/ ١٢١ .

(٤) التكاثر/ ٥ ، ٦ .

[اجتماع الشرط والقسم]

(هـ): «وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط، لزمه الماضي لفظاً أو معنى، وكان الجواب للقسم لفظاً، مثل: والله إن أتيتني أو إن لم تأتني لأكرمك؛ وإن توسط بتقدم الشرط أو غيره جاز أن يعتبر، وأن يلغى كقولك: أنا والله إن تأتني أنك، وإن أتيتني لأتيتك، وإن أتيتني فوالله لأتيتك» وتقدير القسم كاللفظ به، مثل: «لئن أخرجوا»، و: «إن أطعمتموهم».

(ش): اعلم أن القسم إذا تقدم على الشرط، فإمّا أن يتقدم على القسم، ما يطلب الخبر، نحو: زيد والله إن أتيتك، وإن زيدا والله إن أكرمتك يجازك، أو لا يتقدم.

والأول قد يجيء الكلام عليه في قوله: وإن توسط بتقدم الشرط... وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خبر، بدليل قوله: أول الكلام. فنقول:

إذا تقدم القسم أول الكلام، ظاهراً أو مقدرأً، وبعده كلمة الشرط، سواء كانت «إن» أو «لو» أو «لولا»، أو أسماء الشرط؛ فالأكثر والأولى: اعتبار القسم دون الشرط، فيجعل الجواب للقسم / ويستغنى عن جواب الشرط، لقيام جواب القسم مقامه.

أمّا في «إن» فكقوله تعالى: ﴿لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قُوتلوا لا ينصرونهم﴾^(١)، الآية؛ وأمّا في «لو» فكقوله تعالى: ﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم﴾^(٣) ونقول: والله أن لو جئتني لجئتك، واللام جواب القسم، لا جواب

(١) الحشر / ١٢.

(٢) البقرة / ١٠٣.

(٣) التكاثر / ٥ - ٦.

«لو»، ولو كانت جواب «لو»، لجاز حذفها، ولا يجوز في مثله. وكذا تقول: والله لو جتني ما جتتك، ولا تقول: لما جتتك ولو كان الجواب للو، لجاز ذلك؛ و«أن» التي بين «لو» والقسم عند سيويه: موطئة كاللام قبل «إن» وقبل أسماء الشرط، وعند غيره زائدة.

وأما في «لولا» فتقول: والله لولا زيد لضربتك، قال:

١٢٠٤=

والله لولا شيخنا عبّادُ لَكَمَرُونَا اليومَ أو لَكَادُوا^(١)

واللام جواب القسم، لا جواب «لولا» ولذا لم يجز حذفها.

وأما في أسماء الشرط فكقوله تعالى: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾^(٢)، وقوله: ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾^(٣).

ويجوز قليلاً، في الشعر: اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع تصدّره، كقول الأعشى:

(١) هو الشاهد الثاني والثلاثون بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن اللام في «لكمرونا» في جواب القسم لا في جواب لولا عملاً بالقاعدة، وهي أنه إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب بعدهما للسابق منهما سواء كان أداة الشرط «إن» أم «لو» أم «لولا».

وهذا الرجز مجهول القائل، وبعده:

فَرَشَطُ مَا كُرِهَ الْفَرِشَاطُ بَفِيشَةٍ كَانَهَا مِلَطَاطُ

وزاد الجواليقي في شرحه بيتين بعد البيتين الأولين آخرين وهما:

يَحْمِلُ حَوْقَاءُ لَهَا أَحْيَادُ لَهَا رِثَاتٌ وَلَهَا أَكْبَادُ

ومعنى: «كمرونا»: غلبونا بعظم الكمرة، والكمرة: جمع كمرة، وهي رأس الذكر.

والفرشطة والفرشاط: فتح الفخذين. و«الملطاط» شفير الوادي والنهر

وصف قوماً تفاخروا بعظم كمرهم، فكاد المفاخرون لهم يغلبونهم حتى أخرج شيخهم عبّادُ كمرته فغلبهم

و«الحوقاء»: عظيمة الحوق، والحوق: حبرف الكمرة، وهو إطارها، والأحياد: جمع حيد، وهو

الحرف الناتئ من الشيء نحو: حيود القرن، وحيد الجبل.

من شواهد: أدب الكاتب لابن قتيبة/ ٤٩٠، واللسان: «كمرة».

(٢) الأعراف/ ١٨.

(٣) آل عمران/ ٨١.

١٢٠٥ = لَنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ^(١)

وقال:-

١٢٠٦ = لَنْ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا^(٢)

وقال:-

١٢٠٧ = حَلَفْتُ لَهُ: إِنْ تَدْلَجَ اللَّيْلَ لَا يَزُلُّ أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بِيوتِي سَائِرُ^(٣)

(١) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز بقلة في الشعر أن يكون الجواب للشرط مع تأخره عن القسم، فإن لام لَنْ موطئة للقسم، وقوله: «لا تلفنا» جواب الشرط دون القسم بدليل الجزم. وانتفل من الشيء: أى انتفى منه وتنصل.

والشاهد من قصيدة مشهورة للأعشى، ديوانه/ ٢٨٨ ومطلع قصيدته:

ودع هريرة إن الركب مُرْتَحِلٌ وهل تطبق وداعاً أيها الرجل

من شواهد: العينى ٢٨٣/٣، ٤٣٧/٤، والأشُمونى ٢٩/٤.

(٢) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه جاء «أصم» جواباً مجزوماً لـ «إن» الشرطية بعد تقدم القسم المشعري اللام الموطئة وهو قليل في الشعر كالبيت الذى قبله. وبعد البيت

وأركب حماراً بين سرج وفروة وأعر من الخاتم صغرى شماليا

وهما منسوبان لبعض بنى عقيل

وركوب الحمار بين السرج والفروة هيئة من يندد به ويُفضح بين الناس، و«الخاتم» كالخيتام: لغة فى الخاتم بفتح التاء وكسرهما وأراد بصغرى شماليا خنصرها، فإن الخاتم يكون زينة للشمال، فإن اليمين لها فضيلة اليمين، فجعل الخاتم فى الشمال للتعادل.

يقول: إن كان ما نقل يعنى لك من الحديث صحيحاً جعلنى الله صائماً فى تلك الصفة، وأركبى حماراً للخزى والفضيحة والنكال، وجعل خنصر شمالى عارية من حسننها وزينتها بقطعها.

من شواهد: المغنى ١٩٣/١، وأوضح المسالك رقم/ ٥١٧ والهمع والدرر رقم ١١٩٢، والعينى ٢٣٨/٤. والتصريح ٢٠٤/٢، والأشُمونى ٢٩/٤.

(٣) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه جزم «لايزل» فى ضرورة الشعر بجعله جواب الشرط وكان القياس أن يرفع، ويجعل جواباً للقسم، لكنه جزم للضرورة، فيكون جواب القسم محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الشرط.

وقاتله مجهول.

وفى ط: «حفلت له أن تدلج ليل»، وهو تحريف واضح.

من شواهد: معانى الفراء ٦٩ / ١، والمقرب ٢٠٨ / ١.

وأما لو عكس الأمر، يعنى تقدّم الشرط على القسم، فالواجب: اعتبار الشرط، ولك بعد ذلك إلغاء القسم نحو: إن جئتني والله أكرمك، واعتباره مع اعتبار الشرط نحو: إن جئتني فوالله لأكرمك.

وتعليل هذه الأحكام مبنى على مقدمة، وهى أن أداتى القسم والشرط: أصلهما المصدر، كالاستفهام، لتأثيرهما فى الكلام معنى، ثم إن كلا منهما لكثرة استعمالهم له، وبعدهما عمّا يؤثّران فيه، أى جوابهما، قد يسقط عن درجة تصدّره على جوابه، فيلغى باعتباره، أى: لا يكون فى الجوابين علامتهما، أمّا الشرط فنشحو: آتيك إن تأتني، وأمّا القسم فنحو: زيد والله قائم، وزيد قائم والله فيضعف أمرهما فلا يكون لهما جواب لفظاً.

وأما من حيث المعنى، فالذى يتقدم على الشرط جوابه، وكذا ما يتقدم على القسم أو يتخلّله القسم، لكن القسم أكثر إلغاءً من الشرط، لأنه أكثر دوراناً فى الكلام، حتى رفع الله المؤاخذه به بلانية، لتمرّن ألسنتهم عليه، وسماه لغواً فقال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^(١).

وأيضاً، تأثيره فى الأصل، فى معنى الجواب: أقل من تأثير الشرط فى جوابه، لأن القسم مؤكّد للمعنى الثابت فيه، فهو كالزائد^(٢) الذى يتم معنى الكلام بدونه، والشرط موردٌ فى جوابه معنى لم يكن فيه، وهو التوقيف^(٣)، فكانت أداة القسم أليق بالإلغاء عن جوابه، من أداة الشرط، فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع إمكان أن لا يلغى، بخلاف الشرط؛ تقول: أنا والله أكرمك، بالإلغاء، وقد أمكنت أن تعتبره فتقول: لأكرمك، ولا تقول: أنا إن لقيني أكرمك بالرفع على أن «أكرمك» خبر المبتدأ وأداة الشرط ملغاة، بل تقول: أكرمك باعتبار الشرط، والجملة الشرطية خبر المبتدأ، ولهذا حمل قوله:

(١) المائدة / ٨٩.

(٢) فى ط: «كالزائر» بالراء، تحريف ظاهر.

(٣) المراد به أن جواب الشرط متوقف على حصول الشرط.

* إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ*^(١)

= ١٢٠٨

على التقديم والتأخير لضرورة الشعر.

فإذا تقررَت هذه المقدمة، قلنا: إذا تقدم القسم على كلمات الشرط، فاعتبار القسم أولى، لتقوى القسم بالتصدر الذي هو أصله، وضعف الشرط بالتوسط.

ولا / استدلال فيه للكوفيين على أن إعمال الأول في باب التنازع أولى، لأن الأول، وإن كان بعدُ من الثاني، إلا أن هذا البعيد تقوى بالتصدر الذي هو حقه وأصله، والقريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه وأصله.

وجاز، قليلاً بالنظر إلى ضعف القسم في نفسه - كما ذكرنا - أن يرجح الشرط فيعتبر، لأجل كونه أقرب إلى الجواب، ويلغى القسم، كما مر في قوله:

لئن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركة^(٢)... البيت

= ١٢٠٩

وإذا تقدم الشرط على القسم، وجب اعتباره، لتقويه بالتصدر مع كونه في الأصل أقوى من القسم؛ ويجوز لك بعد هذا: اعتبار القسم أيضاً^(٣) لإمكانه، نحو: إن أتيتني فوالله لأتيتك، فالقسم وجوابه: جواب الشرط.

ويجوز إلغاء القسم لتوسطه - كما ذكرنا -: أنه قد يلغى لضعفه مع إمكان اعتباره، فتقول: إن أتيتني والله آتتك، فأتك جواب الشرط، والشرط وجوابه دالٌّ على جواب القسم وساد مسده.

وأماً إذا تقدم «لو» و «لولا» على القسم، فالواجب إلغاء القسم، لأن جوابهما لا يكون إلا جملة فعلية خبرية، ولا يصح أن يكون جملة قسمية تقول: لو جئتني والله لأكرمُتك^(٤)، ولولا زيد والله لضربتكَ.

(٤) هو الشاهد الثاني والتسعون بعد الستمائة في الخزانة، وسبق ذكره رقم / ٧١٠، ٨٥٩، ٨٧٠، ٨٧٢.

(٢) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد التسعمائة في الخزانة، وسبق ذكره رقم / ١٢٠٥.

(٣) كلمة: أيضاً سقطت من ب ٤ / ٤٥٩.

(٤) في ب ٤ / ٢٥: لاكرمُتك بتشديد الفعل والنون، تحريف.

قوله: «وإن توسط»، أى القسم. قوله: «بتقدم الشرط»، قد ذكرناه،

قوله: «أو غيره» يعنى طالب الخبر، كالمبتدأ بلا ناسخ أو مع الناسخ جاز أن يعتبر القسم وأن يلغى، سواء تقدم على الشرط أو تأخر عنه، فإن تقدم مع الإلغاء فنحو: أنا والله إن أتيتنى آتاك، ألغيت القسم مع تقدمه على الشرط، وجواز اعتباره، لتقدم المبتدأ عليه، فالجمله الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ، والقسم لغو، كما فى: زيد والله يقوم.

وتقول مع الاعتبار: أنا والله إن تأتى لأتيتك، اعتبرته نظراً إلى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ فهو كقولك: زيد والله ليقومن.

وهذا كله بناءً على ما تقدم من أنه، لضعفه، قد يلغى مع إمكان الاعتبار، إذا كان هناك لجوابه طالب آخر.

وإن تأخر عن الشرط مع الإلغاء، فنحو: أنا إن أتيتنى والله آتاك ألغيت لتقدم طالبين للجواب عليه، أعنى المبتدأ، والشرط.

وتقول مع الاعتبار: أنا إن أتيتنى فوالله لأتيتك، جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط، والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ.

وإن توسط القسم بتقدم^(١) غير الشرط، أى طالب الخبر عليه، ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم ولا متأخر عنه، فإن كان الخبر جملة، جاز أن يعتبر القسم وأن يلغى نحو: أنا والله لأقومن، وأنا والله أقوم.

وإن كان الخبر مفرداً، وجب إلغاء القسم لاستحالة اعتباره، لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة، وذلك نحو: أنا والله قائم.

وعلى هذا، لا يحسن إطلاق قول المصنف: وإن توسط بتقدم غير الشرط، جاز اعتباره وإلغاؤه.

وطريق الحصر أن نقول:

(١) فى ب فقط ٤ / ٤٦٠: «بتوسط» بدل: «بتقدم».

القسم إما أن يتقدم أول الكلام، أو يتوسطه، أو يتأخر عنه.

فإن تقدم، وجب اعتباره، سواء وليه الشرط نحو: والله إن أتيتني لأتيتك، أو، لا، نحو: والله إنني أتيتك.

وإن توسط الكلام، فإما أن يتقدم عليه الشرط، أو، لا، فإن تقدم عليه وجب اعتبار الشرط، وجاز إلغاء القسم واعتباره، سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر، نحو: أنا إن أتيتني فوالله لأتيتك، وأنا إن أتيتني والله أنك؛ أو لم يتقدم عليه ذلك نحو: إن أتيتني فوالله لأتيتك وإن أتيتني والله أنك.

وإن لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط، فإما أن يتأخر عنه الشرط أو، لا، فإن تأخر؛ فإن اعتبرت القسم / ألغيت الشرط، نحو: أنا والله إن أتيتني لأتيتك. وإن ألغيت اعتبرت الشرط نحو: أنا والله إن تأتني أنك؛ وإن لم يتأخر عنه الشرط. فإن جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره وإلغاؤه نحو: أنا والله لأتيتك وأنا والله أتيتك.

وإن جاء بعده مفرد وجب إلغاؤه نحو: أنا والله قائم وإن تأخر القسم عن الكلام وجب إلغاؤه نحو: أنا قائم والله، وإن أتيتني أنك والله.

هذا، وكل موضع قلنا: إن «إن» وما تضمن معناها من الأسماء فيه ملغاة، أى لا جواب لها ظاهراً، فالأولى أن لا تعمل ظاهراً فى الشرط أيضاً، كما ذكرناه فى الجواز، فيقل نحو: أجيئك إن تجتنى، والله إن تجتنى لأكرمك.

وقد جاء ذلك فى الشعر، كقوله:

فإن يك من جن لأبرح طارقاً وإن يك إنساً، ماكها الإنسانُ تفعل^(١) = ١٢١٠

(١) هو الشاهد السادس والثلاثون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن أداة الشرط إذا لم يكن لها جواب فى الظاهر يجب أن يكون شرطها ماضياً لفظاً ومعنى نحو: أكرمك إن أتيتنى، ومعنى فقط نحو: أكرمك إن لم تقطعنى.

والشاهد للشنقرى، ديوانه / ٧١ من لاميته المشهورة، ومطلعها

أقيموا بنى أمى صدور مطيكم فإنى إلى قوم سواكم لأميلُ

وقوله: «فإن يك»: اسم بك ضمير يعود على الطارق المفهوم من المقام والطارق: الذى يأتى=

وقوله:

فإن تبتس بالشنفرى أم قسطل لما اغتبطت بالشنفرى قبل أطول^(١) = ١٢١١

وقوله:

لئن تك قد ضاقت عليكم يوتكم ليعلم ربى أن يتي واسع^(٢) = ١٢١٢

وقوله:

إما ترينا حفاة لا نعال لنا إنا كذلك ما نحفى ونتعل^(٣) = ١٢١٣

= ليلا. واللام فى «أبرح» جواب قسم محذوف أى والله لأبرحن، وجوابه أغنى عن جواب الشرط.

و«البرح»: الشدة، وطارقاً «تمير»، ويجوز أن يكون حالا من الضمير فى «أبرح» وهو الطارق والكاف يجوز أن تكون اسماً فى موضعها نصب بـ «تفعل» أى ما تفعل الإنسان منها، والضمير عائد إلى الفعلة التى وجدت، والإنس مبتدأ، وتفعل خبره.

من شواهد: العنى ٢٦٩/٣، والهمع والدرر رقم ١٠٩٨ وانظر ذيل الأمالى للقالى/ ٢٠٦.

(١) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به لما تقدم قبله من أن وقوع المضارع شرطاً لـ «إن» التى لا جواب لها فى الظاهر ضرورة، والقياس: فإن ابتأس فإن جملة: «لما اغتبطت» إلخ جواب قسم مقدر، ولام التوطئة قبل «إن» مقدرة، والتقدير «فوالله لئن لم تبتس» وجواب الشرط محذوف وجوباً مدلول عليه بجواب القسم. والشاهد للشنفرى، وفى الخزانة أن الشنفرى يراد به الأسد وقيل: الجمل الكثير الشعر، ويجب أن يكون من قولهم: شنفارة إذا كان حاداً.

والقسطل: الغبار. و «أم قسطل»: كنية الحرب سميت به لأنها تثير الغبار وتولده.

والتقدير: لزم اغتباطها بالشنفرى قبل موته أطول من زمن يؤسها بموته.

انظر ديوان الشنفرى/ ٦٧، وذيل الأمالى للقالى/ ٢٠٥.

(٢) هو الشاهد الرابع عشر بعد الثمانمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم/ ١٠٣٤.

واستشهد به على أن فعل الشرط المحذوف جوابه قد جاء مضارعاً فى ضرورة الشعر.

(٣) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن مجىء الشرط فيه مضارعاً كالأبيات التى قبله ضرورة: والقياس: إما رأيتنا، وإما أصله «إن» الشرطية و«ما» زائدة، ولام التوطئة مقدرة قبل «إن»، وجملة: إنا كذلك جواب القسم المقدّر، وهو دليل جواب الشرط.

والدليل على أن هذه الجملة جواب القسم عدم اقترانها بالفاء، ولا يحسن جعلها جواب الشرط بادعاء حذفها، لأن حذفها خاص بالشعر. والشاهد للأعشى، ديوانه/ ١٤٨.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٤٠، والإنصاف/ ١٩٩، والخصائص ٢/ ٤٤١، والمنصف ٣/ ١٢٩، =

فقول المصنف: لزمه الماضي لفظاً أو معنى ليس على الإطلاق، والأولى أن يقول: الأكثر كونه ماضياً لفظاً أو معنى، ويعنى بالمعنى، نحو: إن لم تزرني لأزورنك.

وقد تبين، أيضاً، أن قوله: وكان الجواب للقسم لفظاً، ليس بحتم، بل قد يجيء الجواب للشرط [وإن قل] ^(١) كقوله:

لئن منيت بنا ^(٢)

= ١٢١٤

ثم أعلم أنه لو وقع جواب القسم المتقدم على «إن» الشرطية، وما تضمن معناها: فعلاً ماضياً، نحو: لفعل، وما فعل، وإن فعل ^(٣)، فالمراد الاستقبال، لكونه ساداً مسدّ جواب الشرط، قال الله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ ^(٤) و: ﴿وَلَئِنْ زَلَلْنَا إِنْ أَمْسَكْهُمَا﴾ ^(٥) و: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا﴾ إلى قوله: ﴿لَنُظِلُّوهُ﴾ ^(٦).

قوله: «وتقدير القسم كاللفظ»، أي القسم المقدر كالمفوض به، سواء كان هناك لام موطئة، كما في قوله: ﴿لَئِنْ أَخْرَجُوا﴾ ^(٧)، أو لم تكن، كما في قوله: ﴿وَأِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ ^(٨).

وقال بعضهم: إن قوله: «إنكم لمشركون» جواب الشرط، والفاء مقدر، ولم يقدر قسماً.

= وابن الشجرى ٢/٢، وابن يعيش ٧٤/٨ والهمع والدرر رقم/ ٥٣٤، والمغنى ٣٤٨/١ والأزهية/ ١٥٢ - ٧٧.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٤٦٢.

(٢) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد التسعمائة فى الخزنة، وسبق ذكره رقم/ ١٢٠٩.

(٣) والمراد بـ «إن» هنا «إن النافية».

(٤) البقرة/ ١٤٥.

(٥) فاطر/ ٤١.

(٦) الروم/ ٥١.

(٧) الحشر/ ١٢.

(٨) الأنعام/ ١٢١.

وهو ضعيف، لأن ذلك إنما يكون لضرورة الشعر، كقوله:

١٢١٥=

من يفعل الحسنات الله يشكرها^(١)

[تقديم الهمزة على أدوات الشرط]

وأما إذا تقدمت همزة الاستفهام على كلمة الشرط، سواء كانت تلك الكلمة اسماً جازماً، كمن، وما، وأين، ونحوها، أو حرفاً كإن، ولو؛ فالجزاء لتلك الكلمة، والاستفهام داخل على الجملتين: الشرط والجزاء، لكونهما كجملية واحدة، نحو: أمن يضربك تضربه، يجزم تضرب، وكذا: ألَوْضربك لضربته، وكذا: أئن تأتني آتاك بالجزم.

ويونس يرفع الجزاء، لاعتماده على الهمزة، ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كَلِم الاستفهام، بل يقول: مَنْ إن أضربه يضربني، بالجزم لا غير اتفاقاً؛ لأن الهمزة هي الأصل في باب الاستفهام.

ويقول في الهمزة: أئن أتيتني آتيك، بتقدير: أأتيك إن أتيتني، وكذا: أمن تزره يكرمك، بالرفع.

والحق هو الأول، أعني مذهب سيويه، لأن كلمات الشرط، إنما تلغى إذا تقدم عليها ما يستحقّ الجواب على ما مضى، وما هنا ليس كذلك فالأولى أن يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلاً على الشرط والجزاء معاً كدخول الموصولة عليهما معاً في نحو: جاءني الذي إن تأته يشكرُك بجزم: «يشكرُك».

والدليل عليه قوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مَتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾^(٢)، والفاء في «فهم» لجواب الشرط، وفي «أفإن» للسببية، ولو كان التقدير: أَفَهُمُ الْخَالِدُونَ، لم يقل: فَإِنْ مَتَّ، بل كان يقول: أئن مَتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ/ أى: أَفَهُمُ الْخَالِدُونَ إن مَتَّ؛ ٣٩٥/٢ والأصل عدم الحكم بزيادة الفاء.

(١) هو الشاهد الحادى والتسعون بعد الستمائة في الخزانة وسبق ذكره رقم ٨٦٠ - ٨٧٤ وغمامه:

والشرّ بالشرّ عند الله مثلاًن

(٢) الأنبياء/ ٣٤.

وأما الهمزة الداخلة على «إذا» فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع الجزاء، لأنه ليس بجزاء، كما مضى في الظروف المبنية، [بل هو موضوع موضع الجزاء لغرض ذكرته هناك، فليست «إذا»، إذن، مع جملتيها، وإن مع جملتيها، بل مرتبة جزائها التقدم، من حيث المعنى، على «إذا» لأنه عاملها، كما تبين في الموضع المذكور^(١)، فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه.

فمن ثم لم تأت الفاء في قوله تعالى: ﴿أَنذَا كُنَّا عِظَامًا وَرَفَاتًا أَنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾^(٢)، لأن التقدير: أننا لفي خلق جديد إذا متنا.

ولهذا كثيراً ما يكرر الاستفهام في «إنا» نحو قوله: ﴿أَنذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّا لَمَدِينُونَ﴾^(٣) لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم أن حق الاستفهام أن يدخل على ما هو في موضع الجواب، كما كرر قوله: ﴿فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ﴾ بعد قوله: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ﴾ لما طال الكلام، والفاء في ﴿فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ﴾^(٤) زائدة.

والعامل في «إذا» قوله «لمدِينون» مع أن في أوله همزة الاستفهام، و«إن»، ولا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدهما فيما قبلهما، وذلك للغرض المذكور فيما تقدم، فهو مثل قولك: أما يوم الجمعة فإن زيدا قائم؛ انتصاب «يوم» بقائم، على الصحيح، على ما يجيء مع كونه خبراً لأن؛ لغرض اذكره هناك^(٥).

[دخول الشرط على الشرط]

ثم اعلم أن الشرط إذا دخل على شرط، فإن قصدت أن يكون الشرط الثاني مع جزائه، جزاءً للأول، فلا بد من الفاء في الأداة الثانية، لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء، تقول: إن دخلت الدار فإن سلّمت فلك كذا، وإن سألت فإن أعطيتك فعلى كذا، لأن الإعطاء بعد السؤال.

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) الإسراء / ٤٩، وفي ظ: «أَنذَكُنَا عِظَامًا وَرَفَاتًا إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ» تحريف قرأني.

(٣) الصافات / ٥٣، وفي ب ٤ / ٤٦٤: «أَنذَا كُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا لَمَدِينُونَ» تحريف قرأني.

(٤) آل عمران / ١٨٨. (٥) سيأتي الحديث عنه في «أما».

وإن قصدت إلغاء أداة الشرط الثاني، لتخللها بين أجزاء الكلام، الذى هو جزاؤها معنىً، أعنى الشرط الأول مع الجواب^(١) الأخير، فلا يكون فى أداة الشرط الثانى فاء، كقوله:

فإن عثرتُ بعدها، إن وآلتُ نفسي من هاتا فقولا: لا لعا^(٢) = ١٢١٦

فهو بمنزلة: والله إن أثبتنى لآتينك، فثانى الشرطين لفظاً: أولهما معنى.

ومثله: إن ثبت إن تذب: تُرحم، أى: إن أذنبت فإن تبت ترحم، وكذا إن كان أكثر من شرطين، نحو: إن سألت إن لقيتنى إن دخلت الدار: أعطيتك، أى: إن دخلت الدار فإن لقيتنى فإن سألتنى أعطك^(٣)، فقولك فإن سألتنى مع الجزاء: جواب: فإن لقيتنى وقولك: فإن لقيتنى. مع جزائه جواب: إن دخلت، وعلى هذا فقس إن كان أكثر.



(١) فى ب فقط ٤/٤٦٥: «الجزاء» مكان: «الجواب».

(٢) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه إذا دخل الشرط على شرط بدون فاء كان الجواب للشرط الأول، وكان الشرط الأول مع جوابه جواب الشرط الثانى، والتقدير: إن وآلت نفسى، فإن عثرت بعدها فقولا «لا لعا». والشاهد من مقصورة ابن دريد المشهورة وهو من المولدين لا يوثق بكلامه. وقوله: «فإن عثرت» سقطت، ومصدره: العثار. وأما العثور فهو مصدر عثرت عليه بمعنى اطلعت عليه.

و «وآلت»: نجت وخلصت، وفعله وآل يثل وآلاً من باب ضرب والموئل: موضع النجاة، ونفسى فاعل وآلت، والضمير فى «بعدها» راجع إلى الهوة فى بيت قبله، وقيل: راجع إلى العثرة المفهومة من عثرت و«تا» اسم إشارة للمؤنث.

وقوله: «لا لعا». قال الخليل: «لعا»: كلمة تقال عند العثرة.

وقال ابن سيده: لعا كلمة يدعى بها للعائر، معناها الارتفاع وهو اسم فعل مبنى على السكون، والتنوين فيه علامة التنكير كالتنوين فى صِهٍ ومِهٍ. وفى ب فقط ٤/٤٦٥: وآلت رجلى مكان: «نفسى».

من شواهد: المغنى ٢/٦٨٠.

(٣) فى ب فقط ٤/٤٦٥: «أعطيك» بالياء غير مجزومة.

[أَمَّا]

(ص): «وَأَمَّا: للتفصيل، والتزم حذف فعلها، وعوض بينها وبين فائها: جزء مما في حيزها مطلقاً، مثل: أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فزِيدَ مَنْطَلَقٌ.

وقيل: هو معمول المحذوف مطلقاً.

وقيل: إن كان جائز التقديم^(١)، فَمِنَ الْأَوَّلِ، وَإِلَّا فَمِنَ الثَّانِي.

(ش): اعلم أن «أَمَّا» موضوعة لمعنيين.

لتفصيل مجمل، نحو قولك: هَؤُلَاءِ فَضْلَاءٌ، أَمَّا زَيْدٌ فَفَقِيهٌ، وَأَمَّا عَمْرُو فَمَتَكَلَمٌ، وَأَمَّا بَشَرٌ فَكَذَّابٌ؛ إلى آخر ما تقصد؛

ولا استلزام شيء لشيء، أي أن ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام، ومن ثم قيل: إن فيها معنى الشرط، لأن معنى الشرط، أيضاً، هو استلزام شيء لشيء، أي استلزام الشرط للجزاء، كما ذكرنا في الظروف المبنية.

والمعنى الثاني، أي الاستلزام: لازم لها في جميع مواقع استعمالها، بخلاف معنى التفصيل فإنها قد تتجرد عنه.

وقد التزم بعضهم هذا المعنى فيها، أيضاً في جميع مواقعها، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾^(٢)، على معنى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾، على معنى: «وَأَمَّا الراسخون».

٣٩٦/٢ وهذا، وإن كان / محتملاً في هذا المقام، إلا أن جواز السكوت على مثل قولك: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ، يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها.

وأما بيان معنى الشرط فيها، فبأن نقول: هي حرف بمعنى «إن»، وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام، ولكونها في الأصل موضوعة للتفصيل وهو

(١) في ظ: «التقدير» مكان: «التقديم».

(٢) آل عمران/ ٧.

مقتض تكررهما، كما ذكرنا من قولنا: أما زيد ففقيه، وأما عمرو فمتكلم...
فيؤدّي إلى الاستثقال، لهذا أيضاً.

وأيضاً حذف ذلك وجوباً لغرض معنوى، وذلك أنهم أرادوا أن يقوم ما هو
الملزوم حقيقة فى قصد المتكلم مقام الشرط الذى يكون هو الملزوم فى جميع
الكلام.

تفسير ذلك: أن أصل: أما زيد فقائم: أمّا يكن من شىء فزيد قائم، يعنى: إن
يكن، أى إن يقع فى الدنيا شىء يقع قيام زيد، فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به،
لأنه جعل وقوع قيامه وحصوله لازماً لوقوع شىء فى الدنيا، وما دامت الدنيا
باقية، فلا بد من حصول شىء فيها.

ثم لما كان الغرض الكلى من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء: لزوم
القيام لزيد، حذف الملزوم الذى هو الشرط، أى: «يكن من شىء»، وأقيم ملزوم
القيام وهو زيد، مقام ذلك الملزوم، وبقيت الفاء بين المبتدأ والخبر، لأن فاء
السببية: ما بعدها لازم لما قبلها، فحصل غرضك الكلى، وهو لزوم القيام لزيد،
فلهذا الغرض وتحصيله جاز وقوع الفاء فى غير موقعها.

فقد تبين أنه حصل لهم من حذف الشرط وإقامة جزء الجزء موقعه، شيان
مقصودان مهمّان: أحدهما: تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال.

والثانى: قيام ما هو الملزوم حقيقة فى قصد المتكلم مقام الملزوم فى كلامهم،
أعنى الشرط.

وحصل أيضاً من قيام جزء الجزء موقع الشرط ما هو المتعارف عندهم من
شغل حيز واجب الحذف بشىء آخر، ألا ترى أن حذف خبر المبتدأ بعد «لولا»،
وبعد القسم، لم يحذف وجوباً إلا مع سدّ جواب «لولا» وجواب القسم مسدّ؛
وحصل أيضاً، بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها، ولو لم يتقدم جزء الجزء
لوقعت فاء السببية فى أول الكلام.

وكذا، يتقدم على الفاء من أجزاء الجزاء: المفعول به، أو الظرف، نحو: «فأماً
اليتم فلا تقهر»^(١)، وأماً يوم الجمعة فأنا ذاهب، إذا قصدت أنهما ملزومان
لحكم؛ والمعنى أن عدم القهر ينبغى أن يكون لازماً لليتم، وذهابى: لازماً ليوم
الجمعة. وكذا غير ذلك من معمولات الخبر كالحال نحو: أماً مجرداً فإنى ضاربك،
والمفعول المطلق نحو: أماً ضرب الأمير فإنى ضاربك، والمفعول له، نحو أماً
تأدياً فأنا ضاربك؛ فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها، وإن كان ذلك
ممتنعاً فى غير هذا الموضع، لأن تقديم معمولات المذكورة، لأجل الأغراض المهمة
المذكورة.

ولا تقول، مثلاً: إن جئتني زيداً فأنا ضارب، على أن زيداً مفعول ضارب، إذ
لم يحصل بالتقديم شيء من الأغراض.

ثم إنه يجوز التقديم للأغراض المذكورة وإن كان هناك مانع من التقديم غير
الفاء. نحو: أما يوم الجمعة فإن زيداً سائر. وكذا نحو: أماً زيداً فما أضرب.

ولا تُقدّم من أجزاء الجملة شيئين فصاعداً، لأنك لا تتجاوز قدر الضرورة، فلا
تقول: أما زيدٌ طعامك فلا يأكل.

وقد تقع كلمة الشرط، مع الشرط، من جملة أجزاء الجزاء، مقام الشرط، كقوله
تعالى «فأماً إن كان من المقربين فروح وريحان»^(٢)، أى أماً يكن شيء، فإن كان
من المقربين فله روح وريحان.

٢ / ٣٩٧ فقوله: فروحٌ، جواب، استغنى به عن جواب / «إن»؛ والدليل على أنها ليست
جواب «إن»: عدم جواز: أماً إن جئتني أكرمك، بالجزم، ووجوب أماً إن جئتني

(١) الضحى / ٩.

(٢) الواقعة / ٨٨ - ٨٩.

فاكرمك، مع أنك تجوز إن ضربتني أكرمك بالجزم، أكثر من: إن ضربتني فأكرمك، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ﴾^(١)، أى: أما يكن من شيء، فإذا ما ابتلاه يقول.

وإنما وجبت الفاء فى جواب «أما»، ولم يجز الجزم وإن كان فعلاً مضارعاً، فلم يجز: أما زيد يقيم: لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه، قبح أن تعمل فى الجزاء الذى هو أبعد منها من الشرط، ألا ترى أنه إذا حذف الجزاء فى نحو: أتيتك إن أتيتنى، فالأصل ألا تعمل^(٢) الأداة فى الشرط، فالجزاء، بعدم الانجزام عند حذف الشرط أولى، وأما قولهم: افعل وإلا أضربك، فإنما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا.

و «أما»: بمعنى «إن»، كما ذكرنا، وأما تفسير سيويه لقولهم: أما زيد فقائم، بمهما يكن من شيء فزيد قائم، فليس لأن «أما» بمعنى «مهما»؛ وكيف وهذه حرف، و «مهما» اسم، بل قصده إلى المعنى البحت، لأن معنى مهما يكن من شيء فزيد قائم: إن كان شيء فزيد قائم، أى: هو قائم البتة.

ويجوز أن يكون «أما» عند الكوفيين: «إن» الشرطية ضمت إليها «ما» عند حذف شرطها، على ما بينت من مذهبهم فى: أما أنت منطلقاً، انطلقت.

ولا تحذف الفاء فى جواب «أما»، إلا لضرورة الشعر، نحو قوله:

فأما الصدور، لا صدور جعفر^(٣)

= ١٢١٧

(١) الفجر / ١٦.

(٢) فى ط فقط: «أن تعمل» بحذف «لا» النافية، تحريف.

(٣) هو الشاهد الأربعون بعد التسعمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أنه لا تحذف «الفاء» من جواب «أما» إلا فى الضرورة كما هنا، فإن التقدير: فلا صدور لجعفر.

والصدور مبتدأ، وجملة: «لا صدور لجعفر» من اسم لا النافية للجنس وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ، وعجز الشاهد:

ولكن أعجازاً شديداً ضريرها

وفى ط والنسخ المخطوطة: «الديكم» يدل لجعفر، والصدود يدل: «الصدور» وقد أشار إلى ذلك =

أو مع قول محذوف يدل عليه محكيه، كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي﴾^(١)، أى فيقال لهم: أفلم تكن.

ولا يقع بين «أما» وفائها، جملة تامة مستقلة، نحو: أما زيد قائم، فعمر وكذا؛ لأن الواقع بينهما، كما مضى، جزء الجزاء؛ المقصود كونه ملزوماً للحكم الذى تضمنه ما بعد الفاء، فلا يكون جملة تامة مستقلة.

واعلم أنه يأتى بعد «أما»، ما يتكرر ذكره بعد فائها، وذلك إما مصدر مكرر ضمناً بأن يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر، نحو: أما سمناً، فسمين، وأما علماً فعالم؛ وإما صفة تكرر لفظها بعد الفاء، نحو قولك: أما صديقاً مُصافياً فليس بصديق، وأما عالماً فعالم، ونحو ذلك، وإما غير ذلك نحو: أما البصرة فلا بصرة لك، وأما أبوك فلا أباً لك، وأما العبيد فذو عبيد، وأما زيد فقد قام زيد.

فالمتكرر من المصدر والوصف، يجب عند الحجازيين، نصبهما، ويختار ذلك بنو تميم، لا إلى حدّ الوجوب؛ والمعرف من المصدر، يجب رفعه عند بنى تميم، على ما يعطيه ظاهر لفظ سبويه، والأولى أنهم يجيزون الرفع والنصب فيه، كما يجيء.

وأما الحجازيون فإنهم يجوزون فيه الرفع والنصب.

والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف.

= البغدادى بقوله: «وهو تخليط من النساخ»

وقبله

تُزَاحَمنا عند المكارم جعفرٌ بأعجازها إذ أسَلَمَتْها صدورُها.

قال يعقوب بن السكيت: البيتان لرجل من الضُّبَاب والمعنى: بنو جعو ضغفاء عن حربنا استعانوا بالنساء، وذلك أن قُطَيْبَةَ بنت الحارث تزوجها بشر بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، فكان بين الضُّبَاب وجعفر حرب، فاعانت بنوا أمية بنى جعفر على الضباب. وجعفر أبو قبيلة. والأعجاز: جمع عَجَز، والعجز من كل شيء مؤخره، والعجز من الرجل والمرأة: ما بين الوركين وأراد بالأعجاز هنا النساء. والضرير: المضارة، والضرير أيضاً: التحمل والصبر.

من شواهد: ابن يعيش ٧/ ١٣٤، ١٢/ ٩، وسر الصناعة ١/ ٢٦٥

(١) الجاثية/ ٣١، وفى ط والمخطوطات: «فاما الذين» بالفاء، تحريف.

وأما غير المصدر والوصف، فمرفوع عند الجميع معرفاً كان أو منكراً إلا ما سيجيء؛ فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك، على الابتداء عند الفريقين، وأما النصب، فإن سيبويه ذكر أن ذلك، في المصدر معرفاً كان أو منكراً، على أنه مفعول له عند الحجازيين، فقال شراح كلامه: وذلك لأنه رآهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فيبقى مفعولاً له، فمعنى، أما سمناً فسمين: مهما يذكر زيد لأجل السَّمَن فهو سمين، وكذا المعرف نحو: أما العلم فعالم، أى: مهما يذكر زيد لأجل العلم فهو عالم.

قال سيبويه: ونصب المنكر عند بنى تميم على الحال، قال: لأنهم لما لم يجزوا في معرف المصدر إلا الرفع، علمنا أن نصب المنكر على الحال، والعامل / فيه إما محذوف قبله، كما تقول فى أما علماً فعالم: مهما تذكر زيدا عالماً فهو عالم، أو المذكور بعده أى: عالم، فى مثلنا، فىكون حالاً مؤكدة.

قال سيبويه: أما الرفع فى المصدر فعلى أنه مبتدأ، والعائد إليه محذوف، فمعنى أما العلم فعالم، أى: فعالم به، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(١) أى: لا تجزى فيه.

أقول: والدليل على أنه يجوز عند بنى تميم نصب معرف المصدر: أنهم جوزوا، على ما حكى سيبويه عنهم، أما العلم فعالم بزيد، أى فهو عالم بزيد العلم، فكذا ينبغى أن يجوز عندهم: أما الضرب فضارب، أى: فأنا ضارب الناس، فىكون نصب المصدر المعرف، على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء.

وأما نصب الوصف المنكر، فعلى الحال عند الجميع؛ والعامل فيه أحد الشئتين المذكورين فى المصدر الواقع حالاً عند بنى تميم.

وأقول: كون المصدر المنصوب مفعولاً له عند الحجازيين لا دليل عليه، ولو كان كذا لجاز: أما للسَّمَن فسمين، وأما للعلم فعالم.

والأولى أن يقال: المنصوب عند بنى تميم والحجازيين فى الصفة على أنه حال مما بعد الفاء، وفى المصدر المعرّف، على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء^(١)؛ وأما المرفوع فعلى أنه مبتدأ، ما بعد الفاء خبره، بلا تقدير ضمير، كل ذلك عند كلا الفريقين.

وكشف القناع عنه أن نقول:

إن مثل هذا الكلام إنما يقال إذا ادّعى شخص ثبوت الأشياء له^(٢) أو يدّعى له ذلك، فيُسَلَّم السامع بعض تلك الدعاوى أو يدفع، كما تقول، مثلاً: أنا سمين وأنا عالم، فيقول السامع: أَمَّا سَمْنًا فَلَسْتُ بِسَمِينٍ، وأما علماً فَعَالِمٌ؛ فهذا حال، لأن المعنى: أَمَّا إِذَا كُنْتَ سَمِينًا، وَادَّعَيْتَ ذَلِكَ فَلَسْتُ بِسَمِينٍ، وَأَمَّا إِذَا كُنْتَ عَالِمًا، أَى أَبَدَيْتَ مِنْ نَفْسِكَ الْعِلْمَ وَتَزَيَّنْتَ بِهِ وَادَّعَيْتَ ذَلِكَ، فَأَنْتَ فِى الْحَقِيقَةِ كَذَلِكَ، كَمَا يَقَالُ: إِذَا كُنْتَ مُؤْمِنًا فَكُنْ مُؤْمِنًا، وَإِذَا كُنْتَ عَالِمًا فَأَنَا عَالِمٌ لَا مِثْلَكَ^(٣)، وَإِذَا كُنْتَ فِى أَمْرٍ فَكُنْ فِيهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا﴾^(٤)، عَلَى أَحْسَنِ التَّأْوِيلَاتِ، أَى: يَا أَيُّهَا الْمَدْعُونَ لِلْإِيمَانِ: آمِنُوا حَقِيقَةً، فَالْحَالُ، عَلَى هَذَا، مَّا بَعْدَ الْفَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ يَكُنْ شَيْءٌ فَأَنْتَ عَالِمٌ عَالِمًا أَى: أَنْتَ عَالِمٌ حَقِيقَةً، حِينَ كُنْتَ عَالِمًا صَوْرَةً، وَفِى زَى الْعُلَمَاءِ.

والمصدر المنكر بمعنى الوصف، حال أيضاً، على هذا الوجه، أو نجعله مفعولاً مطلقاً، على أن معنى، أَمَّا سَمْنًا فَسَمِينٌ: إِنْ يَكُنْ شَيْءٌ فَهُوَ سَمِينٌ سَمْنًا، وَكَذَا فِى نَحْوِ: أَمَّا سَمْنًا فَلَا سَمْنَ، أَى: أَمَّا يَكُنْ شَيْءٌ فَلَا سَمْنَ فِيهِ سَمْنًا.

وأما المصدر المعرّف، فمفعول مطلق، لا غير، مما بعد الفاء، فمعنى، أَمَّا الْعِلْمَ فَعَالِمٌ: أَمَّا يَكُنْ شَيْءٌ فَزَيْدٌ عَالِمٌ الْعِلْمَ.

(١) فى المخطوطات بعد قوله: «لما بعد الفاء»: «وفى المصدر المنكر على أنه حال أو مفعول مطلق لما بعد الفاء».

(٢) فى ب فقط ٤/ ٤٧٢: «المذكورة» بدل «له».

(٣) فى ب فقط ٤/ ٤٧٢: «مثلك» بدون: «لا».

(٤) النساء ١٣٦.

وأما الكلام على أنه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو: أما سَمِنًا فما أنت بسمين، أو فإنك سمين^(١)، فقد مرَّ أنه للغرض المذكور.

وأما الرفع نحو: أما السَّمَنُ فسمين وأما العلمُ فعالم، فإنما جاز ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدآت لأن التقدير: أما السَّمَنُ فأنت صاحبه، وسمين، وعالم، في مثله، خبر مبتدأ محذوف، أي: أنت سمين، وزيد عالم، ومعنى سمين وعالم: ذو سَمَنٍ وذو علم، فهو كالظاهر القائم مقام المضمَر، نحو:

* لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شيءٌ *^(٢) = ١٢١٨

وكذا حال الرفع في غير المصدر، نحو: أمّا العبيدُ فذو عبيد، أي أنت صاحبهم ولم تَقُلْ: فذوهم، لأن «ذو» لا يضاف إلى مضمَر.

وكذا الوصف المرفوع، نحو: أمّا العالم^(٣) فعالم، أي: فأنت عالم أي: فأنت هو، وأمّا نحو: أما العلم فلا علم، وأمّا العالم فلا عالم، فاستغراق: لا علم/ ولا ٣٩٩/٢ عالم، كالضمير الراجع إلى المبتدأ، وقولك: أما العلم، فلَكَ علم، أي لك شيء منه، وأمّا العالمُ فلست بعالم أي: لست به.

وإنما اكتفوا، مطرداً، في مثل هذا الخبر [بالظاهر]^(٤) الساد مسدّ المضمَر، وإن لم يطرد ذلك في غيره، على الأصح كما مضى في باب المبتدأ نحو: زيد^(٥) ضرب زيد، لأنهم لما غيروا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسط الفاء بينهما فكأنهما ليسا بمبتدأ وخبر.

(١) في ب فقط ٤٧٣/٤: فانت سمين.

(٢) هو الشاهد الستون في الخزّانة، وسبق ذكره رقم ٦٣ وتماه:

نَغَصَ الموتَ ذا الغنى والفقير

(٣) في ب فقط ٤٧٣/٤: «أما العلم» مكان «أما العالم».

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٤٧٣/٤.

(٥) كلمة «زيد» سقطت من ظ.

وأما غير المصدر والصفة، نحو: أما العبيد فذو عبيد، فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات، معرفاً كان أو، لا.

وروى يونس عن بعض العرب نصبه، قال سيبويه: هي خبيثة قليلة، قال، ومع ذلك، لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف، إلا إذا كان غير معين، ليكون في موضع الحال، كما في: الجماء الغفير، وأما إذا أردت بالعبيد عبيداً معينين، فلا يجوز فيه إلا الرفع، كما في قولك: أما البصرة فلا بصرة لك، وأما أبوك فلا أبا لك.

أقول: أما الحمل على الحال في مثله فضعيف، ولا معنى له، بل هو على أنه مفعول به لما بعد الفاء، لأن معنى ذو عبيد: أي يملكهم، وذلك، كما روى الكسائي: أما قريشاً فأننا أفضلهم، أي فأننا^(١) أغلبهم في الفضل.

وقولهم: أما أن يكون عالماً فهو عالم، «أن» فيه مبتدأ، أي: أما كونه عالماً فحاصل، والخبر مدلول عليه^(٢) ما بعد الفاء، وكذا قولهم: أما أن لا يكون عالماً فهو عالم، أي: أما عدم كونه عالماً فليس بحاصل.

وقال سيبويه: «لا» في: أن لا يكون، زائدة، كما في قوله: «لئلا يعلم أهل الكتاب»^(٣).

وفي الصور التي ذكرتها خبطٌ كثير للنحاة، وهذا الذي ذكرته أقرب عندي. وقد تحذف «أما» لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى: «وَرَبُّكَ فَكَبِّرْ وَتَيْبَاكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ»^(٤)، و: «هَذَا فَلْيَذُقُوهُ»^(٥)، و: «فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا»^(٦) وإنما

(١) كلمة: «فأننا» سقطت من ب ٤ / ٤٧٤.

(٢) كلمة «عليه» سقطت من ن ٤ / ٤٧٤.

(٣) الحديد / ٢٩.

(٤) المدثر / ٣ - ٤ - ٥.

(٥) هن / ٥٧.

(٦) يونس / ٥٨.

يطرد ذلك، إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً، وما قبلها منصوباً^(١) به أو بمفسراً به، فلا يقال: زيداً فضربت، ولا زيداً فضربته بتقدير: «أما».

وأما قولك: زيد فوجد، فالفاء به زائدة؛ وقوله:

١٢١٩= *وقائلة خولان فانكح فتاتهم*^(٢)

قد ذكرنا في باب المبتدأ، أن مثله على كلامين عند سيويه، وعلى زيادة الفاء عند الأخفش؛ وإنما جاز تقدير «أما» بالقيد المذكور، لأن الأمر، لإلزام الفعل لفعله، والنهي لإلزام ترك الفعل لفاعله، فناسباً لإلزام الفعل أو تركه للمفعول وذلك بأن يقدر «أما» قبل المنصوب، وتدخل فاؤها على الأمر والنهي، فإن ما قبل فاء «أما» ملزوم لما بعدها، كما ذكرنا.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ﴾^(٣)، وقوله: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ

اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا﴾^(٤) فلا إجراء الظرف مجرى كلمة الشرط، كما ذكر سيويه في نحو قولهم: زيد حين لقيته فأنا أكرمه، على ما مر في الجوازم؛ وذلك في «إذ» مطرد، على ما مر في الظروف المبنية.

ويجوز أن يكون قوله: ﴿وَإِذْ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ﴾^(٥)، وقوله: ﴿فَإِذْ لَمْ

تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾^(٦)، من باب «وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ»^(٧) أي: مما أضمير فيه «أما».

(١) في ب فقط ٤ / ٤٧٤ - «منصوب» بالرفع.

(٢) هو الشاهد السابع والسبعون في الخزانة، وسبق ذكره رقم / ٨٠ وتماه:

* وأكرومة الحيتين خلوا كما هيا *

(٣) الاحقاف / ١١، وفي ط: «وإذا»، تحريف.

(٤) المجادلة / ١٣.

(٥) الكهف / ١٦.

(٦) المجادلة / ١٣.

(٧) المدثر / ٥.

وإنما جاز إعمال المستقبل الذى هو «سيقولون» و«فأووا»، و: «فأقيموا»: فى الظروف الماضية التى هى: إذ لم يهتدوا، و: إذ اعتزلتموهم و: إذ لم تفعلوا، وإن كان وقوع الفعل المستقبل فى الزمن الماضى محال لما ذكرنا فى نحو: أما زيد فمنطلق من الغرض المعنوى أى قصد الملازمة حتى كان هذه الأفعال المستقبلية وقعت فى الأزمنة الماضية/ وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة.

قوله: «وهو معمول لما فى حيزها»، أى: ما بين «أما» والفاء: معمول لما فى حيز الفاء، أى لما بعدها، وليس ذلك بمطلق عند المنصف، لأن المبتدأ فى نحو: أما زيد فقائم، خارج عنه، إذ العامل فيه الابتداء عنده، وكذا أداة الشرط مع الشرط فى نحو قوله: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾^(١)، خارجة عنه.

قوله: «مطلقاً» أى سواء كان ما بعد الفاء شىء يجب له صدر الكلام كإن، وما، النافية فى نحو: أما يوم الجمعة فإنك مسافر، أو لم يكن، وذلك للغرض المذكور.

هذا مذهب المبرد، واختاره المنصف.

وقال بعضهم: هو معمول للمحذوف مطلقاً، أى سواء كان بعد الفاء شىء يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها، أو، لا.

فنحو أما زيد فقائم، عنده، بتقدير: أما ذكر زيد فهو قائم، وأما يوم الجمعة، فزيد قائم، أى: أما ذكرت يوم الجمعة.

وليس ذلك بشىء، إذ لو كان كذلك لجاز النصب فى نحو: أما زيد فقائم، على تقدير: أما ذكرت زيداً فهو قائم، ولا يجوز اتفاقاً، ولجاز الرفع فى أما يوم الجمعة فزيد قائم، ولا يجوز إلا بتأويل بعيد أى قائم فيه.

وإنما ارتكب هؤلاء هذا المذهب، نظراً إلى أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء فى نحو: أما زيد فقائم.

ولم يتنبهوا أن التقديم في هذا المقام الخاص للأغراض المذكورة. وذهب المازني إلى أنه: إن لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كإن، و «ما»، أو مانع آخر من عمل العامل فيما قبله، ككون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه، نحو: أمّا زيداً فأنا رجل ضارب؛ أو كون المعمول تمييزاً وعامله اسم تام، نحو: أمّا درهماً فعندي عشرون، أو كون العامل مع نون التأكيد نحو: أمّا زيداً فلاضربن^(١)، أو صلة نحو: أمّا القميص فأن تلبس خير لك؛ فإن لم يكن أحدها، فالعمل لما بعد الفاء، وإن كان بعد الفاء أحد هذه الموانع، فالعامل هو المقدّر، وهو معنى قوله: وإلاّ فمن الثاني.

وليس، أيضاً بشيء، لأنه إذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد، وهو الفاء، فلا بأس بجوازه مع مانعين أو أكثر، لأن الغرض مهم، فيجوز لتحصيله، إلغاء مانعين فصاعداً، والدليل على ذلك: امتناع النصب في نحو: أمّا زيدٌ فإنه قائم، ولو كان معمولاً لمقدّر لم يمتنع تقدير ناصب، نحو: ذكرت، وغيره.

قال ابن خروف: وقد تبدل الميم الأولى من «أمّا» ياءً، قال:

رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحِي، وَأَمَّا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصُرُ^(٢) = ١٢٢٠

(١) في ب فقط ٤٧٧/٤: «فلا ضربه» بالضمير.

(٢) هو الشاهد الحادي والأربعون بعد التسعمائة في الخزنة.

واستشهد به على أن ابن خروف قال: قد تبدل الميم الأولى من «أما» ياء كما في البيت.

والشاهد من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه/ ١٢١.

وقوله: ويخصر: يبرد، ويقال: خصر الرجل: إذا ألمه البرد في أطرافه ومعارضة الشمس: ارتفاعها

حتى تصوير في حيال الرأس. ومعنى يضحى: يبرز.

من شواهد: المحتسب ١/ ٢٨٤، والمغنى ١/ ٥٣، والأشمونى ٤/ ٤٩.

والهمع والدرر رقم/ ١٣٢٦، والكامل للمبرد / ٩٨ - ٣٨٤ - ١٥٣ والأزهية/ ١٥٧، والمنع/

٣٧٥.

وانظر معاني الفراء ٢/ ١٩٤، وتفسير القرطبي ١١/ ٢٥٤.

[حرف الردع كلاً]

(ص): «حروف الردع: كلاً، وقد جاء بمعنى: حقاً».

(ش): الردع بمعنى الزجر، تقول لشخص، فلان^(١) ييغضك، فيقول: كلاً، ردعاً لك، أى: ليس الأمر كما تقول.

وتكون أيضاً: ردعاً للطالب، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا﴾^(٢).

وقد يكون «كلاً» من كلام المتكلم بما قبلها، وذلك إذا أخبر عن غيره بشيء منكر، فيذكر بعده «كلاً» بياناً لكونه منكراً، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا كَلَّا﴾^(٣).

وقد يكون «كلاً» بمعنى حقاً كقوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾^(٤) و: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ﴾^(٥) فيجوز أن يجاب بجواب القسم، كما فى الآية، وأن لا يجاب، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾^(٦) و: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾^(٧) وليس للردع، إذ لا معنى له إلا بالنظر إلى ما قبلها.

وقد تحمل المعنيين، كما فى قوله: ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا﴾^(٨).

(١) فى ب : «فلان» بالهمز تحريف مطبعى.

(٢) المؤمنون / ٩٩-١٠٠.

(٣) مريم / ٨١.

(٤) المدثر / ٣٢.

(٥) العلق / ٦.

(٦) القيامة / ٢٠.

(٧) القيامة / ٢٦.

(٨) المدثر / ١٥-١٦.

وإن كانت بمعنى «حقاً» لم / يجرز الوقف عليها، لأنها من تمام ما بعدها ويجوز ٤٠١/٢ ذلك إذا كانت للردع، لأنها ليست من تمام ما بعدها، وكأنَّ الفعل الذى هى من تمامه محذوف، لأن الحرف لا يستقل، أى: كلاً لا تنقل، أو ليس الأمر كذا.

وإذا كانت بمعنى «حقاً» جاز أن يقال إنها اسم، بُنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية، ومناسبة معناها لمعناها، لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقاً لضده، لكن النحاة حكموا بحرفيتها إذا كانت بمعنى «حقاً» أيضاً، لما فهموا من أنَّ المقصود تحقيق الجملة، كالمقصود بيان، فلم يُخرجها ذلك عن الحرفية.



[أحكام تاء التأنيث]

(هـ): «تاء التأنيث الساكنة، تلحق الماضى لتأنيث المسند إليه، فإن كان ظاهراً، غير حقيقى فمخير، وأماً إلحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف.

(ش): اعلم أنه إنما جاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند، مع أنَّ المؤنث هو المسند إليه دون المسند، للاتصال الذى بين الفعل، وهو الأصل فى الإسناد وبين الفاعل، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفاعل وكون الفاعل كجزء من أجزاء الفعل، حتى سكن اللام من نحو: ضربت، لثلاثى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، ألا ترى إلى وقوع الفاعل بين الفعل وإعرابه فى نحو يضربان، وتضربون، وتضربين، فتأنيث الفعل لتأنيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لأجل تكرير الفعل مرتين أو أكثر، كقول الحجاج: يا حرسى^(١): اضربا عنقه، أى: اضرب اضرب، وقوله تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾^(٢) أى: ارجعنى، ارجعنى، ارجعنى^(٣).

(١) الحرسى: واحد الحرس، فهو مفرد.

(٢) المؤمنون: ٩٩.

(٣) فى ظ: «ارجعون» «ارجعون» مرتين.

وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم ، لأن أصل الاسم الإعراب وأصل الفعل البناء ، فنبه من أول الأمر بسكون هذه على بناء ما لحقته لأنها كالحرف الأخير مما تلحقه، وبحركة تلك على إعراب ما وليته، ودليل كونها كلام الكلمة : دوران الإعراب عليها في نحو: تاء^(١) قائمة.

وتقلب الاسمية في الوقف هاء، بخلاف الفعلية، إذ القلب تصرف وهو بالمعرب أولى.

ولكون أصل التاء الفعلية هو السكون، لم تُردّ اللام المحذوفة للساكنين في : رَمَتَا، وَغَزَتَا، لأن التاء، وإن تحركت لأجل الألف التي بعدها، وهي كجزء الكلمة، فالحركة باعتبارها كاللازمة، إلا أن أصل التاء^(٢) السكون، فالحركة عليها كلاً حركة، بخلاف حركة اللام في: لم يخافا ولم يخافوا، و: خافا ، وخَافُوا، و: خافي، و: خافنَّ ، وبيعنَّ وقولنَّ، فإن عين الفعل في هذه لم تحذف لأن سكون لام المضارع ليس بأصل حتى إذا تحرك لعارض قلنا: الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية، بل أصله تحرك اللام ، وكذا الأمر، أصله المضارع ، والأصل في، اضرب لتضرب، كما بينا، فأصل لام : لم يخافا ، وخافا ، ولم يقولوا وقُولُوا: هو الحركة، وهي الآن متحركة بحركة كاللازمة لأنها لأجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة، بخلاف نحو: لم يخف، وخَفَ الله، ولم يبع الثوب، وبع الثوب، ولم يقل الحق، وقل الحق ، لأن اللام وإن كان أصلها الحركة، إلا أنها الآن عارضة ليست كاللازمة ، لأن الكلمة الثانية منفصلة .

وكذا لم تُردّ اللام في : اخشونَّ، واخشينَّ ، وإن تحركت الواو، والياء، لأن أصل هذين الحرفين : السكون، كالتاء الفعلية .

وجاءت لغة ضعيفة، باعتداد حركة التاء^(٣)، لكون الألف كجزء الكلمة ،

(١) كلمة «تاء» سقطت من ب ٤ / ٤٨٠ .

(٢) في ب فقط ٤ / ٤٨٠ ، «البناء» مكان «التاء» .

(٣) بعد قوله : «باعتداد حركة التاء» زيادة في المخطوطات وهي : «لأن الألف لكونها ضميراً مرفوعاً متصلاً كجزء الكلمة، فصارت حركة التاء العارضة كاللازمة، فيقولون: «رماتا وغزاتا» ولا يقولون: رمت المرأة ... إلخ .

فقالوا: رَمَاتَا وَغَزَاتَا، وَلَا تَقُول: رَمَاتِ الْمَرْأَةَ، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ^(١) لِأَجْلِ كَلِمَةٍ مُنْفَصِلَةٍ، لَيْسَتْ كَجُزءٍ مَا قَبْلَهَا، إِذِ الظَّاهِرُ لَيْسَ فِي الْإِتِّصَالِ كَالضَّمِيرِ.

قوله: «وَأَمَّا إِنْ حَاقَ عَلَامَةُ التَّنْيَةِ وَالْجَمْعَيْنِ فَضَعِيفٌ»/ يَعْنِي نَحْو: قَامَا أَخَوَاكَ، ٤٠٢/٢ وَقَامُوا إِخْوَتَكَ، وَقُتِمَ النِّسَاءُ، فَتَكُونُ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ مِثْلَ التَّاءِ، حُرُوفًا مُنْبَتَّةً مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، أَنَّ الْفَاعِلَ مِثْنَى أَوْ مَجْمُوعٌ.

وَلَا تَكُونُ أَسْمَاءَ ضَمَائِرَ، لِثَلَاثِ يَلْزَمُ، إِذَنْ، تَقْدُمُ الضَّمِيرُ عَلَى مَفْسَرِهِ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ كَمَا حَصَلَتْ فِي: نَعَمْ رَجُلًا، وَرَبِّهِ عَبْدًا، وَفِي بَابِ التَّنَازُعِ، وَلَكُونَهَا حُرُوفًا لَا ضَمَائِرَ، جَازَ اسْتِعْمَالُ الْوَاوِ فِي غَيْرِ الْعُقْلَاءِ، نَحْو: أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثَ، وَقِيلَ: إِنَّمَا فُعِلَ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْأَكْلَ فِي الْأَصْلِ مَوْضُوعٌ لِلْعُقْلَاءِ، وَجَازَ اسْتِعْمَالُ النُّونِ فِي الرِّجَالِ كَقَوْلِهِ:

يَعَصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبَهُ^(٢)

١٢٢١=

وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِالْأَقَارِبِ: النِّسْوَةَ.

هَذَا مَا قَالَهُ النَّحَاةُ^(٣)، وَلَا مَنَعَ مِنْ جَعْلِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ ضَمَائِرَ وَإِبْدَالَ الظَّاهِرِ مِنْهَا، وَأَمَّا الْفَائِدَةُ فِي مِثْلِ هَذَا الْإِبْدَالِ فَمَا مَرَّ فِي بَدَلِ الْكَلِّ مِنَ الْكَلِّ، أَوْ تَكُونُ الْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْمُؤَخَّرِ، وَالْغَرَضُ كَوْنُ الْخَبَرِ مُهِمًّا.

★★★

(١) فِي الْمَخْطُوطَاتِ: «لِأَنَّ الْحَرَكَةَ مَعَ عُرُوضِهَا لَيْسَتْ كَالْإِزْمَةِ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ لَيْسَ كَالضَّمِيرِ فِي الْإِتِّصَالِ» وَأَمَّا إِنْ حَاقَ عَلَامَةُ التَّنْيَةِ إلخ.

(٢) هُوَ الشَّاهِدُ السَّادِسُ وَالسَّبْعُونَ بَعْدَ الثَّلَاثِمِائَةِ فِي بَابِ الْعِلْمِ وَمَرَّ فِي بَابِ التَّأْنِيثِ أَيْضًا، وَسَبَقَ ذِكْرُهُ رَقْمًا/٤٣٧.

(٣) فِي ط فَقَطْ: «هَذَا مَا قَالُوا».

[التنوين]

(ص): «التنوين نون ساكنة، تتبع حركة الآخر، لا لتأكيد الفعل . وهو للتمكن، والتذكير، والعوض، والمقابلة، والترنم. ويحذف من العلم موصوفاً بابن، مضافاً إلى عَلم.

(ش): قوله: «نون ساكنة»^(١) يدخل فيه نون «من»، ولم يكن، قوله: «تتبع حركة الآخر» يخرج أمثالها، لأن آخر هذه الكلمات نون ساكنة، لا أن نونها تتبع حركة أواخرها»^(٢).

وقد استفيد منه أن التنوين وجودي، بعد الحركة، وإنما أطلق قوله حركة الآخر، ولم يقل آخر الاسم: ليشمل تنوين الترنم في الفعل. كقوله:

* وقولي إن أصبت لقد أصابن *^(٣)

= ١٢٢٢

قوله: «لا لتأكيد الفعل» يخرج نون التوكيد الخفيفة.

وإنما لم يجعل للتنوين في الكتابة، في الرفع والجر صورة، لأن الكتابة مبنية على الوقف، والتنوين يسقط في الوقف رفعاً وجرّاً، فلذا كتب في حال النصب ألفاً، لأنه يقلب ألفاً فيه .

وقد ذكرنا أقسام التنوين في أول الكتاب.

قوله: «ويحذف من العَلم الموصوف بابن مضاف إلى عَلم» نحو: جاءني زيد ابن عمرو وذلك لكثرة استعمال «ابن» بين علمين وصفاً، فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه.

وخطأ بحذف ألف «ابن»، وكذلك في قولك: هذا فلان بن فلان، لأنه كناية عن العَلم، وكذا: طامر بن طامر، وهى بن بى، وضل بن ضلّ، لأنه قد يعبر به عن

(١) في المخطوطات: «التنوين في الأصل مصدر» نوّنت أى أدخلت نوّناً قوله: نون ساكنة إلخ.

(٢) في ط: «إلا نونها لا تتبع حركة أواخرها» صوابه من المخطوطات .

(٣) هو الشاهد الرابع من باب الإعراب من أول الكتاب.

لا يُعرف ، على إجراءاته مجرى العلم، وإن كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة.

فإن لم يكن بين علّمين، نحو: جاءني كريمٌ ابن كريم، أو: زيدٌ ابن أخينا، لم يحذف التنوين لفظاً، ولا الألف خطأ، لقلة الاستعمال.

وكذا إذا لم يقع صفة نحو: زيد ابن عمرو، على أنه مبتدأ وخبر، لقلة استعماله أيضاً كذلك، مع أن التنوين حُذِفَ في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد، والتنوين علامة التمام، وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ والخبر.

وحكم «ابنة»: حكم «ابن»، وفي الوصف ببنت، وجهان، كما مرّ في باب النداء.

وحذفه في نحو قوله:

١٢٢٣= * وحاتم الطائي وهّاب المني *^(١)

وقوله:

١٢٢٤= فألفيته غير مُستَعَب ولا ذاكر الله إلا قليلاً^(٢)

(١) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد الخمسمائة في باب العدد، وسبق ذكره رقم/ ٣٦٥ - ٧١١.

(٢) هو الشاهد الثاني والأربعون بعد التسعمائة في الجزالة.

واستشهد به على أن حذف التنوين من «ذاكر الله» لضرورة الشعر فإن «ذاكرًا» بالنصب والتنوين معطوف على «غير» ولفظ الجلالة منصوب بـ«ذاكرًا» ولو كان مضافاً إلى الجلالة لكان حذف التنوين واجباً ولا ضرورة، وإنما أثر حذف التنوين للضرورة على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير.

والشاهد لأبي الأسود الدؤلي، ديوانه / ٣٨.

روى أنه كان يجلس إلى فناء امرأة بالبصرة يتحدث إليها وكانت جميلة فقالت له : يا أبا الأسود: هل لك أن أتزوجك ، فإني صنّاع الكفّ، حسنه التدبير، قانعة بالميسور؟ قال نعم: فجمعت أهلها وتزوجته ، فوجد عندها خلاف ما قدّره، وأسرعت في ماله، ومدّت يدها إلى جبايته، وأفشت سرّه ففدا على من كان حضر تزويجه إيّاها فسألهم أن يجتمعوا عنده ففعلوا فقال لهم: =

ضرورة، وقرئ في الشذوذ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(١).

[نون التوكيد]

(ص): «نون التوكيد: خفيفة ساكنة، ومشددة مفتوحة [مع غير الألف]»^(٢)

تختص بالفعل المستقبل، في الأمر والنهي والاستفهام والتمنى، والعرض والقسم، وقلّت في النفي، ولزمت في مثبت القسم، وكثرت في مثل: إِمَّا تَفْعَلَنَّ، وما قبلها، مع ضمير المذكرين، مضموم، ومع المخاطبة مكسور، وفيما عداه مفتوح، وتقول في التثنية وجمع المؤنث: اضرباناً واضرباناً، ولا تدخلهما

٤٠٣/٢ الخفيفة / خلافاً ليونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل، فإن لم يكن، فكالم متصل ومن ثم قيل: هل ترين، وترون وترين، واغزون واغزن واغزن،

أرئيتَ أمراً كنتُ لم أبْلُهُ	أتاني فقال اتخذني خليلاً.
فخالَلْتُهُ ثم أكرِمْتُهُ	فلم أَسْتَفِدْ من لديه فتيلاً
وألْفَيْتُهُ حين جَرَيْتُهُ	كذوبَ الحديثِ سروقاً بخيلاً
فذكرته ثم عاتبته	عتاباً رقيقاً وقولاً جميلاً
فألْفَيْتُهُ غير مُسْتَعْتَبٍ	ولا ذاكَرَ اللهَ إلا قليلاً
أَلَسْتُ حَقِيقاً بتوديعه	وإتباع ذلك صُرمًا طويلاً

فقالوا له: بلى والله يا أبا الأسود، فقال: تلك حاجتكم، وقد طلقتها، وأنا أحب أن أستر ما أنكرته من أمرها، فانصرفت معهم.

من شواهد: سيبويه ٨٥/١، والمقتضب ٣١٢/٢، والخصائص ٣١١/١، والنصف ٢٣١/٢، وابن السجري ٣٨٣/١، والإيضاف ٦٥٩، وابن يعيش ٣٤/٩، والمغنى ٦١٢/٢، والهمع والذرع رقم ١٧٨٦، والأشباه والنظائر رقم ١٧٣، ٦٤١، وانظر تفسير القرطبي ٢١١/٢، ١٧٦/١٥.

(١) الإخلاص/ ١، ٢ وهي قراءة أبي عمرو، وابن سيرين، والحسن ونصر بن عاصم، وعبد الله بن إسحاق، وأبان بن عثمان، وزيد بن علي، وأبي السمال، ويونس، والأصمعي واللؤلؤ، وعبيد- وهارون.

وفي هامش ب ٤٨٣/٤، ذكر أن القراءة المشار إليها نُسِبت إلى سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما، ومراجع القراءات لاتنص على ذلك، وإنما القراءة التي تنسب إلى ابن عباس: «الله أحد» بسكون الدال، وانظر قراءة رقم ١٠٢٣٦ في معجم القراءات.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤٨٤/٤.

واغزَنَ والمخففة تحذف للساكنين وفي الوقف، فيُرَدُّ ما حُذِفَ، والمفتوح ما قبلها تقلب ألفاً.

(ش): «إنما حركت المشددة بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة، وكُسرت بعد ألف الاثنين وألف الفصل، نحو: اضربانً واضربنانً، تشبيهاً بنون الإعراب التي في المضارع، فإنها تكسر بعد الألف نحو: تضربان، وكذا النون في الاسم المثنى نحو: الزيدان.

قوله: «تختص بالفعل المستقبل»، إنما لم تدخل على الحال والماضي، لما مر في باب المضارع، ودخولها في الأغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب، كالأمر والنهي والاستفهام، والتمنى والعرض. وأما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخل إلا بعد أن يدخل على [أول] (١) الفعل ما يدل على التأكيد أيضاً، كلام القسم نحو: والله لأضربنَّ، و«ما» المزیدة نحو: إمّا تفعلنَّ، ليكون ذاك الأول توطئة لدخول نون التأكيد، وإيذاناً به (٢).

ثم الطلب على ضربين: إمّا طلب وجود الفعل أو عدمه، كما في الأمر والنهي والتحضيض والعرض والتمنى.

أو السؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام، نحو: افعلنَّ ولا تفعلنَّ، وهَلَّا تفعلنَّ، وألا تفعلنَّ، وليتك تفعلنَّ، وهل تفعلنَّ، وكذا جميع أدوات الاستفهام، اسمية كانت أو حرفية، قال:

* أفبعد كندة تمدحنُ قبيلاً * (٣)

= ١٢٢٥

(١) كلمة «أول» سقطت من ب ٤/٤٨٥.

(٢) بعد قوله: «وإيذاناً به» زيادة في المخطوطات وهي:

«وأما الطلب فلا يحتاج إلى مثل ذلك، لأن وضع النون لتوكيد ما فيه معنى الطلب».

(٣) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد التسعمائة في الخزنة.

واستشهد به على أنه أكد الفعل وهو: «تمدح» بالنون لوقوعه بعد الاستفهام وهو الهمزة.

وذكر البغدادى أن هذا البيت من الخمسين التي لا يعرف قائلها.

وفي سيبويه ١٥١/٢ نسب للمقنع.

وتقول كَمْ تَمَكَّنْ، وانظر متى تَفْعَلْنَ، قال:

١٢٢٦ = فأقبل على رهطى ورهطك نبتحت مساعيناً حتى ترى كيف يفعل^(١)

والخبر المصدر بحرف التأكيد نحو: والله لتضربن، وكذا كل أداة شرط بعدها «ما» الزائدة، سواء جاز حذفها كما فى: إِمَّا تفعَلْنَ، ومتى ما تفعَلْنَ، وأيُّهم ما يفعلْنَ وأياً ما تفعَلْنَ، وأينما تكونن، أو كانت لازمة لكلمة الشرط، كإِذَا، وحيثما.

وقد تدخل نون التأكيد اختياراً فى جواب الشرط أيضاً، إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه نحو قوله:

١٢٢٧ = فمهما تشأ منه فزارة تُعْطِكمُ ومهما تشأ منه فزارة تَمْنَعُ^(٢)

= وزعم بعض المعاصرين أن هذا الشطر مطلع مقطعة لامرئ القيس وأن صدره هكذا:

قالت فطيمة حل شعرك مدحه أفبعد كندة تمدحن قبيلاً

من شواهد: سيبويه ١٥١/٢، والعينى ٣٢٥/٤، والأشمونى ٢١٤/٣، والهمع والدرر رقم ١٣٧١/، والتصريح ٢٠٤/٢.

(١) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد التسعمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أنه أكد الفعل وهو يفعل بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، لوقوعه بعد اسم استفهام وهو كيف.

و«مساعيناً» منصوب بترغ الخافض.

وهو مجهول القائل:

يقول لمن فاخرة: أقبل على مفاخر قومك وأقبل على مثل ذلك من قومي، وابحث عن مساعيهما حتى يتبين فضل بعضهما على بعض، وترى فعلك فى مفاخرتك وفعلى فى مفاخرتى.

من شواهد: سيبويه ١٥١/٢، والعينى ٣٢٥/٤، والهمع والدرر رقم ١٣٧١، والأشمونى ٢١٤/٣.

(٢) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد التسعمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أنه يجوز أن تدخل نون التوكيد اختياراً فى جواب الشرط إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه، وقوله: «تَمْنَعُ» جواب الشرط وقد أكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف.

والشاهد نسبة سيبويه لعوف بن الخرج، والصحيح أنه من قصيدة للكُميت بن ثعلبة.

من شواهد: سيبويه ١٥٢/٢، والعينى ٣٣٠/٤، والتصريح ٢٠٦/٢، والأشمونى ٢٢٢/٢، والهمع والدرر رقم ١٣٨٢.

وقوله:

نَبْتُمْ نَبَاتَ الْخِيزْرَانِي فِي الثَّرَى حَدِيثًا مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا (١) = ١٢٢٨
لكنه أقل من دخولها في الشرط.

وربما دخلت في الشرط بلا تقدم «ما» نحو: إن تفعلنْ أفعل، قال:

مَنْ نَتَقَفْنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ أَبْدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي (٢) = ١٢٢٩

وتحى النون، أيضاً، بعد الأفعال المستقبلية التي تلحق أوائلها «ما» المزيدة في غير الشرط، اختياريًا، لكن قليلاً، نحو: بجهد ما يبلغن، و«بعين ما أرينك» (٣)، أى:

(١) هو الشاهد السادس والأربعون بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به لما تقدم قبله من جواز دخول نون التوكيد اختياريًا في جواب الشرط فإن «ينفعا» جواب الشرط وقد أكد بالنون المنقلبة ألفًا.

والشاهد للنجاشي الحارثي، وهو شاعر في صدر الإسلام، جلده أمير المؤمنين على بن أبى طالب ثمانين جلدة لما شرب في رمضان، وزاده عشرين للانتهاك، هذا ورواية الأشموني:

* بُتِم ثَبَاتُ الْخِيزْرَانِي فِي الْوَعَى *

والمناسب للثرى : نبتم، والمناسب للوعى بُتِم.

وعلى هذا فرواية الدرر خلط بين الروایتين.

من شواهد: سيبويه ١٥٢/٢، والعيني ٣٤٤/٣، والأشموني ٢٢٠/٣، والهمع والدرر رقم ١٣٧٤.

وفي ط: «ينفعا» بدل: «ينفعا» تحريف واضح.

(٢) هو الشاهد السابع والأربعون بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه ربما دخلت النون في الشرط بلا تقدم «ما» الزائدة

والشاهد أحد أبيات ثلاثة لبنت مرة بن عاهان الحارثي قالتها لما قتل أبوها وهى:

إِنَا وَبَاهِلَةَ بِنِ عَصْرَ بَيْنَنَا دَاءُ الضَّرَائِرِ: بِغَضَّةٍ وَتَقَافَى

مَنْ نَتَقَفْنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ أَبْدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

ذَهَبَتْ قُتَيْبَةَ فِي اللَّقَاءِ بِفَارَسٍ لَا طَائِشَ رَعِشَ وَلَا وَقَافَ

و«التقافى»: تفاعل من قفيته أقفيه قَفْيًا: إذا ضربت قفاه.

من شواهد: سيبويه ١٥٢/٢، والمقتضب ١٤/٣، والمقرب ٧٤/٢، والهمع والدرر رقم ١٣٨١،

والعيني ٣٣/٤، والتصريح ٢٠٥/٢.

(٣) هذا مثل: انظر مجمع الأمثال للميداني ١٠٠/١، أى اعمل كائى أنظر أليك يضرب في الحث على ترك البطء.

أتحقق^(١) الذى أراه فيك، و«بألم ما تُخْتَنَنَ»^(٢) يضرب لمن يطلب أمراً لا يناله إلا بمشقة، و:

* وَمِنْ عَضَةِ مَا يَنْبُنْ شَكِيرُهَا *^(٣) = ١٢٣٠

يضرب لمن كان له أصل وأمانة تدل على كون شيء آخر، وقلما يقولن، وكثر ما يقولن، وربما يقولن .

وإنما كان دخولها مع «ما» التى فى الشرط أكثر منها مع^(٤) غيره، لأن الشرط^(٥) يشبه النهى فى الجزم وعدم الثبوت ، وأما قوله:

رُبَّمَا أُوفِيَتْ فِى عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ^(٦) = ١٢٣١

فضرورة، وإنما حسن لزيادة «ما» فى «رب»، وترفعن فى حيزها^(٧).

(١) فى ط : «أتحق» مكان: «أتحقق» تحريف.

(٢) هذا مثل : انظر مجمع الأمثال ١٠٧/١ ومعناه لا يكون الختان إلا بالألم، أى لا يدرك الخير إلا باحتمال المشقة، وهو خطاب للمرأة والهاء للسكت.

(٣) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد المائتين فى الخزنة وسبق ذكره رقم / ٢٦٩ . واستشهد به على أنه يجوز فى الاختيار بقلة تأكيد الفعل المستقبل فى غير الشرط إذا كان فى أوله : «ما» الزائدة :

(٤) فى ب فقط ٤/ ٤٨٦ : «فى» مكان «مع».

(٥) فى ط : «لأن الشرطية يشبه» صوابه من المخطوطات.

(٦) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد التسعمائة فى الخزنة.

واستشهد به على أن تأكيد «ترفع» بالنون الخفيفة ضرورة، وإنما حسن التوكيد زيادة «ما» فى «رب» ووقوع «ترفع» فى حيز «ربما».

والشاهد لجذيمة الأبرش ملك الحيرة.

و«العلم»: الجبل، و«شمالات»: ريح تهب من ناحية القطب.

من شواهد: سيبويه ٢/ ١٥٣، ونوادير زبى زيد / ٢١٠، والإيضاح للفارسي / ٢٥٣، والهمع والدرر رقم / ١١٥٢، والتصريح ٢/ ٢٢، والمقتضب ٣/ ١٥، والأزهية / ٩٢-٢٧٥، وابن الشجرى ٢/ ٢٤٣، وابن يعيش ٩/ ٤٠، والمقرب ٢/ ٧٤، ورصف المباني / ٣٣٥، والمغنى / ١٤٣-١٤٦-٣٤٣ والأشمونى ٢/ ٢٣١، ٣/ ٢١٧.

(٧) فى ظ : «من جملتها» مكان: «فى حيزها».

وتجىء النون بعد المنفى بلا، إذا كانت «لا» متصلة بالمنفى، قياساً عند ابن جني، لأنها، إذن، تشبه النهى، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(١) وقيل: إن «لا» فى الآية للنهى .

وقد تجىء مع «لا» النافية منفصلة، نحو: لا فى الدار يضربن زيد، وعند أبى على، لا تجىء بعد النفى اختياراً لعرية^(٢) / من معنى الطلب، وتجرده من «ما» المؤكدة فى الأول .

قال سيويه: تدخل بعد «لم» تشبيهاً لها بلاء النهى من جهة الجزم، قال:
يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا^(٣)
= ١٢٣٢
وربما لحقت المضارع خالياً من جميع ما ذكرنا، قال سيويه: ويجوز فى الضرورة: أنت تفعلن.

قيل^(٤): وتدخل اسم الفاعل اضطراراً، تشبيهاً له بالمضارع، قال:

(١) الأنفال / ٢٥ .

(٢) فى ط «لعرية» بالتاء تحريف .

(٣) هو الشاهد التاسع والأربعون بعد التسعمائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن نون التوكيد تدخل بعد «لم» تشبيهاً لها بـ «لا» النهى عند سيويه، وأصله: ما لم يَعْلَمَنَّ فقلبت النون ألفاً للوقف .

وهذا الشاهد من قصيدة مرجزة ، قيل: إنها لمساور العبسى، وقيل للعجاج وليست فى ديوان العجاج .

من شواهد: سيويه ١٥٢/٢، وابن السجرى ٣٨٤/١، وابن يعيش ٤٢/٩، ٢١٤، والمقرب ٧٤/٢، والعينى ٣٢٩/٤، والهمع والدرر رقم/١٣٧٦، والتصريح ٢٠٥/٢، والأشمونى ٢١٨/٣، نوادر أبى زيد ١٦٤/، ومجالس ثعلب ٥٥٢/٢، والإنصاف/٦٥٣، ورصف المباني ٣٣-٣٣٥ .

(٤) بعد قوله «وقيل» علق السيد الشريف بقوله:

«وقد تدخل على الماضى إذا كان فيه معنى الطلب شذوذاً قال:

دامن سعدك إن رحمت ميمًا لولاك لم يك للصباية جانحًا

من شواهد: المغنى ٢٢/٢، وانظر شرح شواهد المغنى للسيوطى/ ٧٦٠، والعينى ٣٤١/٤، والأشمونى ٢١٣/٣، والصبان ٤١/١، والهمع والدرر رقم/١٣٧٨ .

أريت إن جاءت به أملوداً مرجلاً ويلبس البروداً^(١) = ١٢٣٣
أقائلن أحضروا الشهودا

[وقال آخر]^(٢):

يا ليت شعري عنكم حنيفاً أشاهرُنْ بعدنا السيوفاً^(٣) = ١٢٣٤

(١) هو الشاهد الخمسون بعد التسعمائة في الخزنة .

واستشهد به على أن نون التوكيد قد تلحق اسم الفاعل ضرورة تشبيهاً له بالمضارع .
وهو رجز أورده السكري في أشعار هذيل لرجل منهم بلفظ «أقائلون» والأملود: الأملس الناعم .
وأورده ابن دريد في «أماليه» قال: أتى رجل من العرب أمة له فلما حبلت جحدها، فأنشأت تقول
أريت . . إلخ، وعلى هذا فلم تلحق النون اسم الفاعل فلا ضرورة فيه .
ولا يجوز أن يكون أصله: أقائل أنا لأنه مقام الخطاب، لا مقام التظلم، وهذا ردّ على السدمايني
الذي يقول: أصله: أقائل: أنا فحذفت الهمزة ارتباطاً ثم أدغم التنوين في نون «أنا» .
من شواهد: المحتسب ١/١٩٣، والخصائص ١/١٣٦، والمغنى، والعيني ٣/٦٤٨، ٤/٤٣٤،
والهمع والدرر رقم /١٣٨٤، والتصريح ٤٢٨- وحاشية يس ١/٤٢، والأشمونى ٣/٢١٢ وانظر
شرح السكري ١/٦٥١، وملحقات ديوان رؤية /١٧٣ .

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/٤٨٨ .

(٣) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد التسعمائة في الخزنة.

واستشهد به لما تقدم قبله ، وأصله: أشاهروُنْ .
وهو رجز أورده ابن دريد في الجمهرة كذا:

يا ليت شعري عنكم حنيفاً وقد جدعنا منكم الأنوفاً
أتحملون بعدنا السيوفاً أم تغزلون الخُرُفُعَ المندوفاً

و«حنيفاً» منادى مرخم من حنيفة . . والخرفع هو قطن البردى .

ويذكر البغدادى أن هذا الرجز لم أقف على قائله ونسبه العيني إلى رؤية بن العجاج ولم أره في ديوانه .

والحق ما قاله العيني فهو منسوب إلى رؤية . انظر ملحقات ديوانه/١٧٩، وبعد الأبيات التي ذكرها ابن دريد أضاف رؤية بيتين آخرين وهما:

إن الربيع الجود والخريفاً يدا أبى العباس والضيوفاً

والمراد بأبى العباس: السقاج أول خلفاء بنى العباس، وهذا من عكس التشبيه مبالغة ، لان
الفرض تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في الربيع والخريف والصيُوف .

مدح أبا العباس فجعل يديه لكثرة معروفة كالمطر في الربيع والصيف والجود: أغزر المطر، والربيع
هنا: المطر نفسه

من شواهد: العيني ١/١٢٢ .

وهذا كما شُبِّه به في دخول نون الوقاية في قوله:

١٢٣٥=

* وليس حامِلَنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ * (١)

ثم إن النون تلزم من هذه المواضع المذكورة : المقسم عليه مثبتاً نحو: والله لأقومنَّ بشرط أن لا يتعلّق به جارٌّ سابق ، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ (٢)

وقوله:

١٢٣٦=

* ليعلم ربي أن بيتي واسع * (٣)

شاذ عند البصريين، كما ذكرت.

وأكثر دخولها في الأمر والنهي والاستفهام، ومع «إمّا» وعند الزجاج هي لازمة مع «إمّا»، خلافاً لغيره (٤) قال:

١٢٣٧=

فإما ترينى ولى لمة فإنّ الحوادث أودى بها (٥)

وترك النون معها، جيد عنده غيره، وإن كان الأكثر إثباتها.

(١) هو الشاهد الخامس والتسعون بعد المائتين، وسبق ذكره رقم ٣٢٥.

(٢) آل عمران / ١٥٨.

(٣) هو الشاهد الرابع عشر بعد الثمانمائة، وسبق ذكره رقم ١٠٣٤ وصدّره:

* لئن تكّ قد ضاقت عليكم بيوتكم *

واستشهد به على أن عدم توكيد ليعلم بالنون شاذ عند البصريين.

(٤) في ب فقط ٤/٤٨٨ «للمبرد وليست في ط والمخطوطات.

(٥) هو الشاهد الثاني والخمسون بعد التسعمائة في الخزانة

واستشهد به على أنّ «إنّ» الشرطية المقرونة بـ «ما» الزائدة يلزم توكيد شرطها بالنون عند الزجاج، وترك توكيده جيد عند غيره،

والشاهد للأعشى . انظر ديوانه ٦٦ من قصيدة مطلعها:

ألم تنه نفسك عمّا بها بلى عاذاها بعض أطرابها

من شواهد : سيبويه ١/٢٣٩، وابن الشجري ٢/٣٤٥، وابن يعيش ٥/٩٥، ٩/٤١٦، وورصف

المباني ١٠٣-٣١٦ والعيني ٢/٤٦٦، ٤/٣٢٧ والتصريح ١/٢٧٨.

قوله : «وما قبلها مع ضمير المذكرين، مضموم»، لأن ضمير المذكرين، أعنى الواو، إما أن ينضم ما قبلها، كانصروا واغزو، أو يفتح، كاخشوا، وارضوا، فالمضموم ما قبلها يحذف إذا اتصلت به نون التأكيد للساكين فى كلمتين، وأولاهما مدة، وإن كانت الثانية ^(١) لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزم من الأولى، إلا أنهما، على كل حال، كلمتان، والثقل ^(٢) حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها، وعليها دليل إذا حذفت، وهو ضمة ما قبلها ^(٣).

قال سيبويه : لو قالوا اضربون واضربين، كما قيل : اضربان لم يكن خارجاً عن القياس، كتمود الثوب، ومديق ^(٤).

والفتوح ما قبلها يحرك للساكين بالضم، وإنما لم يحذف ^(٥) لأنه ليس بمدة، كما يجىء فى التصريف فى باب التقاء الساكنين ^(٦)؛

وإنما ضم، ولم يكسر، ولم يفتح، إجراء لما قبل نون التوكيد فى جمع المذكر فى جميع الأنواع، مجرى واحداً، بالتزام الضمة فيه.

قوله : «ومع المخاطبة مكسور»، لأن ضمير المخاطبة ياء، فإن كان ما قبلها مكسوراً، كاضربى واغزى وارمى، حذفت الياء للساكين ^(٧)، كما قلنا فى الواو؛

(١) المراد بالثانية الكلمة الثانية وهى نون التوكيد؛ وفى هامش ط إشارة إلى ذلك.

(٢) فى ظ : «والفعل» مكان « والثقل » تحريف

(٣) فى المخطوطات : «وإذا حذفت فعلها دليل، وهو ضمة ما قبلها، فلا اجتماع هذه الأشياء كان الحذف أولى».

(٤) مديق : تصغير مديق

(٥) فى المخطوطات : وإنما لم يحذف كالمضموم ما قبلها، إذ لم يكن قبلها ما يكون خلفاً عنها، ودالاً عليها، كما كان هناك ضمة. والواو وإن كانت على حرف فهى اسم تام، وهو فاعل، فينبغى ألا يحذف إلا مع خلف منبّه عليها. وإنما ضمت ولم يكسر إلخ.

(٦) المراد بالتصريف : شرح الرضى على شافيه ابن الحاجب، وقد حققه الاساتذة : محمد نور الحسن - محمد الزفزاف محمد محبى الدين عبدالحميد.

(٧) فى المخطوطات : «حذفت الياء للساكين، إن كان فى كلمتين كالكلمة الواحدة لما ذكرنا فى الواو.

وإن كان ما قبلها مفتوحاً حُرِّكَ بالكسر^(١) كاخشَيْنَّ وارضَيْنَّ اجراءً لما قبل النون في المخاطبة في جميع الأنواع مجرّى واحداً، مع أن الكسر للساكنين هو الأصل^(٢)؛

وقال ابن مالك^(٣): حَذَفُ ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائفة؛ نحو : ارضَنَّ في : ارضى.

قوله: «وفيما عداه مفتوح» أى فيما عدا المذكور، وما عداه: الواحد المذكور، نحو : اضربَنَّ، واغزَوَنَّ، وارمَِنَّ، واخشَيْنَنَّ، والمثنى، نحو : اضربانَّ، وجمع المؤنث نحو: اضربنَّ، وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحاً، بل هو ألف، بَلَى قبل الألف فتحة، ولعلَّ هذا مراده.

أما فتح ما قبلها في الواحد المذكور، فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح، لكون النون كجزء الكلمة.

وإنما رُدَّت اللامات المحذوفة للجزم / أو الوقف في نحو : ليغزَوَنَّ واغزَوَنَّ، ٤٠٥/٢ وليرمَِنَّ، وارمَِنَّ، وليخشَيْنَنَّ [واخشَيْنَنَّ]^(٤) لأن حذفها كان للجزم أو للوقف الجارى مجراه، ومع قصد البناء على الفتح للتركيب: لا جزم ولا وقف.

وهذا الذى ذكرناه من كونه مبنياً على الفتح مذهب سيويه، والمبرد، وابى على. وقال الزجاج والسيرافى، بل الحركة للساكنين، معرباً كان الفعل أو مبنياً، لأنه بلحاق النون، بعد الفعل عن شبه الأسماء فعاد إلى أصله من البناء والأصل في البناء السكون فلزم تحريك للساكنين، فحرَّك بالفتح صِيَانَةً للفعل من الكسر أخى

(١) في المخطوطات : «حرك بالكسر، نحو : ارضى واخشى، وإنما لم يحذف للساكنين لما قلنا فى الواو وهو أنه يلزم حذف الكلمة الواحدة، ولا سيما وهى الفاعلة بلاخلف عنها، إذ قبلها فتحة، وإنما كسرت الياء للساكنين ولم تفتح» إجراء لما قبل النون الخ.

(٢) فى المخطوطات : هو الأصل، وأيضاً لو فتحت لا لتبس بالواحد المذكور، ولو ضُمَّت لاستقل.

(٣) فى المخطوطات: وقال المالكي.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٤ / ٤٩٠.

الجرّ، بلا ضرورة، كما كانت في : اضربنَّ إلاَّ أنه تحريك للساكن بحركة كالحركة اللازمة، لكون اللام متحركة في الأصل أى المضارع ، وكون النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل، لا بالضمير كما في : اخشونَّ واخشينَّ، بخلاف «الرجل في: اضرب الرجل، فلكونها كاللازمة ردَّت العين المحذوفة للساكنين في : قُومَنَ، وَلَمْ تُردَّ في : ﴿قُمِ اللَّيْل﴾^(١).

هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين إلى بناء ما اتصل به النون.

وأما على مذهب مَنْ قال: الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الإعراب أو البناء، فإنه يقول: إنما ردَّت اللام، وفتحت في الناقص، نحو: اغزُونَّ وارمينَّ، إذ لو لم تُردَّ، لقليل: اغزُنَّ بالضم، وارمينَّ بالكسر، فكان يلتبس بالأول: جمع المذكر، وبالثاني: الواحد المؤنث، ففتحوا ما قبل النون في كل واحد مذكر، صحيحه ومعتله^(٢)؛ وأما ردُّ اللام في : ارضينَّ واخشينَّ، فلطرد الباب فقط، إذ لم يكن يلتبس به شيء آخر.

هذا، ولغة طيء على ما حكى عنهم الفراء: حذف الياء^(٣) الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبنى، نحو: والله ليرمينَّ زيد، وارمينَّ يازيد، وليخشينَّ زيد، واخشينَّ يا زيد، وعليه قوله:

إذا قال قطنى قلت بالله حلفاً لتغنين عني إذا إنائك أجمعاً^(٤).

(١) المزمّل / ٢

(٢) في ط: صحيحة معتلة « بالتاء » تحريف .

(٣) في ب ٤٩١/٤ « الباء » مكان « الياء » تحريف .

(٤) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد التسعمائة فياخزاة .

واستشهد به على أن الفراء نقل عن طيئ أنهم يحذفون الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح، في المعرب والمبنى.

والمعرب هو المضارع، وهو معرب قبل اتصال النون به، ويكون ما قبله الياء فيه مكسوراً نحو: ليرمينَّ زيد وكقول الشاعر . ومفتوحاً نحو : ليخشينَّ زيد . والأصل وهو الكثير الاستعمال: ليرمينَّ، ولتغنينَّ، وليخشينَّ، فحذفوا الياء، وبقيت الكسرة والفتحة على حالهما.

وإنما لم تحذف الألف في : اضربان وإن التقى ساكننا، كما حذفوا الواو والياء في : اضربن، واضربين، خوف اللبس بالواحد، لأن النون إنما كسرت لأجل الألف كما ذكرنا، فلو حذفت الألف لانفتحت النون، مع أن الألف أخف من الواو والياء؛ وأيضاً، المد فيه أكثر منه في الواو والياء، والمد يقوم مقام الحركة، والنون كبعض الكلمة، فصار: اضربان، كالضالين.

وأما الألف في : اضربنان، فلم تحذف لأنها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فر منه.

وأما حذف النون التي هي علامة الرفع في الأمثلة الخمسة فلأن الفعل صار مبنياً عند الجمهور، وعند غيرهم لاجتماع النونات.

قوله: «ولاندخلهما الخفيفة»، أي لاندخل الخفيفة المثني، وجمع المؤنث، لأنه يلزم التقاء الساكنين على غير حده^(١)، وأما مع المثقلة فلأن النون المدغمة، وإن كانت ساكنة، فهي كالمتحركة، لأنه يرتفع اللسان بها، وبالمتحركة ارتفاعاً^(٢) واحدة، فهما كحرف واحد متحرك.

ولايجوز، عند سيويه أيضاً إلحاقها في نحو : اضرباني، بنون الوقاية واضربان، نعمان، وإن كان يزول التقاء الساكنين بالمنوع بالإدغام في نون الوقاية ونون

والمبنى هو الأمر، وكذلك يكون ما قبل الياء فيه مكسوراً نحو: ارمين، ومفتوحاً نحو : اخشن، والأصل : ارمين، واخشن فحذفت الياء كذلك. وغير طيء يقون الياء على حاله. والشاهد من قصيدة الحرث بن عتاب الطائي.

وفي الخزانة: «قطني» مكان: «قدني»، وقلت مكان «قال وقطني وقدني كلاهما بمعنى واحد. من شواهد ابن يعيش ٨/٣، ٤٥، المغني ١/١٧٧، ٦١/٢، والعيني ١/٣٥٤، ٣/٣٦٠، والهمع والدرر رقم ١١٦٨. والمقرب ٧٧/٢، وانظر مجالس ثعلب ٥٣٨/٢.

(١) في هامش ب ٤/٤٩٢: حده هو أن يكون الساكنان في كلمة واحدة وأولهما مدّة.

(٢) في ب ٤/٤٩٢: ارتفاعه واحدة بالهاء في «ارتفاعه». تحريف

نعمان، لأن النونين^(١) المدغم فيهما ليستا بلازمتين.

وأما يونس والكوفيون، فجوزوا إلحاق الخفيفة بالمشني وجمع المؤنث، فبعد ذلك، إما أن تبقى النون عندهم ساكنة، وهو المروى عن يونس، لأن الألف قبلها، كالحركة لما فيها من المدة، كقراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايُ﴾^(٢) أو قراءة أبي عمرو ﴿وَاللَّأْيُ﴾^(٣) وقولهم: التقت حلقتا البطان^(٤)؛ ولا شك أن كل واحد في مقام / الشذوذ، فلا يجوز القياس عليه؛

٤٠٦/٢ وإما إن تحرك بالكسر للساكنين، وعليه حُمل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْعَانِ﴾^(٥)، بتخفيف النون؛

وأعلم أن كلاً من الثقيلة والخفيفة حرف برأسها، عند سيبويه؛ وعند أكثر الكوفيين: المخففة فرع المثقلة.

قوله: «وهما في غيرهما»، أي النونان في غير المشني وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء.

قوله: «كالمنفصل»، أي: كالكلمة المنفصلة، يعنى يجب أن يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة، من حذف الواو والياء، أو تحريكهما ضمّاً وكسراً.

(١) أي نون الوقاية ونون نعمان.

(٢) الأنعام / ١٦٥ وفي هامش ب ٤/٤٩٢/٦٢ تحريف .

وهذه القراءة قرأها نافع - ورش - قالون - أبو جعفر . انظر معجم القراءات قراءة رقم ٣٤٢٨ .

(٣) الطلاق / ٤ بإبدال الهمزة ياء ساكنة مع اشباع المدّ وقرأها أبو عمرو - البزى - اليزيدى - ورش انظر معجم القراءات قراءة رقم ٩٣٠٤ .

(٤) هو مثل يضرب للأمر إذا اشتدّ وانظر كتاب « الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام : ٣٤٣ ، واللسان : «بطن» .

(٥) يونس / ٨٩

وغرضه من هذا الكلام: بيان الأفعال المعتلة الآخر عند لحاق النون بها، وقد بينّا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام السابق.

ومعنى كلامه: أن النونين حكمهما مع المثني وجمع المؤنث ما ذكر، ومع غيرهما على ضربين: إمّا مع ضمير بارز وهو شيئان: جمع المذكر نحو اغزوا وارموا، واخشوا، والواحد المؤنث نحو: رى، واغزى وارمى واخشى؛

وإمّا مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر، نحوه: ره، واغزى وارمى واخشى فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة، فتقول: اغزى وارمى بحذف الواو، كما حذفها مع الكلمة المنفصلة نحو: اغزوا الكفار، وارموا الغرض، وكذا: اغزى وارمى يا امرأة، بحذف الياء كما حذفت فى: اغزى الجيش وارمى الغرض، وتضم الواو المفتوح^(١) ما قبلها نحو: اخشون، كما ضممتها مع المنفصلة، نحو: اخشوا الرجل،

وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة، تقول: اخشى كاخشى الرجل.

قوله: «فإن لم يكن بارز»، وهو فى الواحد المذكر، نحو: اغزى وارمى واخشى، فالنون كالم متصل، أى كالكلمة المتصلة، ويعنى بها ألف التثنية نحو: اغزون وارمين واخشين، برد اللامات وفتحها، كما قلت: اغزوا وارميا واخشيا.

قال: لما كان النون بعد الضمير البارز، صار كالكلمة المنفصلة، لأن الضمير فاصل، ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل. هذا زبدة كلامه.

ويرد عليه أن المتصل ليس هو الألف فقط، بل الواو والياء فى: ارضوا، وارضى، متصلان أيضاً، وأنت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الألف، فليس قوله، إذن، فكالم متصل على إطلاقه بصحيح، وأيضاً يحتاج إلى التعليل فيما قاس

(١) فى المخطوطات - «وتضم الواو المفتوح ما قبلها فى: اخشون، وتكسر الياء فى اخشى كما فعلت فى: اخشوا الرجل، واخشى الرجل فقد رأيت كيف: كان النون كالكلمة المنفصلة مع الواو والياء.

النون عليه من المتصل والمنفصل، إذ سئل، مثلاً: لَمْ لَمْ تُحَذَفِ اللام في: اخشياً وارميا واغزوا كما حذفت في: اخش وارم واغز؟ وَلَمْ ضُمَّتِ الواو في: ارضوا الرجل وكسرت الياء في: ارضي الرجل، ولم تحذفا؛ كما في: ارمو الرجل وارمي الغرض؟

وكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول، فما فائدة الحمل؟ وإنما يُحمل الشيء على الشيء، إذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه، بل يشابهه من وجه فيلحق به لأجل تلك المشابهة، وإن لم تثبت العلة في المحمول، كحمل «إن» على الفعل المتعدي وإن لم يكن في «إن» العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي.

قوله: «والمخففة تحذف للساكنين»، وذلك إذا لاقى المخففة ساكن بعدها، كقوله:

١٢٣٩ = لَا تَهِينُ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرَ قَدْ رَفَعَهُ^(١).

خطأ لها عن التنوين، لأن التنوين لازمٌ للاسم المتمكن في الوصل إذا تجرد عن المانع وهو الإضافة واللام، بخلاف النون الخفيفة، فإنها قد تترك بلا مانع، وأيضاً

(١) هو الشاهد الرابع والخمسون بعد التسعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن نون التوكيد الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين والأصل: لَا تَهِينَنَّ الْفَقِيرَ، فحذفت النون، وبقيت الفتحة دليلاً لكونها مع المفرد المذكور. فإن لم تلاقِ النون ساكناً فلا تحذف إلا للضرورة.

والشاهد من أبيات للأضبط بن قريع السعدي، وقيل هذه القصيدة قبل الإسلام بدهر طويل، وأولها:

لكل هم من الهموم سَعَةٌ والمُسَىُّ والصبح لافلاح معه

ومنها:

قد يجمع المال غير آكله ويأكل المال غير من جمعه

فاقبل من الدهر ما أتاك به من قرعياً بعيشه نفعه

والشاهد من بحر المنسرح، وليس من الخفيف كما قال العيني. انظر حاشية الصبَّان ٢٢٥/٣.

من شواهد: الهمع والدر رقم ٤٩٥، ١٣٨٧، وابن الشجري ١/٣٨٥، وابن يعيش ٩/٤٣، والعيني ٤/٣٣٤، والتصريح ٢/٢٠٨، والاشموني ٣/٢٢٥، والإنصاف ٢٢١/، والمقرب ١٨/٢، وورصف المباني ٢٤٩-٣٧٣-٣٧٤ والمغنى ١٦٦/، ٧١٥، وشرح مختصر تصريف

ينبغي أن يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على النون اللاحقة للفعل،
فالتنوين يحذف/ في الموصوف بابن، وابنة، بالشرط المذكور قياساً، وفي غيره ٤٠٧/٢
للضرورة، كقوله:

وحاتم الطائي وهاب المي^(١).

١٢٤٠ =

والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقاً.

وقال سيويه عن يونس: إنه إذا جاء بعد النون المخففة في: اضربان
واضربنان، ساكن، تبدلها همزة، نحو: اضرباء الرجل واضربناء الرجل.

قال سيويه: لو جوزنا إلحاق الخفيفة بالمتنى، فالقياس حذفها للساكنين كما
تحذف اتفاقاً في المفردين: المذكر والمؤنث، وجمع المذكر، فيسقط الألف، أيضاً،
في اللفظ، للساكنين.

وإذا وقف على فعل في آخره نون خفيفة، فحكمها حكم التنوين، أعنى أنه،
تقلب المفتوح ما قبلها ألفاً، نحو: اضربا في: اضربن.

قال سيويه: وقياس مذهب يونس في: اضربان، واضربنان، أن تقلب النون
الخفيفة ألفاً، فتمد فيها المدة الطولى بقدر ألفين.

وقال الزجاج: لو مُدَّت الألف وطال مدُّها، ما زادت على الألف، لأنها
حرف، لا تتكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها.

وقال السيرافي: ليس هذا الرأي الذى أنكره الزجاج بمنكر، وذلك أنه يقدر أن
المد الذى يزداد بعد النطق بالألف الأولى يُرامُ به ألف آخر، وإن لم ينفصل عن
الأول ولم يتميز.

وتحذف في الوقف: المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها، نحو: اضربن
واضربن؛ وكان يونس يقول: أقلبها واواً بعد الضمة في نحو: اخشون، وباءً بعد
الكسرة في نحو: اخشين، فأقول: اخشوو، واخشى، قال الخليل: لا أرى ذلك إلا
على مذهب من قال من أهل اليمن: هذا زيدو، ومررت بزيدي؛ وهى غير فصيحة؛

(١) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد الخمسمائة فى الحزاة، وتكرر ذكره رقم / ٣٦٥، ٧١١

وأما في نحو : اضربُنْ واضربُنْ، فيقول يونس: اضربوا واضربى وفاقاً لغيره في اللفظ، إلا أن الواو والياء، عنده، عوضان من النون، وعند غيره: هما الضميران المردودان بعد حذف النون - سكما يجىء.

ويقول في : هل تضربُنْ، وهل تضربِنْ : هل تضربو وهل تضربى ، بلا نون، والواو والياء بدلان من النون الخفيفة، وعند غيره: هل تضربون وهل تضربين، والواو والياء ضميران رداً بعد حذف نون التأكيد مع رد النون التي سقطت لأجل نون التأكيد - كما يجىء.

قوله: «فُيردُ ما حذف»، يعنى إذا حذفت النون، أُعيد إلى الفعل الموقوف عليه: ما أُزيل في الوصل بسببها، من الواو، والياء وحدهما، كما تقول فى : اضربُنْ واضربِنْ، واخشُونْ واخشَيْنْ: اضربوا واضربى، واخشُوا واخشى؛ أو، من الواو والياء مع النون التي بعدهما، كما تقول فى : هل تضربُنْ، وهل تضربِنْ، وهل تخشُونْ وهل تخشَيْنْ: هل تضربُونْ وهل تضربِينَ، وهل تخشُونْ وهل تخشِينَ.

وهذا أيضاً، بناء على أنهم قدروا النون المخففة، المحذوفة للوقف: معدومة من أصلها لعدم لزومها للفعل، بخلاف التنوين، فإن الوقف فى : جاءنى قاض، بغير ردّ الياء على الأفصح، لكون التنوين لازماً، إذ لم يكن مانع، فكأنه ثابت أيضاً، مع عروض الحذف.



هذا آخر شرح المقدمة^(١) والحمد لله على إنعامه وإفضاله، بتوفيق إكماله، وصلواته على محمد وكرام آلّه؛

وقد تمّ تمامه، وحُمِّمَ^(٢) اختتامه، فى الحضرة المقدّسة الغروية، على مشرفها صلوات ربّ العزة وسلامه فى شوال سنة ست وثمانين وستمائة.

(١) بعد أن أنهى الرضى شرح مقدمة ابن الحاجب أراد أن يختم شرحه بفوائد تتعلق بهاء السكت، وحرف التذكير والإنكار، وشين الكشكشة، وسين الكسكة.

[أحكام هاء السكت وبعض الظواهر اللغوية]

[هاء السكت]

ولنذكر أحكام هاء السكت، وإن كان المصنف ذكر بعضها في التصريف، وحرف التذكر والإنكار؛ وشين الكشكشة وسين الكسكسة.

أما هاء السكت، فهي هاء تزداد في آخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين أحدهما: إذا كان آخرها ألفاً، والكلمة حرف أو اسم عريق البناء، نحو: لا، وذا، وهناك وذلك لأن الألف حرف خفي^(١) إذا جئت بعدها بحرف آخر، وذلك في الوصل، تبين النطق بها، وإذا لم تأت بعدها بشيء، وذلك في الوقف، خفيت، حتى ظن أن آخر الكلمة مفتوح.

فلذا وصلت بحرف، ليُبين جوهرها، واختاروا أن يكون ذلك الحرف هاءً، لمناسبتها بخفائها حرف اللين، فإذا جاءت ساكنة بعد الألف، فلا بد من تمكّن مدّ الألف، ليقوم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين ساكنين، فتبين الألف بذلك التمكين والمدّ.

وأما في الأسماء المتمكنة، نحو: أفعى وحُبلى، أو العارضة البناء نحو: لا فتى، فلا تزيد هاء السكت، إمّا لخوف التباس هاء السكت بهاء الضمير المضاف إليه، فإن الاسم العريق البناء، لا يضاف منه إلا «كَمْ» و«لَدُنْ» و«لَدَى»؛ وإمّا لكون الإعراب مقدراً في أفعى، وشبه الحركة الإعرابية في: لا فتى؛ وسنذكر أنها لا تلحق المتحركة بحركة إعرابية أو شبه الإعراب.

وأما ألف نحو: هذا، وهؤلاء، فليس الحركة الإعرابية فيه مقدرة بل لو كان

(١) في المخطوطات: لأن الألف حرف خفية، فأريد بيانها، فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة، فلا بد من مدّ الألف، فتبين. الخ.

مكان الألف حرف صحيح، أيضاً، لكان محرراً بحركة بنائية نحو: هَوَ، وهَى، وهؤلاء.

ولاتلحق هذه الهاء ساكناً آخر، غير الألف المذكورة؛ سواء كان واواً أو ياءً، كهمو، وهذى، أو غيرهما، ككَمْ وَمَنْ، وذلك لأن الألف أخفى، فهي إلى البيان أحوج.

بلى، تلحق الألف والواو والياء في الندبة، نحو: واغلاماه، و: واغلامكموه، و: واغلامكيه؛ وفي الإنكار نحو: ألا ميراه، و: ألا ميروه، و: ألا مييره، لقصدك إلى زيادة مد الصوت فيهما.

وثاني الموضعين: إذا وقفت على كلمة متحركة الآخر بحركة غير إعرابية ولا مشبهة بالأعرابية، لبيان تلك الحركة اللازمة، إذ لو لم تزد الهاء لسقطت الحركة للوقف.

وإنما لم تبيّن الإعرابية، لعروضها وسرعة زوالها.

وذلك قولك: هما رَجُلَانَهُ، وضار بانه [ومسلمونه]^(١)، وضربته، وهلمه، وضربكه، ويحكه، وثمه، واضربه؛ وانطلقته وضربته، وعصايه، وغلاميه، وقاضيه، وهوه، وهيه، وأيته، وكيفه وغير ذلك.

ودخولها قبل آخره ساكن، أقوى وأكثر من دخولها فيما قبل آخره متحرك، حتى لا يجتمع ساكنان، لو أُسْكِنَ الآخر.

ولم يلحقوها النونات في الأمثلة الخمسة، نحو: يضربانه، ويضربونه، وتضريته.. لأن النون علامة الرفع فهي كالحركة الإعرابية.

وقد منع بعض البصريين أن يقال: انطلقته، وضربته لالتباس الأول بضمير

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/٤٩٩.

المصدر، [وفى رضبته المفعول به أيضاً] ^(١).

وليس بشيء، لأن الخليل حكى : انطلقنهُ عن العرب، ولو كان اللبس مانعاً لم يقولوا: أعطيتكهُ، وإنه، وليته ولعلهُ، واعلمته.

وقد استعملوا في بعض ذلك: الألف مكان الهاء، لمشابتها لها وذلك في : أنا، وحيها.

ولم يلحقوها آخر نحو : لا رجل، ويا زيد، ونحو : خمسة عشر، لأن حركة البناء عارضة، فتشبه، لذلك، الحركة الإعرابية.

وكذا لم يلحقوها آخر الماضي المجرد، لأنه إنما حُرِّك، كما ذكرنا في بابه، لمشابهة العرب، فكأن حركته إعرابية، فلم يقولوا : ضربه.

وإذا كانت الكلمة مما ذهب لامها، جزماً، أو وقفاً، فإن بقيت على حرف واحد، فهاء السكت/ واجبة، نحو: ره، وقه، لاستحالة الوقف على المتحرك ٤٠٩/٢ والابتداء بالساكن.

وإن كانت على أكثر من حرف نحو : اغزه، وارمه، واخشه، ولم يغزه، ولم يرمه، ولم يخشه، فالفاء في مثلها ليست بواجبة، لكنها ألزم ههنا منها في نحو ثمه، ومسلمونه، لأنك إذا لم تأت بها سكنت آخر الكلمة بعد حذف حرف منها، وهو إجحاف.

وهي في نحو: أعه وأقه، في قولك إن تع أعه، وإن تق أقه، ألزم منها في : اغزه ولم يرمه، لأن الإجحاف ههنا أكثر لو سكن العين، وذلك بحذف الفاء واللام وإسكان العين.

وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت، من المتحرك الآخر، إلا ما حذف من آخره شيء، ولا يقفون على ما لم يحذف منه شيء، كأنا، ولعل وليت، وسائر ما ذكرنا، إلا بالإسكان.

(١) وابن معقوفين سقط من ب ٤/ ٥٠٠، ومكانها في المخطوطات: والثاني بالمفعول به.

وروى يونس وعيسى بن عمر: أن بعض العرب يقف على المحذوف الآخر أيضاً، نحو: اغز، وارم، بالإسكان من غيرهاء؛ قال سيبويه: هذه أقل اللغتين.

والحاق الهاء في نحو: عَلَامَ، وإِلَامَ، وَحَتَامَ، وَبِمَ، وَفِيمَ وَعَمَ: أجود من حذفها، لأنه حُذِفَ منها الألف، كما حُذِفَ في نحو: اغزه، وارمه واخشه: الحرف الأخير. ويجوز إسكانها وإن صارت الميم على حرف واحد، لأنها امتزجت بحرف الجر قبلها، فصارتا معاً، كحُسَامَ، لأن الجار لا ينفك عن المجرور، وهذا المحرور لكونه على حرف، صار كبعض حروف الجار، فالاتصال حاصل من الطرفين.

وإذا وقفت على نحو: مجيء مَ جئت، فقلت: مجيء مه، فالهاء لازمة كما في: قه وره، لأن المضاف لكونه اسماً، لا يمتزج بالمجرور امتزاج حرف الجر بمجروره.

وتحذف هاء السكت عند الوقف، في الدرج كهزمة الوصل، إلا أن يُجرى الوصل مجرى الوقف، كقوله تعالى: ﴿هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيهِ خُذُوهُ﴾^(١) وصلأ.

وحقها السكون وإن وقعت بعد الألف، لأن اجتماع الساكنين محتمل في الوقف، ويحركها من يشتها وصلأ بعد الألف مجرياً للوصل مجرى الوقف: إما بالضمّة، تشبيهاً لها بهاء الضمير، أو بالكسرة للساكنين، وردّ على الوجهين:

يامرحباه بحمار عفراء^(٢).

= ١٢٤١

(١) الحاقة: ٢٩ - ٣٠

(٢) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد التسعمائة في الخزانة

واستشهد به على أنه هاء السكت فيه قد روى بالوجهين بالضم والكسر.

والشاهد لعروة بن حزام العذري. وبعده.

إذا أتى قرينه لما شاء من الشعر والحشيش والماء.

ونظير معناه قول الآخر:

أُحِبَّ لِحَبِّهَا السُّودَانِ حَتَّى أُحِبَّ لِحَبِّهَا سُودَ الْكِلَابِ

[الكسكة والكشكة]

وأما سين الكسكة، وهى فى لغة بكر بن وائل، فهى السين التى تلحقها بكاف المؤنث فى الوقف، إذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف، فتلتبس بكاف المذكر، وجعلوا ترك السين فى الوقف علامة المذكر، فيقولون أكرمتكس إذا وصلوا لم يأتوا بها، لأن حركة الكاف إذاً كافية فى الفصل بين الكافين.

وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث: الشين فى الوقف، فإذا وصلوا حذفوا، وغرضهم: ما مر فى إلحاق السين، وناس كثير من تميم ومن أسد يجعلون مكان كاف المؤنث فى الوقف شيئاً قال:

تَضَحْكُ مَنِ أَنْ رَأَتْنِي أَحْتَرِشُ وَلَوْ حَرَشْتَ لَكَشَفْتَ عَنْ حَرِشٍ^(١) = ١٢٤٢

وذلك أيضاً، للغرض المذكور، وإنما أبدلوها شيئاً، لأنها مهموسة مثلها ولم يجعلوها مكانها مهموسة من الحلق لأنها ليست حلقية.

وقد يجرى الوصل مجرى الوقف فيقال: إنشِ ذاهبة، قال:

فَعَيْنَاشَ عَيْنَاهَا وَجِيدُشَ جِيدُهَا وَلَكِنْ عَظُمَ السَّاقُ مَنَشٍ دَقِيقٍ^(٢) = ١٢٤٣

= وذكر البغدادى أنه لم يجد هذا الرجز فى ديوان عروة.

من شواهد: إصلاح المنطق/٩٢، والمنصف ١٤٢/٣ وابن يعيش ٤٦/٩.

(١) هو الشاهد السادس والخمسون بعد التسعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن ناساً من تميم ومن أسد يجعلون مكان الكاف المؤنث شيئاً فى الوقف كما فى «حرش» وأصله: حرك.

وقوله: «أن رأتنى» بدل اشتمال من الباء المجروزة بـ «ن» والاحتراش: صيد الضب خاصة، وإنما ضحكت منه استخفافاً به لما رآته يصيد الضب. لأنه صيد العجزة والضعفاء.

ولو حرشت التفات من الغيبة إلى الخطاب، يعنى لو كنت تصيدين الضب لأدخلته فى فرجك دون فمك إعجاباً به، وإعظماً لذته، وآخر: فرج المرأة

من شواهد: الشافية/ ٤١٩، وملحقات أمالى الزجاجى/ ٢٣٥.

(٢) هو الشاهد السابع والخمسون بعد التسعمائة فى الخزانة وهو آخر الشواهد واستدل به على أنه كان=

[حرف الإنكار]

وأما حرف الإنكار، فهو زيادة تلحق آخر المذكور فى الاستفهام بالألف خاصة، إذا قصد إنكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر، أو إنكار كونه على خلاف ما ذكر، كما تقول، مثلاً، جاءنى زيد، فيقول من يقصد تكذيبك، وأنَّ زيداً لا يأتيك: ١٠/٢ أزيدُنيه، أى : كيف يجيئك، فهذه العلامة ببيان أنه/ لا يعتقد أنه أذاك ؛ ويقول ذلك: من لا يشك أن زيداً جاءك، وينكر أنه لا يجيئك، فكأنه يقول: مَنْ يشك فى ذلك وكيف لا يجيئك.

= القياس فى هذه الشين المبذلة من كاف المخاطبة أن تحذف فى الدرج، لكنها أجريت فى حالة الوصل مجرى حالة الوقف

والشاهد للمجنون» ديوانه / ٣٨، وقبله:

أياشبه ليلى لا ترأعى فإننى لك اليوم من وحشية لصديق
تفرّ وقد أطلقتها من وثاقها فأنت ليلى إن شكرت طليق

فعيناك ...

وبعده .

وكانت بلاد الله يا أم مالك بما رحبت منكم على تضيق

من شواهد: الكامل للمبرد / ١٠٣٨، والخصائص ٢/ ٤٦٠، وسر الصناعة ١/ ٢٠٦، وابن يعيش ٨/ ٧٩، ٩/ ٤٨، ١٠/ ٨، والمقرب / ١٨١، والممتع / ٤١١.

وهذا الشاهد هو آخر الشواهد فى الخزانة.

وذكر البغدادى فى خاتم خزانته أن «ابتداء التأليف كان بمصر المحروسة فى غرة شعبان من سنة ثلاث وسبعين وألف، وانتهاه فى ليلة الثلاثاء الثانى والعشرين من جمادى الآخرة، من سنة تسع وسبعين، فتكون مدة التأليف ست سنين مع ما تخلل فى أثنائها من العطلة بالرحلة، وإنى لما وصلت إلى شرح الشاهد التاسع والستين بعد الستمائة سافرت إلى قسطنطينية فى الثامن عشر من ذى القعدة من سنة سبع وسبعين. ولم يتفق لى أن أشرح شيئاً إلى أن دخلت مصر المحروسة فى اليوم السابع من ربيع الأول من العام القابل، ثم شرعت فى ربيع الآخر، وقد بشر الله التمام وحسن الختام فله الحمد والمنة، وأسأله أن ينفع به، وأن يختم عملى بكل خير، ويدراً عنى كل ضير.

قاله بفمه، وزبره بقلمه مؤلفه الفقير إلى الله فى جميع أحواله

عبدالقادر بن عمر البغدادى لطف الله به وبأسلافه وأولاده وأحبائه وجميع المسلمين آمين.

وبهذه الخاتمة أنهى البغدادى شرح شواهد الرضى على الكافية.

قال الأخفش: إن هذه الزيادة موضوعة لإنكار كون المذكور على ما ذكر، فقط، فإن أريد إنكار كونه بخلاف مذكر، فهو على وجه الهزء^(١) والسخرية، فكأنه يقول: كيف لا يجيئك زيد وأنت الجليل العظيم.. كقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾^(٢). هذا قوله، والأولى أن يقال إنه لإنكار كونه على خلاف ما ذكر، لا على وجه السخرية.

وإنما تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف، والإنكار بهمزة الاستفهام بلا فصل بينها، وبين الاسم المذكور.

فإن وصل الاسم بما بعده، أو كان استفهاماً على وجه الحقيقة، لا على وجه الإنكا، لم تلحق،

وكذا لا تلحق، إذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول أو ما يفيد فائدته، نحو: أتقول زيد، أو: أتتكلم زيد.

والأغلب، مع حصول الشرائط وقصد إلحاق زيادة الإنكار: حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته، إعرابية كانت أو بنائية، نحو: أذهبته، لمن قال: ذهب، و: أنا فيه، لمن قال: أنا فاعل

وربما زيدت مدة الإنكار من دون حكاية اللفظ المذكور، بل تلحق العلامة بما يصح المعنى بلحاقها به من جملة كلامك، فتقال لمن قال ذهب: أذهبته.

ومنه حكاية سيويه سمعنا من قيل له أخرج إذا أخصبت البادية؟ فقال: أنا إنيه، منكر لرأيه أن يكون على خلاف ذلك، ولو حكى لقال: أخرجوه.

ثم نقول: آخر الكلمة إما أن يكون ساكناً أو متحركاً، والساكن إما حرف علة أو حرف صحيح، فالأول نحو: جاءني القاضي، ورأيت المعلّى، وزيد يغزو؛

(١) في ط: «الهزم» بدل «الهزء» تحريف.

(٢) الدخان / ٤٩.

وحكمه أن يزداد على آخره مثل آخره، فيجتمع ساكنان فتحذف أولهما فتقول :
القاضيهِ و: المَعْلَاهُ، ويُغزوه.

وإن كان الساكن صحيحاً، تنويناً كان أو غيره، فلا بد من تحريكه بالكسر
للساكنين فلا تكون زيادة الإنكار، إذن، إلا الياء، نحو : أزيدنيهِ، و: ألم تضربيه.
وإن كان متحركاً فمدة الإنكار على وفق تلك الحركة، بنائية كانت أو اعرابية،
فتكون بعد الضمة واواً، وبعد الفتحة ألفاً، وبعد الكسرة ياءً، نحو: أزيدونها، و:
أزيدنيهِ، و: آلا ميره^(١)؛ فليس مدة الإنكار، إذن، كعلامة الندبة، لأن تلك
يجب كونها ألفاً، إلا عند اللبس.

ويجوز لك أن تلحق مدة الإنكار بإن، مزيده بعد المذكور، مدخلاً في أوله همزة
الاستفهام، فلا تكون المدة، وإذن، إلا ياءً، لأنك تكسر نون «إن» للساكنين ؛
وزيادة «إن» للبيان والإيضاح لأن حرف المدّ، والهاء، خفيان، فهي زائدة، كما في:
ما إن فعلَ.

قال المصنف : الظاهر أنهم لم يزدوا «إن» إلا فيما آخره ساكن محافظة على
ذلك الساكن، لأنه إن لم تزد «إن» تحرك الساكن إن كان صحيحاً، وسقط إن كان
مُدَّةً.

وردّ قوله بمجيئها بعد المتحرك في : أأنا إنيهِ، لأن نون «أنا» متحركة، وأجاب
بأن الزيادة إنما تكون في حال الوقف، والوقف على «أنا» بالألف، فصار، وإن لم
يكن فيه ألف، لمجيئ «إن» بعده، في حكم الموقوف عليه بالألف، ولو لم تزد
«إن» لقليل : أأنا^(٢) بحذف إحدى الألفين.

(١) في ب وسط ٥٠٤/٤ «الأميراه».

(٢) في ب فقط ٥٠٤/٤ «أنا» بهمزيين من غير مد وبالهاء.

وقياس ما قاله أن يقال : ألمعلَى إنيهِ و: آلقاضى إنيهِ، وأيغز وإنيهِ، ان أريد،، وهذا الذى قال، من تخصيص «إن» بالساكن آخره. قياس منه لم يأت فى كلام النحاة.

ثم أعلم أنه يجوز لك الإنكار والحكاية مع ترك مدة الإنكار وإن كان الكلام وقفاً؛ وأمّا إذا أردت الوصل فإنه يجب ترك الزيادة نحو : أزيداً يا فتى، كما تترك العلامات فى «مَنْ» حين تقول: مَنْ يا فتى.

وإنما يجوز إثبات التنوين ههنا فى حال/ الوقف، لقصد الحكاية، ومع زيادة الإنكار يتوسط التنوين، ويبقى الهاء موقوفاً عليه، فلا يستنكر بقاء التنوين فى الوقف .

ومدة الإنكار تقع فى منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف، وغير ذلك؛ نحو : أزيداً وعمرنيه، فيمن قال : لَقِيتَ زيداً وعمرأً، : وأزيداً الطويله.

وإذا قال : ضربت عُمرَ، قلت أضربت عمراه، فتدخل همزة الإنكار على الجملة والمفرد، وعلى أى قسم شئت من أقسام الكلام بخلاف ألف الندبة كما مرّ فى المنادى،[ولابد فى حال الوقف من هاء السكت هاهنا]^(١).

[حرف التذكير]

وأمّا حرف التذكير، فليس فى كلام فصيح، وإنما يكون ذلك إذا نطق من يتذكر، بكلمة ولا يريد أن يقف ويقطع كلامه، فيصل آخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها، إن كان متحركاً، كما تقول فى : قال، ويقول، ومن العام : قالاً، فتمد فتحة اللام إلى أن تتذكر ما نسيت وتصله به، ويقولو، ومن العامى ؛ وتصله بياء ساكنة وإن كان الآخر ساكناً صحيحاً ، تنويناً كان أو غيره، نحو: هذا سيفُنِ إذا أردت : سيف من صفته كيت وكيت.

(١) مابين معقوفين سقط من ب ٥٠٥/٤.

وتقول في : قد فعل ، وفي الألف واللام في نحو : الحارث مثلاً : قدري وألي وإن كان آخره ساكناً حرف مدّ، نحو القاضى، والعصا، ويغزو، ومددت ذلك الحرف إلى أن تتذكر، ولا تجتلب مدة أخرى.

ويجوز أن يقال : إنك تجتلبها وتحذف الأولى، كما قيل في مدة الإنكار، ولا تلى هذه الزيادة هاء السكت، بخلاف زيادة الإنكار، لأن هذه إنما تزداد إذا لم تقصد الوقف،

تم الكتاب بحمد الله، وعونه ، وحس توفيقه، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

تم الجزء السادس بحمد الله وإليه

الجزء السابع إن شاء الله وهو الجزء

الأخير الخاص بالفهارس العامة

خاتمة النسخة المطبوعة المشار إليها بـ «ط».

جاء فى آخر هذه النسخة مانصّه.

لما كان شرح الكافية لنجم الدين الرضى الاستراباذى متناً متين المسائل ووثيق الدلائل، ومأخذاً لكل الشروح والحواشى، ومكشفاً لمعانى أسرار التأويل .

وكان مختلف النسخ فى تراكيه زيادة ونقصانا، وتقديماً وتأخيراً، لتصحيحه وتبييضه مراراً مع تبديل بعض عباراته الوجيزة، ونشر من تلك النسخ الكتب الكثيرة - طبع باختياراً لنسخة التى قوبلت من النسخة الأخيرة للشارح ومثل فى أطرافها أكثر عبارات النسختين الأوليين مع تعليقات العلامة المحقق السيد الشريف التى موضحة لبعض الفوائد، ومبيّنة لمعانى الشواهد، وتحريرات متعلقة بالشرح وما فيه من الأبيات ليزداد شرفاً بين الأنام والأشراف، وتنتشر فوائدها فى كل النواحي والاكثاف فى ظل السلطان الأعظم والحقاقان الأفخم السلطان بن السلطان (السلطان الغازى عبدالحميد خان) أدام الله وجوده، وأفاض على الكافة بره وجوده فى المطبعة (الشركة الصحافية العثمانية).

وقد صادف ختام طبعه فى أوائل ذى الحجة الشريفة لسنة عشر وثلاثمائة وألف من هجرة من له العز والشرف.



ختام نسخة ب المطبوعة فى ليبيا بقلم أستاذنا الشيخ يوسف حسن عمر .

مانصّه:

هذا ما وفق الله تعالى إليه، وأعان عليه ممّا وسعه الجهد وبلغته المقدرة من إبراز لهذا الأثر النافع فى هذه الصورة التى لم تبلغ الأمل المنشود، ولكنها إن شاء الله قد حققت الانتفاع به، والإفادة منه.

وما زال الرجاء قائماً بأن يهيم الله تعالى لهذا الكتاب العظيم من يوفيه حقه مما كنت أرجو أن أقوم به.

أعيد ما قلته في تقديمي لهذا الكتاب : إنه حسبي ممن يطلع عليه فيرضى عنه. دعوة صالحة. ومَن يرى فيه شيئاً من القصور أو التقصير أن يلتمس العذر ويدعو بالمغفرة.

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله، وله الحمد في الأولى والأخرة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل وصحبه أجمعين ، ورحم الله أسلافنا وشيوخنا وكل من له حق علينا، وغفرانه لهم آمين.

يوسف حسن عمر

★ ★ ★

خاتمة المحقق

ويقول العبد الفقير إلى الله تعالى عبدالعال سالم مكرم. إن الفضل في تحقيق هذا الكتاب يرجع إلى أستاذنا المرحوم الشيخ حسن عمر حيث ذكر في مقدمة هذا الكتاب، وفي خاتمته أنه ما يزال الرجاء قائماً في أن يهيم الله تعالى لهذا الكتاب العظيم من يوفيه حقه مما كنت أرجو أن أقوم به.

وكانت هذه الإشارة بداية الطريق في أن أقوم بتحقيق هذا الكتاب تحقيقاً لرغبة استاذنا من ناحية، وخدمة لهذا الكتاب العظيم الذي لم تمتد إليه أيدي المحققين حتى هذه اللحظة من ناحية أخرى.

وهذا الكتاب من أهم كتب النحو لما اشتمل عليه من تحليلات رائعة، ومناقشات جادة ونقد بناء، وعرض رائع لمسائل النحو وقضاياها.

ولا يسعني إلا أن أسجد لله شكراً حيث وفقني إلى إتمام تحقيقه بعد رحلة طويلة

من الزمن حيث عايشته في محرابه، وصاحبه في قضاياه، وأنرت ما غمض من ألفاظه، وكشفت ما استتر من معانيه.

وكان الفراغ من تحقيقه في تمام الساعة العاشرة من مساء يوم الأحد بمنزلي في زهاء حلوان في الثالث من شهر شعبان سنة / ١٤١٩ هـ وهو الثاني والعشرون من نوفمبر سنة ١٩٩٨.

وأسأل الله تعالى أن يجعله في ميزاني يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم. والحمد لله على ما أنعم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

عبدالعالم سالم مكرم

٣ من شعبان سنة ١٤١٩ هـ - ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٨ م.

فهرس شواهد الجزء السادس

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
			حروف الجر
٦	٩٧٥	٧٧٣	* باتت تنوش الحوض نوشاً من علا *
٧	٩٧٦	٧٧٤	لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر
١١	٩٧٧	٧٧٥	فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت علي طهيان
١٢	٩٧٨	٧٧٦	لاستهون، ولن ينهي ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والقتل
١٥	٩٧٩	٧٧٧	وأنت التي حببت شغباً إلي بدا إلي وأوطاني بلاد سواهما
١٥	٩٨٠	٧٧٨	فلا تتركني بالوعيد كائنني إلي الناس مطلبي به القار أجرب
١٦	٩٨١	٨٢٥	إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبنني رضاها
١٦	٩٨٢	٧٧٩	وإن يلتق الحي الجميع تلاقني إلي ذرة البيت الكريم المصمد
١٧	٩٨٣	١٥٧	ألقي الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتي نعله ألقاها
٢٠	٩٨٤	٧٨٠	وأكفيه ما يخشي وأعطيه مؤله وألحقه بالقوم حتاه لاحق
٢١	٩٨٥	٣٨٠	* فبيناه يشري رحله قال قائل *
٢١	٩٨٦	٧٨١	فلا والله، لا يلقي أناس في حاك يا ابن أبي يزيد
٢٢	٩٨٧	٧٨٢	فواعجبا حتي كليب تسبني كان أباه نهشل أو مجاشع
٢٢	٩٨٨	٧٨٣	فما زالت القتلي تمج دماءها بدجلة حتي ماء دجلة أشكل
٢٣	٩٨٩	٧٨٤	* بطل كان ثيابه في سرحه *
٢٤	٩٩٠	٧٨٥	ويركب يوم الرزع منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلي
٢٤	٩٩١	٧٨٦	نحابي بها أكفاءنا ونهينها ونشرب في أثمانها ونقامر
٢٦	٩٩٢	٧٨٧	* ما بكاء الكبير بالأطلال *
٢٦	٩٩٣	٧٨٨	* غلب تشذر بالدحول *
٢٧	٩٩٤	٧٨٩	* نضرب بالسيف ونرجو بالفرج *
٢٨	٩٩٥	٧٩٠	ولكن أجراً لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والأجر

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٢٨	٩٩٦	٧٩١	ألا هل أتاها والحوادثُ جَمَّةَ بأنَّ امرأَ القيسِ بنَ تَمَلَكٍ يَقْرَأُ
٢٩	٩٩٧	٧٩٢	فأصبحن لا يسألنه عن بما به أصعد في علو الهوي أم تصوبا
٣٠	٩٩٨	٧٩٣	*لُدوا للـمـوت وابنوا للـخـراب*
٣٢	٩٩٩	١٣٤	فلا والله لا يُلْفِي لما بي ولا للما بهم أبدا دواء
٣٤	١٠٠٠	٧٩٤	*رَبِّ هِيضَلٍ لَجِبَ لَفَقَتَ بِهِضَلٍ*
٣٤	١٠٠١	٧٦٠	ماوي، يا ربّما غارة شعواء كاللدعة بالميسم
٣٤	١٠٠٢	٧٩٥	فإن تُمس مهجورُ الفناء فربّما أقام به بعد الوفود وفودُ
٣٦	١٠٠٣	٨٢	*هذا سراقَة للقرآن يدرسه*
٣٧	١٠٠٤	٥٣	*غير مأسوف علي زمن*
٣٧	١٠٠٥	٧٩٦	*يأربُّ هيجا هي خير من دعه*
٣٨	١٠٠٦	٧٩٧	رُبَّ رِفْدٍ هَرَقَهُ ذلِكَ اليو م وأسري من معشر أقيال
٣٨	١٠٠٧	٧٩٧	*وأسري من معشر أقيال*
٣٩	١٠٠٨	٧٩٨	إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورُبَّ قتلٍ عارُ
٣٩	١٠٠٩	٧٩٦	*يأربُّ هيجا هي خير من دعه*
٤٠	١٠١٠	٧٩٧	وأسري من معشر أقيال
٤٠	١٠١١	٧٩٦	يأربُّ هيجا هي خير من دعه
٤١	١٠١٢	٧٩٩	ربّما ضربة بسيف صقيل بين بُصري، وطعنة نجلاء
٤٢	١٠١٣	٧٦٠	ماوي، يا ربّما غارة شعواء كاللدعة بالميسم
٤٢	١٠١٤	٨٠٠	ربّما الجاملُ المؤبِّلُ فيهم وعنا جيجُ بينهن المهار
٤٣	١٠١٥	٨٠١	قَتَلْنَا ونال القتلُ منا وربّما يكون علي القوم الكرام لنا الظفرُ
٤٣	١٠١٦	٨٠٢	*فلقد يكون أخا دم وذباح*
٤٤	١٠١٧	٤٣٧	*ربّما تكره النفوس*
٤٤	١٠١٨	٨٠٣	فذلك إن يلقى الكربهة يلقها حميدا وإن يستغن يوما فربّما
٤٤	١٠١٩	٨٠٤	وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافيرُ والا العيسُ

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٤٥	١٠٢٠	٨٠٥	رسم دارٍ وقفتُ في ظلِّه كدت أقضي الحياة من جلِّه
٤٥	١٠٢١	٥	*وقاتم الأعماق خاوي المخرق*
٤٦	١٠٢٢	٨٠٦	فإن أهلك فذي حنقٍ لظاه علي تكاد تلتهب التهابا
٤٦	١٠٢٣	٨٠٧	*بل بلد ذي صعد وأصاب*
٤٦	١٠٢٤	٨٠٨	وليلة نحس يصطلي القوس ربها وأقطع اللاتي بها يتبل
٤٧	١٠٢٥	٥	*وقاتم الأعماق*
٤٨	١٠٢٦	٧٠٦	*أشارت كليب بالأكف الأصابع*
			أحرف القسم
٥٢	١٠٢٧	٤١٢	*تعلمن ها لعمر الله ذا قسما*
٥٦	١٠٢٨	٥١٣	*كلا مركبيها تحت رجلينك شاجر*
٥٩	١٠٢٩	٨١٠	*بدينك هل ضمنت إليك ليلى*
٥٩	١٠٣٠	٨٥	*فعيدك ألا تسمعي ملامه*
٦١	١٠٣١	٨١١	لأورث بعدي سنة يقتدي بها وأجلو عمي ذي شبهة إن توهمًا
٦٣	١٠٣٢	٨١٢	وقيل مرة أثارن فإنه فرغ وإن أخاهم لم يقصد
٦٣	١٠٣٣	٨١٣	تألي ابن أوس حلفة ليردني إلي نسوة كأنهن مفائد
٦٤	١٠٣٤	٨١٤	لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع
٦٥	١٠٣٥	٧٦١	*يمينًا لنعم السيدان وجدتما*
٦٥	١٠٣٦	٨١٥	حلفت لها بالله حلفة فاجر لناوما فما إن من حديث ولا صال
٦٦	١٠٣٧	٨١٦	وأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم
٦٦	١٠٣٨	٨١٧	وأقسم لو شيء أنا رسولهُ سواك، ولكن لم نجد لك مدفعا
٦٦	١٠٣٩	٦٢٩	حسب الخبيث في الدنيا عذابهم تالله لا عذبهم بعدها سقر
٦٧	١٠٤٠	٨١٨	*وأي أمر سيء لا فعله*
٦٨	١٠٤١	٨٠٩	*فقلت يمين الله أبرح قاعدا*
٦٨	١٠٤٢	٨١٩	تالله يقي علي الأيام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٦٩	١٠٤٣	٧٣٤	تنفك تسمع ما حيي ت بها لك حتي تكونه
٦٩	١٠٤٤	٧٣٣	* فلا وأبي دهماء زالت عزيزة *
٧٠	١٠٤٥	٨٢٠	هذا ثنائي بما أوليت من حسن لا زلت عوض قريو العين محسودا
٧١	١٠٤٦	٨٢١	وقلن علي الفردوس أول مشرب أجل جبر إن كانت أبيحت دعائره
٧١	١٠٤٧	٨٢٢	وقائلة أسيت فقلت جبر أسى، إنني من ذاك، إنه
٧٢	١٠٤٨	٨١٧	* وأقسم لو شيء أتنا رسوله... *
			معاني حروف الجر
٧٣	١٠٤٩	٨٢٣	* ورث السيادة كابرًا عن كابر *
٧٤	١٠٥٠	٥٢٣	لاه ابن عمك لا أفصلت في حسب عني ولا أنت ديانني فتحزوني
٧٥	١٠٥١	٨٢٤	* تصد وتبدي عن أسيل *
٧٦	١٠٥٢	٨٢٥	* إذا رضيت علي بنو قشير *
٧٦	١٠٥٣	٨٢٦	* رعته أشهرًا وخلا عليها *
٧٧	١٠٥٤	٨٢٧	إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يومًا علي من يتكل
٧٨	١٠٥٥	٨٢٨	غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيضر بيضاء مجهل
٧٨	١٠٥٦	٨٢٩	ولقد أراني للرماح درية من عن يميني مرة وأمامي
٧٨	١٠٥٧	٧٧٣	باتت تنوش الحوض نوشًا من علا نوشًا به تقطع أجواز القلا
٧٩	١٠٥٨	٨٣٠	* يضحك عن كالبرد المنهم *
٧٩	١٠٥٩	٧٧٦	أنتهون، ولن ينهي ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل
٨٠	١٠٦٠	٨٣١	لواحق الأقارب فيها كالمقق
٨٠	١٠٦١	٨٣٢	فصيروا مثل كعصف مأكول
٨١	١٠٦٢	١٣٥	وصاليات ككما يؤتفين
٨١	١٠٦٣	١٣٤	* ولا للما بهم أبدًا دواء *
٨١	١٠٦٤	١٣٢	* يا تيم تيم عدي *
٨٢	١٠٦٥	٨٨٣	* ولا تري الضب بها ينجحر *

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٨٣	١٠٦٦	٨٣٤	فَأَجْمَلْ وَأَحْسِنْ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِرْ كِبَايَاكَ أَسْرُ
٨٣	١٠٦٧	٨٣٥	فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حِلَالًا كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا
٨٣	١٠٦٨	٨٣٦	وَأَمْ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا
٨٤	١٠٦٩	٨٣٧	فَإِنْ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبَطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ
٨٥	١٠٧٠	٨٣٨	لَا تُشْتَمُ النَّاسُ كَمَا لَا تُشْتَمُ
٨٥	١٠٧١	٨٣٩	وَإِنِّي لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَيَّ رَأْسُهُ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ
٨٦	١٠٧٢	٦٥٧	لَا تَظْلَمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تَظْلَمُوا
٨٧	١٠٧٣	٨٤٠	صَدَدَتْ فَاطُولَتِ الصُّدُودِ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَيَّ طُولُ الصُّدُودِ يَدُومَ
٨٨	١٠٧٤	١٠٣	*يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيهَا نَصْلِي* الحروف المشبهة بالفعل
٩٢	١٠٧٥	٨٤١	*يَالَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا*
٩٣	١٠٧٦	٨٤٢	كَأَنَّ أَذْنِيَهُ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرِّفَا
٩٣	١٠٧٧	٨٤٣	يَا لَيْتَ أَنِّي وَسُيَّعَا فِي غَنَمٍ وَاخْرُجْ مِنْهَا فَوْقَ كِرَازِ أَجَمٍ
٩٦	١٠٧٨	٩٦	*جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطْ*
٩٦	١٠٧٩	٨٤٤	وَلَوْ أَرَادَتْ لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تَنْصَبُكَ لِلشَّيْبِ
٩٧	١٠٨٠	٨٤٥	قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حِمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدْ
١٠١	١٠٨١	٨٤٦	وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللِّهَازِمِ
١٠٢	١٠٨٢	٨٤٧	إِنِّي إِذَا خَفَيْتُ نَارَ لِمْرَمِلَةٍ أُلْفِي بِأَرْفَعِ تَلٍّ رَافِعًا نَارِي
١٠٣	١٠٨٣	٨٤٨	ذَاكَ، وَإِنِّي عَلَيَّ جَارِي لَدُو حَدَبٍ أَحْنُو عَلَيْهِ بِمَا يُخْنِي عَلَيَّ الْجَارِ
١٠٣	١٠٨٣	٨٤٨	*أَحَقُّ أَنْ أَخْطَلَكُمُ هِجَانِي*
١٠٤	١٠٨٤	٨٤٩	أَفِي حَقِّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمُ بِمَا لِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ
١٠٤	١٠٨٥	٦٤	*أَحَقُّ بَنِي أَبْنَاءِ سَلَمِي بْنِ جَنْدَلٍ*
١٠٥	١٠٨٦	٨٥٠	وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمْتُ فِرَازَةً بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا
١٠٦	١٠٨٧	٨٥١	*أَعَنْ تَرَسَّمْتُ مِنْ خَرَقَاءِ مَنْزِلَةٍ*

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
١١٠	١٠٨٨	٨٥٢	والأ فاعلموا أنا وأنتم بُعَاة ما بقينا في شقاق
١١١	١٠٨٩	٨٥٣	ولا أنا مَن يزدهيه وعيدكم ولا أني بالمشي في القيد أخرجُ
١١٥	١٠٩٠	٨٥٤	فمن يك أمسي بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب
١١٩	١٠٩١	٨٥٥	أم الحليس لعجوز شهر به
١١٩	١٠٩٢	٨٥٦	مروا عجلاً فقالوا كيف صاحبكم قال الذي سألوأ أمس مجهودا
١٢٠	١٠٩٣	٨٥٧	وما زلت من ليلى لذن أن عرفها لكاهام المقصي بكل مكان
١٢٠	١٠٩٤	٨٥٨	وأعلم أن تسليمًا وتركًا للامتشابهان ولا سواء
١٢٠	١٠٩٥	٨٥٩	فبادحني لكان لم يكن فاليوم أبكي ومتي لم يكني
١٢١	١٠٩٦	٨٦٠	للولا قاسم وبدا بسيل لقد جرت عليك يد غشوم
١٢١	١٠٩٧	٧١٦	* ولقد علمت لتأتين منيتي *
١٢٢	١٠٩٨	٧١٣	* إني وجدت ملاك الشيمة الأدب *
١٢٢	١٠٩٩	٨٦١	* لهنأ لمقضي علينا التهاجر *
١٢٣	١١٠٠	٨٦٢	* لهنأ لأشقى الناس إن كنت غارمًا *
١٢٣	١١٠١	٨٦٣	ألا ياسنا برق علي قلل الحمي لهنك من برق علي كريم
١٢٣	١١٠٢	٨٦٤	ألا لا بارك الله في سهيل إذا ما الله بارك في الرجال
١٢٤	١١٠٣	٨٦٥	* ولكنني من حبها لعميد *
١٢٥	١١٠٤	٨٥٥	* أم الحليس لعجوز شهر به *
١٢٦	١١٠٥	٨٦٦	* إن الخليفة، إن الله سريله *
١٢٦	١١٠٦	٨٦٧	لقد علم الحي الإيمانون أني إذا قلت أما بعد: أتني خطيها
١٢٧	١١٠٧	٨٦٨	تالله ربك إن قتلت لمسلمًا وجبت عليك عقوبة المتعمد
١٢٩	١١٠٨	٤٠٨	فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق
١٣٠	١١٠٩	٨٦٩	بانك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون النمالا
١٣٠	١١١٠	٦٣٩	* أن هالك كل من يحفي وينتل *
			معنى كان ولكن، ولعل، وليت شعري
١٣١	١١١١	٨٧٠	* كان ور يديه رشاء خلّب *

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
١٣٢	١١١٢	٨٧١	وصدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان
١٣٢	١١١٣	٨٧٢	عبأت له رمحا طويلا وأله كأن قبس يعلني بها حين تشرع
١٣٣	١١١٤	٥٢٥	أفد الترحل غير أن ركابنا لما تنزل برحالنا وكان قد
١٣٣	١١١٥	٨٧٣	تمشي بها الدرماء تحب قصبها كأن بطن حلي ذات أونين متم
١٣٤	١١١٦	٨٧٤	ويوماً توافينا بوجهه مقسم كأن ظبية تعطوإلي ناصر السلم
١٣٦	١١١٧	٨٧٥	قلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني أن كان ماؤك ذا فضل
١٣٦	١١١٨	٨٧٦	لعاء الله فضلكم علينا بشيء إن أمكم شريم
١٣٦	١١١٩	٨٧٧	فقلت: أدع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب
١٣٧	١١٢٠	٨٧٨	لعل الله يمكنني عليها جهاراً من زهير أو أسيد
١٣٩	١١٢١	٨٧٩	فلو كنت ضيياً عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر
١٣٩	١١٢٢	٤٠٧	إن من لام في بني بنت حساً ن، ألمه وأعصه في اخطوب
١٣٩	١١٢٣	٧٨	إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وضياء
١٤٠	١١٢٤	٨٨٠	كأن علي عزينه وجينه أقام شعاع الشمس أو طلع البدر
١٤٠	١١٢٥	٨٨١	إن محلاً وإن مرتحلاً وإن في السفر إذ مضوا مهلاً
١٤١	١١٢٦	٨٨٢	خلأ أن حياً من قریش تفضلوا علي الناس أو أن الأكارم نهشلا
١٤٣	١١٢٧	٨٨٣	ليت شعري مسافر بن أبي عمرو وليت يقولها المخزون
١٤٣	١١٢٨	٧٤١	*فإن شفاء عبدة مهراقة*
١٤٣	١١٢٩	٥٢٤	*أظبي كان أمك أم حمار*
١٤٤	١١٣٠	٨٨٤	فليت كفافاً كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوي الماء مرتوي
١٤٤	١١٣١	٨٨٥	*فلو أن واش باليمامة داره*
			حروف العطف
١٤٦	١١٣٢	٨٨٦	*أوجونة قدحت وفض ختامها*
١٤٩	١١٣٣	٣٥١	يا لهف زبابة للحارث الصا بح فالغائم فالآيب
١٥١	١١٣٤	٨٨٧	قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوي بين الدخول فحومل

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
١٥٢	١١٣٥	٨٨٨	فَتَوْضِحَ الْمَقْرَأَةَ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا لَمَّا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ أَيَا دَارَ سَلَمِي بِالْحُرُورِيَّةِ اسْلَمِي إِلَيَّ جَانِبَ الصَّمَانِ فَالْمُتَلَمِّمُ أَقَامَتْ بِهِ الْبَرْدَيْنِ ثُمَّ تَذَكَّرَتْ مَنَازِلَهَا بَيْنَ الدَّخُولِ فَجَرَّتْهُمْ وَمَسْكُنُهَا بَيْنَ الْفُرَاتِ إِلَى اللَّوِيِّ إِلَى شُعْبٍ تَرَعِي بِهِنَ فَعِيَهُمْ *يَا دَارِمِي بِالْعِلْيَاءِ فَالْسِنْدُ
١٥٤	١١٣٧	٤٦	*فَإِذَا هَلَكْتَ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي *
١٥٦	١١٣٨	٨٩٠	إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ
١٥٨	١١٣٩	٨٩١	*فَلَمَّا أَجْزَنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى *
١٥٩	١١٤٠	٨٩٢	وَلَمَّا رَأَى الرَّحْمَنُ أَنَّ لَيْسَ فِيهِمْ رَشِيدٌ وَلَا نَاهٍ أَخَاهُ عَنِ الْغَدْرِ وَصَبَّ عَلَيْهِمْ تَغْلَبَ ابْنَةُ وَائِلٍ فَكَانُوا عَلَيْهِمْ مِثْلَ رَاغِيَةِ الْبَكْرِ فَإِذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلِمَةً حَالِمٍ بِخَيَالٍ
١٦٠	١١٤٢	٦٥٥	أَرَانِي إِذَا مَا بَتُّ ، بَتُّ عَلَيَّ هَوِي فَمِمَّا إِذَا أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ غَادِيَا
١٦٠	١١٤٣	٧٧	وَقَائِلَةُ خَوْلَانَ فَانْكَحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَمُوا الْحَيَّينَ خَلَوْ كَمَا هِيَ
١٦٠	١١٤٤	٢٤٩	أَبَا خِرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
١٦٠	١١٤٥	٨٩٤	يَا دَهْرُ ، أَمْ مَا كَانَ مِثْلِي رَقَصَا بَلْ قَدْ تَكُونُ مِثْلِي تَوْفُصَا
١٦٢	١١٤٦	٨٩٥	بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى وَصُورَتِهَا أَوَّانَتْ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ
١٦٤	١١٤٧	٨٩٦	*وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رِبْعَةٍ أَوْ مَضْرُ *
١٦٥	١١٤٨	٣٥٥	وَكَانَ سَيَّانُ أَنْ لَا يُسْرَحُوا نَعَمًا أَوْ يُسْرَحُوهُ بِهَا وَأَغْبَرَتْ السُّوحُ
١٦٦	١١٤٩	٨٩٧	سَيَّانُ كَسَرَ رَغِيفَهُ أَوْ كَسَرَ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهِ
١٧٠	١١٥٠	٨٩٨	تَلَمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَأَمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَالِهَا
١٧٠	١١٥١	٨٨٩	فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدَقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِي أَوْ سَمِينِي وَالْأَفَاطِرَ حَنِي وَأَتَّخِذَنِي عَدُوًّا أَتَقَبِّكَ وَتَتَّقِنِي
١٧١	١١٥٢	٩٠٠	يَا لَيْتَمَا أَمَّا شَالَتْ نَعَامَتُهَا إِمَّا إِلَيَّ جَنَّةً ، إِمَّا إِلَيَّ نَارَ
١٧١	١١٥٣	٩٠١	سَقَتَهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمَا

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
١٧٢	١١٥٤	٩٠٢	لقد كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِرْ
١٧٣	١١٥٥	٩٠٠	* إِمَّا إِلَيَّ الْجَنَّةُ إِمَّا إِلَيَّ نَارُ *
١٧٣	١١٥٦	٩٠٣	لَعَمْرِي مَا أَدْرِي، وَإِنْ كُنْتَ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشِمَانِ
١٧٣	١١٥٧	٩٠٤	لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتَ دَارِيَا شَيْثُ ابْنِ سَهْمٍ أَمْ شَيْثُ ابْنِ مَنَقَرٍ
١٧٤	١١٥٨	٩٠٥	كَذَّبْتَكَ عَيْنُكَ، أَمْ رَأَيْتَ بِوِاسِطِ غَلَسِ الظَّلَامِ مِنَ الرِّيَابِ خِيَالًا
١٧٦	١١٥٩	٩٠٦	أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُلُوقَ بِهِ رِثْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ
١٨١	١١٦٠	٦٥٩	لَوْ بَغِيرَ الْمَاءِ حَلَقِي شَرْقٍ كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي
١٨٢	١١٦١	٩٠٧	سِوَاءَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ، أَنْصَاعَتِ النَّوَى بِخُرْقَاءَ، أَمْ أَنْحِي لَكَ السَّيْفَ ذَابِحُ
١٨٢	١١٦٢	٩٠٨	مَا أَبَالِي أَنْبً بِالْحَزَنِ تَيْسُ أَمْ جَفَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْمُ
١٨٣	١١٦٣	٥٢٤	فَإِنَّكَ لَا تَبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْبِيَّ كَانَ أَمْكُ أَمْ حِمَارُ
١٨٣	١١٦٤	٩٠٩	سَيًّا عِنْدِي إِنْ بَرُّوا وَإِنْ فَجَرُوا فَلَيْسَ يَجْرِي عَلَيَّ أَمْثَالُهُمْ قَلَمُ
١٨٤	١١٦٥	٩١٠	وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ آلٍ مُطَرَفٍ حَتُوفِ الْمَنَايَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتْ
١٨٥	١١٦٦	٩١١	إِذَا مَا انْتَهَى عِلْمِي تَنَاهَيْتُ بَعْدَهُ أَطَالَ فَأَمْلِي أَمْ تَنَاهَيْتُ فَأَقْصَرَا
١٨٨	١١٦٧	٩١٢	كَأَنَّ دَنَارًا حَلَقْتُ بَلْبُونَهُ عِقَابُ تَنَوَّفَى لَا عِقَابُ الْقَوَاعِلِ
١٨٨	١١٦٨	٧٤٤	* إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمْلُ *
			حُرُوفُ التَّنْبِيهِ
١٩٣	١١٦٩	١٦٣	* أَلَّا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا *
١٩٤	١١٧٠	٤١٢	تَعَلَّمَنْ، هَا، لَعَمْرُ اللَّهِ، ذَا قِسْمًا فَاقْصِدْ بِذِرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَسْلُكُ
١٩٤	١١٧١	٤١٣	هَذَا إِنْ تَا عَذْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفْعَتْ فَإِنْ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ
١٩٤	١١٧٢	٤١٤	* فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا، هَا وَذَالِيَا *
١٩٦	١١٧٣	٧٦٠	* مَا وَيَّيَا رَيْتَمَا غَارَةً *
			حُرُوفُ الْإِيجَابِ
١٩٩	١١٧٤	٩١٣	الَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أَمْ عَمْرُو وَيَأْنَا فَذَاكَ بَنَّا تَدَانِي نَعَمْ، وَأَرَى الْهَلَالَ كَمَا تَرَاهُ وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٢٠٠	١١٧٥	٩١٤	وقد بُعدت بالوصل بيني وبينها بلي، إن من زار القبور ليُعبد
٢٠٣	١١٧٦	٩١٥	ويقلن شيب قد علا ك، وقد كبرت فقلت: إنه
٢٠٥	١١٧٧	٢٧٠	*وما إن طبتنا جن*
٢٠٥	١١٧٨	٩١٦	ما إن جزعت ولا هلفت ولا يرُد بكاي زندا
٢٠٦	١١٧٩	٨٧٤	*كأن طيبة تعطر*
٢٠٧	١١٨٠	٢٥١	*من عضة ما يبتن شكرها*
٢٠٨	١١٨١	٩١٧	لا وأليك ابنة العامر ي لا يدعي القوم أنني أفر
٢٠٩	١١٨٢	٢٦٠	*ففي بئر لا حور سري وما شعر*
			حرفا التفسير
٢١٠	١١٨٣	٩١٨	وترميني بالطرف أي أنت مذنب وتقليني لكن إياك لا أقل
			حروف المصدر
٢١٣	١١٨٤	٩١٩	أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلص
٢١٣	١١٨٥	٨٥١	أعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم
٢١٤	١١٨٦	٩٢٠	*علي حراصا لو يسرون مقتلي*
			حروف التخصيص
٢١٥	١١٨٧	١٦٤	تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضوطري، لولا الكمي المقنعا
٢١٦	١١٨٨	١٦٥	يقولون ليلى أرسلت بشفاعه إلي فهلأ نفس ليلى شفيها
٢١٦	١١٨٩	٩٢١	ألا زعمت أسماء أن لا أحبها فقلت: بلي لولا ينازعني شغلي
			حرف التوقع
٢١٨	١١٩٠	٩٢٢	*قد أترك القرن مصفراً أنامله*
٢١٨	١١٩١	٥٢٥	*لما تزل برحالنا وكان قد*
			حرفا الاستفهام: الهمزة وهل
٢١٩	١١٩٢	٩٢٣	*أهل عرفت الدار بالفرتين*
٢٢٠	١١٩٣	٩٢٤	*أطرباً وأنت قسري*

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٢٢١	١١٩٤	٩٢٥	وهل أنا إلا من غزيرة إن غوت غويت، وإن ترشد غزية أرشد
٢٢٢	١١٩٥	٩٢٦	أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم
٢٢٢	١١٩٦	٩٠٦	* أم كيف ينفع ما تُعطي العلوق *
٢٢٣	١١٩٧	٩٢٦	هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم
هروف الشرط			
٢٢٥	١١٩٨	٩٢٨	لو يشأ، طاربه ذو ميعه لاحق الأطال نهذ ذو خصل
٢٢٦	١١٩٩	٦٥٩	* لو بغير الماء حلقي شرق *
٢٢٧	١٢٠٠	١٦٥	* فهلاً نفس ليلي شفيعتها *
٢٢٧	١٢٠١	٢٢٩	هما خياني كل يوم غنيمه وأهلكتهم لو أن ذلك نافع
٢٢٨	١٢٠٢	٩٣٠	أكرم بها خلة لو أنها صدقت موعودها أو لو أن النصح مقبول
٢٢٨	١٢٠٣	٩٣١	تمد بالأعناق أو تلويها وتشتكى لو أننا نشكيها
٢٣١	١٢٠٤	٩٣٢	والله لولا شيخنا عباد لكرمونا اليوم أو لكادوا
٢٣٢	١٢٠٥	٩٣٣	لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم نتفل
٢٣٢	١٢٠٦	٩٣٤	لئن كان ما حدثه اليوم صادقا أصم في نهار القيظ للشمس بادياً
٣٣٣	١٢٠٧	٩٣٥	حلفت له: إن تدلج الليل لا يزل أمامك بيت من بيوتي سائر
٢٣٤	١٢٠٨	٦٩٢	* إنك إن تصرع أخوك تصرع *
٢٣٤	١٢٠٩	٩٣٣	لئن منيت بنا عن غب معركة
٢٣٦	١٢١٠	٩٣٦	فإن يك من جن لأبرح طارقاً وإن يك إنساً، ماكها الإنس
٢٣٧	١٢١١	٩٣٧	تفعل
٢٣٧	١٢١٢	٨١٤	فإن تبس بالشنفري أم قسطل لما اغتبط بالشنفري قبل أطول
٢٣٧	١٢١٣	٩٣٨	لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع
٢٣٨	١٢١٤	٩٣٣	إما ترينا حفاة لا نعال لنا إنا كذلك ما نحفي ونتعل
٢٣٩	١٢١٥	٦٩١	* لئن منيت بنا *

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشامد
٢٤١	١٢١٦	٩٣٩	*من يفعل الحسنات الله يشكرها* فَإِنْ عَشَرْتُ بَعْدَهَا، إِنْ وَأَلْتُ نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقُولَا: لَا لَعَا
٢٤٥	١٢١٧	٩٤٠	أَمَّا
٢٤٩	١٢١٨	٦٠	*فَأَمَّا الصُّدُورُ، لَا صَدُورَ لْجَعْفَرِ*
٢٥١	١٢١٩	٧٧	*لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءَ*
٢٥٣	١٢٢٠	٩٤١	*وَقَائِلَةُ خَوْلَانَ فَانْكِحِ فَتَاهُمْ*
			وَأَتَ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحِي، وَأَمَّا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصُرُ
٢٥٧	١٢٢١	٣٧٦	قَاءَ التَّانِيثِ
			يَعَصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبَهُ
٢٥٨	١٢٢٢	٤	التَّنْوِينِ
٢٥٩	١٢٢٣	٥٤٤	*وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ*
٢٦٠	١٢٢٤	٩٤٢	*وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمُنِيِّ*
			فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا
٢٦١	١٢٢٥	٩٤٣	نَوْنًا التَّوَكِيدِ
٢٦٢	١٢٢٦	٩٤٤	*أَفْبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحُنْ قَبِيلًا*
٢٦٢	١٢٢٧	٩٤٥	فَأَقْبَلَ عَلَيَّ رَهْطِي وَرَهْطُكَ نَبَتْحُ مَسَاعِينَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ يَفْعَلَا
٢٦٣	١٢٢٨	٩٤٦	فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَارَةٌ تَعْطُكُمُ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَارَةٌ تَمْنَعَا
٢٦٣	١٢٢٩	٩٤٧	نَبْتُمْ نَبَاتَ الْخَيْزُرَانِيِّ فِي الثَّرِيِّ حَدِيثًا مَتَى مَا يَأْتِكَ الْغَيْرُ يَنْفَعَا
٢٦٤	١٢٣٠	٢٥١	مَنْ تَتَقَفْنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي
٢٦٤	١٢٣١	٩٤٨	*وَمِنْ عَصَةِ مَا يَنْبَتَنَّ شَكِيرَهَا*
٢٦٥	١٢٣٢	٩٤٩	رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ
٢٦٦	١٢٣٣	٩٥٠	يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَيَّ كُرْسِيَهُ مُعَمَّمًا
			أَرَيْتُ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَمْلُودًا مَرْجُلًا وَيَلْبِسُ الْبُرُودَا
٢٦٦	١٢٣٤	٩٥١	*أَقَاتِلْنِ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا*

الصفحة	ترقيمي	رقم الخزانة	الشاهد
٢٦٧	١٢٣٥	٢٩٥	يا ليت شعري عنكم حنيفاً أشاهرُنْ بعدنا السيوفا
٢٦٧	١٢٣٦	٨١٤	* وليس حاملني إلا ابنُ حمّال *
٢٦٧	١٢٣٧	٩٥٢	* ليعلم ربي أن بيتي واسع *
٢٧٠	١٢٣٨	٩٥٣	فإما تريني ولي لمة فإنّ الحوادث أودي بها
٢٧٤	١٢٣٩	٩٥٤	إذا قال قطني قلت بالله حلقة لتغن عني ذا إنائك أجمعا
٢٧٥	١٢٤٠	٥٤٤	لأنهين الفقير علك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه
			* وحاتم الطائي وهاب المني *
٢٨٠	١٢٤١	٩٥٥	هاء السكت
			* يامرجاه بحمار عفراء *
٢٨١	١٢٤٢	٩٥٦	الكسكة والكشكة
٢٨١	١٢٤٣	٩٥٧	تضحكُ مني أن رأيتني أحترش ولو حرّشت لكشفت عن حرش فعيناش عيناها وجيدش جيدها ولكن عظم الساق منش دقيق
			١٥ فهرست شواهد الجزء السادس

الجزء السادس

فهرس الموضوعات

٢٨٩-٣	قسم الحروف
٣	احتياج الحرف إلى الاسم والفعل
٤٨-٣	معاني حروف الجرّ
١٤-٦	من
١٦-١٤	إلى
٢٣-١٦	حتى
٢٥-٢٣	في
٢٩-٢٥	الباء
٣٢-٢٩	اللام
٤٨-٣٣	رَبّ
٧٣-٤٩	أحرف القسم
٩٨-٧٣	معنى: عن. على. الكاف. مذ. ومنذ. حاشا. عدا. خلا
٧٥-٧٣	عن
٧٨-٧٥	علي
٨٧-٧٩	الكاف
٨٧	مذ ومنذ
٨٨-٨٧	حاشا خلا عدا
٩٧-٨٨	الحروف المشبهة بالفعل
١٠٨-٩٨	معاني إنَّ وإنّ
١١٢-١٠٨	العطف علي اسم إنَّ
١١٦-١١٢	العطف علي اسم لكن
١٢٦-١١٧	لام الابتداء
١٢٩-١٢٧	تخفيف إنَّ المكسورة وحكمه
١٣٠-١٢٩	تخفيف أن المفتوحة
١٣٤-١٣١	معني كان

١٣٦-١٣٥	معني لكنّ
١٣٦	معني ليت
١٣٨-١٣٦	معني لعلّ
١٤٢-١٣٨	أحوال الاسم والخبر بعد دخول الأحرف الستة
١٤٤-١٤٢	ليت شعري: معناه- التزام حذف خبر ليت
١٩٢-١٤٥	حروف العطف ومعانيها
١٤٩-١٤٥	الواو
١٥٣-١٤٩	الفاء العاطفة
١٦٠-١٥٣	فاء السببية
١٦١	حتي
١٦٩-١٦٢	أو
١٧٢-١٦٩	إمّا
١٧٩-١٧٣	أم
١٨٧-١٨٠	همزة التسوية وأم التسوية
١٨٨-١٨٧	لا
١٩١-١٨٨	بل
١٩٢-١٩١	لكنّ
١٩٧-١٩٣	حروف التنبيه
١٩٧-١٩٣	ألا- أما
١٩٧	حروف النداء: يا- أيا- هيا- أي- الهمزة
٢٠٣-١٩٧	حروف الإيجاب: نعم بلى- أي- جبر- إن
٢١٠-٢٠٢	حروف الزيادة
	إن- أن- ما- لا- من- الباء- اللام
٢٠٦-٢٠٥	إنّ
٢٠٦	أنّ
٢٠٦	ما
٢٠٩-٢٠٨	لا
٢١٢-٢١٠	حروفا التفسير: أي- أن

٢٢٥-٢١٢	حروف المصدر
٢١٣-٢١٢	ما
٢١٣	أنْ
٢١٤	أنْ - كي - لو
٢١٦-٢١٥	حرف التحضيض
	هلا. ألا. لولا. لوما
٢١٨-٢١٧	حرف التوقع: قد
٢٢٣-٢١٨	حرفا الاستفهام: الهمزة. بل
٢٢٩-٢٢٤	حروف الشرط: ان. لو. أما
٢٣٩-٢٣٠	اجتماع الشرط والقسم
٢٤٠-٢٣٩	تقدم الهمزة علي أدوات الشرط
٢٤١-٢٤٠	دخول الشرط علي الشرط
٢٥٣-٢٤٢	أما
٢٥٥-٢٥٤	حروف الردع: كلا
٢٥٧-٢٥٥	أحكام تاء التأنيث
٢٦٠-٢٥٨	التنوين
٢٧٦-٢٦٠	نونا التوكيد
٢٨٠-٢٧٧	هاء السكت
٢٨١	الكسكة والكشكة
٢٨٥-٢٨٢	حرف الإنكار
٢٨٦-٢٨٥	حرف التذكير
	تم فهرست موضوعات الجزء السادس

رقم الإيداع ٢٠٠٠/١٤٧٢٠

الشركة الدولية للطباعة

المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

☎ : ٣٣٨٢٤٠ - ٣٣٨٢٤١ - ٣٣٨٢٤٢ / ٠١١